

كتاب الفهم

كتاب الفهم في حقائق ذريعة الناهض الى

تعلم أحكام الفرائض تأليف العالم العلامة والمدقق

الفهامة الجامع بين شرفي العلم والنسب

والخاتمة في حقائق الادب

السيد الجليل على بن قاسم

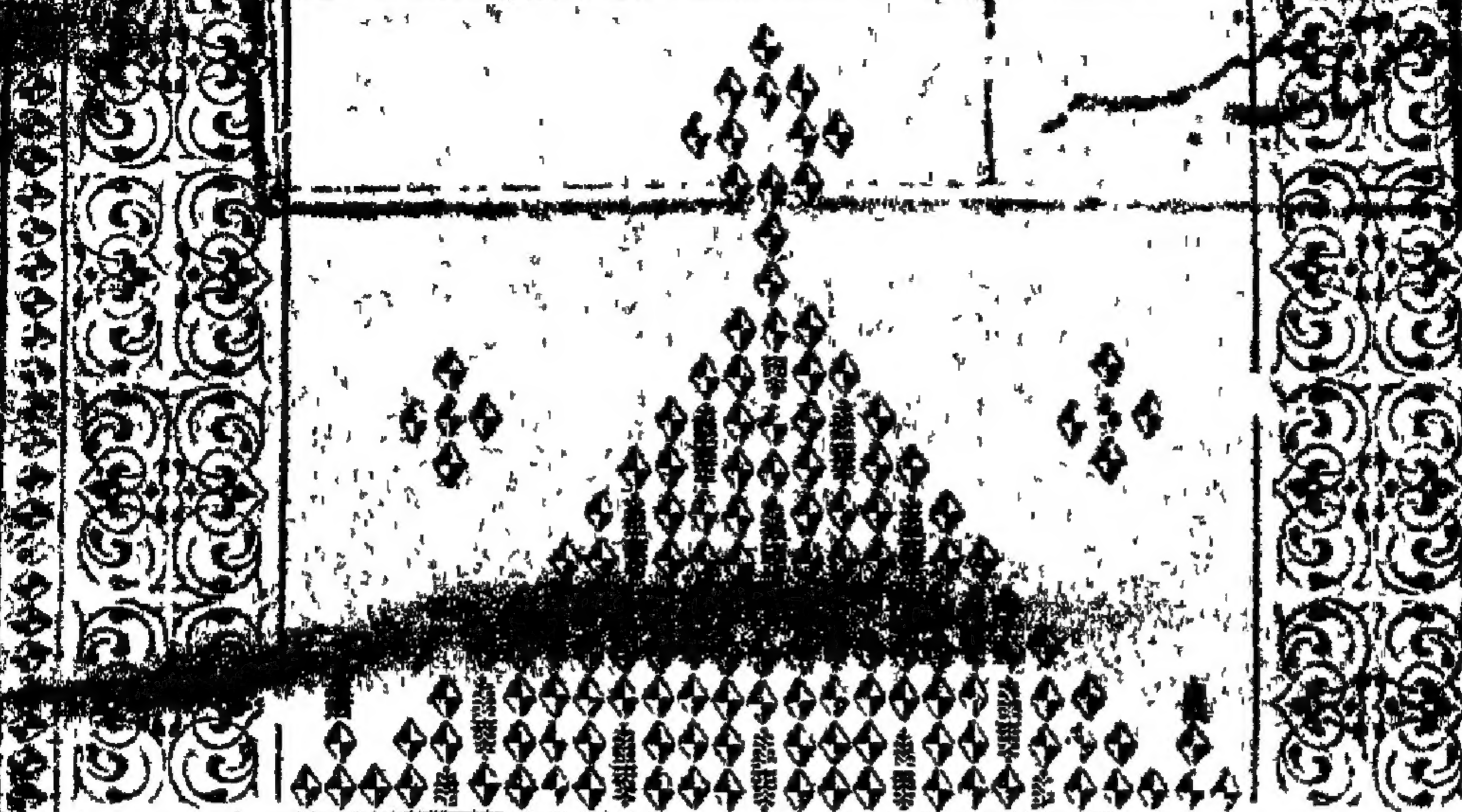
العباسي الحسيني نعمنا الله

بعلومه وأمراره

آمين

اعلم أيها الطالب بحقي طالعت هذا الكتاب الجليل المقدر وصحت الطرف في
من بدائع التي تجري من تحتها الانهار، فوجدته كتابا استوعب أنواع التحقيق
بغاية الاتقان وجمع شوارد الفوائد على ما لا مزيد عليه من البيان حرره مؤلفه فيه فقه
الموارث وأحكامها على مذاهب الأئمة الأربعة المجتهدين وحقق فيه أقوالهم ودين
اختلافهم وذكر مستند كل مذهب ودليله وذكر في تقرير ميراث ذوى الارحام
اختلاف أئمة الاحكام بل لم يقتصر المؤلف رضوان الله عليه على ذكر الخلاف بين
المذاهب الأربعة المدونة بل تعرض لأقوال كبار الصحابة والعلماء فيما خالفهم فيه
أهل المذاهب الأربعة أو بعضهم كسيدنا أبي بكر وعمر وسيدنا علي وابن عباس وزيد بن
ثابت وابن مسعود ومعاذ وأبي ربيعة وأبي موسى وأبي الدرداء وغيرهم من الصحابة رضوان
الله عليهم ومن التابعين كشرح وعطاء والحسن البصري وطاوس وغيرهم ومن علماء
المذاهب كالزني وابن سريج والصاحبين والخليل وغيرهم كما ستره بخزي الله
مؤلفه عن أمة جده أفضل جزاء وأوفاء وأحسن في دار الكرامة منزلة ومأواه آمين
مؤلف هذا الكتاب هو العالم العلامة والمحقق الفهامة السيد علي بن قاسم
العباسي الحسيني من أشرف اليمن الحسينيين ولد باليمن ونشأ بها ثم سافر للجبيل
الله الحرام وبعد ذلك توجه لزيارة جده عليه الصلاة والسلام وجاور بالمدينة
الشريفة ثلاث سنين ثم حصلت له الإشارة بالتوجه الى مصر لطلب العلم الشريف
فسافر اليها وجاور بالجامع الأزهر أربعة عشر سنة وقرأ في خلالها كتب كثيرة على
عدة مشايخ وتصلح في فنون العلم الشرعية والآلية ثم سافر منها بإشارة أخرى الى مكة
المكرمة ثم الى بلد كوندى بجهة مليبار وأقام بها نحو من سنة حتى قدم عليه الامر
المحتم والقضاء المبرم في سنة ألف وثلثمائة هجرية وكان رضي الله عنه على جانب
عظيم من التواضع وهضم النفس وحسن الخلق زاهدا في الدنيا ملازما للعبادة
مبالا الى الخمول يهوم غالب الايام (ألف) رضي الله عنه جملة مؤلفات منها هذا
تشرح العظيم والكلام على فضائله ومناقبه يدعو الى تطويل وبسط رضي الله عنه
ونعمنا والمسلمين ببركته وبركة أسلافه الطاهرين

كتاب الفهم في حقائق ذريعة الناهض الى
تعلم أحكام الفرائض تأليف العالم العلامة والمدقق
الفهامة الجامع بين شرفي العلم والنسب
والخاتمة في حقائق الادب
السيد الجليل على بن قاسم
العباسي الحسيني نعمنا الله
بعلومه وأمراره
آمين



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرع الفرائض والاحكام * وبين فسمة الموارث والمهمام
وارشدها الى معرفة المقدم من التركات * وأوضح لنا الاسباب وصرف عنا
المواقع القاطعات * وحد لنا عدد الفروض ومستحقها * وعلمنا معرفة مراتب
العصبات متقدمة ما روي غيرها * (نحمده) ان شركا في اخوة الاسلام والايمن
ونسأله العفو والغفران * ونعوذ به من الحب والنقصان * ونستجديه أو فر
المقام أفضل ما قسمه ان جد في طاعته وأجل عما أعطاه لاني القربات * ولا كدر
فلو مناسبت حول المعاصي من الاسباب * ~~والصالحين من عباده~~ ~~الذين~~
المنية * وجمعنا مع من فرض له الخيرات ونسب به الى الحسام الدنية * وأراه
من اللوح المحفوظ تصحيح تأصيل الاصول * وجعل شريعته ناسخة وبلاغه
المأمول * وأوضح له المشكل عما كان مفسودا بالبيان * وقواه على حمل مالم
يحمه له انسان * حتى شاد ما انهم من أركان الاسلام * وأنقذهم بيه غريق
الكفر من الانام * سيدنا محمد ﷺ عليه وسلم مادامت الايام * ووفقنا اللهم
لاصابة الصواب * انك كريم وهاب * (وأشهد) أن لا اله الا الله وحده لا شريك
له الذي قولي فسمه الموارث بنفسه سبحانه وتعالى في محكم كتابه العزيز * (وأشهد)
أن محمدا عبده ورسوله المصداق بأمر ربه العليم العزيز * (أما بعد) فان علم
الفرائض من أجل العلوم قدرا * وأعلاها وأفضلها منزلة وأجدرها تقدما

ومعنى ذى بال صاحب حال بحيث يتم به شرعا أى بان لا يكون من سفساف الامور
وليس محسوما ولا مكرها لذاته او المراد بالمحرم لذاته والمكروه لذاته ما لم يكن تحريمه
وكرهه لعلته يدور مع وجود او عدمه كالزنا وشرب الخمر والمكروه لذاته كالتنظر
لفرج امراته بلا حاجة لان تحريم الزنا لا يدور مع علته التى هى اختلاط الانساب
وجودا وعدمه اذ قد تنفى العلة ويوجد التحريم كما اذا وطئ رجل صغيرة وكذلك تحريم
شرب الخمر لا يدور مع علته التى هى الاسكار اذ قد ينفى الاسكار ويوجد التحريم كما
اذا اعتاد الشخص شرب الخمر بحيث لا يؤثر فى عقله شيئا أو شرب قدر لا يسكر والنظر
لفرج الحليلة من قبيل المكروه لذاته لان كراهته لا تدور مع علته التى هى خوف
الطمس مع عدم الحاجة اذ قد تنفى الحاجة ويوجد التحريم كما اذا لم يطمس معصوم بانه
لا يحصل له طمس اذا نظر الى فرج امراته ويشترط ايضا ان لا يكون مكرا لذاته
ولا جعل الشارع له مبدءا غير البسمة والجدلة فخرجت سفساف الامور كلبس النعل
والبصاق والمخاط فلا تنس البسمة ولا الجدلة عليها وخرج المحرم لذاته كالزنا والمكروه
لذاته كالتنظر لفرج زوجته بلا حاجة كما تقدم فمحرم على الاول وتكره على الثانى
بخلاف المحرم لعارض كالوضوء بماء مغصوب والمكروه لعارض كاكل البصل
فلا تحرم على الاول ولا تتركه على الثانى والمراد بالمحرم والمكروه لعارض ما كان
تحريمه وكرهه لعلته يدور مع وجود او عدمه وهى الاستيلاء على حق الغير فى
المغصوب عدوانا وجودا وعدمه والمكروه لعارض لان كراهته تدور مع علته التى هى
تأذى غيره ولو لم يسكا وجودا وعدمه فاذا انتفت العلة بان طمخ انتفت الكراهة وبهذا
انفع ما يقال لا يعقل فرق بين المحرم والمكروه لذاته ماو بين المحرم والمكروه
لعارض وخرج الذكرا المحض كلاله الا الله فلا تنس التسمية عليه بخلاف غير المحض
كالقرآن لاشتماله على غير الذكر كالاخبار والمواظ وخرج ما جعل الشارع له مبدءا
غير البسمة والجدلة كالصلاة فلا يبدأ بالبسمة ولا بالجدلة قبل بالتكبير مثلا (فان
قلت) بين الخبرين المذكورين تعارض فكيف يمكن العمل بهما (قلت) اجيب عن
ذلك بأجوبة أشهرها ان الابتداء نوعان حقيقى وهو الابتداء بما تقدم امام المقصود
ولم يسبقه شيء واضافى أى نسبى أى لانه ابتداء بالنسبة الى ما بعده وهو أى الاضافى
الابتداء بما تقدم امام المقصود وان سبقه شيء فبينهما العموم والخصوص المطلق
فحمل خبر البسمة على النوع الاول وخبر الجدلة على الثانى (ومنها) ان الابتداء
أمر عتد من الاخذ ذى التأليف الى الشروع فى المقصود فصح الابتداء بكل من
البسمة والجدلة (ومنها) ان شرط التعارض تساوى الحد يثنى وليس كذلك هنا لان
حديث البسمة أصح أى فلا تعارض وصح الابتداء بهما (ومنها) ان محل التعارض
اذا لم يكن هناك مطلق كما هنا فانه ورد كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بذكر الله الخ

والاحتمال المقيّد على المطلق وكل من البسملة والحمد لله ذكر فصح الابتداء بهما
(لا يقال) المعروف حمل المطلق على المقيّد بمعنى انه يقيّد المطلق بغير المقيّد كما في
آيتي الظهار والقتل فان احديهما مطلقة عن التقيّد بالموثقة والاخرى مقيّدة بهما
وقد حملت المطلقة على المقيّدة بمعنى انهم قيدوا المطلقة بقيد المقيّدة (لا نناقول) محل
ذلك اذا كان هناك مقيد واحد ومطلق كذلك كما في الآيتين المذكورتين بخلاف ما اذا
تعدّد المقيّد كما هنا اذا لا يمكن حمل المطلق على المقيّد حينئذ وانما لم يعكس بتقديم
الحمد لله على البسملة لا لكتاب ولا لاجماع (لا يقال) هذا المؤلف شعر على الرابع خلافاً
لمن قال ان الرجز ليس شعراً والصحيح انه منه وهو ما كان وزنه مستفعلاً مستفعلاً
ست مرات وقد قال العلماء لا يبدأ الشعر بالبسملة لا نناقول الشعر الذي لا يبدأ
بالبسملة هو المحرم كونه من لا يحل هجوه أو المأكروه كالتغزل في غير معين وأما
ما يتعلق بالعلم كونه المنظومة فيبدأ بالبسملة انما هو انما يأت بها انظماً كما فعل
الشاطبي حيث قال بدأت بـ **بسم الله** في النظم أولاً **الح** لانه خلاف الأولى وقوله
في الحديث فهو ابتراح الكلام على كل من باب التشبيه البليغ وهو ما حذف فيه
أداة التشبيه ووجه الشبه والمعنى فهو كالا بتر الذي هو مقطوع الذنب أو كالا جذم
الذي هو من ذهب أنامله من الجذام أو كالا قطع الذي هو مقطوع اليد وعلى كل
فوجه الشبه مطلق النقص وان كان في المشبه به حسياً وفي المشبه معنوياً أو من باب
الاستعارة المصروفة على الخلاف بين الجمهور والسعد في نحو زيد أسد حيث قال
الجمهور يجب أن **يكون** من باب التشبيه البليغ ولا يجوز أن يكون من باب
الاستعارة لانه لا يجمع فيها بين طرفي التشبيه أعني المشبه والمشبه به وجوز السعد
ذلك ومنع لزوم الجمع بين الطرفين بجعله المشبه به الرجل الشجاع وهو غير مذكور في
التركيب والمذكور انما هو فرد منه وهو زيد وقولهم بسملة مصدر قياسي
ليعمل كدخرج درجة اذا قال بسم الله الرحمن الرحيم على ما في الصحاح وغيره أو اذا
كتبها على ما في تهذيب الأزهري فهي بمعنى القول أو الكتابة لا يمكن إطلاقها على
نفس بسم الله الرحمن الرحيم مجازاً من إطلاق المصدر على المفعول لعلامة اللزوم
ثم صارت حقيقة عرفية وهي من باب النحت وهو أن يختصر من كلمة في أكثر كلمة
واحدة ولا يشترط فيه حفظ **الكلمة** الأولى بقسمها بالاستعارة خلافاً للعصام
ولا الأخذ من كل الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات كما يعلم من شواهد
نعم كلامهم يفهم اعتبار ترتيب الحروف ولذا عدم ما وقع للشهاب الخفاجي في شفاء
الغليل من طبعه بتقديم الباء على اللام اذا قال أطال الله بقاءك سبق قلم والقياس
طبعي والنحت مع كثرته عن العرب غير قياسي كما صرح به الشمني ونقل عن فقه
اللغة لابن فارس قياسيته ومن المسموع **ع** عمل اذا قال السلام عليكم وحول

بتهديم القاف اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله وقيل بتهديم الادم وهل تهللا
وهيلل هيللة اذا قال لا اله الا الله وباء هيلل للحاق بدحرج ومنه في القرآن
واذا القبور بعثرت قال الرخشري هو منخوت من بعث وأثير أي بعث موتاهما وأثير
تراهم من المولد الغلبة من قولهم فذلك العدد كذا وكذا ومنه ما نسب الى
سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه **وكرم وجهه** قوله ما تر بعلمت قط
ما تسبته كت قط مائة تعدت قط ما تسرو لقت قط أمامني الاولى ما شربت
يوم الاربعاء لبنا وأما الثانية فهو ما أكلت السمك يوم السبت وأما الثالثة فهو
ما نعمت وأنا قاعد وأما الرابعة فهو ما تسروا وأنا قائم ومنه البلاء التي أخذها
الرخشري من قول أهل السنة ان الله تعالى يرى بلا كيف ورد عليهم بناء على زعمه
الفاسد بقوله

قد شبهوه بخلقه وتخوفوا * شنع الوري فتستروا بالبلاء كفة

قيل ومن المولد يسمل لانه لم يسمع من فصحاء العرب قال الشهاب الخفاجي والمشهور
خلافه وقد أثبتا كثير من أهل اللغة كابن السكيت والمطرزي ووردت في قول
عمر بن أبي ربيعة

لقد بسملت ليلى غداة لقينها * فياحبهذا ذاك الحديث المبطل

وقد استعمل **كثير** لاسم الاعاجم النحت في الخط فقط والنطق به على أصله
كمكتابة حيتته ذها مفردة ورحمه الله ربح ومنوع عم والى آخره نارة الخ وتارة اه
وصلى الله عليه وسلم صلح عليه السلام عم الى غير ذلك لكن الاولى ترك نحو الاخيرين
وان أكرت منه الاعاجم **ثم ان البسلة** تشتمل على خمسة ألفاظ (الاول) الباء
وهي متعلقة بمحذوف فالما ان يقدر اسمها أو فاعلا خاصا أو مفعلا أو مؤخرافا فاسمها
ثمانية والاولى منها ان يقدر فاعلا خاصا أو مؤخرافا **كان** يقال التقدير بسم الله الرحمن
الرحيم أولف وكونه مؤخر الان اسم الله تعالى أحق بالتقدم لتقدمه في الوجود على
سائر الاشياء ولا فائدة المحصر عند النحويين والقصر عند البيانين * والقصورات
ثلاثة قصر افراد وبخطاب به من يعتقدا **شر** كة بأن البركة تحصل باسمه تعالى
واسم غيره وقصر القلب بخطاب به من يعتقدا ان البركة تحصل بغير اسمه تعالى
وقصر تعيين بخطاب به من يشك في حصول البركة بأي شيء ومحل ذلك اذا كانت
صادرة من العباد وأما اذا كانت صادرة من المولى سبحانه وتعالى فليس التقدير على
ذلك لان المعنى بي كان **ما** كان وبى يكون ما يكون وحيتته يكون في الباء
إشارة الى جميع العلوم التي منها علم الفرائض لان المراد بى وجد ما وجد وبى يوجد
ما يوجد هذا اذا جعلت الباء أصلية وهو الراجح وان جعلتها زائدة لا تحتاج الى متعلق
تتعلق به **كما هو مقر** في محله وهي اى الباء اما للمصاحبة على وجه التبرك

أولاً استعانة كذلك ولا مانع من الاستعانة باسمه تعالى كما يستعان بذاته والاولى
جعلها للمصاحبة لان جعلها للاستعانة فيه اسما أدب لان الاستعانة تدخل على
الآلة فيلزم عليها جعل اسم الله تعالى مقصودا لغيره لا لذاته الا أن يقال ان من جعلها
للاستعانة نظر الى جهة أخرى وهي ان الفعل المشروع فيه لا يتم على الوجه
الاكمل الا باسمه تعالى لكن قد يقال مظنة الاسماء ما زالت موجودة (الثاني)
الاسم وهو ما دل على معنى لا ما قابل الفعل والمحرق لان ذلك اصطلاح نحوي
وهو مشتق من السهو بمعنى العلو لانه يعلم اسماء أو من السعة بمعنى العلامة لانه
علامته عليه وعلم من التعريف المذكور انه غير المسمى وهو التحقيق نعم
ان أريد به المدلول فهو عين المسمى وعليه يحمل كلام من اطلق انه عين المسمى
(والثالث) لفظ الجلالة وأصله اله كامام مشتق من اله اذا تحير لخصير الخلق
في كنه ذاته وفيه ستة أعمال الاول ادخلوا عليه الالف واللام فصار اله
والثاني حذفوا اله مزة طلبا للخفة فصار اله والثلث نقتلوا حركتها الى اللام
فصار اله بلا من متحركتين الاولى بالكسرة والثانية بالفتحة والرابع
سكنوا الاولى فصار اله والخامس ادغموا الاولى في الثانية للتسهيل فصار الله
مرفقا والسادس نطقها والله العظيم فصار الله مخففا والاله في الاصل يقع على كل
معبود بحق أو باطل ثم صار علما بالغلبة على المعبود بحق والعلم بالغلبة هو ما سبق له
استعمال في أفراد غير المنقول اليه تحقيقا فيماله أفراد حقيقة كالدينونة وتقدير افيما
ليس له أفراد الامة قدرة مفروضة كالاله وكالشمس والقمر وهو علم على الذات
الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد وقوانا الواجب الوجود الخ نعين للمسمى لانه
من جملة المسمى على ما هو التحقيق والالسان كليا وهو علم شخصي بمعنى ان مدلوله
معين في الخارج لا بمعنى انه قامت به شخصيات كالبياض والطول وهكذا الاستحالة
ذلك ولا يجوز ان يقال ذلك الا في مقام التعليم لما فيه من ايهام ما لا يليق وبذلك تعلم
انه ليس علما بالغلبة خلافا لمن زعم ذلك وهو اسم الله الاعظم عند الجمهور واختار
النووي انه الحى القيوم وانما تختلف الاجابة عند العامة من بعض الناس لتختلف
شروط الاجابة التي أعظمها كل الحلال ثم ان كان المراد بلفظ الجلالة الذات
الاقديس فإضافة الاسم اليه حقيقة على معنى اللام وان أريد به اللفظ فالإضافة
بيانية ويكون في ارجاع الضمير المستتر في الرحمن الرحيم له بمعنى الذات استخدام
(والرابع والخامس) الرحمن الرحيم صفتان مشتقتان من رحم المتعدى بمعنى نقله
الى اللزوم بنينا للبالغة لان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى غالبه او من غير الغالب
كذكر السكرة وهاذر للقلة ولم يسم بالرحمن غير الله وتسمية أهل الإمامة
مسيئة الكذاب رحمان تعنت في الكفر وهما من الرحمة بمعنى الاحسان اذا رادة

الاحسان لا يعناها الاصل في الذي هو رقة في القلب تقتضي التفضل والاحسان
لاستحالة ذلك في حقه تعالى فالرحمن الرحيم في حقه تعالى بمعنى المحسن أو مراد
الاحسان لكن الاول بمعنى المحسن بجلال النعم أي بالنعم الجليلة والثاني
بمعنى المحسن بدقائق النعم أي بالنعم الدقيقة وانما جمع بينهما إشارة الى انه ينبغي ان
يطلب منه تعالى النعم الحقة برة كما ينبغي ان يطلب منه النعم العظيمة لان الكل
منه وحده سبحانه وتعالى ولا يتعثر في البسمة الاحكام الخمسة في الوجوب والندب
والحرمة والكراهة والاباحة فالوجوب كالبسمة في الصلاة عندنا وعند الشافعية
وعند المالكية المشهور كراهتها في الصلاة ونحو عندهم أقوال في الوجوب
والاستحباب والمشهور عند الحنفية والحنابلة سنيتهما ونقل عن الحنفية الوجوب
والندب كافي الوضوء وغيره والحرمة والكراهة كما تقدم في المحرم والمكروه لذاتهما
كشرب الخمر والنظر الى فرج حليته بل قال بعضهم ان البسمة على شرب الخمر كفر
والاباحة مثلها بعضهم كالبسمة للقيام والاعود * والبسمة آية من كل سورة الا براءة
قال ابن حجر تحريم في أولها وتكره في أثنائها وقال الرمي في أولها وتستحب
في أثنائها قال الصبان ويظهر ان محل الخلاف اذا لم يعتد القاري انها آية منها
والا كان كفر اتفاقا * ويتعلق في البسمة اجاث كثيرة فلا تطيل بذكرها
قال الناظم نفع الله به

﴿لله حمدي وارث الارض المتين * ومن عليها وهو خير الوارثين﴾

الحمد لغة هو الثناء بالجميل على الجليل الاختيارى على جهة التعظيم واصطلاحاً فعل
يبنى عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً على الخادم أو غيره سواء كان ذلك الفعل قولاً
باللسان أو اعتقاداً بالجنان أو عملاً بالاركان كما قيل

افادتكم النعماء منى ثلاثة * يدى ولسانى والضمير المحجبا

(فان قيل) لا اطلاع لنا على الاعتقاد حتى ينبغي عن تعظيم المنعم (أجيب) بأنه وان
كان لا اطلاع لنا عليه امكن تدننا عليه قرائن الاحوال (قديقال) ان صيغة المصنف
بقوله لله حمدي لا تشمل اقسام الحمد الاربعة وهو حمد قديم وقديم وهو حمد الله نفسه
بنفسه أزلاً وحمد قديم لحادث وهو حمد الله لانياته وأوليائه وحمد حادث لحادث
وهو حمد العباد بعضهم لبعض وحمد حادث قديم وهو حمد الله لانهاى الصيغة
المذكورة انما تفيد حصراً لا افراد الصادرة منه في الحمد ولا افراد الصادرة من الغير
(قلت) لا يقال ذلك لانه لا معنى ان المصنف يقول لله حمدي لا حمد غيري بل المعنى لله
حمدي كحمد غيري فهو المراد للمصنف ولكن لضيق النظم هو المصنف بهذه الصيغة
ويدل لذلك جلالة قدر المصنف فيكون ذلك هو المفهوم والمراد له فشم صيغته الاقسام
الاربعة وجملة لله حمدي خبرية لفظاً انشائية معنى (واستشكل) بأن الحمد ثابت لله

أز لا فلا يمكن العبد انشاؤه (وأجيب) بانها الانشاء الثناء بضمون الجملة الذي هو ثبوت
الجدية لا لانشاء نفس المفهوم حتى يرد ما ذكر ويصح ان تكون خبرية لفظاً
ومعنى لان الخبر بالحمد حامد لان معناه الثناء بالجميل ولاشك ان الاخبار بلبن الحمد
ثابت لله فيه ثناء بجميعه بل فيخرج عن عهدة الطلب بالاخبار لكن الاظهر الاول
والثناء بتقديم المثلثة على النون هو الايتان بما يدل على التعظيم وقيل هو الذي
يختص به وصده الثناء بتقديم النون على المثلثة وقولنا على الجميل الاختياري أى
لاجل الجميل الاختياري ولو كان جليلاً لشرعاً كقتل النفس ونهب الاموال ومنه
قول الشاعر

نهب من الامهار ما لحويته * لهنث الدنيا بأذل خال

وخرج بقيد الاختياري الاضطراري فان الثناء عليه يسمى مدحاً لا حمداً تقول مدحت
الاولوة على حسنها دون حمدتها وقال الزمخشري الحمد والمدح أخوان بمعنى أنهما
مترادفان والاختياري انما هو قيد في المحمود عليه لاني المحمود به فقد يكون المحمود
عليه اختياريًا والمحمود به اضطراريًا كما اذا أكرمك زيد فقلت زيد حسن
* وأركان الحمد خمسة حامد ومحمود ومحمود به ومحمود عليه وصيغة * ثم اعلم ان
المحمود به والمحمود عليه قد يتحدان ذاتاً ويختلفان اعتباراً كما اذا أكرمك زيد فقلت
زيد عالم فان المحمود عليه هو الكرم والمحمود به هو العلم (فان قلت) التقييد بالاختياري
يخرج الحمد على ذاته تعالى وصفاته فظاهر أنه لا يسمى حمداً والتممه بعضهم وقال
يسمى مدحاً (قلت) أجيب عن ذلك بان المراد ما يشمل الاختياري حقيقة وهو ظاهر
أو حكايا المراد به ما كان منشأ للافعال الاختيارية كالذات وصفات التأثير أو ملازما
للانشاء كصفات غير التأثير وقولنا على جهة التعظيم خرج بذلك ما اذا كان على جهة
الاستهزاء والسخرية ككافي قول الملائكة لأبي جهل ذق انك انت العزيز الكريم
أى برعك عند قومك وذلك ان أبا جهل لعنه الله كان يقول يا الله زالبوا دى
وأكرمهم فتكلموا خربة النار له ذلك على طريق الاستخفاف والتوبيخ وفي الحقيقة
هذا خارج من أول الامر فانه ليس ثناء لا بحسب الصورة فهذا الهمس عند التحقيق
لايضاح ويرادف الحمد اصطلاحاً الشكر لغةً لكن ببدال احكامه بانشاء كرى بخلاف
الشكر اصطلاحاً فانه صرف العبد بجميع انتم الله عليه فيما شأن لاجله وهو
لا يكاد يوجد قال الله تعالى وقيل من عبادى ... نور (د - لم) ان النسبة بين
الشكر الاصطلاحي وبين كل من الحمد الاموى والاصطلاحى والشكر اللغوى عموم
وخصوص مطلق فالشكر الاصطلاحى اخص من الجميع فانه نسب لادب النسبة
بين الشكر اللغوى والحمد الاصطلاحى الترافى كما قد مر من اشارة اليه والنسبة
بين الحمد اللغوى وكل من الحمد الاصطلاحى والشكر اللغوى العموم والخصوص

الوجهي فهاتان نسبتان فاذا ضمتهما التي قبلهما مع الثلاثة السابقة كانت الجملة ستة كما أشار الى ذلك سيدي علي الأجهوري بقوله

اذا نسب للحمد والشكر رمتها * بوجهه عقل اللبيب يؤالف
فشكر لذي عرف أخص جميعها * وفي لغة الحمد عرفاً يرادف
عموم لوجه في سواهن نسبة * فذي نسب ستان هو عارف

وإيضاح ذلك هو أن قوله عموم وخصوص مطابق هو أن يجتمع اللفظان في مادة وينفرد أحدهما في مادة أخرى كشجر أراك مثلاً يجتمعان في هذا اللفظ وينفرد الأول الذي هو الشجر في النطق مثلاً فيجتمع كل من الشكر الاصطلاحي والحمد اللغوي والاصطلاحي والشكر اللغوي في الشكر الاصطلاحي لأنه صرف جميع الجوارح وغيرها في الطاعة في مقابل نعمة وينفرد الحمد اللغوي بالثناء باللسان لا في مقابل نعمة وينفرد كل من الحمد العرفي والشكر اللغوي في الثناء بغير اللسان في مقابل نعمة فهذه ثلاث نسب أي بين الشكر الاصطلاحي مع كل واحد من هذه الثلاثة إلا أنه لا ينفرد الشكر اللغوي من الحمد العرفي لأن بينهما الترادف والنسبة الرابعة بين الشكر اللغوي والحمد العرفي الترادف إلا أنه يبدل لفظ الحمد بالشكر والنسبة الخامسة والسادسة بين الحمد اللغوي وكل من الحمد الاصطلاحي والشكر اللغوي العموم والخصوص الوجهي وهو أن يجتمع اللفظان في مادة وينفرد كل منهما في مادة أخرى كقولهم خاتم حديد يجتمعان في هذا اللفظ وينفرد الخاتم في الفضة مثلاً والخديد في المسماة فيجتمع الثلاثة في ثناء بلسان في مقابل نعمة وينفرد الحمد اللغوي في ثناء بلسان لا في مقابلة نعمة وينفرد الحمد الاصطلاحي والشكر اللغوي في ثناء بغير لسان في مقابلة نعمة فهذه النسب الست وما ينبغي التنبيه له كما قال بعضهم أن الحمد القديم هو الكلام القديم باعتبار دلالة على الكلمات لأن الكلام القديم وإن كان واحداً بالذات لكن يتنوع بالاعتبار إلى أنواع كثيرة كما هو مشهور وفي الله حمدى من البلاغة القصير عند البلاغة والحصر عند النحاة والقصير عند أهل المعاني حقيقي وإضافي وكل منهما ما من قصر الموصوف على الصفة أو من قصر الصفة على الموصوف والأول هو أن لا يتجاوز الموصوف تلك الصفة إلى صفة أخرى لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر وقصر الصفة هو أن لا يتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف إلى موصوف آخر لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخرى مثال الأول ما زيد الاقائم بمعنى أنه لا يتجاوز القيام إلى القعود مع جواز أن يتصف عمر وبالقيام ومثال الثاني ما كتب الأزيد يعني أن الكتابة لا تتجاوز زيداً إلى عمرو ويجوز أن يكون زيد عالم وشاعر وقار مثلاً وكل من القصيرين المذكرين إضافي وقصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد إلا كاتب إذا أريد أنه لا يتصف بغيرها لا يكاد يوجد له عذر

الاحاطة بصفات الشئ حتى يمكن اثبات شئ منها ونفي ما عداها بالكلية بل هذا
محال لان للصفة المنفية نقيضا وهو من الصفات التي لا يمكن نفيها ضرورة امتناع
ارتجاع النقيضين مثلا اذا قلنا ما زيد الا كاتب وأردنا انه لا يتصف بغيرها لزم
ان لا يتصف بالقيام ولا بنقيضه وهو محال وقصر الصفة على الموصوف من الحقيقي
كثير فحوماني الدار الا زيد على معنى ان الحصول في الدار المعينة مقصور على زيد (ثم)
ان الحصر وهو عدم الخروج انواع فتارة يكون حصر كل في جزئياته وضابطه ان
يصح الاختيار بالمقسم عن كل قسم من أقسامه كما في حصر الكلمة في الاسم والفعل
والحرف اذ يصح ان تقول الاسم كلمة وهكذا وتارة يكون من حصر الكل في أجزائه
وضابطه ان يصح تحليل المقسم الى أقسامه كما في حصر الحصر في السمار والخيوط اذ
يصح تحليله اليها وتارة يكون حصر متعلق خاص بالكسرى متعلق خاص بالغن
فحوالحصرت فسكرك في ذنوبي والحصر حكم الامير في البلد وتارة يكون حصر
موصوف في صفة فحوالحصر زيد في البياض وتارة يكون حصر وصف في موصوفه
فحوالحصر البياض في زيد وتارة يكون حصر ظرف في مظهر فحوالحصر هذا
الاناء في الماء الى غير ذلك مما هو مدون في كتب البيان * فاذا علمت فافهم فيه من
قبيل حصر الصفة في الموصوف وهو ان أفراد الحمد كالحمد لله تعالى لا تعداه الى غيره أي
انها مملوكة له ومستحقة له ومختصة به حتى أفراد حمد الله تعالى لا تبياه وأصفيائه
وحمد العباد بعضهم البعض * والقصر عند البيانين قصر الموصوف على الصفة
أو قصر الصفة على الموصوف ينقسم الى ثلاثة أقسام الأول قصر أفراد مخاطب به من
يعتقد الشركة بأن البركة تحصل بحمده تعالى وحمد غيره من حيث كون الغير مستحق
الحمد ومالكه ومختص به حقيقة لذاته كاستحقاقه تعالى والثاني قصر قلب مخاطب
به من يعتقد ان البركة تحصل بحمد غيره بالحيثية المذكورة والثالث قصر تعيين
ومخاطب به من يشك في حصول البركة بأي شئ أي يتردد أن تحصل البركة بحمد
أو بحمد غيره وكل من الثلاثة لها شروط وقيد مذكورة في محالها وهذا وان كان
لا يناسب الاطالة به ولكن جزئنا المقام الى ذكره وفي البيت المذكور من الحسنات
البدوية براءة الاستهلال وهي التأنق بما يحسن ويحب ومنها أن يشير الشخص
في مطلع نظم أو خطبة كتابه الى ما يريد الشروع فيه مما يناسبه ويشتمل عليه
والاقتباس وهو أن يضمن الكلام نظاما كان أو نثر اشياء من القرآن أو الحديث
لاعلى انه منه قال صاحب التلخيص ولا بأس بتغيير يسير في اللفظ المقيدس للوزن
أو غيره كقوله

قد كان ما خفت أن يكونا * انا الى الله راجعونا

وفي القرآن انا لله وانا اليه راجعون والذي في بيت الاربعوزة وارث الارض في

الشطر الاول والذي في سورة مريم انما نحن نرث الارض ومن عليها وفي الشطر الثاني
 من الارجوزة وهو خير الوارثين وفي سورة الانبياء رب لا تذرني فردا وانت خير
 الوارثين وذلك لا يضر في الاقنباس (وفي) البعضاوي انما نحن نرث الارض ومن عليها
 أي فلا يبقى لأحد غيرنا عليها وعليهم ملك ولا ملك أو فتوفي الارض ومن عليها
 بالافناء والاهلاك توفي الوارث لارثته الله وفي الشهاب عليه قوله أو نتوفي الارض
 أي نستوفيها أو نأخذها ونقبضها بتشبيه الافناء بأخذ العين وقبضها بقبض الوارث
 لما قبضه من مورثه وهو استعارة اه أي فيكون في الآية استعارة تصريحية
 تبعية وجريان الاستعارة فيها شبه افناء الارض وقبضها بارت العين وقبضها
 واستعير ارت العين وقبضها بافناء الارض وقبضها واشتق من الارث المصدر نرث
 بمعنى نفى الأرض ونقبضها على طريق الاستعارة التصريحية التبعية سميت
 تصريحية للتصريح فيها بالمشبه به وهو الارث المصدر المشتق منه نرث الدال عليه
 لان التشبيه لا يكون الا في المصادر والاستعارة لا لافعال وتبعية لجريانها في الفعل
 بعد جريانها في المصدر وتبعيتها له فاذا علمت ذلك تعلم في وارث الارض ووارثين
 كذلك استعارة تبعية وهي ان تشبه افناء الارض وقبضها بارت الوارث للمال وتستعير
 لفظ الارث لفظ افناء الارض وقبضها وتشتق من الارث المصدر ووارث على وزن
 فاعل على طريق الاستعارة التصريحية التبعية والعلاقة الجامعة بين المشبه
 والمشبه به القبض والاستيفاء في كل من المشبه والمشبه به والقرينة المانعة من ارادة
 حقيقة الارث استحال انتقال الملك له بعد ان كان لغيره كما هو شأن الارث لانه
 المالك للارض ومن عليها والموجود لها ومن عليها فهو المالك لها حقيقة وشبهه لا ملك
 له معه سبحانه وتعالى والمتميز بين شديدا القوة لا يضعف عما يزيد من المتانة بمثناة فوقية
 شدة الشيء واستحكامه وهي مبالغة في معنى القوى والمبالغة فيه السكال الى أقصى
 الغايات وهو تأثيرها أي شدة القوة في سائر الممكنات ولا يؤثر فيها أي القوة والمتانة
 شيء وحظ العبد منها اعتصامه واستعانته بالله تعالى وقوله وهو خير الوارثين قال
 في الجلالين أي الباقي بعد فناء خلقه وخير أفعال تمضيل حذفته هزته تخفيفا لكثرة
 الاستعمال كشر فأصله أخير وهو امام الخير مصدر خارج بخير أي تلبس بالخير أو من
 الخير بكسر الخاء وهو الكرم والشرف وهذا هو معناه في الاصل وهو اسم لدخول
 علامات الاسماء عليه وهو مجتمع من الصرف للزوم الوصفية ووزن الفعل ووضع
 المعنى المشاركة بين المفصل والمفضل عليه وزيادة وهذا معناه على أصل وضعه وأما
 فيما نحن بصدد هنا من قوله وهو خير الوارثين لا يصح هذا المعنى فانه لا مشاركة بينه
 تعالى وبين أحد من خلقه في الاخيرية فيكون أفعال التفضيل هنا على غير بابها
 ومعناه التكميل كضرب الكثير بالكثر والضرب وقتال لكثير القتل قال الناطم بفع الله به

﴿وأفضل الصلاة والتمليم﴾ * على رسول الرحمة الكريم ﴿
 ﴿وآله وصحبه والتابعين﴾ * وأهل بيته الكرام الطاهرين ﴿
 اغناأتني بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم خير من صلى على في كتاب لم تزل الملائكة
 تستغفر له مادام لم يمت في ذلك الكتاب وانما أتى معها بالسلام لقوله تعالى يا أيها الذين
 آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فان الظاهر منه طلب الجمع بينهم واولئك كونه افراد
 الصلاة عن السلام وعكسه عند المتأخرين وأما عند المتقدمين فهو خلاف الاولى
 فقط كما صرح به ابن الجوزي حيث قال ان الجمع بين الصلاة والسلام هو الاولى
 ولو اقتصر على أحدهما جاز بلا كراهة وقد جرى على ذلك جماعة من السلف والخلف
 منهم الامام مسلم في أول صحيحه والامام أبو القاسم الشافعي (واعلم) ان للصلاة
 ثلاثة معان * الاول معنى لغوي فقط وهو الدعاء مطلقا وقيل بخبر * والثاني معنى
 شرعي فقط وهو أقوال وأفعال مفتحة بالنسبة لكبير مختتمة بالنسبة لليم بشرائط مخصوصة
 * والثالث لغوي وشرعي وهو عند الجمهور بالنسبة لله الرحمة وبالنسبة للملائكة
 الاستغفار وبالنسبة لغيرهم ولو شجرا أو حجرا أو مدرا أو تمرعا والدعاء لثبوت صلاتها
 على النبي صلى الله عليه وسلم كما رواه الحلبي في السيرة وان اشتهر انها سلمت فقط
 وان شئت قلت وهو الاخصر بالنسبة لله الرحمة وبالنسبة لغيره من ملائكة وغيرهم
 الدعاء وحيث يشكون شاملا للاستغفار وغيره واختار ابن هشام في مغنيته ان العطف
 يفتح العين وهو بالنسبة لله الرحمة الخ * ويترب على هذا الخلاف انهما من قبيل المشترك
 اللفظي على الاول وضابطه ان يتحد اللفظ ونية عدد المعنى كما في لفظ عين فانه
 واحد ومعناه متعدد دلالة وضع للباصرة بوضع وللجارية بوضع وللذهب والفضة
 بوضع الى غير ذلك وانما من قبيل المشترك المعنوي على الثاني وضابطه ان يتحد
 كل من اللفظ والمعنى امكن يكون لذلك المعنى افراد مشتركة فيه كما في لفظ أسد
 فانه واحد ومعناه واحد امكن له افراد مشتركة فيه والتحقيق الثاني خلافا
 من اختار الاول والصحيح انه صلى الله عليه وسلم ينتفع بالصلاة عليه كغيره من
 باقي الانبياء وقيل المنفعة عائدة على المصلي ليس الا لانه صلى الله عليه وسلم قد
 أفرغت عليه الكتابات ورد بانه صلى الله عليه وسلم يترقى في الكتابات دائما وأبدا
 اذ ما من كمال الا عند الله أكمل منه كما أشير لذلك بقوله تعالى وللاخرة خير لك من الاولى
 بناء على ما قاله أهل الحقيقة من ان المعنى وللحظة المتأخرة خير لك من اللحظة المتقدمة
 لئلا لا ينبغي التصريح بذلك وقد أشار بعضهم لذلك بقوله

وصحوا بأنه ينتفع * بذى الصلاة شأنه مرتفع

لكنه لا ينبغي التصريح * لنا بهذا القول وذاصح

قوله وأفضل أفعول التفضيل وهو اتم دل على الزيادة والصلاة اتم مصدر أصلي

والمصدر التصلية ولم يعبر به لايهامه العذاب قال تعالى وتصلية يتخيم والتسليم مصدر
سلم وكان عليه ان يعبر بالسلام الذي هو اسم مصدر ليناسب الصلاة قلت عبر بالمصدر
لعدم الایهام الوارد على التصلية فآثره على المناسبة لانه الاصل وهذه الجملة بخبرية
لفظ انشائية معنى أي اللهم صل وسلم أفضل الصلاة والتسليم أي صل وسلم صلاة
وسلاما يليقان بعظيم قدره عندك والتسليم الأمان والمراد تأمينه صلى الله عليه
وسلم مما يخاف على أمته لانه صلى الله عليه وسلم معصوم فكيف يخاف على نفسه
نعم يخاف عليها خوف مهابة واجلال اذ المرء كلما اشتد قرب به من الله اشتد خوفه منه
ولذلك قال صلى الله عليه وسلم لم اني لا أخوفكم من الله وقيل المراد تأمينه
صلى الله عليه وسلم مما يخاف على نفسه عند اشتداد الكرب في المحشر لانه ينسى
العهدة كساثر الانبياء عليهم الصلاة والسلام وفسره بعضهم بالتحمية والمراد بها
في حقه تعالى مع رسوله أن يخاطبه بكلامه القديم الا على رفعة مقامه العظيم
ولا يصح أن يكون الصلاة خبرية لفظا ومعنى كالجمل لان الخبر بالصلاة لا يكون مصليا
بخلاف الخبر بالجمل كما سبق وعلى تقدير ان جملة الحمد خبرية لفظا ومعنى
تكون الواو في وأفضل الصلاة الخ للاستئناف لعدم حجة جواز عطف الانشاء
على الخبر وعكسه لا يتكلف وقيل ان معنى التسليم السلامة من الآفات والنقائص
والاول أولى لانهم معصومون عن ذلك قال بعضهم واثبات الصلاة والسلام في صدر
الكتاب والرسائل حدث في زمن ولاية بنى هاشم ثم مضى العمل على استحبابه
ومن العلماء من يختم به ما كتبه أيضا فيجمع بين الصلاتين كما صنع الناظم في هذه
الأرجوزة رجا لقبول ما بينهما فان الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم مقبولة ليست
مردودة والله أكرم من ان يقبل الصلاتين ويرد ما بينهما وقوله على رسول الرحمة
الكريم متعلق بمحذوف تقديره كائن ان وهو خبر عن قوله وأفضل الصلاة والتسليم
وليس من باب التنازع لعدم جريانه في المصادر ولا في أسماء المصادر وعبر بعلى
اشارة الى ان الصلاة والسلام تمكنانه صلى الله عليه وسلم كتمكن المستعمل من
المستعمل عليه في الكلام استعارة تبعية في الحرف وتقديرها أن يقال شبه مطلق
ارتباط دعائه بطلوعه بطلوع ارتباط مستعمل بمستعمل عليه فسرى التشبيه من
الكليات للجزئيات واستعبر على من ارتباط مستعمل بمستعمل عليه خاصين لارتباط
دعائه بدعوله خاصين والتحقيق ان صلى الله عليه وسلم على فلا حاجة للاستعارة والمراد
برسول الرحمة الكريم هنا خصوص سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لا كل رسول واغما
قال رسول الرحمة ولم يقل نبى الرحمة لان الرسالة أشرف من النبوة على الصحيح خلافا
للعز بن عبد السلام في قوله بالعكس (واعلم) ان الرسول لغة المبعوث من مكان
الى مكان آخر واه طاحا انسان أوحى اليه بشرع يعمل به وأمر بتبليغه * وأما

التي فهو لغة الخبر بكسر الباء أو بفتحها فهو فعيل بمعنى فاعل أي مخبر أو مفعول
 أي مخبر واصطلاحاً انسان أوحى اليه بشرع يعمل به وإن لم يؤمر بتبليغه فكل رسول
 نبي ولا عكس فيهم - ماعموم وخصوص باطلاق هذا هو المتيقن ويرجى اجتماع في نبي
 ورسول كنبينا وينفرد النبي في الحضر مثلاً على القول بنبوته وقيل انهما
 مترادفان وبعضهما يجعل بينهما عموم وخصوصاً من وجه بناء على أنه يشترط في
 النبي أن يختص بأحكام لانهم - ما حينئذ يجتمعان فيمن أمر بتبليغ بعض الأحكام
 واختص ببعضها الآخر وينفرد الرسول فيمن أمر بتبليغ الكل وينفرد النبي
 فيمن اختص بالكل ومتى أمر بالحكم بين الناس خليفة كما قال تعالى يا داود انا
 جعلناك خليفة في الارض الآية وأيضا قد اتصف بها بينا صلى الله عليه وسلم أما
 كونه رحمة للخلق فدل عليه الكتاب والسنة والاجماع وفي كونه رحمة حتى على
 الكافرين لا يعاجل بالعقوبة ولا خذ بعتة كما وقع للامم من قبله وكونه كريم فقد
 ورد انه أجود من الرياح المرسلة كيف لا وقد بذل نفسه صلى الله عليه وسلم وماله لله
 تعالى من يوم لبس حلال الفخار وقام بأمر العزيز القهار (قوله) وآله أي وأفضل
 الصلاة والسلام على آله فهو معطوف على رسول الرحمة وفيه الصلاة على غير الانبياء
 والملائكة تبعاً وهي جائزة اتفاقاً بل هي مطلوبة لقوله صلى الله عليه وسلم اللهم صل
 على محمد وعلى آل محمد ولانهم من الصلاة البتري وهي التي لم يذكر فيها آل
 وأما استقلاله فقيل بأنهم ممنوعة وقيل ~~مكر~~ وروية وقيل خلاف الأولى والأصح
 كراهة وتلق أبو محمد الجويني السلام بالصلاة بالنظر للغائب وأما المخاطب
 فيخاطب بالسلام عليه أو عليكم أو نحوه واصل آل أول كجمل بدليل تصغيره على
 أويل وقيل أصله أهل بدليل تصغيره على أهيل وإضافته للضمير في كلام الناطم
 جائزة خلافاً لمنعها قال عبدالمطلب

وانصر على آل الصليب * وعابديه اليوم آلک

فاختلف في الأول على أقوال واختار بعضهم ان تفسير آل في مقام الدعاء بما يناسب
 المدعوية لا بالتابع مطلقاً في نحو اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهب
 عنهم الرجس وطهرتهم تطهيراً يحمل على أهل بيته ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد
 وآله هداة الأمة ومصابيح الظلمة يحمل على العلماء ونحو اللهم صل على سيدنا محمد
 وآله الذين ملأت قلوبهم بأنوارك وكشفت لهم حجب أسرارك يحمل على الاتقياء ونحو
 اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله فقط أو آله سكان جنتك يحمل على الاتباع انتهى
 وبقي ما إذا كانت العبارة محمولة للتعميم والتخصيص كعبارة المصنف ونحو اللهم صل
 وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الفائزين بالعمل الصالح والظاهر ان الأولى حملها على
 العموم وقيل ان معنى آل يختلف باعتبار المقامات ففي مقام الدعاء كما هنا كل

مؤمن ولو عاصيا لان العاصي أشد احتياجا للدعاء من غيره وفي مقام المدح كل مؤمن
 تقى أخذ ما ورد آل محمد كل تقى وان كان ضعيفا وأما أناخذ كل تقى فلم يرد وفي
 مقام الزكاة بنو هاشم وبنو المطلب عندنا معاشر الشافعية وبنو هاشم فقط عند
 السادة المالكية كالحناابلة ونخصت الحنفية فرقا آل علي وآل جعفر وآل عقيل
 وآل عباس وآل الحارث * وصحبه أي وأفضل الصلاة والتسليم على صحبه وخصهم
 مع دخولهم في آل بالمعنى الأعم كأمته لمزيد الاهتمام والتحقيق ان صحب ليس
 جمع الصاحب بل اسم جمع وان كان له واحد من لفظه وهو صاحب ولان صيغة فعل
 ليست من أوزان الجوع وهو أي المصاحب في الأصل من أطال عشرتك والمراد
 به هنا الصحابي وهو من اجتمع بنينا صلى الله عليه وسلم مؤنثا به بعد البعثة في محل
 التعارف بأن يكون على وجه الارض وان لم يره أو لم يرو عنه شيئا أو لم يميز على الصحيح
 وان لم تطل معاشرته وأما قولهم ومات على الاسلام فهو شرط لدوام الصحبة لا لأصلها
 فان ارتدوا لم ياذ بالله تعالى ومات مرتدا فليس بصحابي كعبد الله بن خطل وأما من عاد
 الى الايمان كعبد الله بن أبي سرح فتعود له الصحبة لكن مجردة عن الثواب عندنا
 معاشر الشافعية واشتهر انهم لا تعود عند المالكية لكن المصريح في كتبهم
 التردد وحينئذ فلا مانع من الرجوع في ذلك لمذهب الشافعي على ما كان يرتضيه بعض
 أشيائهم وفائدة عودها التسمية والصفة فيسمى صحابيا ويكون كفؤا لبنت
 الصحابي ويدخل في الصحابي ابن أم مكتوم ونحوه من العميان وكنيت أمه به لا كنيت
 بصره وأما عبد الله أحد المؤذنين له صلى الله عليه وسلم ويدخل عيسى والخضر
 والياس عليهم الصلاة والسلام وتدخل الملائكة الذين اجتمعوا به صلى الله عليه وسلم
 في الارض فعيسى عليه الصلاة والسلام آخر الصحابة من البشر الظاهرين وبه
 يلغز يقال لنا صحابي من البشر أفضل من ابي بكر وعمر وأما الملائكة فباقون
 الى النسخة والخضر يعوت عند رفع القرآن وقيل بل مات * والحاصل ان الخضر
 والياس ميثان على المعتمد ولو كان الياس رسول ينص القرآن قال تعالى وان الياس
 من المرسلين * والخضر فقيـل ولي وقيل نبي وقيل رسول ونحوه من الأوساطها
 (قوله) والتابعين جمع تابع والتابعي هو من اجتمع بالصحابي اجتماعا متعارفا
 ولا يشترط فيه طول الاجتماع كما في الصحابي مع النبي وهذا ما صححه ابن الصلاح
 والنووي وهو المعتمد والطريقة المشهورة أنه يشترط التمييز في التابعي دون
 الصحابي * والمعتمد عندنا معاشر الشافعية عدم اشتراطه في التابعي كما لا يشترط
 في الصحابي * وأفضل التابعين أويس القرني كما ان أفضل التابعيات حفصة بنت
 سيرين أخت محمد علي خلاف في المسئلة * وما يدل على أفضلية التابعين على من بعدهم
 قوله صلى الله عليه وسلم خير أمتي القرن الذين يلوني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم

هكذا الرواية وظاهره أن ما بعد القرون الثلاثة المرتبة بالخبرية سواء في الفضيلة
 وذهب جماعة إلى تفاوت بقية القرون بالسبقية فكل أفضل من الذي بعده إلى يوم
 القيامة لحديث ما من يوم إلا والذي بعده شر منه وانما يسرح بخياركم لكن قد ورد
 مثل هذه الامة مثل المطر لا يدرى أوله خير أم آخره والعيان قاض بذلك والله أعلم
 وأهل بيته الكرام الطاهرين أي وأفضل الصلاة والسلام على أهل بيته الخ انما
 أعاد المصنف ذكر أهل البيت بعد قوله وآله الشامل للممدوحين إشارة لخصوص
 ما أثنى الله عليهم وخصهم به بقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل
 البيت ويطهركم تطهيرا (وفي) البيضاوي انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أي
 الذنب المذنب اعرضكم وقوله أهل البيت نصب على النداء أو المدح ويطهركم عن
 المعاصي تطهيرا واستعارته للمعصية والترشيح بالتطهير للتنفير عنها أي ان
 في الآية استعارة تصریحية اصلية وهي أن المعصية شبهت بالرجس أي النجس
 أو المستنذر بجماع حصول التدنس بكل منهما وان كلاهما ينفرد عنه العاقل
 واستعمل لفظ الرجس للمعصية على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية والقرينة
 المانعة معلومة من سياق الآيات المتقدمة قبلها والتطهير ترشيح ووصفهم بالكرم
 وكاهنم كذلك وهو أي الكريم من يعطى النوال قبل السؤال أو من خرج عن نفسه
 وماله لله تعالى وكاهنم كذلك فيكون عطف وأهل بيته الخ على آله من عطف الخاص
 على العام ونسبة اختصاص أهل هذا المقام من الآل زيادة الوصف قال الناطم
 نفع الله به

﴿وبعد فالعلم أجل ما طالب * وخير ما ينفع له العز اكسب﴾
 ﴿وجل قدر من علوم الشرع * علم الموارث العظيم النفع﴾
 ﴿حث عليه المصطفى وحرصا * بقوله تعالوا الفرائض﴾

ما ابتدأ بالبسملة والحمدلة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم انقل إلى المقصود
 فقال وبعد الخ بالبسملة على الضم لحذف المضاف ونية معناه كما أنه يعرب في ثلاث
 حالات والتقدير أقول بعد البسملة والحمدلة والصلاة والسلام على رسول الرحمة وآله
 وحسبه والتابعين فالعلم الخ وهي أي بعد كلمة يؤتى بها الثلاثة قال من اسلوب إلى اسلوب
 آخر أي من نوع من الكلام إلى نوع آخر والنوع المنتقل منه هو البسملة وما بعدها
 والمنتقل إليه هو بيان السبب الحامل على التأليف وأصلها الثاني أما بعد بدليل لزوم
 الفاء في حيزها غالبا وهذا الأصل هو السنة فقد كان صلى الله عليه وسلم يأتي بها في
 خطبه ومراسلاته وصح أنه صلى الله عليه وسلم خطب فقال أما بعد والأصل الأصل
 مهمما يمكن من شيء بعد فهمهما اسم شرط مبتدأ أو يمكن فعل الشرط وهو مضارع كان
 التامة وفاعله ضمير مستتر قد بدله هو يعود على مهمما من شيء بيان لمهما وان كان

شأن البيان التخصيص وقد يكون مساويا أي كأنها إشارة إلى أن المراد الجنس
بتمامه فحذف مهمما ويكن من شيء وأقيمت أمام مقام ذلك وبعضهم يحذف أما ويأتي
بالحال والواو فيقول وبعد كما هنا فلو أو نائية النائب وهل الطرف من معمولات الشرط
أومن معمولات الجزاء خلاف والراجح كونها من معمولات الجزاء لكون المعاق
عليه مطلقا على تقدير أقول قبل الطرف كما تقدم له وهو أبلغ في التحقيق لأن
المعنى عليه أن وجهه شيء في الدنيا مطلقا أقول بعد البسملة الخ ولا يرد أن الغاء
لا يعمل ما بعدهما في سابقا لها التوسعة في الظروف وبعد ظرف زمان كثير ويمكن
قلبه لا وهي هنا صالحة للزمان باعتبار النطق واللمس كان باعته بار الرقم * واختلاف
في أول من نطق بها على أقوال خمسة أقر بها أنه داود وكانت له فصل الخطاب أي
يفصل بها بين الحق والباطل وقبل يفصل بها بين نوع الكلام ونوع آخر منه وقبل
فمن ساعدة وقبل فسحبان بن وائل وقبل فكعب بن لوى وقبل بعرب بن
قطان وقد نظم بعضهم ذلك فقال

جرى الخلاف أما بعد من كان قائلا * لما خمس أقوال وداود أقرب

وكانت له فصل الخطاب وبعد * فقس فسحبان فكعب فيعرب

وقبل الخلاف إلى سبعة أقوال وزادوا على خمسة آدم وبعقوب وجميعها بعضهم
أضاف قال

فهاك خلافا في الذي قد قدما * ينطق بأما بعد فاحفظ لتغنها

فداود وبعقوب وآد أترب * فقس فسحبان فكعب فيعرب

قال بعضهم يصح أن تكون الواو في وبعد لانه تنضاف النحوى وهي ما كان
الكلام بعدهما مستأنفا ربه ندأ به ومقطوعا عما قبله والاستئناف البياني وهي
ما وقع ما بعدهما في جواب سؤال مقدروا التقدير هنا ما المنة قبل اليه بعد البسملة
والجدة الخ قال وبعد فاعلم أجل ما طلب الخ وهذا على القول بأن البياني يقتضون
بالواو والواو لعطف قصة على قصة وشرط في الالة قال بها أن يكون بين المنة قبل منه
والمنة قبل اليه مناسبة كما هنا فإن بين ما قبلها وما بعدهما نوع مناسبة لأن كلاهما
للتأليف فهي من قبيل الالة تضاب المشوب بالتخلص أي الاقتطاع المخلوط بالتخلص
وأما الاقتضاب المحض أي الاقتطاع الخالص فهو الالة قال من كلام إلى آخر
لامناسبة بينهما كما في قوله

لورأي الله أن في الشيب خيرا * لجاورته الولدان في الخلد شيئا

كل يوم تيمدى صروف الليالي * خلقتا من أبي سديد غريبا

فلا ينافيه بين البيت الأول والثاني فيسمى الالة قال في ذلك الاقتضاب المحض وأما
التخلص المحض فهو الالة قال من كلام إلى آخر مع المناسبة الظاهرة كما في قوله

أمطلع الشمس تبغى أن تؤمينا * فقلت كلا ولكن مطلع الجود
 فبين مطلع الشمس ومطلع الجود مناسبة ظاهرة فيسمى الانتقال في ذلك التخص
 المحض * والحاصل أن أقسام الانتقال ثلاثة اقتضاب محض وتخلص محض
 واقتضاب مشوب بتخلص وبقيت أبحاث في هذه الكلمة فلا تطيل بذكرها فالعلم
 هو حكم الذهن الجازم المطابق للواقع هو ذاته تعريف الاصوابين فهو لهم هو حكم
 هو ادراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة والذهن قوة للنفس معدة لا كتساب
 الآراء والمحكم في الحقيقة هو النفس الناطقة والذهن آلة للحكم فإضافة الحكم إليه
 من إضافة الشيء لآلته والجازم بالرفع صفة أولى للحكم ونسبة الشيء مجاز عظمي لأن
 الجازم صاحبه ويحتمل أن اسم العاقل وهو جازم بمعنى اسم المفعول فالجازم بمعنى
 المجزوم به على حد قوله في عيشة راضية أي مرضية ونخرج بذلك الظن والشيء
 والوهم والمطابق صفة ثانية للحكم بالرفع أيضا والواقع ماني نفس الامر وهو علم الله
 والى في العلم اما الاستغراق والمراد منه العلوم النافعة لا كالمسافة وعلوم الهيئة
 ونحوها لا يجوز تعال كما هو كماله وأولاهم والمعهود هو التفسير والحديث والفقه والآثار
 وللعلم اطلاقات غير ما اشتهر عند الاصوليين فيطلق على المسكة أي القوة والكيفية
 التي يدرك بها الجزئيات وعلى الادراك الجازم المطابق للواقع عن دليل وعلى
 القواعد المدونة والفنون المبينة وحمله عليهم اهنأولى والآيات والاخبار والآثار
 في فضل العلم وحامله وطالبه كثيرة شهيرة (أما الآيات) منها قال الله تعالى اغياخشى
 الله عباد العلماء وفي هذه الآية مدح العلم وأهله ضمناء على قراءة نصب الاسم
 الشريف على التعظيم ورفع العلماء على القراءة المتواترة وقرئ شاذا برفع الاسم
 الشريف ونصب العلماء فهو بالغ في مدح العلماء لأن المعنى عليهم الغيا يعظم الله من
 عباد العلماء قاله راد بالحشية في حقه تعالى التعظيم والمعنى على القراءة المتواترة
 اغيا يخاف الله خوفا مع اجاز من عباده الغيب لأنهم اعلم بالله فهم أشد خوفا منه
 كما أن الانبياء أشد خوفا من الله كذلك العلماء أشد خوفا من الله لأنهم ورثة الانبياء
 وقال الله تعالى يرفع الله الذين آمنوا من رتبهم والذين أتوا العلم درجات وهذه الآية صريحة
 بمدحهم من طرقا وقال تعالى رب زدني علما وهذا أمر النبي صلى الله عليه
 وسلم وهو أحب الخلق إليه وقد أحب به تعالى العلم الاشياء وأو كان أحب من العلم
 لأن العلم أفضل من الاشياء والله العاقل به أفضل الناس وهذه
 الآية من أدل دلالة على فضل العلم زاهله وقال تعالى شهد الله أنه لا اله الا هو
 والملائكة والوالعلم انظر كيف جعلهم ثبات الشهادة بعد شهادته وتأهيلهم ثم شرفا
 لهم وقال تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون والآيات في ذلك
 كثيرة (وأما الاخبار) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من برد الله به خيرا يفقهه

في الدين ويلهمه رشده وقال صلى الله عليه وسلم العلم امانة ورثة الانبياء ومعلوم انه
لا رتبة فوق النبوة ولا شرف فوق شرف وراثة تلك الرتبة وقال صلى الله عليه
وسلم يستغفر للعالم ما في السموات وما في الارض انظر كيف جعل الملائكة تستغفر
للعلماء وما ذاك الا لمحبتهم وعظم شأنهم عند الله تعالى وقال صلى الله عليه وسلم
الناس معادن كعادن الذهب والفضة يخيارهم في الجاهلية خييارهم في الاسلام
اذا فقهوا وقال صلى الله عليه وسلم اقرب الناس من درجة النبوة اهل العلم والجهاد
أما اهل العلم فليدلو الناس على ما جاءت به الرسل وأما اهل الجهاد فليجاهدوا
بأسيا فهم على ما جاءت به الرسل وقال صلى الله عليه وسلم لموت قبيلة ايسر من موت
عالم وقال صلى الله عليه وسلم فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على
سائر الكواكب وقال صلى الله عليه وسلم لا حسد الا في اثنتين رجل آتاه الله مالا
فسلطه على هالكاته في الخير ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها بين الناس
رواه البخاري من حديث ابن مسعود وقال صلى الله عليه وسلم من سلك طريقا
يلتمس فيه علمًا سهل الله له طريقًا الى الجنة رواه الترمذي وحسنه عن أبي هريرة
رضي الله تعالى عنه والاختبار في ذلك كثيرة وقال الامام الشافعي رضي الله
تعالى عنه طلب العلم افضل من صلاة النافلة وليس بعد الفريضة افضل من طلب
العلم انتهى وكفى بالعلم شرفا ان كل أحد يدعيه وبالجهل قبحا ان كل أحد ينكره
وقال سيدنا علي رضي الله تعالى عنه **وكرم الله وجهه اكتميل يا كميل**
العلم خير من المال العلم يحرسك وانت تحرس المال والعلم حاكم والمال محكوم
عليه والمال تنقصه النفقة والعلم يزكو بالانفاق وقال رضي الله تعالى عنه العالم
افضل من الصائم القائم المجاهد واذ مات العالم نلم في الاسلام تلمة لا يستها الا خلق
منه وقال رضي الله تعالى عنه نظاما *

ما الفخر الا لاهل العلم انهم * على الهدى لمن استهدا ادلاء
وقدر كل امرئ ما كان يحسنه * والجاهلون لاهل العلم أعداء
ففزجه لم تعيش حيا به أبدا * الناس موتى وأهل العلم أحياء

وقوله أجل ما لب أجل هو كذلك فهو أعظم المطالب الدنيوية والأخروية لو تحقق
الملوك حلاوته لأثروا على الناس وما ملك الدنيا الذي عاقبته حساب وعقاب مع من
جمع الله له بين العلم والعقل والملوك والملوك يفتنون ويندرسون كرههم وآثارهم والعلم
يبقى بعد موت أهله ويترحم على أهله ويثني عليهم وخير ما ينقله العزرا كتسب
فأجل وخير من أسماء التفضيل وضع الدلالة على الزيادة على المضل عليه وتقدم
عند قول المصنف وهو خير الوارثين ان خير أفعال تفضيل حذفته بحقيقة كثرة
الاستعمال كشر فاصله الأخير الى آخر ما تقدم وما ينقله ما اما موصوفة بمعنى شيء

ومابعدها في محل جرسفتها أو موصولة وما بعدها صلتها ونهايتها أن ثقله العلم النافع
 أكثر خير أو أعز نفرا كعلماء الصحابة رضي الله عنهم الناقلين العلوم عنه صلى الله
 عليه وسلم ومن بعدهم من التابعين فالأئمة الهادين فمن بعدهم وهكذا إلى يوم الدين
 فلهم الخير المستديم والعز المقيم أجرهم لا يبدرهم كل يوم ثواب جديد فهم أحياء بعد
 الموت والجاهلون موتى قبل الفوت ولله درظهر الدين المرغيناني في ذلك
 الجاهلون فوقى قبل موتهم * والعالون وان ماتوا فاحياء

وقال بعضهم

العلم أنفسي شيء أنت ذاخره * من يدرس العلم لم تدرس مفاخره
 فاجهد لنفسك ما أصبحت تحمله * فأول العلم اقبال وآخره
 وقال المصنف نفع الله به

وجل قدرا من علوم الشرع * علم الموارث العظيم النفع

جل بمعنى عظم وقدرا تمييز محمول من الفاعل تقيدهم على الفاعل وهو جازع واغما
 الممتنع تقيده على عامله ومن علوم الشرع متعلق بجل وعلم الموارث فاعل جل
 والموارث جمع ميراث يطلق بمعنى الارث وبمعنى الموروث والارث لغة البقاء
 وانتقال الشيء من قوم إلى قوم آخرين والانتقال اما حقيقة كانتقال المال أو معنى
 كانتقال العلم ومنه العلماء ورثة الانبياء أو حكما كانتقال المال إلى الخلفاء وشرعا
 حق قابل للتجزى يثبت مستحقه بعد موت من كان له ذلك لقراءة بينه ما ونحوها
 كالزوجية والولاية فقولهم حق يتناول المال وغيره كالخيار والشفعة والقصاص
 ونحوه بقابل للتجزى الولاية ولو ولاية على النكاح اذ ينتمى لان بالموت لمن له حق في
 العصوبة على الترتيب المذكور في بابها ولو كان بعيدا وبقيد بعد الموت من كانت له
 تلك الحقوق الثابتة بالشراء ونحوه وبقيد القرابة الوصية على القول بأنها تلك
 بالموت وفي شرح الترتيب ونحوه يثبت مستحقه ما اذا اغتلب شخص او تذر استحقاقه
 لموته فلا يكفي استحقاق وارثه بل يستغفر الله له كما نقلها الرافعي وغيره عن الحنابلة هذا
 تعريفه من حيث الارث * وتعريفه من حيث الفن الذي هو أحد مبادئ العشرة وقد
 جمعها بعضهم فقال

ان مبادئ كل فن عشرة * الحمد والموضوع ثم الثمرة
 وفضله ونسبته والواضع * والاسم الاستعداد حكم الشارع
 مسائل والبعض بالبعض اكتفى * ومن درى الجميع حاز الشرفا

(فتعريفه وحده) هو الفقه المتعلق بالارث والعلم الموصل لمعرفة قدر ما يجب لكل
 ذي حق من التركة وقيل هو علم باصول يعرف بها قسمات التركة ومستحقوها
 وانصباؤهم منها (وموضوعه) التركة (وواضعه) النبي صلى الله عليه وسلم (واسمه)

علم الفرائض والموارث (واسماده) من الكتاب والسنة والاجماع (وحكمه)
 الوجوب العيني والكفاي (ومسائله) قضايا التي تطلب نسبهم ولا تنالها الى
 موصولاتها كقولنا الورثة أربعة أقسام * قسم يرث بالفرض وحده من الجهة التي
 يسمى بها هم سبعة الام وولدانهم والجدتان والزوجان * وقسم يرث بالتعصيب وحده
 وهم جميع العصبة بالنفس غير الاب والجد * وقسم يرث بالفرض مرة وبالتعصيب
 مرة أخرى والجمع بينهما هو الاب والجد وان كلاهما يرث لستس مع ابن أو ابن ابن
 حيث بقي مع الفروض قدر سدس أو دون السدس أو لم يبق شيء ويرث بالتعصيب اذا
 خلا من الفروض الوارث من ذكر أو أنثى ويجمع بين الفرض والتعصيب اذا كان
 معه أنثى من الفروع ويبقى بعد الفروع أكثر من السدس وقد يجمع في الشخص
 جهة بالتعصيب كلن هو ابن ابن عم فيرث بكونه ابنا لانه أقواها وغير ذلك مما هو مذکور
 في البسوطات (بفضلها) انه فيه فضل جزيل لما قيل انه نصف العلم رقدت النبي صلى
 الله عليه وسلم على تعاليمه (ونسبته) الى غيره انه من العلوم الشرعية والرياضية
 (وفائده) الاقادة على تعيين السهام لذويها (وغاياته) ايصال الحقوق الى ذويها
 ويعبر عنه أيضا بعلم الفرائض أي مسائل قسمة الموارث جمع فريضة بمعنى
 ممرضة أي مدة قسمة السهام المقدرة فسلبت على غيرها والفرض لغة
 التقدير يراد بها معنى التمام والتبيين فرض الفروض أي بينهما والاتزان ومنه
 ان الذي فرض عليه ان رأى الآية أي اتزل والاحلال أي لا باحة والعطاء وسرعا
 نسب مقدر للوارث وهذا امر به ايضا من حيث الفرض والعظيم النفع صفة
 لم يضاف اليه على وجه مشبهة كالحسن الوجه ولا يصح أن يكون العظيم النفع
 من اصابة الصفة الى موصوف وكونه عظيم النفع هو كذلك منافع عديدة وفوائده
 لم تزل جديدة وحامله والعاملون به قد حاروا الشرف والشرف الديوي ولشرف
 الأحرار وروا بالسعادات فيه يعرف ذوو الحقوق من الورثة ما قسم الله له من
 ميراث ويروي ذكر الحرة بقدر نصيب الوارث من الترات والمرت العاملين
 بما به يدرون جملة لوارثي من سيم البشر ويكرنور في زمرة من يمد الموت والمحشر
 رفيع اثني الله عليهم في قديم السلام وشرفهم من السادة السادة الاعلام
 حيث علم به الخ إشارة الى ما رواه ابن ماجه راجعا كم في المستدرک عن أبي هريرة
 رضي الله عنه مرفوعا لعلموا الفرائض وعلموا الناس فانه نصف العلم وهو ينسى
 وهو أول علم ينزع من امتي ورواه البيهقي في سننه وقال ان فرد به حفص بن عمر وليس
 بالقوي وفي خبر ضعيف تعلموا الفرائض وعلموا فانه نصف العلم وهو ينسى وهو
 أول علم ينزع من امتي أي بموت أهله وهذه الرواية كالاولى لانه في الاول زيادة
 الناس وصح تعلموا الفرائض وعلموا في أمر ومقبوض وان العلم سيقبض

وتظهر الفتن حتى يختلف اثنان في الفريضة فلا يجدان من يقضي بها وصح أيضا
ألقوا الفرائض بأهلها فبقي فلأولى أي أقرب رجل ذكر وفائدة ذكره بيان
أن الرجل يطلق بإزاء المرأة قيم وباراء الصبي فيخص البالغ وقيل غير ذلك
حدث عليه أي حض عليه كقضى الفاموس وحرض أي حض فيه أيضا فاللعنان
مشارك في معنى واحد قال الناطم نفع الله به

(وافترض الأمة زيدا ذوردا * به الحديث وهو نص لا يرد)

لما ذكر المصنف أن النبي صلى الله عليه وسلم حدث على علم الفرائض أخذ به
أعلم الصحابة في هذا الفن ما نص عنه صلى الله عليه وسلم فقال وأفترض الأمة الخ
وذلك النص ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه بإسناد جيد أن النبي صلى الله
عليه وسلم لم قال أفترضكم زيد قال ابن الصلاح وهو حديث حسن وروى الترمذي
أيضا في جامعه بإسناد صحيح عن أنس رضي الله عنه بلفظ أعلم أمتي بالفرائض زيد
ابن ثابت وريده هذا هو ابن ثابت رضي الله عنه الصحيح أن سعيد بن خزيمة
الصحابي الأنصاري من بني النجار الخزرجي من أكابر علماء الصحابة رضي الله عنهم
يكفي أباسعيد وقيل أباعبد الرحمن وقيل أباخارجة قدم اليه صلى الله عليه
وسلم المدينة وهو ابن خمس عشرة سنة ونوفي بالمدينة بعد الهجرة سنة خمس وأربعين
وكان من كتبة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أحد الستة الذين جمعوا القرآن
في زمن سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه من ذكر وأبي بن كعب وعبد الرحمن بن
عوف ومعاذ بن جبل وتميم الداري رضي الله عنهم أجمعين روى أن ابن عمر
رضي الله عنه قال يوم مات زيد اليوم مات عالم المدينة وخطيبهم رضي الله عنه
بالجارية فقال من يسأل عن الفرائض فليأب يدين ثابت وقال من وقف دخلت
المدينة فوجدت بها من الراحمين في العلم زيد بن ثابت وقال الشامي مريد بن ثابت
بخصلة من القرآن وبالفرائض وكانت الصحابة يعترفون له بالفتنة في الفرائض
ومن جملة الآخذين عنه عبد الله بن عباس ترجمان القرآن وقد بلغ من تعظيمه
زيد أن بعلمته قدمت إليه ليركها فأخذ ابن عباس بركابه فقال له زيد دخل عندك يا ابن
عم رسول الله فقال هكذا فعل بعلمائنا قبل زيد فلهذا قال هكذا فعل بأهل بيت
نبينا رضي الله عنهم أجمعين ونفعنا بهم (فائدة) قد اجتمع في زيد رضي الله عنه
مناسبات بكسر السين تتعلق بالفرائض لم تجتمع في اسم غيره أرادوا جمعها وعددا
وطرحا وضربا والطرح هو اسقاط عدد من عدد بشرط كون المخرج أقل
من المطروح منه فاما الأفراد فالزاه بسبعة وهي عدد أصول المسائل وروى من يرث
بافترض زاده والياء بعشرة وهي عدد الوارثين بالاختصاص وعدد الوارثين باليسر
والدان بأربعة وهي عدد أسباب الارث والاصول التي لا بد وأما الجمع فزاده

الياء بسبعة عشر وهي عدد الوارثين والوارثات بالاختصار والزاء مع الدال باحدى عشرة وهي عدد الوارثات على طريق البسط بزيادة مولاة المولاة والياء مع الدال أربعة عشر وهي عدد الوارثين بالبسط خلا المولى لانه قد يكون أنثى والزاء مع الياء والدال احد وعشرون وهي عدد جميع من يرث بالفرض من حيث اختلاف أحوالهم لان أصحاب النصف خمسة والرابع اثنان والثلث واحد والثلثين أربعة والثلثان اثنان والسادس سبعة وقد ضبط ذلك بعضهم وهو الشيخ الجعبري في ضمن بيت فقال

ضبط ذوي الفروض من هذا الرجز * خذ من مرتباً وقل هباً دبر

فالياء بخمسة وهي لمن يرث النصف والياء باثنين وهي لمن يرث الربع والألف بواحد وهي لمن يرث الثمن والدال بأربعة وهي لمن يرث الثلث والياء باثنين وهي لمن يرث الثلث والزاء بسبعة وهي لمن يرث السادس * وأما العدد فعدة حروفه ثلاثة وهي عدد أركان الارث وهي موروث ووارث وحق موروث وعدد شروط الارث وهي تحقق موت الموروث وتحقيق حياة الوارث بعد موت الموروث والعلم بالجهة المقتضية للارث وعدد الاصول التي تعول وهي الستة والاثنى عشر والاربعة والعشرون وان شئت قلت الستة وضعة فيها نصف ضعفها والاربعة والعشرون ونصفها ونصف نصفها وان شئت قلت اثنا عشر ونصفها ونصف نصفها فالعبارتان الاثنتان للترقي لكن الأولى مصرح فيها بأسماء الاعداد دون الثانية والثالثة للتدلي والرابعة للنوسط * وأما الطرح فاذا طرحت الدال من الياء بقي ستة وهي عدد الفروض القرآنية وهي النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسادس وعدد الموانع وهي الرق والقتل واختلاف الدين واختلاف ذوي الكفر أي الاصل بالذمة والحراية والردة والعياذ بالله تعالى والدور الحكي وهو كما سيأتي بأن يقر حائر لتركة كاخ شقيق أو لاب مثلاً بابن لاختيه الميت فيثبت بذلك نسب الولد لأبيه ولا ينحكم له بالميراث من أبيه لانه لو حكمنا له بالارث لصار الاخ المقرب بينوته لاختيه الميت فيمر حائر لتركة فيبطل استحقاقه للابن واذا بطل استحقاقه بطل نسب الولدان كون المقر المستحق للابن شرطه الحيابة للتركة فمدار الحكم الى بطلان الاستحقاق فنقطع هذا الدور بثبوت نسب الولادون الارث لأجل صحة الاستحقاق ثم على الاخ المستحق أن يدفع التركة لابن أخيه لانه لا يجوز له ~~تخليها~~ فمما بينه وبين الله تعالى لعله ان التركة لابن أخيه فيما أخذ ابن أخيه وبلاطفه بالعبارة مبالغة في جبر خاطره ويقول له يا ابن أخي أنا الحققتك بأخي الميت وأثبت نسبك به ولم يسع للشريعة أن تحكم لك بميراث أبيك لأجل ثبوت نسبك وأنا الآن يجب علي أن أدفع لك جميع ما خلفه لك أبوك فخذ بارك الله لك فيه فيفوزا هم حينئذ بالسعادة الاخرى وبه

واذا طرحت الدال من الزاي بقي ثلاثة وهي عند الحروف أي عدد حروف زيد
 وثلاثة ماقمها وقد علمت بيانه واذا طرحت الزاي من الياء بقي ثلاثة أيضا وثلاثة ماقمها
 وقد علمت بيانه فلا إعادة * وأما الضرب فإذا ضربت حرفه وهي ثلاثة أي
 حروف زيد في نفسها تبلغ تسعة وهي عدد أصول المسائل على الأربع وثلاثة ماقمها
 سبعة وهي الاثنان والثلاثة والأربعة والستة والثمانية والاثنا عشر والأربعة
 والعشرون وزيد عليها الثمانية عشرة والستة والثلاثون في باب الجدد والاختوة
 تأصيلان وتصحیحان ويتفرغ من العدد أشياء غير مذكورة منها عدد الموانع بزيادة
 اللعان زيادة على الستة التي ذكرها وعدد أحوال الجدد والاختوة كما سيأتي في بابها
 وكون الياء بعشرة عدد أصناف ذوى الارحام وعدد من يرث النصف والثلاثين
 والثلثمائة وعدد من يرث النصف والثلاث والرابع والثلثمائة وكون الدال بأربعة وهي
 عدد أحوال الوارث من كونه يرث ويورث وهو ظاهر وكونه لا يرث ولا يورث
 كالزبيب ويورث ولا يرث كالبعض وعكسه كالانياس وكون عدة حروفه ثلاثة بعد
 أحوال الارث بافرض فقط وبالعصيب فقط أو بهما معا فهذه ثلاثة أحوال وعدد
 صفات الوارث من حيث الحجب وعدمه فإنه قد يجب حجب حرمان أو نقصان أو لا
 يجب أصلا قال الناظم نفع الله به

(رمال نحو قوله مجتهدا * امامنا المطلبى المقتدى)

ولما ذكر المصنف فضل سيدنا زيد في هذا العلم على سائر الصحابة وخصوصيته في ذلك
 عن لا ينطق عن الهوى فكان أحق من غيره بالتبعية والحد وحذره لهذه الخصوصية
 أشار الناظم الى ذلك فقال ومال الخ ومال الى الشيء عدل اليه كما في القاموس يعني أن
 امامنا الشافعى المطلبى المقتدى اجتهد في استنباط أحكام الموارد يرث من الكتاب
 والسنة والاجماع فوافق اجتهاد امامنا اجتهاد زيد فاتفقا في غالب الأحكام قال اليه
 لا تقل يداله لان المجتهد المطلق لا يقدم مثله وكذلك عبارته كيف أخذ بقول من
 لو عاصرته وحاججني لحجته وانما مال اليه لهذه الخصوصية ولانه مات كما أحسن من
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في الفرائض الا وقد وجد له قول في بعض المسائل
 قد هجره الناس بالاتفاق الا زيد فإنه لم يقل قولا مهورا بالاتفاق وذلك يقتضى
 ترجيح العدول اليه * ونحو يصح أن تكون هنا بمعنى القصد أو المثل كما أنهم ما بعض
 معانى نحو أى ان أقوال امامنا مثلة الى ما قصد زيد من الأقوال والى مثل ما قاله زيد
 منها * ومجتهدا حال من الفاعل وهو امامنا والمطلبى المقتدى صفتان للإمام والمجتهد
 المطلق أى في الفروع والفقيه المستفرغ الوسع من النظر في الأدلة لتحصيل ظن
 بحكم وهو بالغ عاقل ذو ملكة أى هيئة راسخة في النفس يدرك بها ما من شأنه أن يعلم
 مع ما ذكره من الشروط المذكورة في باب القضاء واجتهد المطلق هو المراد هنا وأما

مجتهد المذهب وهو المتمكن من تخريج الوجوه التي يبديها على نصوص امامه في المسائل والتخريج هو لاستنباط الاحكام من النصوص بان يقيس ما سككت عنه على مانص عليه لوجوده في مانص عليه فيما سككت عنه سواء نص امامه على ذلك المعنى أو استنبطه هو من كلامه أو يستخرج حكم المسكوت عنه من دخوله تحت عموم ذكره أو قاعدة قررها ومجتهد الفتيا وهو المتبحر في مذهب امامه كالرافعي والنووي المتقدم من ترجيح قول على آخر أو وجه للاصحاب على آخر فليس اسرا دان هاهنا قال السيوطي رحمه الله تعالى ولم يذكر في جميع الجوامع مرتبة بعد ذلك وقد ذكر في شرح المذهب مرتبة رابعة وهي أن يقوم بحفظ المذهب ونقله وفهمه في الواضحات والمشكلات وإن كان عنده ضعف في تقرير أدلته وتحرير أقيسته فهذا رتبة رابعة من نقله وفتواه فيما يحكيه من مسطورات مذهبه وما لم يجد منقولا ان وجد في المنقول معناه بحيث يدرك بغير كبير فذكر انه لا فرق بينه وبين المنقول جازا لما فيه والفتوى به وإذا ما يعلم اندراجها تحت ضابط عهد في المذهب وما ليس كذلك يجب امساكه عن الفتوى فيه انتهى وهذا وإن كان لا يليق بهذا الشرح التطويل لكنه لما تناسب ذكره استطراد الاتمام الفائدة ذكرناه حرصا عليها * وإمامنا المطلب المقتدي الضعيف المضاف اليه في امامنا خير جميع الشامل لجميع أفراد مقلديه من الشافعية الذين منهم الناظم نعم الله به والمطلب نسبة الى جده المطلب بن عبد مناف والمقتدي اسم مفعول صفة كاشفة لآمام لان الامام هو المقتدي والمتعلق محذوف أي به ولأن ذكر نسبه الشريف تبركاه فنقول هو جبر الامة وسلاطان الامة سيدنا محمد أبو عبد الله ابن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد بن زيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف جد النبي صلى الله عليه وسلم لانه صلى الله عليه وسلم سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف وهذا نسب عظيم كما قيل

نسب كأن عليه من شمس الضحى نوراً ومن فلق الصباح عموداً
ما فيه الا سيد من سيد حار المكارم والتقى والجودا

وشافع بن السائب هو الذي ينسب اليه الشافعي لقي النبي صلى الله عليه وسلم وهو مترعر وأسلم أبوه السائب يوم بدر فانه كان صاحب راية بني هاشم أي عن لم يسلم فأمر في جملة من أصر وفدى نفسه ثم أسلم وعبد مناف بن قصي بن كلاب ابن مرة بن كعب بن لؤي بالهمز وتركه ابن غالب بن فهر بن مالك بن النضر ابن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان والاجماع منعقد على هذا النسب الى عدنان وليس فيما بعده الى آدم طريق صحيح فيما ينقل * وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا

انتهى في النسب الى عدنان أمسل ثم يقول كذب النسبون أي بعده * وولد الشافعي
 رضي الله عنه تعالى على الأصح بغزة في الشام التي توفي هاشم جده النبي صلى الله
 عليه وسلم فيها وقيل بعسقلان وقيل بطنى سنة خمسين ومائة ثم حمل الى مكة وهو ابن
 سنتين ونشأ بها وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين والموطأ وهو ابن عشرة وثمة
 على مسلم بن خالد مفتي مكة المعروف بالزنجي أشد شقرة من باب أمهات الأضداد أي
 شدة بياضه وأذن له بالافناء وهو ابن خمس عشرة سنة ثم إنه نشأ يتيم في حجر أمه
 في قلة من العيش وضيق الحال وكان في صباه يجالس العلماء ويكتب ما يستفيد
 في العظام ونحوه حتى ملأ منها خبائيا ثم رحل الى مالك بن أنس رضي الله عنه
 بالمدينة ولازمه مدة وقرأ عليه الموطأ حفظا ثم قدم بعد ذلك سنة خمس وتسعين ومائة
 فأقام بها سنتين واجتمع عليه علماء أهلها ورجع كثير منهم عن مذاهب كانوا عليها
 الى مذهبه وصنف بها كتابه القديم المسمى بالامام وقيل كتابه المسمى باللمعة ثم عاد
 الى مكة فأقام بها مدة ثم عاد الى بغداد سنة ثمان وتسعين ومائة فأقام بها شهرا ثم خرج
 الى مصر ولم يزل بها ناشر العلم ملازما للاشعة عال بجامعها العتيق الى ان أصابته
 ضربة شديدة فمرض بسببها أياما على ما قيل ثم انتقل الى رحمة الله تعالى وهو قطب
 الوجود يوم الجمعة سلخ رجب سنة أربع ومائتين ودفن بالقرافة بعد العصر من يومه
 وولد الامام أبو حنيفة رضي الله عنه سنة ثمانين وتوفي سنة خمسين ومائة وهي السنة
 التي ولد فيها الامام الشافعي رضي الله عنه فعمره سبعون سنة * وولد الامام مالك
 رضي الله عنه سنة تسعين وتوفي سنة تسع وسبعين ومائة فعمره تسع وثمانون * وولد
 الامام أحمد رضي الله عنه سنة أربع وستين ومائة وتوفي سنة إحدى وأربعين
 ومائتين فعمره سبع وسبعون وقد ضبط بعضهم مولاهم ووفاتهم وعمرهم
 بقوله

تاريخ زعمان يكن سيف سطا * ومالك في قطيع جوف ضبطا
 والشافعي صين بغيرند * وأحمد بسبق أمر جعد
 فأحسب على ترتيب نظم الشعر * ميلادهم فنونهم فالعمر

فيكن ضبط المولدين حنيفة فردى له عنه ثلث ألباء من بكر بعشرة والكاف
 بعشرين والنفون بخمسين فالجمل ثلثون وسور ولد سنة ثمانين وسبعين ضبط
 لموته لسان السنين بستين واللباء بعشرة والعاء بشمايين فالجمل مائة وخمسون وهو قد تولى
 سنة مائة وخمسين وسطا ضبط عمره لان السنين بستين والطاء بتسعين ولا
 بواحد فالجمل سبعون وعمره كذلك * وفي ضبط المولدين الامام مالك بن العاء بشمايين
 واللباء بعشرة فالجمل تسعون وهو قد ولد سنة تسعين وتضع ضبط لموته لان القاف
 بمائة والطاء بتسعة والعين بسبعين فالجمل مائة وتسعة وسبعون وكاتب وفاء كذلك

وجوف ضبط لعمره لان الجيم بثلاثة والواو بستة والفاء بثمانين فالجملة تسعة
وثمانون وكان عمره كذلك وقوله ضبط ان كلمة للبيت * وصين ضبط لمولدا الامام الشافعي
لان الصاد بتسعين والياء بعشرة والنون بخمسين فالجملة مائة وخمسون وكان مولده
كذلك ويبر ضبط لوفاته لان كلام من الباءين باثنين والراء بمائتين فالجملة مائتان
وأربعة وكانت وفاته كذلك وتد ضبط لعمره لان النون بخمسين والدال بأربعة
فالجملة أربعة وخمسون وكان عمره كذلك * وسبق ضبط لمولدا الامام أحمد لان كلام
من الباءين باثنين والسين بستين والقاف بمائة فالجملة مائة وأربعة وستون وكان
مولده كذلك وأمر ضبط لوفاته فالالف بواحد والميم بأربعة والراء بمائتين فالجملة
مائتان وواحد وأربعون وكانت وفاته كذلك وجعد ضبط لعمره لان الجيم بثلاثة
والعين بسبعين والدال بأربعة فالجملة سبع وسبعون وكان عمره كذلك * وقبر الامام
الشافعي رضي الله عنه في بيت ابن عبد الحكم أحد أصحابه المشهورين والقبعة التي
عليه لم تكن من جملة العمارة المحيطة في القرافة الكبرى التي يجب ازالته لان
مكان قبته رضي الله عنه ملك ابن عبد الحكم وكان الامام تزوج بنت ابن عبد
الحكم رضي الله عنه وقد أبدى بعضهم في القرافة معنى لطيفا قال الشيخ العدوي
ان القرافة تركب من فعل ومفعول والاصل القرافة فزجا وجعل علماء على هذا
المحل لان الشخص يجدر آفة في قلبه اذا مر به وما أحسن ما قال بعضهم

اذا ما صاق صدرى لم أجدي * مقر عبادة الا القرافة

لئن لم يرحم المولى اجتهادي * وقلة ناصري لم ألق رافة

وقيل سميت بذلك لان بطن من معافري يقال لهم القرافة نزلوها فسمى باسمهم هذا وقد
انتشر علمه في جميع الآفاق وتقدم على الأئمة في الخلاف والوفاق وعليه حمل
الحديث المشهور عالم قريش بالطباق الارض علماء ومن كلامه رضي الله عنه

أمت مطامعي فأرحت نفسي * فان النفس ما طمعت تهون

وأحييت القنوع وكان ميتا * ففي أحيائه عرضي مصون

اذا طمع يحل بقلب عبيد * علته مهانة وعلاؤهون

وله رضي الله عنه

ما حلك جلدك مثل ظفرك * فتول أنت جميع أمرك

واذا قصدت الحاجة * فاقصد المعترف بقدرك

وقد أفرد بعض أصحابه في فضله وكرمه ونسبه وأشعاره كتباً مشهورة وفي هذا تذكرة
لاولى الالباب * قال الناظم نفع الله به

* فوسكان في التقليد اسمى منزله * اذ وافق اجتهاده المشهود له *

* لا زال نور الفضل منها لعل * قسبيهما وللجميع جلال *

ولما ذكر محمدي بن زيد بن ثابت رضي الله عنه على سائر الصحابة وان امامنا وافقه في
الاجتهاد كان للوافق له في الاجتهاد منزلة وخصوصية مثل تلك المنزلة والخصوصية
فكان ذلك الموافق هو امامنا الاعظم سيدنا محمد بن ادريس رضي الله عنه احدى بان
يقلدوا جدر بأن يتبع لموافقه في الاجتهاد المشهود له من النبي صلى الله عليه وسلم
وهو سيدنا زيد بن ثابت رضي الله عنه فتقليد الامام الشافعي رضي الله عنه الموافق
لزيد في الاجتهاد اسمى اى اعلا وأرفع منزلة من غيره من لم يوافق في اجتهاده سيدنا
زيد مساواته لزيد في هذه المنزلة والخصوصيات التي خص بها من بين الائمة الاربعة
منها عالم قریش بالأطباق الارض علما ومنها قوله صلى الله عليه وسلم قدموا قریشا
ولا تتقدموها فهذه المنزلة وان كانت عامة في قریش الا انها منزلة في حقها بالنسبة
ان لم يكن من الائمة من قریش فهو افضل الائمة الاربعة رضي الله عنهم الذين تقلدوهم
في الفروع واجب بالاتفاق لغير المجتهد البالغ رتبة الاجتهاد وهذا ارشاد من الناظم
نفع الله به الى ان امامنا احق بالتقليد ولا سيما في هذا الفن لما علمت ولما كان
نفعهما اعظم واجتهادهما أكثر واستحقاقهما زيادة العلمهما أخذ المصنف يدعو لهما
بقوله لا زال الخ وزال هناتامة ماضى يزال ومعنا عاملازمة الخبر المخبر عنه على
ما يقتضيه الحال من الدوام وعدمه لكن المقصود به هنا الدوام وملازمة الخبر هنا
وهو منه لا والخبر عنه نوه الفضل والنوه في الاصل الكركب كالثريا ونوه
التي كانت الجاهلية من العرب تنسب اليها حصول المطر ويقولون مطرنا بالنوه
الفلاني مع اعتقادهم ان النوه هو الموجد للمطر كقوله ثم استعمل النوه في الوقت
الذي يحصل فيه المطر او يحصل فيه غيره كقولنا الاجل كافر حتى مثل النوه كذا
اى وقت طلوع النجم ثم استعمل في المطر فاستعمله أولا في النجم حقيقة عرفية
واستعمله في الوقت مجاز مرسل بجامع الظهور في كل من النجم ووقت والعلاقة هي
للزمنية للزوم حصول الوقت بطلوع النجم ثم استعمله في المطر كذلك مجاز مرسل
والعلاقة السببية لان الوقت سبب عادي لحصول المطر فيه وهذا على الرابع من اعتبار
العلاقة بين المجاز الآخر والذي قبله لا بين الآخر والحقيقة وهذا من ابتداء المجاز
على المجاز وهل هو جائز خلاف قال بعضهم لا يجوز لان المجاز لا ينزل الا عن حقيقة
وابتداء المجاز على مجاز قبله أخذ الشيء من غير ما سكه والارجح الجواز لان اللفظ
يقبل بعلاقة للمعنى المجازي الاول كانه ملائكة لاسيما المجاز موصوع بالتوقع واذا
نظر الى السحاب كونها سبب اقرب للمطر من الوقت تعدد المجاز أكثر وسبب
القائل بالجواز بقوله تعالى ولكن لا تواعدوهن هن اقل السر ضد الجهر اطلق على
الوطء مجازا لانه لا يكون غالبا الاسر فهو مجاز مرسل من اسم المحل في الحال ثم
استعمل السر في العهد الذي هو سبب الوطء وهو مجاز مرسل ايضا لعلاقته السببية

مبنى على المجاز الاول ثم بعد ما ذكر من تعدد المجاز استعمال النوء ههنا المصنف بمعنى
الرحمة الكثيرة على طريق الاستعارة لعلاقة المشابهة بين المجاز الاخير وهو استعمال
النوء في المطر والمجاز المنقول منه وهو الوقت واحراه الاستعارة بأن شبت الرحمة
بالمطر بجامع حصول النفع في كل واستعمرنا المطر للرحمة على طريق الاستعارة
التصريحية الاصلية والقريظة حالية معلومة من المقام وهي ان المسؤول لهما الرحمة
واضافة النوء الى الفضل بيانية أي نوء هو التفضل والاحسان مستديعا عليهما
في قبرهما وما بعده الى دخول الجنة لان الرحمة في حقه تعالى لاستحالة معناه
وهي الرقة المراد بها في حقه تعالى غايته اوهى الاحسان ومنه الاى منسكبا
ترشح لانه من ملائمت المشبه به ومنه الابيض المسم وتشد يد اللام اسم مفعول
ثم ما قلنا من استعمال النوء في الوقت مجازا اذا كان الناقل المستعمل ملاحظا
للعلاقة بينه وبين الحقيقى وهو اسم النجم وأما اذا لم يلاحظ العلاقة كاستعماله
في الوقت الحاصل بطلوع النجم لا يريد الا ذلك فقد صار عنده النوء حقيقة
عرفية في الوقت فليس فيه مجاز لعدم العلاقة كاستعمال الشرعى الصلاة
في ذات الاقوال والافعال فان استعماله الصلاة بما ذكر حقيقة شرعية ثم قال
ولجميع جلال هذاتعميم من المصنف بالفاء بالرحمة مفهوم الاستعداد القبول
المرجى بحديث اذا دعوت الله فاجمع وافعل فمن تجتمعون من ثمالوا ببركته وجله
الشيء علاه كما فى القاموس وهو كناية عن شمول وعموم الرحمة للجميع وجله
النور علاه وفيه أيضا استعارة وهي أنه شبه عموم الرحمة وشعوطها بما يعملوا الانسان
من الخفى الملبس التى تورث صاحبها جلالا وتعظيما كحلة عظيمة واستعمرناها
للشبه به وهو عموم الرحمة وشعوطها ثم حذفنا المشبه به وهي الحلة العظيمة ورمزنا
الى ايشى من لوازمها وهو الجلال واستعمرناه للرحمة واشتقينا من الجلال جلال
الشيء بمعنى علاه على سبيل الاستعارة المكنية وهذا التطويل وان كان لا يليق
بهذا الشرح المختصر ولكن جرا الكلام اليه حرصا على اتمام الفائدة
قال الناظم نعم لله به

وهالك فيه نبذة مختصرة * أردعتها الضوابط المحررة
خلية عن الفروع المشككة * عرية عن الرموز المعضلة

لما ذكر المصنف فضل العلم وأهله وخص علم الفرائض والمشتغلين به بمزيد فضائل
أخذنا كروصف هذه المنظومة الكافلة لمهمات هذا الفن فقال هالك فيها
اسم فعل بمعنى خشد والكاف حرف خطاب والمخاطب اى راغب فى الاشتغال فى
هذا العلم فيه أى علم المواريث ونبذة اسم للشيء اليسير القليل كما فى
القاموس والمعنى انها نبذة منظومة صغيرة فى علم المواريث فلها تواضعنا على

طريقة الساف من المؤلفين مع انها كافلة بالمقاصد من هذا الفن وقال ذلك مدحا
لها أي انها مع صغر حجمها وقلة ألفاظها مشتملة على المطلوب من هذا الفن وذلك
من باب التحدث وأمانة عمدة بل تحدث ومختصرة أي قليلة الألفاظ كثيرة المعاني
أو مساوية لمعانيها صفة النبذة أو بيان لها لان النبذة اليسيرة لا تكون الا مختصرة
أودعها النما قال أودعها ولم يقل مثلها لضعفها أو نحو ذلك إشارة الى نفاسة الضوابط
التي أودعها هذه الارجوزة لان الشيء النفيس تشتد العناية العاقل به فيخاف عليه
من أي الخونة والملاصقة وأهل الظلم فلا يأمرون ويطمئن قلبه حتى يودعها أمين
ذوقه على حفظ النفائس فيكون في ذلك استعارة وهي انه شبهه فرائد الضوابط
ونفائس الاحكام بفرائد الجواهر وذخائر النفائس واستعارة فرائد الجواهر
وذخائر النفائس لفرائد الضوابط ونفائس الاحكام ثم حذفنا المشبه به ورضينا اليه
بشيء مما يدل عليه وهو انه لا يودع الا عند من يؤمن وهي الارجوزة لخصانة ألفاظها
ومتانة أبوابها ومعنى أودعها أي ضمعتها والزمتها الضوابط جمع ضابط وهو
القاعدة والاصل والقانون ألفاظ مترادفة على معنى واحد وهو في الاصطلاح
قضية كلية يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها كقولهم مثلاً هنا القريب وارث
فموضوع هذه القضية قولك القريب ومحمولها قولك وارث ومعرفة احكام جزئيات
موضوعها بأن تقول زيد وارث وعمر وارث وبكر وارث وهكذا أي كل فرد من افراد
القرابة وارث واحكامها ثبوت الارث * وكيفية تعرف احكامها عند المناطقة من
القضية السككية وهي القريب وارث ان تجعل الجزئي كزيد مثلاً من زيد وارث
وذلك الذي تريد أن تعرف حكمه موضوعاً وتجعل موضوع القضية السككية وهو
القريب محمولاً وتجعل القضية المركبة منهما وهو زيد قريب صغرى ثم تجعل القضية
السككية وهو وكل قريب وارث كبرى فاذا ركبتهما قياساً خرجت النتيجة ناطقة بحكم
ذلك الجزئي فاذا قلت في المثال المذكور زيد وارث وكل وارث قريب خرجت النتيجة
قائلة زيد قريب من الشكل الاول وهو ما كان الحد الوسط فيه وهو المتروك المذكور
وهو محمول الصغرى وهو وارث من قولك زيد وارث وموضوع الكبرى وهو كل
وارث من قولك وكل وارث قريب يصير الباقي بعد المتروك زيد قريب وهو النتيجة
وهي موضوع الصغرى ومحمول الكبرى والمحركة هي المهذبة المنقاة خلية عن
الفروع المشككة أي ان هذه الارجوزة خالية أي لم يخالطها شيء من خلت الدار
عن أهلها تخالطوا فهي خالية وخلية اذا فارقها أهلها والفروع جمع فرع وهو
ما انبنى على غيره والمعنى انها لم يكن فيها ألفاظ ولا مسائل مشككة بل جميع
ألفاظها ومسائلها بينة واضحة ومشككة صفة للفروع اسم فاعل من اشكل الامر
المزيد كما كرم يشكل اشكالا فهو مشكل اذا خفي الشيء والتبس وعبرية عن

الرموز يعني عارية من عرى كرضى عرياً وعريت فهو عار وعارية بمعنى تجرد
أو تجردت عن الثياب كما في القاموس والرموز جمع رمز وهو في الأصل الإشارة
أو الأيحاء بالشفةين أو العينين أو الحاجبين أو الفم أو اليد أو اللسان قاله في القاموس
ومعضلة صفة للرموز وفي القاموس أيضاً تعضل الداء الأطباء فاعضلهم غلبهم وداء
عضال كغراب معين غالب والمراد أن هذه النبذة مجردة عن الخلفا المستحكم الذي يمنع
صاحب الفهم إدراك حقيقة معانيها وأفهم كلام المصنف أن هذه المنظومة لو جازتها
واختصارها في الأصل الخفاء لكانه بالتأمل والنظر يفهم كما هو شأن المختصرات كما
قيل الكلام مختصر ليحفظ ويبسط ليفهم معناه ويعلم ومن الرموز والأغاز
البعيدة أنهم قول بعضهم في الأحاجي

ما مثل قولك الذي * يشكو الحبيب اسكت رجع

أي ما مثل قولك للشخص الذي يشكو الحبيب عنده اسكت عن هذه الشكاية
فانه رجع عما تشكو به فإرادته السؤال عن اللفظ المماثل لقولك اسكت وهو صه فانه
مثل اسكت وعن اللفظ المماثل ارجع وهو بابه فانه مثل رجع فالذي مثل قولك
اسكت رجع صه بابه فان معناه اسكت رجع ومثل قول الآخر

يا أيها العطار أعرب لنا * عن اسم شيء قل في سومك

تراه بالعينين في بقعة * كما ترى بالقلب في نومك

أي بين لنا عن اسم شيء قليل في سومك له صفة ذلك أنك تراه بالعينين في حال البقعة
كما تراه بالقلب في نومك وهو السكون فأنك إذا قلت نومك وقرأته من آخره صار كونا
وقد أحسن بعضهم حيث قال

اغما لا لغازيب يجتنب * فتركها والتزم حسن الأدب

ان من ألقبها قولهم * عاجز أعشى ترقى فانقلب

أي لفظ عاجز أعشى أي بإزالة العين منه ترقى بجعل أحاده عشرات فالالف الواحد
تجعل بعشرة والحرف الذي في الحساب بعشرة وهو الباء والجيم بثلاثة تجعل بثلاثين
والحرف الذي في الحساب بثلاثين هو اللام والزاي بسبعة تجعل بسبعين والحرف
الذي في الحساب بسبعين هو العين فانقلب بقرائه من آخره صار اسم على
* قال الناظم نفع الله به

﴿جاءت بها القريحة ارتجالاً * تعرضا لفضله تعالى﴾

جاءت بها أي بالارجوزة المسماة بترجمة المشاهير إلى تعلم أحكام الفرائض
القريحة أي العقل ﴿واعلم﴾ وإن القريحة في الأصل الأول مستنبط من المشاهير نقلت
إلى أول مستنبط من العلم أو إلى المستنبط منه مطلقاً أي وإن لم يكن أول أمابا بالاستعارة
أو الجمار المرسل ثم نقلت للعقل أمابا بالاستعارة أو الجمار المرسل ويتحصل من هذا

يحتمل ان يكون التجوزان المذكوران من المجاز بالاستعارة وان يكونا من المجاز المرسل وان يكون الاقل من المجاز بالاستعارة والثاني من المجاز المرسل وان يكون الاول من المجاز المرسل والثاني من المجاز بالاستعارة تقرير الاحتمال الاول ان يقال شبهة اول مستنبط من العلم او المستنبط منه مطلقا بأول مستنبط من الماء يجامع الحياة في كل وان كانت الحياة في المشبه وهو العقل للروح وفي المشبه به وهو الماء للجسم واستعير لفظ المشبه به وهو لفظ القرينة للمشبه ثم شبه العقل بالمعنى المقول اليه بنزله منزلة المعنى الحقيقي بالنسبة للمعنى المتجوز اليه بعد مجامع الانتفاع والاهتداء بكل واستعير لفظ المشبه به وهو لفظ القرينة للمشبه وتقرير الاحتمال الثاني ان يقال نقل لفظ القرينة من أول مستنبط من الماء الى أول مستنبط من العلم او الى المستنبط منه مطلقا مجازا مرسلًا اما بعبارة أو بأكثر والعلاقة في ذلك دائرة بين الاطلاق والتقييد ثم نقل الى العقل مجازا مرسلًا من اطلاق اسم الشيء على آله وان شئت قلت من اطلاق اسم المسبب على سببه وتقرير الاحتمالين الاخيرين واضح مما مر وبعدها قد صارت القرينة حقيقة عرفية في العقل لهو حجر المعنى الاصلى الاول والثاني بحيث اذا اطلقت انصرفتا الى العقل لا الى المعنى الاصلى الاول والثاني حتى اذا اريد احدهما كان بطريق المجاز العرفي فلا بد فيه من قرينة فليفههم وارتجالا هو الاتيان بالكلام في المقام المطلوب به من دون ان يبيأ قبل ذلك يقال ارتجال الشعر اذا انظمه في مقامه من دون ان يستعده قبل ذلك وفي القاموس ارتجال الكلام تكلم به من غير ان يبيأ وهو حال من فاعل جاء وتعرضا مفعول لاجله أى تصديا واستعطا فواستعداد الفضله أى تفضله وكرمه ان يهيننى على انعامها وان يجعلها خالصة لوجهه الكريم وان يثيبني عليها بمحض فضله انه لا يخيب من تعرض له ولجأ اليه وتوكل في جميع أمور عليه تعالى ارتفع وتنزه عن كل ما لا يليق بجلاله وفي القاموس تعرض له تصدى له ومنه تعرضوا لتفحات رجة الله انتهى * قال الناظم نفع الله به

(مقدمة)

في التراكيب ما لا له أوجبه * من الحقوق خمسة مرتبة
 لما ختم الناظم خطبته بما حقه ان يختم به وهو التعرض لهضاه شرعية يكلم فيها هو
 الاحق ان يقدم في التركة ولذا اناسب ان يترجمه مقدمة فقال مقدمة خبر بمبدأ
 محذوف تقديره هذه مقدمة على ما هو أظهر الاحتمالات في هذا المقام والمقدمة في
 الاصل صفة مأخوذة من قدم اللازم بمعنى تقدم فهي بمعنى مقدمة أو من قدمه
 المتعدي يقال قدم زيد عمرا فهي بمعنى مقدمة من اعتنى بها وعلى هذين الوجهين
 فهي بكسر الهمزة ويجوز فتحها على انها من قدم المتعدي فهي بمعنى ان العبر قد مرها

ثم نقلت وسميت اسمها بالطائفة المتقدمة أمام الجيش ثم نقلت في الاصطلاح مقدمة الكتاب وهي اسم لا لفظ تقدمت أمام المقصود لا ارتباط له بها وانتفاع بها فيه كمقدمة الشيخ السنوسي التي ذكرها بقوله اعلم ان الحكم العقلي وأمام مقدمة العلم فهي اسم لمعان يتوقف عليها الشروع في المقصود على وجه البصيرة كخده وموضوعه الى آخر المبادئ المتقدم ذكرها وهذه مقدمة هذا الكتاب * قال الناظم في التركات جمع تركة بمعنى التركة معمول لأوجب وما اسم موصول في محل رفع بالابتداء وخبره خمسة والاله مبتدأ ايضاً وجملة أوجبه خبره والجملة صلة الموصول وقوله من الحقوق جمع حق بمعنى استحقاقه الغير وثبت له او من حق الشيء ووجب لانه يجب على الغير اعطاء المستحق حقه أي من الحقوق الواجبة في تركة الميت للغير بيان لخمس متقدمة على الميراث ومرتبة صفة لخمس أي مرتبة في التقدم والتأخر أي لا يتقدم المتأخر منها على المتقدم فترتيبها واجب ولما ذكرها بجملة أخذ ذكرها منفصلة فقال

﴿أولها ما قرروا تعلقه﴾ * بعينها كالرهن أو كالأصدة

أي أول الخمسة الحقوق التي لازاد عليها بدليل الاستقراء من موارد الشرع كما ذكره شيخنا شيخنا ابراهيم البيجوري رحمه الله والحق المتعلق بالتركة اما ثابت قبل الموت واما ثابت بالموت والاول امانة متعلق بالعين واما متعلق بالذمة والثاني امانة الميت وهو مؤن التجهيز واما غيره وهو ان يكون ثبوته من جهة الميت بحيث يكون له تسبب في ذلك وهو الوصية أو لا وهو الارث والجملة خمسة حقوق وقد شرع منها في هذا البيت بما هو ثابت قبل الموت ومتعلق بعين التركة فقال أولها ما قرروا أي الفقهاء تعلقه بعينها أي التركة كالرهن أو كالأصدة السكاف تمثيلية لاستقصائية لان أفراد الحق المتعلق بعين التركة ليست منحصرة فيما ذكره وقد بلغها بعضهم الى عشرة ونظمها بعضهم بقوله فقال

يقدم في الميراث نذر ومسكن * زكاة ومرهون ومبيع لمفلس

وجان قراض ثم قرض كتابة * ويد بعيب فاحفظ العلم ترأس

فصورة النذر ان يقول الله على ان أضحي بمذمة أو اتصدق بها أو نحو ذلك فيقدم انراجها للجهة المعينة وهذا مبني على أنه لا يزول ملكه عنها حتى تذبح ويتصدق بطمها حتى تعد من الحقوق المتعلقة بعين التركة والصحيح زوال ملكه عنها بالنذر وصورة المسكن سكنى المعتدة عن وفاة فتقدم بها على غيرها وصورة الزكاة ان تتعلق الزكاة بالنصاب ويكون النصاب باقية فتقدم الزكاة لكن قال السبكي لا حاجة لذكرها لانه اذا كان النصاب باقية فالاصح ان تتعلق الزكاة بالنصاب تتعلق شركة فلا يكون قدر الزكاة تركة وأجاب عنه شيخ الاسلام بصحة اطلاق التركة على المجموع الذي منه قدر الزكاة ولو قلنا بالاصح من ان تعلقها تتعلق شركة نظر الجواز

تأدية الزكاة من محل آخر وأما إذا كان النصاب بالغافته تكون الزكاة من الديون
 المرسلة في الذمة كما في شرح الترتيب * وصورة المرهون أن تكون التركة موهونة
 بدين على الميت فيقضى منه ما دونه مقدما على مؤن تجهيزه وسائر الحقوق * وصورة
 المبيع للمفلس أن يشتري عبدا مثلا بثمن في ذمته ويعت المشتري مفلسا ويحسد البائع
 مبيعه * فله الفسخ وأخذ المبيع فيقدم به (واستشكله) السبكي بأنه إذا فسخ خرج
 المبيع عن التركة فلا استثناء (وأجيب) بأن الفسخ انما يرفع العقد من حينه لا من
 أصله على الصحيح وخروجه عن التركة من حين الفسخ لا يضر كما لا يضر خروج العبد
 الجاني عما يبيعه في الجنابة * وصورة الجاني أن يقتل العبد نفسا أو يقطع طرفا خطأ
 أو شبهه عمد أو عمدا لا قصاص فيه كقتله ولده أو فيه قصاص والكر عفى على مال أو أدام
 مال انسان ثم مات سيد العبد وارث الجنابة تتعلق برقبته فالحجني عليه مقدم في هذه
 الصورة بأقل الأمرين من ارث الجنابة وقيمة العبد * وصورة القراض أن يقارضه
 على مائة ريال ليتجر فيها والربح بينهما مناصفة مثلا فبعد أن ظهر الربح وقبل قسمته
 مات رب المال فالعالم مقدم بحصته من الربح * وصورة القرض أن يقرضه ديناراً ثم
 يموت المقرض عن عين المال الذي اقترضه والمقرض مقدم به * وصورة الكتابة أن
 يقبض السيد بنجوم الكتابة من المسكاتب ويموت قبل الإيتاء الواجب عليه فالعالم كاتب
 مقدم على غيره بأقل متمول لأنه الواجب في الإيتاء * وصورة الرد بالعيب أن يرد
 المشتري المبيع بعيب بعد موت البائع وكن الثمن باقية فقدم به المشتري ولو اجتمع
 بعض هذه الحقوق مع بعض قدم منها كما في شرح الجعبري الزكاة ثم حق الجنابة ثم
 حق الرهن ثم حق المفلس ثم حق القرض وانظر البواقي فتقدم هؤلاء على مؤن
 التجهيز خلافا للحنابلة كما في اللؤلؤة * قال الناظم نفع الله به

* (ثاني الحقوق مؤن التجهيز * ثالثها دين الديون المرسلة) *

أي والثاني مؤن التجهيز يزواغما قدمت على الديون المرسلة لا الحى اذا حجر عليه
 بالمفلس يقدم بما يحتاج اليه على ديون الغرماء * كذا الميت بل أولى لان الحى يسعى
 على نفسه والميت قد انتطع عن نفسه ولأنه صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذي
 وقصته ناقته كفنه في ثوبيه ولم يستفصل صلى الله عليه وسلم هل عليه دين أم لا وترك
 الاستفصال في وقائع الاحوال اذا كانت قولية ينزل منزلة عموم في المقال واداء
 ثبت ذلك في اللؤلؤة فنفس مؤن التجهيز في معناه أفاده في اللؤلؤة نقلا عن شيخ
 الاسلام وأن تكون مؤن التجهيز بالمعروف أى من غير اسراف ولا تقتير ولا نظر
 الى ما كان عليه في الحياة من اسرافه وتقتيره انتهى من اللؤلؤة فان كان الميت فاقدا
 لما يجهزه فتجهيزه على من عليه نفقته في حال الحياة ولو بالقوة فيشمل ما لو كان الميت
 ابنا بالغاً صحيحاً العجز بالموت وما لو كان الميت مكاتباً لان الكتابة تنفسخ بالموت وأما

المبعض قوت تجهيزه على قر يبه وعلى سيده بحسب ما فيه من الرق والحرية ان لم تكن
بينه وبين سيده هاية والا فعلى من مات في نوبته ولو مات من تجب نفقته على غيره
وقبل أن يخرج مؤن تجهيزه مات صاحب المال وضافت تركته فهل يقدم الاول
لتقدم حقه أو الثاني لانه عاجز عن تجهيز غيره خلاف رالمعتمد الثاني فان تعذر
ففي بيت المال ولا يراد في كفن من جهز من بيت المال على نوب واحد وكذا من
كفن من وقف على الا كفان فلا تجوز الزيادة عليه في هاتين الصورتين وأما من كفن
من مال من تجب عليه نفقته أو من مال أغنياء المسلمين فتجوز الزيادة فيه ما على النوب
الواحد كافي للواوة نقلا عن شيخ الاسلام فان تعذر فعلى أغنياء المسلمين فرض
كفاية عليهم كنفقته في مثل هذا الحال والمراد بأغنياء المسلمين من عتده كفاية سنة
وزيادة مؤن التجهيز وهو - ثماني غير الزوجة التي تجب نفقتها وأما هي مؤن تجهيزها على
الزوج المومر ولو كانت غنية ومثل الزوجة خادمة غير المكثرأة اذ ليس لها الا لاجرة
وشملت الزوجة الرجعية ومثلها المطلقة بانما هي حامل فلا تسكن من تركتها وخرج
بالزوج ابنه فلا يلزمه تجهيز زوجة أميه وان لزمه نفقتها بالحياة وخرج بالمومر المعسر
فلا يلزمه مؤن تجهيزها فخرج من أصل تركتها لا من حصته فقط وضابط المعسر من لا
يلزمه الا نفقة المعسرين ويحتمل أن يقال من ليس عنده فاضل عما يتركه للمعسر
وضابط المومر على العكس فيه - ما ولو صار مومرا بعد النكاح اليه من الارث لزمه مؤن
تجهيزها وهذا مذهبنا كذا الحنفية وأما عند المذهبين مؤن تجهيزها من تركتها ولو
كان الزوج غنيا ووجه الاول ان علاقة الزوجية باقية لانه يرتها ويعملها ربح وذلك
ووجه الثاني أن التجهيز من توابع النفقة والنفقة وجبت للاستمتاع وهو قد انقطع
بالموت قال النازم ثالثا الخ أي والثالث المرسله في الذمة أي المطلقة عن تعلقاتها
بعضين التركة راغما قدمت على الوصية لانهما حق واجب على الميت فضاؤه واجب
والوصية تبرع فلذلك أخرت (وان قيل) قد قدمت الوصية على الدين في قوله تعالى من
بعد وصية يوصي بها الدين (اجيب) بأنهم اقدمت في الآية للاهتمام بشأهم الان
شأنهم ان تشعها الا نفس لسكوها ما حوزة لا في نطر شيء وبينت السنة تقديم الدين
عليها ما يجب تقديم دين الله تعالى على دين الآدمي اذا مات قبل اداها وضافت التركة
شأنها لموله عليه الصلاة والسلام دين الله أحق بالقضاء كمن تقدم في الحق الاول اما
قبل الموت فان كان محجورا عليه قدم دين الآدمي جزما ولا قدم حتى الله جزما محل
هذا التفصيل ان لم يتعلق الزكاة بالعين والا قدمت سواء كان محجورا عليه ام لا
ولو اجتمع عليه دينون لله تعالى فالأوجه - فانه السبكي انه ان كان النصاب موجودا
قدمت الزكاة ولا وتسوية ومن حق الله اسقاط الصلاة اذا وصى به وهو لا كل
صلاة تنصف صاع وابو جعفر عند الحنفية كفي شرح السراجية للسيد الجرجاني واذا

كثرت الصلاة كفت الحيلة وهي كاذبة كره النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا أن يخرج الكفارة عن صلاة
 للمساكين ثم يهبها للمساكين للتصدق ثم يخرجها عنه عن صلاة أخرى وهكذا حتى يبرأ من
 عليه الصلاة وهذا التفصيل في مذهب أبي حنيفة وقد نقل عن إسناده من الأصحاب
 ذلك فينبغي أن تفعل احتياطاً انتهى لمصانم اللؤلؤة وحاشية الامير وهذا
 المتفصيل راجع الى ما سبق وأخر الى هنا لبيان المحذور عليه انتهى * قال الناظم
 نفع الله به آمين .

﴿ثم صايا الميت لا مخصوصي * بالثالث أو مادونه لأجنبي﴾

أى والرابع الوصية بالثالث مادونه لأجنبي والمراد به من ليس بوارث وإن كان
 قريباً من لا يرث فإن كانت بأكثر من الثالث أو كانت لوارث فإن كان الوارث
 خاصاً فوصية أكثر من الثالث تتوقف على إجارة الورثة بالنسبة لالأولاد وإن لم يكن له
 وارث خاص فوصيته صحيحة في قدر الثلث باطلاً فيما زاد عليه لأن الحق للمسلمين ولا
 يحجز ولا يخرج على قولنا تفرق الصفة لأنه يشترط فيما يجمع وبطلانه في الآخر
 إذا قدم الصحيح كبعثك الخـل والجرمـة لا بخلاف ما إذا باعها معاً كبعثك هـذين
 فإنه يبطل فيهما بخلافه هنا في جميعه النافذ وغيره ~~ما~~ كنصف ما في فائه منه في
 الثلث في صورتين فإذا عكس في تفرق الصفة كبعثك الخـل والجرمـة بطل في الكل
 لأن المعطوف على الباطل باطل كما لو قال نساء نعماً من طوالي وأنت بازوحي لم
 تطلق لأنه معطوف على باطل وإذا أوصى لوارث توقفت الوصية على إجارة باقي
 الورثة ولو كانت بأقل متمول * قال الناظم نفع الله به

﴿والخامس الارث على التفصيل * كما في محكم لنـه نزيل﴾

أى * والخامس الارث وهو المصود بالذات في ذاك الكتاب وله أركان وهي ثلاثة
 مورث وارث وحق موروث كما قلناه من عندنا كمناسب ما يزيد والميراث
 ثلاثاً انواراً على الترتيب بالتصريف يصح تأخره عما قبله من بقية الثلثة
 المحقوق بالارث لا يصح ان الدين لا يمنع انتقال البركة الى ملك الوارث وكون الارث
 هو المصود بالذات أى انه موصود لذاته وأما غيره فهو موصود لغيره المراد بالارث
 الذى هو أحد الأركان الاستحقاق فمن ما لا ورثة له ولم يتركه من أمر بيت المال
 أو له وارث ولا مال له وارث فدايات يريد عن ابن زياد شيئاً يريد مورثاً وأنه
 وارث تراعى الذى خلفه من حق موروث ولو لم يصح بيعه ~~مستأداً~~ متصاعاً ومنه
 كتاب الصبيد ~~مستأداً~~ لا لو لم يكن مالاً ولا اختصاصاً كونه خاصاً ~~مستأداً~~ القلاف وله شروط
 تقدم ذكرها في مناسبات يزيد أيضاً وهي ثمانية عشر مورث وارث والخامس
 بالموتى حكماً ثانياً للمفقور إذا حكم العاقر بموته أو ثمة شيراً كجنى الجنب لدى اتصال
 بجنايه على أمه توجب غرة وتحق في حياة وارث بعد موت الموروث أو لحقه به بلا حياة

تة - ديرا كعمل انفصل حيا حياة مستمرة لوقت يظهر منه وجوده عند الموت ولو نطفة
والعلم بالجهة المختصة بالارث وهذا يختص بالقاضي ومثله المفتي * وقوله على
التفصيل أى ماسياتى ان شاء الله مفصلا فى الابواب الآتية كما أتى الخ
أى مثل الذى أتى أى على حكمه وتقصي له والحكم هو المتفصح المعنى من نص أو
ظاهر وهو - ليدخل فيه الجمل نعم ان قامت عليه قرائن فهو من الحكم والافن
المتشابه ويقابل الحكم المتشابه وهو ما استأثر الله بعلمه وقد بطلع الله عليه بعض
أصفياه انتهى من جمع الجوامع والتنزيل أى الكتاب المنزل وهو القرآن
ولما ذكر الناظم الحقوق المتعلقة بالتركة وخفها بحق الارث ناسب أن يذكر حد
الارث وما يتعلق به ذكره بقوله فقال

يؤخذ كحد الارث وأسبابه وموانعه *

أى هـ ذابيان ذكر حد الارث وبيان أسبابه وموانعه - وذ كرى معنى مذ كور هو
حد فالإضافة للبيان * والحد هو لغة المنع واصطلاحا قول دال على ماهية الشئ وقد
اختصره على التدرج بأن حذف المبتدأ ثم خبره وهو هـ ذابيان ثم حذف بيان
وأنا بـ عنه ذ كرى وهو الاول أو اختصره دفعة واحدة لأنه أقل عملا فذكر على
هـ ذابيانا ثاب عن الخبر وحده وهو بيان أو عنه وعن المبتدأ ورفع ذكر لشرف الرفع
على الجر ولأنه أعراب الخبر المقدر وبالذات وأما المبتدأ وهو هـ ذابيان فقدر على كل حال
لم ينسب عنه شئ ويجوز كون ذكره مبتدأ وحده مضاف اليه والخبر قوله الارث حق الخ
والصحيح ان تراجع الابواب وأسماء العلوم من قبيل علم الشخص كما تقدم وهى
الالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة وانما ترجمت الكتب لانه أسهل
فى وجه ان المسائل وأدعى لحسن الترتيب والنظم ولأن القارى اذا ختم بابا وشرع
فى آخر كان انشط وابعث له المسافر اذا قطع فرسخا وشرع فى آخر لذا كان
لقرآن سور (وأسبابه) أى الارث جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به الى غيره سواء
كان سببا كالحمل ومنه قوله تعالى فليمدد بسبب الى السماء أو معنويا كالعلم فانه سبب
للغير ومنه قوله تعالى وآتيناها من كل شئ سببا فان بعضهم فسره بالعلم واصطلاحا
ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم هـ ذابيانا عرفه به كثيرون وهو انه لا مدي
بأنه كل وصف ظاهر منضبط معترف بالحكم شرعى وهو أنسب له لكونه تعريفا
للسبب الشرعى لذى الكلام فيه ولا يضر الايمان فيه بكل لانه قصد جعله شائطا
محيطا وأتى بكل المفيدة للاحاطة والتعريف الاول يشتمل على كانه نظر فانه سبب
عقلى للعلم على المختار والشرعى كالصحيحة الموضوع للعتق فانها سبب له والعادى كحر
الرقية فانه سبب للقتل زاد بعضهم لذاته راجع للطرفين فـ كانه قال ما يلزم من وجوده
الوجود لذاته ويلزم من عدمه العدم لذاته وهو فى الاول لدفع ما قد يقال يرد على

التعريف بالنظر للشق الاول ما لو اقترن بالسبب مانع أو فقه شرط كان اقترن
 بالقرابة قتل أو عدم تحقق حياة الوارث بعدموت الموروث فإنه لم يلزم من وجوده
 الوجود لكن لالذاته بل لمانع أو فقه شرط وفي الثاني لدفع ما قد يقال يرد على
 التعريف بالنظر للشق الثاني ما اذا وجد الميت عند عدم السبب لكونه خلفه سبب
 آخر كان فقدت القرابة وخلفهها نسكاح أو ولا فإنه لم يلزم من عدم السبب عدم الارث
 لكن لالذاته بل لكونه خلفه سبب آخر وهذا بالنظر لعين السبب كما هو المناسب
 للوجود الخارجي من أن كلامنا من الأسباب سبب مستقل والا فالسبب في الحقيقة واحد
 لا بعينه وحيث فلا يتأتى وجود المسبب بدون السبب أصلا وقدر الشيخ العدوى ان
 قوله لذاته توضيح لمعنى من فأنها للتعليل والمعنى ما يلزم من أجل وجوده الوجود ومن
 أجل عدمه عدم وحيث فلا يهد ما ذكر فهو لمجرد التوضيح (ومؤاذه) جمع مانع وهو
 في اللغة الحائل ومنه قولهم هذا مانع بين كذا وكذا أى حائل بينهما واصطلاحا ما يلزم
 من وجوده عدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم وعرفه الآمدي بأنه الوصف
 الوجودى المنضبط المعرف بنقيض الحكم وذلك كالحق فإنه وصف وجودى منضبط
 معرف بنقيض الحكم الذى هو الارث ونقيضه عدم الارث ويصدق التعريف الذى
 ذكره الشرح بالرق أيضا فإنه يلزم من وجوده عدم ولا يلزم من عدمه وجود الارث
 لاحتمال ان لا يكون رقيقا ولا يرث لفقد شرط كتحقق حياة الوارث بعدموت الموروث
 ولا يلزم من عدمه أيضا عدم الارث لاحتمال ان لا يكون رقيقا ويرث لوجود الشرط
 وعلم من ذلك ان المانع اغما يؤثر بطرف الوجود بخلاف السبب فإنه يؤثر بطرف الوجود
 والعدم وبخلاف الشرط فإنه اغما يؤثر بطرف عدم زاد بعضهم لذاته وهو راجع
 للشق الاول وللشق الثانى بطرفيه فالمعنى بالنظر للشق الاول ما يلزم من وجوده عدم
 لذاته فلا يرد ما اذا كان على الشخص نجاسة عرق قد الما فإنه يصحى فاقد الظهور بين
 وعليه الاعادة فلم يلزم من وجود النجاسة عدم صحة الصلاة لكن لالذاته بل لوجود
 المرخص وهو فقد الما والمعنى بالنظر للشق الثانى بطرفيه ولا يلزم من عدمه وجود
 لذاته ولا عدم لذاته فلا يرد وجود الارث عند عدمه لوجود السبب وتحقيق الشرط فإنه
 وان لم يلزم من عدمه وجود الارث لكن لالذاته بل لوجود السبب وتحقيق الشرط ولا يرد
 أيضا عدم الارث عند عدمه لفقد الشرط كان لم تحقق حياة الوارث بعدموت الموروث
 فإنه وان لم يلزم من عدم الارث لكن لالذاته بل لعدم الشرط وفي الحقيقة هذا الشرط
 للتوضيح لان ذلك كله يعلم من جعل من للتعليل كما تقدم التنبيه عليه في تعريف
 السبب والمانع عكس الشرط اذا الشرط ما يلزم من عدمه عدم ولا يلزم من وجوده
 وجود ولا عدم لذاته وذلك كتحقق حياة الوارث بعدموت الموروث فإنه يلزم من عدمه
 عدم الارث ولا يلزم من وجوده وجود الارث لاحتمال ان تتحقق حياة الابن بعدموت

أبيه ولا يرث إقيام المانع به كالحق أو القتل ولا يلزم من وجوده عدم الارث لاحتمال
 ان تتحقق حياة الوارث بعد موت المورث ولم يوجد مانع مع توفر بقية الشروط
 واشترط انما يثبت بطرف العدم وقولنا لذاته راجع للشق الاول وللشق الثاني بطرفيه
 والمعنى بالنظر للشق الاول ما يلزم من عدمه العدم لذاته فلا يرد ما اذا فقدت الطهارة
 وقد انحصر الماء والتراب فانه يصلي فاقد الطهورين وعليه الاعادة ولم يلزم من عدم
 الشرط عدم صحة الصلاة لكن لا لذاته بل لوجود المرخص وهو فقد الطهورين
 والمعنى بالنظر للشق الثاني بطرفيه ولا يلزم من وجوده وجود لذاته ولا عدم لذاته ولا
 يرد ما اذا وجد الشرط لكن افترق به مانع كان تحققت شروط الارث لكن مع الرق
 أو القتل فانه وان لم يلزم من وجود الشرط عدم الارث هنا لكن لا لذاته بل للمانع ولا
 يرد أيضا ما اذا وجدت الشروط وانتفت الموانع وتحققت بقية الشروط فانه وان لم
 من وجوده الوهول لكن لا لذاته بل لتوفر الشروط وانتفاء الموانع وفيه انه توضيح
 كما مر وقد اشتملت هذه الترجمة على ثلاثة الفاظ الاول ذكر عدم الارث والثاني
 أسبابه والثالث موانعه وقد فصلها الناظم على سبيل الالف والنشر المرتب وانما
 سميت الكتب والابواب والفصول تراجم لانها تترجم عما به دها لان ما يذكر
 في الباب تنبي عنه الترجمة وتبينه افاده البقرى على السبب قال الناظم نفع الله به

✽ الارث حق للنجزي قابل ✽ لمستحق ثابت وحاصل ✽

✽ يموت من كاره مع السبب ✽ وهو نسكاح أو زنا أو نسب ✽

الارث بمعنى الموروث وهو أي الارث لغة البقاء كما ان الوارث بمعنى الباقي لانه باق
 بعد موت الموروث ومنه اسمعته تعالى الوارث ومعناه الباقي بعد فناء خلقه وانتقال
 الشيء من قوم الى قوم آخرين (واعترض) بان الارث صفة الوارث والانتقال صفة
 الشيء المنتقل كمال المنتقل من الموروث الى الوارث فكان الانسب ان يقول
 واستحقاق الشيء بدل قوله وانتقال الشيء وأصل الارث الورث بالواو فقلت الواو
 هزة كتحاء أصله وجاء ويطلق الارث لغة أيضا على الاصل والبقية ومنه خبر مسلم
 اثبتوا بضم الميم هزة والباء على مشاعركم فانكم على ارث أبيكم إبراهيم أي أصله
 وبقية منه أي أصل دينه وبقية من دينه وشرعاً ما ذكره الناظم وهو حق قابل
 للنجزي يثبت لمستحق بعد موت من كاره ذلك وهذا التعريف للقاضي أفضل
 لدين الخوئي رحمه الله عليه والخوئي بضم الخاء وسكون الواو وقع النون
 نسبة لخوئية ككورة بلدة كذا في القاموس والمسهوع من أفواه المشايخ الخوئي
 بفتح الخاء والواو وسكون النون افاده العلامة البيجوري في قوله حق جنس يتناول
 المال وغيره كحق الخيار والشفعة والقصاص كجاء المية قبل ديه والخبرة المحترمة
 ✽ وقوله قابل للنجزي قيد أول مخرج لولاية النسكاح فانها وان انتقلت لا بعد به

موت الاقرب لـ كن لا تقبل التجزى فكل واحد من الاخوة بعد لاب مثلاً ولاية
 كماله لانها ولاية موزعة عليهم وأخر جوابه ايضاً الولاء فانه وان انتقل للابعد
 بعد موت الاقرب لـ كن لا يقبل التجزى والتجزى انما هو الارث به فهو داخل في
 التعريف وأما نفس الولاء فكالنسب لا يتجزأ كذا قيل والمحق أنه يقبل التجزى
 بنفسه على أن التحقيق انه ثابت للابعد في حياة الاقرب وانما المتأخر فوالله فيكون
 خارجاً بوله بعد يثبت لمستحق بعد موت من كان له ذلك (فان قيل) ان الخيار والشفعة
 والقصاص من جملة الموروث مع انما لا تقبل التجزى اذ ليس شيئاً يفرز ويقسم
 (أجيب) بأنه ليس المراد بقبول التجزى قبول الافراز والقسمة بل مراده قبول
 ان يكون له ذانصه وله ذائله ونحو ذلك وهذه الثلاثة تقبل التجزى بهذا المعنى
 وان لم تقبل الافراز والقسمة وقوله يثبت لمستحق بعد موت من كان له ذلك قيد ثان
 يخرج به الحقوق الثابتة بالشراء والاتهاب ونحوهما فان كل واحد منهما حق يثبت للمستحق
 لـ كن لا بعد موت من كان له ذلك بل في حياته ولو أحيى كرامة أو عجزة لم يجمع له
 التركة لزال الملك عنه بتحقيق موته والقول بانه تبين عدم موته خلاف الفرض
 ولو مسح شخص جماً اقسمة مت تركته لم ينزل ذلك منزلة الميراث بقياساً على قولهم تعدد
 المرأة عدة الوفاة أو حيواناً يؤخر قسم التركة الى موته وقبله كالمال الصانع يجب حفظه
 وهو كفرقة الطلاق فتعدام أنه عدة الطلاق ولو عاد لا تعود له زوجته الا بعد جديد
 فان مسح نصفين فالعبرة بالنصف الاعلى اذ قيل وهو لا يشمل التناصف
 طولاً فالاشمل والا حسن أن يقال ان فعل مال الحيوان من حركة وتنفس فحيوان
 والجماد وقوله لقراءة بينهم ما ونحوها أي من زوجية وولاء و اسلام وهذا قيد ثالث
 يخرج به الوصية بناء على القول بأنهم امتلك بالموت فانما حق يثبت المستحق الخ لـ كن
 للقراءة ونحوها وفي البيت الاول من البيتين المتضمنين وهو كما في شرح شيخ
 الاسلام على الخرجية تعلق قافية البيت بما بعده وهو مغتفر للولدين عند بعضهم
 * وقوله مع السبب تقدم تعريفه لغة واصطلاحاً في الترجمة * وقوله وهو نكاح او ولاء
 او نسب * واعلم * أن اومه وضوعة لاحد الشيثين او الاشياء ثم هي لاحد معانيها
 الثمانية أو الاحد عشر لا تفيد بها الا بقراءة المقام كما أفاده الرضى وابن هشام
 وهي هنا التقسيم فان الناطم قسم السبب الى الثلاثة المذكورة وهو من تقسيم
 الكل الى جزئياته وهو ما صح أن يخبر فيه بالقسمة عن كل قسم مثل قول ابن الحاجب
 السكامة اسم أو فعل أو حرف ومع ان تخبر به عن كل واحد فقول الاسم السكامة
 وهكذا وما هنا كذلك فقول النكاح سبب وهكذا انما القضية هنا مجرزة للحوال
 زنا بيت المال بشرطه أو ذرى الارحام ان لم تشملهم القرابة غير مانعة الجمع كزوج
 معتق هو ابن عم وان ورث بالاقربى كما لم وجد بنت عمه أو كة فاشترها أو أعتقها

وتزوجها وهي مسلمة (قوله) وهو أى أحد الأسباب الثلاثة لنكاح أى الأول نكاح
وهو لغة الضم والجمع وشرعاً عقد الزوجة الصحيح وإن لم يحصل له وطء ولا خلوة
نخرج بالعقد وطء الشبهة وإن لم يجر به الولد وطء الزنا وبالصحيح المأسود فلا أثر لذلك
في الإرث لكن المختلف في فساده كإصحاحه عند المالكية في إيجاب الإرث
الأنكاح الخيار ونكاح المريض عندهم لا يخلل الأول ونهى الشارع عن إدخال
وارث في الثاني بخلاف المتفق على فساده كنكاح الحامسة ولا عبرة بذهب الخوارج
حيث جوزوا نكاح أكثر من أربع كما قال القائل

وليس كل خلاف جاء معتبراً * إلا خلاف له حظ من النظر

وما وقع في كشف الغوامض من أن الفاسد لا يرث به اتفاقاً لا يغتري بظاهره ويمكن
حملة على المتفق على فساده ولو اختلف مذهب الزوجين ولم يترافعا لحاكم فالحكمة
عندنا ما عاشر الشاذلية بذهب الزوج كما في اللواؤة عن ابن حجر ويورث به من الجانبين
فيرث الزوج الزوجة إذا ماتت وبالعكس إجماعاً حيث لا مانع لقوله تعالى ولستم
نصف ما ترك أزواجكم إلى آخر الآية وقوله تعالى ولهن الربع مما تركن إلى آخر الآية
ويتوارث الزوجان أيضاً في عدة الطلاق الرجعي باتفاق الأئمة الأربعة سواء كان
الطلاق في الصحة أو المرض لأن الرجعية زوجة في سائر الأحكام إلا الوطء وتوابعه
لا الزوجة المطلقة بانهاء مرض الموت عندنا خلافاً للأئمة الثلاثة كأن طاعت ثلاثاً
انقضت عدتها ولا تزوجت أم زاماً لو طلقت بائناً في الصحة فلا يرث بينهما إجماعاً
وأما عند الأئمة الثلاثة في المرض فانما ترثه عند الحنفية ما لم تنقض عدتها فان
انقضت لا ترث عندهم وعند الحنابلة ما لم تزوج فإن تزوجت لا ترث عندهم وعند
المالكية ولو انقضت عدتها وانصلت بأزواج ما لم يصح من مرضه صحة بينة قال في شرح
الترتيب وهذا إذا اتهم في طلاقها بالقرار من ارثها أما إذا لم يتهم كما لو أبانها بسؤالها
أو علق طلاقها على شيء لها منه بدأى غنى ولا تأثم بتركه كان دخلات دار زيد مثلاً لا
فهو عاتق عامة أو طلاقها في الصحة على شرط فوجب في المرض ونحو ذلك فلا يرث
لها لعدم التهمة في القرار من ارثها انتهى لكن المعتد عندهم انما ترثه في الجميع
سواء كان طلاقاً على وتيرة واحدة وإن كانت العلة في الأصل النهي عن
إخراج وارث وعند المالكية أيضاً على ما سبق عندهم لو تزوج المريض في مرض
الموت امرأة فأنه قد باطل ثم إن مات قبل الدخول لا يستحق صداقاً ولا ارثاً وإن
دخل بها عليه الأول من ثلث ماله أو المسمى أو صداق المثل فلا ترثه ولا يرثها أيضاً
إذا ماتت قبل موته لفقد السبب كما هو معتقديهم بطلان العقد ولو تزوجت
المريضة في مرض الموت رجلاً لم يرثها ولا ترثه بطلان العقد عندهم ولا يوافق
مذهبنا على عدم الإرث بنكاح المريض إلا فيما إذا اعتق أمته في المرض وعقد عليها

فانما لا ترث للزوم الدور فانما الورثت لساكن عتقها تبرعاً على وارث في مرض الموت وهو يتوقف على اجازة الورثة وهي من مـ وانما تصح اجازتها اذا عتقت فتوقف عتقها على اجازتها وتوقفت اجازتها على عتقها فتخلص من الدور بقولنا تعتق ولا ترث (قوله) أو لاء أي والسبب الثاني ولا وهو لغة السلطنة والنصرة ويطلق على القرابة قال الجوهري يقال بينهما ولا بالفتح أي قرابة وهو بفتح الواو معدودا ولا العنافة وشراً عصوبة سببها نعمة المعتق على رقيقه هو هي ذلك ولا لا نسب العتيق الى معتمه كاتساب الولد لو والده واحترزنا بولا العنافة من ولا الجاهلية وهو ولا الموالاة والمحالمة التي كانت تعملها الجاهلية في صورتهما كما أن يقول الرجل لاخر هدمي هدمك أي هدمي بسفك دمي كهدمك بسفك دمي وسلمي سلمك أي سلمني سلمك وحر بي حر بك ترثني وارثك وتنصرفي وانصرني وتعتقل عني وأعقل عنك فيوافقه الآخر ويصير كل حلية الآخر وهو الياله ووارثاله وقد أبطل الشرع ذلك وثولم هم عصبية أي ارتباط بين المعتق والعتيق كالارتباط بين الوالد وولده ووجه الشبه ان العبد كان في حال الرق كالمعدوم لانه لا يملك ولا يتصرف فلما أعتقه سيده صيره موحوداً كاملاً لا يكونه حيث يملك ويتصرف كما ان الولد كان معدوماً والاب تسبب في وجوده فكل من المعتق والاب تسبب في الوجود وقولهم سببها نعمة المعتق تعبيرهم بالمعتق جرياً على الغالب والا فلا يشمل ما لو ورث انسان أصله أو فرعاً فعتق لاء وهو رافله الولاء ومع ذلك لا يعمال فيه عصوبة سببها نعمة المعتق على رقيقه بل سببها العتق دون الاعتاق * ولذا كاعتراض ابن كمال باشا على السيد الجرجاني في تعبيره بالمعتق رشع عليه بانه أفصح عن قلة البضاعة في هذه الصناعات * وأجيب بان ذلك باهـ والحق بالعمان والسيد الشريف مقتبس من حديث جده صلى الله عليه وسلم حيث قال ان الولاء على أعتق ولا يستحق هذا التشنيع وعرف بعضهم مـ الولاء بانه صفة كنية توجب لرصوف احكامهم ومعه عند عدلهم وبعضهم ترك تعريفة اذ يباع النبي صلى الله عليه وسلم لانه عرفه بقوله الولاء لحمة كلهم والسبب لا يباع ولا يوجب قال الأبي هذا منه صلى الله عليه وسلم تعريفة بحقيقة شرعية ولا يحد بأثم منه ودليل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم انما الولاء على أعتق متفق عليه من حديث عائشة رضي الله عنها ووجه الاستدلال ان تعليق الحكم بالمشتق وهو المورث وسمته يردن بعناية ما منه الاشتقاق وهما في قوة مشتق فكأن قيل الولاء لانه لا يحد بسمته فمـ ذلك ان الاعتاق شر سبب الولاء أفده الحصر في قوله على الرقيق ان اشتراط تعريفة لا يمكن يلحق به من تسبب في العتق بشراؤه له وورعه وبعده رب كنهه ويرث به المعتق من حيث كونه معتمراً عصبته المتعصبون بانه مـ امره صلى الله عليه وسلم الولاء لحمة كلهم النسب لا يباع ولا يوهب رواه الشيخ رحمه الله وغيره العتيق

الوجود فان الشخص في وقت ولادته يكون ابنا أو أخا ونحو ذلك بخلاف النكاح
 والولاء فان كلامهما يطرا أو يضاهي لا تزول والنكاح قد يزول بان يطاقها مثلا
 ولا تهاجب النكاح نقصانا والولاء حرمانا وهما لا يحجبانها أو يضاهيان بها
 بالفرض والتعصيب والنكاح يورث به بالفرض فقط والولاء يورث به بالتعصيب فقط
 فهذه أوجه القوة اه فهذه الثلاثة الأسباب المجمع عليها وهناك سبب رابع مختلف
 فيه وهو جهة الاسلام فيرث به بيت المال ان كان منتظما عندنا على الأرجح والمراد
 بجهة الاسلام هم المسلمون كما هو مقتضى عبارة الشيخين وغيرهما وهو التحقيق
 وما قبل من أنه جهة الاسلام لا المسلمون لصحة الوصية بثلاث ماله لم ليس بشيء وكذلك
 قول البولاقى أشار به الى ان الاسلام ليس سببا للارث والالزم استيعاب المسلمين
 اه فهو ليس بشيء أيضا وعدم لزوم الاستيعاب لتعذره فيجوز تخصيص طائفة
 مخصوصة من المسلمين كالوصية بالثلث لقوم غير محصورين كالفقراء فإنه لا يجب
 استيعابهم بل يجوز المرف هنا الواحد كما قال السبكي انه الظاهر اه شيخ الاسلام
 افاده في اللواؤة مع زيادة من الحنفى فيرث المسلمون ارثا مراه فيه المصلحة فليس فيه
 ارثا محضا ولا مصلحة محضة اذ لو كان ارثا محضا لا يمنع صرفه لمن يطرا وجوده
 أو اسلامه أو حرية بعد موت المورث والفضل المذكور على الانثى ولم ينصرف للرجل
 مع أبيه ولو كان مصلحة محضة لجاز صرفه للمكاتب أو للكافرين اذا اقتضت المصلحة الدفع
 له وفي القاتل وجهان أحدهما المنع وبيت المال هو المحل الذي يحفظ فيه مال المسلمين
 تحت يد الامام أو نائبه والوارث في الحقيقة المسلمون كما تقدم تحقيقه والافلامعنى
 ان يكون البيت لذي هو محل حفظ المال وارثا في نسبة الارث له تسمع وشرطه ان
 يكون منتظما كما تقدم أى بأن يكون متوليه عادلا بحيث يصرف المال الذي فيه
 في المصارف الشرعية عندنا معاشر الشافعية على الأرجح ومقابل الأرجح انه مصلحة
 بحيث يعطى منه للقاتل ونحوه ومقابل شرط انتظامه انه يرث وان لم ينتظم لان الحق
 للمسلمين فلا يسلط باختيار نائبهم كمن كان كاهن عايف فرق بأن الزكاة مستحقة ومسا
 ذكر كاهن والمالك موجود بخلاف المورث كما في شرح الترتيب فيرث عند المال كية سواء
 كان منتظما أم لا على الأرجح عندهم هذا هو ظاهر كلام ابن الحاجب والشيخ خليل
 ان كان ذكر الخطاب نقولا صريحة في اشتراط الانتظام وهو المعتمد كما في شرح
 الاجهوري فلا يصرف له شيء ان كان غير منتظم بأن كان متوليه جاثرا بل يرد على
 من يرد عليه فان لم يكن فلذوى الارحام فان لم يكونوا صرفه شخص عارف بوجوه الخير
 فيها وهو مأجور على ذلك ويجوز له ان يأخذ منه لنفسه بقدر كفايته كما هو مذكور في
 الفقه ولا يرث عند الحنفية والحنابلة سواء كان منتظما أم لا واستدلوا بقوله تعالى
 وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض وبقوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم وخبر الحال

وارث من لا وراث له يعقل عنه ويرثه فظاهر ذلك كله ان بيت المال لا يرث اه وزاد
الحنفية سبباً خامساً وهو دلاء الموالاة بعد القرابة والعنق * وصورة * ان يقول
الرجل لشخص انت مولاي ترثني اذا مات وتعقل عني اذا جنيت فيقول قبلت فيثبت
بذلك الارث للمولى وعصيته عند عدم القرابة والعنق كما قاله الاميرنقل عن السراجية
واعل هذا غير مائة قدم عن الجاهلية اه ولم يذكروا الناظم السببين المذكورين
للخلاف فيما * وماذا كرا الناظم الأسباب المشار اليها في الترجمة على سبيل الالف
والنشر المرتب شرع في ذكر الموانع لذلك فقال

ويمنع المراء وان لم يحجب * عن ارثه عند قيام السبب *
وبرقه ارقه له لليت * او باختلاف الدين او بالردة *

ورثه قدم ذكر حد المنة في الترجمة لغة واصطلاحاً والموانع ستة ذكر المصنف في هذا
البيت منها أربعة الثلاثة المتفق عليها وواحد من المختلف فيها وهو الردة وسكت عن
الاثنين للخلاف فيما وهما اختلاف الدار والدور الحكمي وسيأتي ذكرهما ان شاء
الله تعالى * قال ويمنع المراء أي الشخص ذكراً كان أو أنثى أو خنثى أو جنسياً ان
قلنا بصفة التزويج بالجنسية على معتمد الرمي كالقمرولي ومنعه ابن حجر كشخ الاسلام
وابن بونس وابن عبيد السلام فقال ابن حجر فلا يصح لانسي نكاح جنسية وعكسه
لان انما تعالى ابن علي بن الجهم لالازواج من أنفسنا ليتم السكون اليها والتأنس
بها وذلك يستلزم ما ذكرنا لاعتناء ذلك الامتنان * وفي حديث فيه ابن طهيرة وحديثه
حسن نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح الجن وأجاب ابن قاسم عن
الرمي عن الآية بحمول الامتنان بأعظم الاسرين وهو السكون الا أنه بالانس أتم
وبحمل الحديث على الكرامة ويقضي على الجنسية بأحكامنا اعتباراً بذهب الزوج
ولا يقضي على الجنى اذا تزوج انسية بأحكامنا أفاده الجهمي على المنهج وما زيد
على الثلاثة الموانع المتفق عليها تسميتها بالموانع فيه تساهل لان المراد بالمانع كما قاله
الرافعي ما يحرم السبب والشرط بخلاف ما سيأتي من بقية الستة وبخلاف الاعان
الزبان * والآن في هذه الموانع فيها الا انتفاء السبب وبخلاف استيها تاريخ المرتب بخرق
دفعه وان شئت وجود القريب وعدم وجوده كالمفقود والجل فن عدم الارث فيما
أعدم وجود الشرط ومحقق وجود الوارث عند موت المورث وعند المتولي النبوة
من الموانع فان من خصائص الانبياء انهم لا يورثون لقوله صلى الله عليه وسلم لم يكن
معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة والتحقيق انها ليست بمانع لان شأن المانع
ان من تعلق به لا يرث ولا يورث كالرق أو لا يرث فقط كالقتل وليس لنا مانع يترتب
عليه ان من تعلق به لا يورث فقط كافي الانبياء فانهم يورثون ولا يورثون والحكمة فيه
أن لا يتمنى قريتهم موتهم لاجل الارث فيه لك وان لا يظن بهم الرغبة في الدنيا وان

تكون أموالهم صدقة بعد موتهم تعطيهم بالأجور هم كما أشار إليه في الحديث بقوله صلى الله عليه وسلم ما ترك كناه صدقة وأما قوله تعالى حكاية عن زكريا ذهب لي من لادنك وليا يرثني ويرث من آل يعقوب فالمراد منه وراثته النبوة والعلم لا وراثته المال انتهى من التواتر بتصرف (قوله) وإن لم يحجب أى بالغير كاقرب منه حجب نقصان أو حرمان وقوله عن ارثه تنازعه كل من يمنع ويحجب والعمل للثانية عند البصريين ويعمل الاول في ضمه والعكس عند الكوفيين * وقوله عند قيام السبب أى واحدان السبب بخلاف من لم يقيم به سبب الارث كائن في اللعان وابن الزنا فان عدم الارث فيهما لا انتفاء السبب وبخلاف من لم يوجد فيه الشرط كن شاك في وجوده وعدمه كالمفقود فان عدم الارث فيه لعدم وجود الشرط وتقدمت الاشارة اليه * وقوله برفه الخ أى أحد الموانع حاصل برفه وهو لغة العبودية وشرعا يحجز حكمي يقوم بالانسان بسبب الكفر وكونه حكمي أى حكمه الشارع لا حسي اذ للعبودية قدرة على التصرف حسا لكن الشارع منعه منه وحكمه بعدم نفوذه وكونه يقوم بالانسان أى يتصرف به ذكره كان أو أنشئ وكونه بسبب الكفر أى بسبب هو الكفر فالإضافة للبيان وخرجه العجز الحكمي الذي يقوم بالانسان لا بسبب الكفر بل بسبب عدم حسن التصرف كما في الصبي والمجنون وهو مانع من الجانبين جانب الرقيق وقريبه بجميع أنواعه التي هي القن والمدير والمعلق متقنه بصفة والموصى بعقته وأم الولد والمكاتب والمبعض لانه لو رث لكان لسيده وهو اجنبي من الميت ولا يورث لانه مالك له ولو ملكه سيده بل ماتحته من الاكساب ونحوها لسيده لكن المبعض يورث عنه جميع ماله ملكه ببعضه الحر على الاربع عندنا وبعضهم استثنى من مسألة الرقيق ماله لو كان كافرا له أمان فجنى عليه حال حرية وأما ما شتم نقض الأمان فسبي واسترق فميرت عليه الجنابة ومات حال رقه فان قدر الالة يكون لورثته قال البلقيني وليس لنا صورة يورث فيها الرقيق مع رق جميعه إلا هذه لكانهم اغما أخذوها بالنظر للحرية السابقة فلا استثناء بالنظر الى أنه حال الموت رقيقا وقولهم على الاربع عندنا أى معاشر الشافعية ومقابل الاربع أنه بين ورثته ومالك بعضه على نسبة الرق والحرية وقال ابو لاقى مقابله قولان أحدهما أنه لمالك بعضه وهو مذهب الامام مالك الآتي ذكره والثاني لميت المال ولا يورث المبعض ولا يورث كالقن عند المالكية والحنفية تعايها الجانب الرق وماله ملكه ببعضه الحر يكون لمالك بعضه الرقيق ومذهب ابن عباس أنه كالحر في جميع احكامه وبه قال الحسن البصري والبخاري والشافعي وجابر والثوري وأبو يوسف ومحمد وزفر بن يونس ويورث ويحجب كالحرد ذكره في التواتر ويرث عنه جميع ماله ملكه ببعضه الحر عند الحنابلة كذهبنا فلموات ابن مبعض نصفه حر ونصفه رقيق عن أبيه رامة فلامه ثلث ماله ملكه ببعضه الحر ولا يورثه ياقية عندنا عند الحنابلة وأما عند المالكية

والخفية فلا شيء لهما وماله لثالث بعضه ويرث ويحجب على حسب ما فيه من الحرية
معاملة لبعضه الحر بحكم الاحرار والبعض الرقيق بحكم الارقاء فلو مات حر عن أم
وأخ حرين وابن مبعوض نصفه حر ونصفه رقيق فللام سدس ونصف سدس لان الابن
يحجبهم من الثلث بنصفه الحر عن نصف السدس ولو كان حرا كاملا ليجبهم عن السدس
كله ولا يكل من الابن المبعوض والاح الحر نصف الباقي لان الابن يرث بنصفه الحر
نصف الباقي ويحجب الاخ عن ذلك النصف ويرث الاخ النصف الآخر فاما مثله
أصلها من ستة للام واحد ونصف فانه كسرت على مخرج النصف وهو اثنان يضربان
في ستة باثني عشر للام ثلاثة وهي سدس ونصف يبق تسعة ولا نصف لم يصح
فانه كسر على مخرج النصف أيضا وهو اثنان يضربان في اثني عشر بأربعة وعشرين
للام ستة وللابن تسعة وللأخ تسعة ولو كان هناك ابنان مبعوضان وأخ حر كان لكل
من الابنين الربع وللأخ النصف وقيل قياسه أن تجمع حريتهما فهي حرية ابن تام
ويقسم المال بينهما ويسقط الأخ وهذا كله عند المنازلة ولا يخفى الحكم عندنا وهو
أنه يورث ماله كله ببعضه الحر ولا يرث * وقوله أو قتله أي وثاني الموانع بقتله مطلقا
عندنا وهو مانع للقاتل فقط عن الارث ولو قال المقتول ورثوه فوصية وقديرث المقتول
قاتله كان مات قبله ولو سقط متوارثان من علو إلى سفلى وأحد هما فوق الآخر فمات
الأسفل لم يرثه الأعلى لانه قاتل له وان مات الأعلى ورثه الأسفل لانه غير قاتل له
نقله الا ذرهي وهو ظاهر * واختلف الاثثة الاربعة في القاتل الذي لا يرث فعندنا
لا يرث من له مدخل وتسبب القتل تسببا قريبا فلا يرث ما اذا تسبب الزوج زوجته
فماتت بالولادة فانه يرث وان كان له تسبب في قتلها بالاحبال لانه تسبب بعيد فيمنع
القتل ولو كان بحق كقتص وامام وقاض امرأته قتل المورث وأما عند المالكية
فيرث بلا خلاف كما في الخطاب وغيره ولا يرث جلا دأمر الامام أو القاضي وشاهد
ومرئ صدق أو بالاولى ان كذبا ولو كان القتل بغير قصد كناثم ومجنون وطفل ولا
يرد خبر رفع القلم عن الثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون
حتى يفيق لان المرفوع اغما هو قلم التكليف وما نحن فيه من قبيل خطاب الوضع
وخاف أبو حنيفة فقال يرث القاتل اذا كان صبيًا أو مجنونًا لارتفاع القلم عنهما وقد
دللت أن المرفوع اغما هو قلم التكليف ولا يتعلق له بالارث ولو قصده بالسبب المفضي
الى القتل مصلحة كضرب الاب ابنه للتأديب وبط الجرح للعاجلة لان ذلك مصلحة
للمقتول كالتأديب والتداوي وبط الجرح شقه وهو يفتح الباب وتشديد الطاء المهملة
مصدربط كرده مثله سقيه دواء أفضى الى موته * والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه
وسلم ليس للقاتل من الميراث شيء والمعنى فيه تهمة الاستهجال في بعض الصور وهي
ما ذاقته حمدا فأفضت المصلحة الى حرمانه من الارث عملا بقاعدة من استجمل بشئ

قبل أو انه عوقب بحرماته والاستهغال انما هو بحسب ظنه وبالنظر للظاهر والا
فذهب أهل الحق أن المقتول ميت بعمره كما قال صاحب الجوهرة

وميت بعمره من يقتل * وغير هذا باطل لا يقبل

وسد الباب في الباقي كل في النائم والمجنون والطفل ولا مدخل للمفتي في القتل ولو
كان على معين لانه ليس يلزم ولو أخطأ في الافتاء ومثله راوى الحديث ولو ضاع عينا
وكذلك القاتل بالعين والقاتل بالحال ومن أتى لآخر أنه يلهم فأكلت منه حبة ثم
أكلت منه الزوجة فماتت وافهم قولهم فأكلت منه حبة انه لو أتى لها يلهم أو غيره قد
أكلت منه حبة علم أو لم يعلم انه يحرم الارث للثمة ولا يمنع من أحبل زوجته فماتت
بالولادة كما تقدم وأما من شهد على مورث بمقتضى جلد فماتت فلا ينظر فيه بحال
لكن ظاهر اطلاقهم منه بذلك بخلاف من أفتى على معين لانه مخبر بالحكم فقط
بخلاف القاضي فانه ملزم لا مخبر وعند الحنفية كل قتل أوجب الكفارة منع
الارث لان القتل عندهم اما قتل خطأ كان يرمى الى صيد فيصيب انسانا فيموت
فيوجب الدية على العاقلة والكفارة عليه أو شبه عمد كان يتعمد ضربه بما لا يقتل
فالمباكسوف فيموت منه فكذلك مع الاثم أو جاري مجرى الخطا كان نام فانقلب عليه
فقتله أو وطئته دابته وهورا كبهاف فكذلك أيضا بلا اثم أو قتل بالسبب كأن حفر بئرا
في ملكه فمات فيه امورته فيوجب الدية على العاقلة ولا كفارة ولا اثم فلا يمنع عندهم
ومعلوم أن القتل بحق لا يوجب شيئا والقتل العمد العدوان يوجب القصاص والاثم
دون الكفارة كما يؤخذ من كتبهم فاذا تم هذا فنقول قولهم كل قتل أوجب الكفارة
منع الارث أي كالقتل الخطا أو شبه العمد أو الجاري مجرى الخطا وقولهم وما لا فلا أي
وما لا يوجب الكفارة فلا يمنع الارث وذلك كالقتل بالسبب والقتل بحق واستثنوا
من قاعدتهم المذكورة وهو كل قتل أوجب الكفارة القتل العمد العدوان فانه
لا يوجب الكفارة ومع ذلك يمنع الارث لانه قطع الموالاة التي هي مبني على الارث
واحترزوا بالعدوان عن العمد غير العدوان كقتل من خرج عن طاعة الامام من
المورثين فانه عمد غير عدوان ولذلك لا يمنع الارث عندهم وعند الحنابلة كل قتل
مضمون بقصاص أو بدية أو بكفارة يمنع من الميراث لان القتل عندهم اما قتل عمد
عدوان فيوجب القصاص أو قتل خطأ أو شبه عمد فيوجب الدية أو قتل قريبه المسلم
الواقف في صف الكفار ولم يعلم فيه مسلمة فيوجب الكفارة فقط أو قتل بحق بأن ثبت
عليه ما يوجب القتل فقتله فلا يوجب شيئا فاذا علمت ذلك فقولهم كل قتل مضمون
بقصاص أي كالقتل العمد العدوان وقولهم أو بدية أي كقتل الخطا أو شبه العمد
وقولهم أو بكفارة أي كقتل قريبه المسلم الواقف في صف الكفار فرمى صفهم
ولم يعلم فيه مسلما وقولهم يمنع من الميراث أي يمنع القاتل من الارث وما لا يكون

معه ونابش كالثقل بحق فلا يمنع من الميراث وعند المالكية يرث قاتل الخطأ
من المال دون الدية أي من المال الموجود عند المقتول قبل الموت والافالدية مال
واغاورث من المال المذكور عدم تعجيل القتل واغالم يرث من الدية لوجوبها
عليه ولا معنى لكونه يرث شيئا واجب عليه ويحجب في المال المذكور دون الدية
فلو قتل ابن أباه خطأ مات عنه وعن زوجته فلان زوجة ربع الدية وعن المال فان
القاتل لا يرث في الدية فلا يحجبها فيها وما في شرح السراجية عن سيدنا مالك من
ان الزوجين لا يرثان في الدية غير معول عليه وتعليقه بأن الزوجية انقطعت بالموت
يقضي عدم ارث الزوجين مطلقا ولا يرث قاتل العمد العدوان لان مال ولا من
دية ومحل ذلك اذا كان القاتل بالغاعاقلا بخلاف ما اذا كان صبيا أو مجنون لان
عدهما كالحطاف لا يحرمان من الارث على المعتد وعدهم بعضهم أي حيث قال
سواء كان كبيرا أو صغيرا طائعا أو مكرها انتهى فان شك في القتل هل كان عدا
أو خطأ منع القاتل من الميراث لان الشك كاف في المنع وهذا في غير ارث الولاء
فيرث عندهم قاتل العمد والخطا الولاء فيرث قاتل السيد الولاء على العميق فاذا
مات العميق عنه ورث ماله بالولاء * واعلم * ان شبه العمد عندنا وهو قسم داخل
في العمد عندهم فقد فسروا العمد بأن يقصد الشخص ضرب غيره ولو عمالا
يقتل به غالباً فليس القتل عندهم الا قسمين عدا وخطأ فاندفع ما يقال شبه العمد
تنازعه المفهومان وخرج بالعدوان قاتل العمد غير العدوان كان قتله لدفعه عن
نفسه أو واجب كونه خارجا عن طاعة الامام * وثالث الموانع اختلاف دين الوارث
والميت بالاسلام والكفر واطلاق اسم الدين على الكفر جائز لكان الاسلام دين
حق والكفر دين باطل ويدل على ان الكفر يسمى ديناً قوله تعالى ومن يبتغ غير
الاسلام ديناً فلن يقبل منه ولا ينافيه قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام لان
المعنى والله أعلم ان الدين المرضى عند الله الاسلام ولذا كان اختلاف الدين من
الجانبيين وعرفوا الكفر بأنه في اللة الخلود والستر في كفر نعمة الله تعالى بحجدها
وسترها وفي الشرع قول كفر أو اعتقاد كفر أو فعل كفر أو إضافة كفر قطع
ما بينه وبين الله فقطع الارث بينه وبين المسلمين فلا توارث بين مسلم وكافر لخبر
الحكيم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فلومات الكافر عن ابن مسلم
وعم كافر ورثه الم دون الابن ولومات المسلم عن ابن كافر وعم مسلم ورثه الم دون
الابن فوجود الابن كالعدم أما عدم ارث الكافر المسلم فبالاجماع وأما
عكسه فعند الجمهور خلافه اذ ومعارضة رضى الله عنهم ما ومن وافقهما ودليلهما
الخبر الصحيح الاسلام يزيد ولا ينقص والقياس على النكاح والاعتناء فكأن المسلم
يتزوج السكانية بالشروط كذلك يرث المسلم الكافر وكما ان المسلم يفتنم مال
الكافر كذلك يرث المسلم الكافر * وأجيب بان الخبر معناه ان الاسلام يزيد بفتح

البلاد ولا ينقص بالارتداد وأما القياس فردود بأن العبد ينسحق الحسرة ولا يرثها
 والمسلم يمتنع مال الحسرة ولا يرثه انتهى فلا يورث بين المسلم والكافر سواء أسلم
 الكافر قبل قسمة التركة أم لا وسواء بالقرابة أو النكاح أو الولاء خلافاً للإمام أحمد
 رحمه الله في المسئلةين حيث قال إن أسلم الكافر قبل قسمة التركة ورث ترغيبه
 في الإسلام وقال المسلم يرث من عتيقه الكافر لخبر النسائي لا يرث المسلم النصراني
 إلا أن يكون عبده أو أمتة صححه الحاكم * قلنا الولاء فرع النسب فهو أولى منه
 بعدم الإرث وأما الخبير فليعمل تأويله أن ما بيده ليس بيده كمال الحياة لا الإرث من
 العتيق لأنه سماء عبداً كافي للوثة نقلاً عن شيخ الإسلام * فائدة * استثنى
 بعضهم من قورث المسلم من الكافر ما لموات كافر عن زوجة حامل ووقعنا الميراث
 للحمل فأسلمت ثم ولدت فإن الولد يرثه مع * منا باسلامه باسلام أمه وهو مذهبنا
 أيضاً والمشهور في مذهب المالكية أنه لا يحكم باسلام الولد غير المميز إلا تبعاً
 لا سلام أبيه قال ابن الهيثم رحمه الله * قلت والمتجه عدم استثناء هذه لأنه ورث منذ
 كان حياً فلم يرث مسلم من كافر وانما ورث كافر من كافر فلا استثناء وانما استثناء
 بعضهم نظراً لحال الولادة وهي شرط لتحقيق الإرث وهذا هو المراد من قول بعض
 الفضلاء لنا بجمادى لك انتهى كلام ابن الهيثم أي لأن العبرة في الإرث بوقت الموت
 والحمل كان وقت الموت محكوماً بكفره فلم يرث مسلم من كافر والله أعلم * فائدتان *
 هل الكافر كله ملة واحدة أم مال الأصح من مذهبنا أن الكفر كله ملة واحدة
 وهو مذهب الحنفية في توارث الكفار بعضهم من بعض إلا ما سيأتي استثناءه
 ولو اختلفت أديانهم كاليهود والنصارى والمجوس وعبدة الأوثان * فإن قيل *
 كيف يتصور ذلك مع أن من انتقل من دين لاخر غير الإسلام لا يقر عليه * أجيب *
 بأن له صوراً * منها الولاء كان يعتق يهودي نصراني أو من النكاح كان ينكح
 نصراني يهودية * ومنها أن يكون أحد أبويه يهودياً والآخر نصرانياً فيختار الولد بينهما
 بعد بلوغه كما حرم به الرافعي حتى لو جاء لهما ولدان كان لأحدهما أن يختار اليهودية
 وللآخر أن يختار النصرانية ففي هذه الصورة يتحقق التوارث بالابوة والامومة
 والاختوة مع اختلاف اليهودية والنصرانية أفاده في اللوثة عن شيخ الإسلام والثاني
 الكفر مال وعليه فلا يتوارث أهل المال بعضهم من بعض فلا يرث اليهودي
 النصراني وبالعكس وهو مذهب المالكية والحنابلة قال فالإهودية ملة والنصرانية
 ملة وما عداها ملة وهذا أحد قولين عند المالكية وهو ما نقله ابن عبد السلام عن
 مالك وتبعه عليه العلامة خليل وعليه فيقع التوارث بين المجوس وعباد الشمس مثلاً
 وثاني القولين ما ذكره ابن مرروق عن أكابر المذهب واعتمده الأجهوري أن
 اليهودية ملة والنصرانية ملة وما عداها مال كثيرة فالمجوسية ملة وهم جوار عليه فلا

يقع التوارث بين المجوس وعباد الشمس مثلاً واسكل من قولي من قال ان الكفر كله
 ملة ومن قال انه ملل دليل قدليل من قال بأن الكفر ملة واحدة قوله تعالى فاذا بعد
 الحق الا الضلال وقوله تعالى لكم دينكم ولي دين وقوله تعالى وان ترضى عنك اليهود
 ولا انصارى حتى تتبع ملتهم فسماهم ملة واحدة ودليل من قال ان الكفر ملل
 قوله تعالى اسكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا وقوله صلى الله عليه وسلم لا يتوارث
 أهل ملتين وأجاب الاول بان معنى الآية واسكل من دخل دين محمد صلى الله عليه وسلم
 جعلناه القرآن شرعة ومنهاجا كما قاله مجاهد وبان المراد بالملتين في الحديث الاسلام
 والكفر بدليل أن في بعض طرقه زيادة فلا يرث المسلم الكافر انتهى من شرح
 الترتيب (الفائدة الثانية) بقي من الموانع ثلاثة أيضاً احدها اختلاف ذوى الكفر
 الاصل بالذمة والحاربة فلا توارث بين ذمى وحربى في الاظهر فلو عقد الامام الذمة
 لطائفة قاطنة بدار الحرب لم يتوارثوا مع أهل الحرب لكن قيده الصيمرى في شرح
 الكفاية بكون أهل هذه الذمة بدارنا وعليه ففي المسئلة المذكورة يتوارث أهل الذمة
 مع أهل الحرب لكونهم قاطنين بدارهم قال الاذرعى ويجوز تنزيل الاطلاق
 على الغالب فلا مخالفة ~~وواعلم~~ أن اختلاف الدار ليس بمانع عندنا بين الحربيين
 فيرث الحربى الرومى من الحربى الهندى خلافاً لابي حنيفة فمات انتهى من شرح الترتيب
 وانما منعوا التوارث بين الحربى والذى لعدم الموالاة بينهما بخلاف العادل والباغى
 فلا أثر لاختلافهما بذلك لاجتماعهما في أشرف الجهات وهو الاسلام فأفاده
 فى الأولوة وعدم التوارث باختلاف الكفر بين الذميين والحربيين كما هو مذهبنا
 قالت الحنفية وخلافاً للساكية والخنابلة وهل المعاهد يفتح لها وكسرها وهو
 من مذهبنا على ترك القتال بينهما أربعة أشهر عند قوتنا وعشر سنين عند
 ضعفنا والمستأمن وهو من عقد له الامان كأن قال له الامام أو غيره ادخل دارنا بأمان
 كالذى وهو من عقد له الامام ذمة على ان عليه كل سنة ديناراً مثلاً أو كالحربى
 وجهان أرجحهما كالذى أى فلا توارث بينهما ما وبين الحربى خلافاً للائمة الثلاثة
 وعبارة شرح كشف الغوامض والثانى أنهم ما كالحربى لانهم ما لم يستوطنوا دارنا
 انتهى وعليه فيجربى التوارث بينهما وبين الحربى (الثانى) الردة أعادنا الله والمسلمين
 منها ولا يغنى عنها اختلاف الدين لانه لا توارث بين أخوين ارتدوا الى النصرانية
 مثلاً ففى الأولوة من أنهم اداخله فى اختلاف الدين فيكون ما فى هذه المنظومة فى
 قوله نفع الله به أو باختلاف الدين أو بالردة من ذكره الردة بعد اختلاف الدين مستغنى
 عنه بذكر اختلاف الدين فهو هو كما صرح بذلك شيخ مشايخنا العلامة البيجورى
 نقلاً عن رد عبارة الأولوة من المحققين * والردة اسم من الارتداد وهى لغة الرجوع
 والانصراف عن الشئ واصطلاحاً قطع من يصح طلاقه الاسلام بفعل مكفر

أو اعتقاده أو قوله كما تقدم في تعريف الكافر فلا يرث المرتد ولا يورث لانه ليس بينه وبين أحد موالاة ولا فرق بين المال والقصاص وإن أسلم ثم فاه وارث ولا الردة فيه ما لو قطعت يده مثلاً ثم ارتد لانه لا يستوفيه ارثاً كما نقله السبكي عن الأصحاب وقياس ذلك يأتي في حد القذف وذكر في الثاوية أن الراعي وابن اللبان وغيرهما نكحوا عن مالك رضي الله عنه أنه قال إذا ارتد في مرض موته فاتهم بأنه قصد حرمان الورثة من المال ورثوه لكن قال العلامة الأمير هذا غير معمول عليه بعد هذه النهمة كما في الشيخ عبد الباقي وغيره انتهى فالعتمد عندهم عدم الارث وتقدم انه لو ارتد أخوان مثلاً إلى النصرانية لا توارث بينهما لانهم لا يقران على ما انتقل إليه ولا عبرة بالموالاة بينهما لانها حينئذ كالعدم كما أفاده في الثاوية ومال المرتد في فيخمس عندنا كما هو مقرر في الفقه ومثل المال غيره مما ينتفع به كجلد الميتة وكلب الصيد وهذا ان قرئ مال بضم اللام والاولى قراءته بكسرهما وحينئذ تكون ما أسماها موصولاً واللام المنفردة توصل باللام التي بعدها وعليه لا يصح أن تكون اللام الاولى للملك بل للاختصاص حتى تشمل جلد الميتة وكلب الصيد وغيرهما من الاختصاصات والمعنى والذي اختص بالمرتد وثبت له في قيد دخل في ذلك الحق وق المنتفع بها ولو غير مال ولا يخفى أن محل كون مال المرتد فيأب بعد موته وأما في حياته فوقوف فان أسلم أخذه وإن مات كان فيأ ولو كان المرتد انشئ فإلها في بعد موتها كذا كر خلافاً للحنفية حيث قالوا ما لها الورثة أسواء ~~ان~~ كتسبته في حال ردتها أو أسلامها كما في شرح الترتيب والفرق بين الذي ذكره والانشئ عندهم ان الانشئ لا تقتل عندهم بل تحبس حتى تسلم بخلاف الذي ذكرناه يقتل ولا فرق عندنا في كون مال المرتد فيأ أسواء ان كتسبه في حال الأسلام أو في الردة خلافاً للحنفية أيضاً حيث قالوا ما كتسبه في حال الأسلام لورثته المسلمين وما كتسبه في حال ردة لميت المال والعبرة بورثته المسلمين يوم موته لا يوم ردة وسواء المرتد أسلم قبل قسمة التركة أم لا فإذا مات المسلم عن قريبه المرتد فلا يرث منه ولو أسلم قبل قسمة التركة لان الاعتبار بوقت الموت خلافاً للحنابلة قالوا ان أسلم قبل قسمة التركة يرث ولا ينزل لحوقه بدار الحرب منزلة موته فلا يكون ماله فيأ بسبب لحوقه بدار الحرب بل يكون موقوفاً كما لو لم يلحق بدار الحرب فان مات كان فيأ وإن أسلم رجوع له خلافاً للحنفية قالوا ان لحوقه بدار الحرب ينزل منزلة موته فتقسم تركته بين ورثته المسلمين على ما مر فان أسلم رد الورثة ما بقي بأيديهم ولا يرجع عليهم بما تصرفوا فيه ان اقتسموا بعد حكم الحاكم بحقوقه والارجع عليهم كما يفيد شرح الترتيب * والزندقة كالردة فلا يرث الزنديق ولا يورث والزنديق هو من يخفى الكفر ويظهر الاسلام وكان يسمى في الصدر الاول منافقاً وقيل من لا يمتثل أي يختار ديناً وقيل من ينسك المشرع بحمله وكون الزنديق لا يرث ولا يورث خلافاً

للمالكية قالوا مال الزنديق لو رثته اذ مات قبل الاطلاع على زندقته لا يحق له توريته
أو طعنه في الشهود لو كان حيا وأما اذا اطلعنا على زندقته باقراره ودام عليها الى ان
مات فلا يورث اصحابا لانه أقبح من المرتد افاده العلامة الامير المصطفى المالكي وأما
الذي لا وارث له يستغرق التركة بان لم يكن وارث أصلا أو له وارث لا يستغرق
كمنت يكون ماله اذ لم يكن له وارث أصلا أو الفاضل اذا كان هناك وارث لا يستغرق
فيأولاً يشترط في ذلك انتظام بيت المال لان انتظامه اغما هو شرط في الارث لافي
التي فلو خالف نعمة مثلاً أو فاق المال كله في الأولى والباقي بعد نصف البنت في
الثانية لميت المال ولا شيء للعممة ولا رد على البنت كما قاله في شرح الترتيب قال ولا
شك في ذلك وان توقف فيه بعض المصريين وادعي ان البنت تأخذ الباقي رد وان
العممة مثلاً تأخذ الجميع مع ذلك بانالم نجد أحد اخص الرد بالمسلم اذا كان بيت المال
غير منظم * وجوابه ان انتظام بيت المال اغما هو شرط في الارث لافي التي كما تقدم
انتهى أفاده في اللؤلؤة. (الثالث) هو آخر الموانع الستة للدور الحسكي والدور
الرجوع للبدن كالأثر التي لا يدري أين طرفاها وقيل له حكمي لتعلقه بالاحكام وهو
ان يلزم من التوريث عدمه وعرفوه بما ذكر لأن المراد به المانع من الارث الذي
الكلام عليه والافالدور الحسكي اعم وضابطه كل حكم ادى ثبوته لنفيه فيدور على
نفسه ويكرها بالبطلان * ومن صور ما اذا قال بجارية ان صليت صلاة كاملة فأنت
حرة قبلها فصارت مكشوفة الرأس فاشتهر وانما لا تعتق بحال واليه يرجع الغزالي
أيضاً لا للتعلق المفضي الى الدور لانهم الوعتقت لمكان كشف الرأس خلا في صلاتها
فلم تصل صلاة تامة فلم تعتق وقيل - لاعتق ومثلوا الا قول المراد هنا بان يقرأ خاتر بان
لميت فيثبت نسبه ولا يرث للدور او بان يعتق الاخ عبيدين من التركة فيشهدان بان
لميت ويقبل القاضي شهادتهما وان لم يقرأ الاخ فيثبت نسبه ولا يرث للدور لانه لو ورث
المالك العبدان فيبطل عتقهما فيبطل شهادتهما فالرقه ما فيبطل النسب فلا يرث فاثبات
الارث يؤدي الى نفيه وخرج بقولهم اخ الاب فانه اذا استلحق مجهول النسب ثبت
نسبه ويرث وبقولهم حائز أي أخذ الجميع التركة سواء كان واحداً كما في المثال أم
متعدداً كما لو أقر اخوت حائزون للتركة بان للميت مالو كان غير حائز كمنت أو أخت
أو بنات أو اخوات اقرب أو أقررن بان للميت فانه يثبت نسبه ويرث وبقولهم بان
لميت أي لم يجب المقر يجب الحرمان مالو أقر بمن يحجبه نقصانا كما لو أقر ابن أو بنون
بان آخر ثبت نسبه وارثه فاستشكاه امام الحرمين كما في كشف الغوامض بأن المقر
في هذه الصورة خرج عن كونه حائزاً للجميع المال فيبطل شرط الاقرار فكان مقتضى
الظاهر ان لا يرث قال لم يكن الاصحاب لم ينظر والذلك اهـ لمخصاً من اللؤلؤة وحاشية
الامير وقولهم أولاً فيثبت نسبه ولا يرث للدور لانه لو ورث لم يكن الاخ حائزاً بل يكون

فنجوب فلم يصح اقراره فلم يثبت نسبه فلا يرث فاذا ارثه الى عدم ارثه فلذلك نقول ثبت
 نسبه ولا يرث في أظهر قولي الشافعي وهذا اغما هو بالنظر للظاهر والا فيجب على المقر
 باطنان كان صادقا في اقراره ان يدفع له التركة لأنه يعلم استحقاقه المال والقول
 الثاني للشافعي يثبت نسبه ويرث وبه قال أحمد قال ونقل عن أبي حنيفة رقبيل لا يثبت
 نسبه ولا يرث وهو مذهب داود الظاهري وعند مالك وأصحابه يرث ولا يثبت نسبه
 الا اذا اقرب به عدلان من الورثة ولا يشترط كون المقر حائرا عنه مدهم كذا بخط بعض
 الفضلاء وعلم من اقتصرهم على الستة انه لو كان الموروث صبيدا او الوارث محرما لا يمنع
 ارثه وهو كذلك على الأصح ونخرج بالدور الحكمي الدور الكوفي أي المتعلق بالكون
 الذي هو الوجود وهو توقف كون كل من الشئين على كون الآخر وهذا هو الواقع في
 أصول الدين والفقه والفلسفة وهو ان يكون شيان كل منهما ماعلة للآخر بواسطة
 كالحساب المتوقف معرفة الحساب عليه ومنه قولهم في اثبات وجود الواجب الممكن
 بغيره بغيره بديهية وذلك الغير لا بد ان يكون واجبا أو منتها اليه والا فان كان عكسا
 غير منتهية الى الواجب فان انتهى افتقاره الى الاول لزم الدور والافالاسل وهما
 باطلان فثبت وجود الوجود وهو المطلوب انتهى شيخ الاسلام أودونها كحركة
 الخاتم الحاصلة بالواسطة بحركة الاصبع وهي أي العلة ما أوجبت لها حكما أي
 ما صحح قولهم وجد فوجد فالاول للعللة والثاني للمعلول قال العضد انه دوري لأن
 المعلول مشتق من العلة اذ معناه ماله علة فتوقف معرفته على معرفته فالزم الدور ثم
 منع العضد الدور به بذلك فقال والدور ممنوع تبعا للإمام الرازي فقال وامتناعه
 بالضرورة لما يلزم على الدور من اجتماع العلية والمعلولية في شيء واحد من جهة
 واحدة أو بالاسم تدل ذلك لان العلة متقدمة على المعلول فلو كان الشيء علة
 لعلته لزم تقدمه على علته المتقدمة عليه فيلزم تقدمه على نفسه وهو باطل فبطل
 الدور ولزم تقدم العلة على معلولها أي ان العلة قبل يجب زعم بانها ما يتم لها وجود
 في نفسها لم توجد في غيرها وهو المصحح لقوانا كانت العلة فكان المعلول من غير
 عكس فان أحد الاشك في انه يصح ان يقال تحركت اليد فتحرك الخاتم ولا يصح
 ان يقال تحرك الخاتم فتحركت اليد وتصور التقدم على هذا ضروري فبطل الدور
 والمستحيل منه السبق وهو ما يقتضي كون الشيء سابقا مسبقا كما لو فرضنا ان زيدا
 أوجد عمرا وان عمرا أوجد زيدا فان ذلك يقتضي ان زيدا سابقا من حيث كونه
 مؤثرا مسبقا من حيث كونه أثرا وكذلك عمرو وبخلاف المعنى كالأبوة مع البنوة
 والدور الحسابي أي المتعلق بالحساب توقف العلم بأحد المقياسين على العلم بالآخر
 ولذلك يقال له الدور العلمي وهذا دوري في الظاهر فقط لجواز أن يحصل العلم بشيء
 آخر غيرهما في الحقيقة لا دورا الا اذا أردت علم أحد هما من الآخر ومثال ذلك

ما اذا وهب أحد مريضين لا آخر عبدا فوهبه الثاني للأول ولا مال لهما غير فوماتا فلا
 يعلم ما صح فيه هبة كل منهما وقد راجع اليه الأبعد العلم بالآخر لان هبة الأول
 صحت في ثلث العبد فصار مالا للثاني ولما وردت عليه هبة الثاني صحت في ثلث الثلث
 المذكور من مال الأول فتسرى اليه الهبة أي الى ثلث الثلث وهو التسع الراجع الى
 الأول من الثاني فيرجع ثلثه للثاني بالهبة أي ثلث هذا التسع لسريان الهبة وعدم
 استقرارها من الجهة بين ثم يرجع بهبة الثاني للأول ثلث ما ورد وهو تسع للتسع
 لسريان الهبة وعدم استقرارها وهكذا فلا تقف الهبة من الطرفين طرفي الأول
 والثاني على حد في الترداد بينهما مالا لانه كلما عادت هبة أحدهما للآخر حست هبته
 فيمراجعة اليه بالسراية الى ان يتلاشى المقدار الحاصل بالسراية ولا يعرف الأبعد
 قدح القريحة لو فرضنا للسراية نهاية بعد معلوم بموت أحدهما لان السراية
 لا تنقطع الا بموت أحدهما فبقي الدور الى ذلك ولا سيما اذا طال المدة ويحصل العلم
 لوعامتنا انقطاع الدور بالموت أو حكمنا بانقطاعه بطريق الجبر والمقابلة وببأنه ان
 نقول صحت هبة الأول في شيء من العبد فبقي عنده عبدا لاشياء وصحت هبة الثاني في
 ثلث ذلك الشيء فصار مع الأول عبدا لثاني شيء لان ثلث الشيء يرجع اليه بهبة الثاني
 فبقي عنده ثلثا الشيء ويضم ثلث الشيء لما عند الأول فيكون معه عبدا لثلاثي شيء
 ومعلوم انه لا بد أن يكون الباقي مع الواهب بعد ضعف ما صحت فيه هبته وقد قلنا
 صحت هبة الأول في شيء مجهول من العبد بقطع النظر عن هبة الثاني وحينئذ
 فنقول ما بقي مع الأول وهو عبدا لثلاثي شيء بعد دل شيئين هما ضعف ما صحت فيه
 هبته أي يساويهما وبعد ذلك فاجبر كلا من الطرفين بزيادة النقص بان ترد
 المستثنى على الجانبين فتجعل الطرف الأول وهو ما بقي مع الأول عبدا كاملا وتجعل
 الطرف الثاني شيئين وثلاثي شيء فنقول عبدا كاملا يقابل شيئين وثلاثي شيء ثم تبسط
 الشيئين اثلاثا من جنس الكسر أعني ثلاثي شيء فصار هذا الطرف ثمانية كل واحد
 منهما ثلاثي شيء وبعد ذلك فاقسم الطرف الأول وهو العبد الكامل على الثمانية
 التي كل واحد منها ثلاثي شيء يخرج لكل ثلث شيء ثمن العبد فبقي لم ان ثلث الشيء ثمن
 العبد وان الشيء ثلاثة أثمان العبد ومعنى قولنا بقي عنده عبدا لاشياء انه بقي عنده
 خمسة أثمان العبد ومعنى قولنا صحت هبة الثاني في ثلث ذلك الشيء انها صحت في ثلث
 الثلاثة أثمان وهو ثمن ومعنى قولنا فصار مع الأول عبدا لثلاثي شيء انه صار مع الأول
 ستة أثمان وهو ضعف ما صحت فيه هبته لانها صحت في ثلاثة أثمان وضعفها ستة
 أثمان ومعنى قولنا بقي عنده أي الثاني ثلث الشيء انه بقي عنده ثمان وهما ضعف
 ما صحت فيه هبته لانها صحت في ثمن وضعف ثمان فبقي لورثة كل من المريضين
 ضعف ما صحت فيه هبته فأفاده العلامة الأمير زيادة ايضا وبه يتضح ما في اللواؤة

عن شيخ الاسلام في شرح الكفاية فعلمت انه لا دور في الحقيقة وانما هو دور بحسب
 الظاهر وعرفت ما صح لكل واحد منهما وهو ستة اثنان الاول واثنان للثاني على
 طريقة الجبر والمقابلة والا فـ كان المتبادر في قطع الدوران الاول صحت هبته بثلاثة
 اتساع العبد وبقي له ستة اتساع والثاني صحت هبته بتسع العبد وبقي له تسع ان فصع
 الاول عاين له ومن هبة لثاني سبعة اتساع امكن عرفت انهما لما قسمت مسئلتهم على
 ثمانية عادت اثنا على اصطلاح اهل فن الجبر والمقابلة والجبر هو اثبات المستثنى
 في الطرفين بان ترد الى كل طرف ما انكسر منه حتى يعود كما كان قبل الانكسر
 والمقابلة بضد الجبر وهي ازالة المشترك من الطرفين فـ صحت الوصية لكل منهما
 بضعف ما أوصى به والذي أوصى به الاول الثالث ومخرجه ثلاثة وضعف الثلاثة
 ثلاثة فصع بيد الاول ستة اثنان والثاني ثلث الثالث وهو واحد وضعفه واحد
 فصع بيده ثمان ومنه الدور واللفظي كما في المسئلة السريجية وهي ما اذا قال الزوج
 ان اذا أومتى طلة قتلت فانت طالق قبل له ثلاثا كانت موطوءة فطلقة واحدة
 وقع المنجز فقط وهي الواحدة لا المعلق وهو الثلاث اذ لو وقع المعلق لم يقع وقوع
 المنجز واذا لم يقع المنجز لم يقع المعلق لبطان شرطه وهو عدم وقوع المنجز وهو الطلقة
 المعلق وقوع الثلاث عليها فوق الدور فنتج طوع المنجز وهذا الذي نقله يونس
 عن أكثر النقلة عن مذهب الامام الشافعي وأطبق عليه علماء بغداد في زمن الغزالي
 منهم ابن بصرى وقد ألف في ذلك ابن حجر رسالة سماها الادلة المرضية على بطلان
 الدور في المسئلة السريجية وهو المعتمد في المذهب وقيل يقع ثلاث طلقات المنجزة
 وطلقتان من الثلاث المعلقة واختاره آخرون من المتقدمين قالوا لانه اشتمل على
 ممكن ومستحيل فألغينا المستحيل وأخذنا بالممكن ونقل عن الائمة الثلاثة ورجع
 اليه السبكي آخر أمره بعد ان صنف تصنيفين في ثبوت الدور الآتي وقيل لا شيء يقع
 لا المنجز ولا المعلق للدور ونقله جماعة أيضا عن النص وعن أكثرين وعدوا منهم
 عشرين اماما وقالوا لا ذرعي هو المنسوب الى أكثرين في الطرفين وعزاه الامام
 الى المعظم والعمراني الى أكثرين أيضا وقالوا وهو مذهب زيد بن ثابت ورجعه الغزالي
 أولا ثم ثالثا كما دل عليه قوله كت نصرت صحة الدور على ما عليه معظم الأصحاب
 ونص عليه الشافعي ثم قال الغزالي فـ لا ح لي تغليب أدلة ابطاله ورأينا تصحيحه
 من جملة الحور بعد الكور وأقت على ذلك مدة ثم قال حتى عاد الاجتهاد الى الفتوى
 بتبيينه وترجيحه وكان قولهم انه استقر رأيهم على الابطال ناشئ عن عدم رؤيتهم
 لهذا الا الأخير من كلامه واشتهرت بابن مريج لانه الذي أظهرها امكن الظاهر انه
 رجع عنها لتصحيحه في كتابه الزيادات بوقوع المنجز ثم رأيت الا ذرعي قال الظاهر
 ان جوابه اختلف ويؤيد رجوعه تخطيطه لما ورد من نقل عنه عدم وقوع شيء

وقول القاضي وابن الصباغ اخطأ من نسب اليه تصحيح الدور وأطال الاستوى وغيره
في تصحيح الدور ورد عليهم ابن حجر ثم قال كيف وقد نسب القائل بالدور الى مخالفة
الاجماع والى ان القول به زلة عالم وزلات العلماء لا يجوز تقليدهم في ما هم فيها ومن ثم
قال ابن الرفعة عن شيخه ابن العماد اخطأ القائل به خطأ ظاهرا وبالقياسي كأن
عبد السلام ينقض الحكم به لانه مخالف للواعد الشرعية ولو حكم به كما هم مقلدا
لشافعي لم يبلغ رتبة الاجتهاد في حكمه كالعديم ويؤيده قول السبكي الحكم بخلاف
الصحيح في المذهب مندرج في الحكم بخلاف ما أنزل الله تعالى قال الرباني مع
اختيارنا له لا وجه لتعليمه للعوام وقال غيره الوجه تعليمه لهم لان الطلاق صار في
السننهم كالطبع لا يمكن الانفكاك عنه فكأنهم على قول عالم بل أئمة أولى من
الحرام الصرف ويؤيد الاول قول ابن عبد السلام التقليد في عدم الوقوع فسوق
وقال ابن الصباغ اخطأ من لم يوقع الطلاق خطأ فاحشا وابن الصلاح وددت لو محبت
هذه المسئلة وابن مريج يرى مما ينسب اليه فيها وقد قال بعض المحققين المقلدين
لم يوجد من يقتدى به يقول بصحة الدور بعد الستمائة الا السبكي ثم رجسع والا
الاستوى وقوله انه قول الاكثر من منقوض بان الاكثر بن علي وقوعه وقد قال
الدارقطني خرق القائل به الاجماع والمنقول عن الشافعي في صحة الدور هو الدور
الشرعي وأما الدور الجعلي فليرجع عليه فقط انتهى ويؤيده قول جميع القائلون
بالنص نسبوه الى كتاب الافصاح وتبعه بعض المحققين فلم يجد فيه نعم بين الشافعي
ان من نسب اليه اعتمد على ظاهر كلامه في التعريض بالخطبة وما أحسن قول
بعض المحققين هذه المسئلة وقع التعارض فيها بين المتقدمين وكثرت التصانيف
من الجانبين واستدل كل فريق على مدعاه بأدلة متعددة ثم وقف الشيخان على
كل ذلك مع تحققةهما والاعتماد على قولهما في المذهب ومع ذلك لم يعد دلا عن القول
بوقوع المنجز ثم تلاه ما على ذلك غالب المتأخرين قال كثيرون من معتمدي الدور
وشرط صحة تقليد القائل به معرفة المقلد بمعنى الدور قال ابن المقرئ ولا أرى حقا
القول هؤلاء فان كثيرا من المتفقهة لا يعرفون معنى الدور ولا ما فيه من الغور فضلا
عن العوام وعلى صحة الدور فلو أقر بعد الطلاق انه لم يصدر منه تعليمه ثم أقام بينه به
لم تقبل له كذبه لما بالاقرار الاول ثم قال العلامة ابن حجر ((تنبيه)) ليس
لقاض الحكم بصحة الدور نعم ان اعتقده صحة بتقليد قائله وصحة ناه لم يكن له
الحكم به الا بعد وجود ما يقتضي الوقوع والا كان حكما قبل وقته ولو وجد
ما يقتضي وقوع طلقه في حكمه بالعاشم لم يكن حكما بالغائه ثانية لو وقعت فان تعرض
في حكمه لذلك فهو سهو وجهل لا يراد الحكم في غير محله وعلم أنه لا يصح الحكم بصحة
الدور طالما عجزت لو أرفع طلاق بعد لم يقع قاله بعض المحققين وانما يصح لو حكم

بالهجة لا الموجب وهذا الطوله لا يناسب الشرح لكن لما استرخى عنان القلم في مضمار
البيان وافقه البنان حرص على اتتمام الفائدة **(تبيينه)** تقدمت الإشارة الى
محترز قول الناظم نفع الله به عند قيام السبب عن لم يقدم به سبب الارث كما نفى
باللعان وابن الزنا لان اللعان ليس بمنع خلافا لمن زعم ذلك فان انتفاء الارث
فيه بين الملاعن ومن يدلى به وبين المنفى لانتفاء السبب وهو النسب وليست أمه
ولا عصبتها عصبته عندنا خلافاً للإمام أحمد رحمه الله تعالى وتولما اللعان ليسا
بشقيعين خلافاً للمالكية وتولما الزنا ليسا بشقيعين عند الأئمة الأربعة والتوأمين
الولدان اللذان ليس بينهما ستة أشهر وكانا في بطن واحدة وانما لم يكونا شقيعين
لانتفاء قرابة الأب فلا توارث بينهما ما لا بقراءة الأم لثبوت قرابتهما بينهما ما قالت
المالكية ان تولما اللعان شقيعان **(واشتشكلكم)** كونها شقيعين بعدم قرابة الأب
شرعا **(وأجيبكم)** بتحقيق كون أبيهما واحدا ولو استلحقهما الأب أو أحدهما
للحقاء وعلى هذا فمتوارثان بالتعصيب أفاده في اللؤلؤة **(وان قيل)** ما الفرق
بين تولمى اللعان وتولمى الزنا عند المالكية **(أجيبكم)** بان الفرق أنه يصح
استلحاق الأولين دون الآخرين واذا كذب النافي نفسه ولو بعد موت الولد وان لم
يخلف المنفى ولداً ولا أخاً ثبت نسب الولد من أبيه وترتب عليه مقتضاه من الارث
وغيره ولا التفات لتهمة أنه يرث ماتر كه فيما اذا كان بعد الموت بل لو قتله واستلحقه
لحقه ولا يقتل به ولو كان اكذابه نفسه الواقع بعد موت الولد بعد قسمة تركه الولد
وبه قال الشافعي وهو قياس مذهب الامام أحمد رحمه الله وقال الامام أبو حنيفة
ومالك ان كان الولد حياً حين التوكذيب ثبت النسب وحذو مع التوارث بينهما وكذا
ان كن ميتا وخلف ولداً أو أخاً ولده معه وتنقض القسمة فيهما الحاجة لداعية الى
ثبوت نسب ولده أو الأخ الموجود من النافي والأفلا ثبوت ولا ارث لانه لا حاجة الى
ثبوت النسب اذا **(واعلم)** انه لا يختص الاستلحاق بالنافي بل لو استلحقه الوارث
الحائز ولو عاماً اذا مات بلا وارث كما لو ألحق به الامام مجهول النسب وكان الميت مسلماً
كما قيده في المهمات لحقه أفاده في اللؤلؤة كما لو استلحقه النافي قال ابن الهيثم
قال الرافعي في كتاب الاقرار وبهذا قطع معظم العراقيين هذا عندنا وأما عند المالكية
فيختص الاستلحاق بالأب والذي يكون من غيره اقرار لا استلحاق انتهى **(ولما ذكر**
نفع الله به حد الارث وأسبابه وموانعه ناسب ان يذكر عدد الوارثين فقال

(يذكر عدد الوارثين) بالاسباب الثلاثة السابقة وهي المسكاح
والنسب والولاء **(من الرجال والنساء)**

أي هذا بيان ذكره كرمي مذ كور هو عدد فالاضافة للبيان كما تقدم في آخره
وقيد كرمي على سبيل اللف والنشر فقال

في الوارثون الابن وابن الابن ان * أدلى بخصائص الذكور فاستبين *
 ال في الوارثون للجنس الصادق بالواحد قطبت الجمعية فلذا صرح الاخبار بالمفرد
 وهو الابن الخ والابن كل يلزم المطابقة بين المبتدأ والخبر وأوان الخبر محذوف تقديره
 عشرة كتابه لم من عدد الناظم لهم بالاختصار * الاول الابن اغنا بدأ به لانه مقدم حتى
 على الأب في الميراث * والثاني ابن الابن فيه وضع الظاهر موضع المظهر لوزن والا
 فكان حق العبارة أن : قال وابنه وخرج بقوله ان أدلى بخصائص الذكور ابن
 البنت وابن بنت الابن ونحوه من كل من في نسبه للميت أنثى * وقوله فاستبين أي
 خذ بيان ذلك بظهوره ووضوحه به هذا القيد وهو قوله ان أدلى الخ لانه من استبان
 ظهور ووضع المحض الخاص أي الذكور المحض الخاص من عن شوب النساء
 ثم ذكر الثالث الرابع فقال

* (والأب والجد وان علا اذا * لم يل في المدلى بهم ذات أذى) *

والثالث والرابع الأب أي أبو الميت وجده وان علا أي المدلى بمحض الذكور
 كابي الأب وأبيه وهكذا وخرج بذلك كل جسد أدلى بأنثى وان ورثت وهو المراد
 بقوله اذا لم يل في المدلى بهم ذات أذى أي حيض والمراد بها الأنثى سواء كانت
 ذات حيض أو لا لان شرط ارث الجسد ان لا يكون مدلى الى الميت بأنثى لانه غير
 وارث وان ورثت المدلى بها كابي الأم أو أبي الجدة وانما قيد الناظم به لان شأن
 الأنثى وطبيعتها وجباتها الحيض وان لم تحض بالغـ عل لا تقييد ان الأنثى المدلى بها
 تكون عن حيض بالغـ بل هو بيان الحال والطبع * ثم ذكر الخامس
 والسادس بقوله

* (والأخ من أصلين أو من واحد * وابن الأخ المدلى له بالوالد) *

أي ان الأخ وارث سواء كان من الجهتين وهو الشقيق أو من واحد أي من أحد
 الجهتين كالأخ لأب أو أخ لأم وسمى الأخ من الجهتين شقيقا لما شاركته في شقي النسب
 فكانهما انشعقا من شيء واحد وابن الأخ المدلى له بالوالد أشعل من قول غيره بالأب
 لشمول الوالد الأب والأم أي سواء كان ابن الأخ لأبوين أو لأب الا أنه قد يقال شمل
 ابن الأخ للام مع انه غير وارث الا أن نقول انه غير مراد هنا لاشتماله عدم ارثه هنا
 وان ورث في ذوى الأرحام * ثم ذكر السابع والثامن والتاسع والعاشر بقوله

* (والعم للام وابنه لأب * زوج ومعتق ومن له عصب) *

أي ومن الوارثين العم للام أي عم الميت أخو أبيه شقيقه وعمه أخو أبيه لا بيته
 واحد ترز بقوله للام عم الميت أخو أبيه من أمه وابنه لأب أي ابن العم من الأب
 والأم وابن العم للأب واحد ترز به عن ابن العم لأم والزوج والمعتق وعصبه المعتق
 المتعصبين بأنفسهم وهو الذكور كما سيأتي ان شاء الله وعدنا لهم عشرة طريقة

الاختصار وأما بالسبط خمسة عشر الابن وابنه وان تزل والاب والجدة أبوه وان علا
والاخ الشقيق والاخ للاب والاخ للام وابن الاخ الشقيق وابن الاخ للاب
والعم الشقيق والعم للاب وابن العم الشقيق وابن العم للاب والزوج وذو الولاء
وكلاط - ر يقي الاختصار والسبط مفهومان من كلام الناطم منطوقا ومفهومان
عدها هؤلاء من الذكور في المختلف في ارثهم وهم ذوو الارحام كابن البنت وابي الام
وابن الاخ للام والعم للام وابنه والحال * ولما انتهى الكلام على الذكور المجمع على
ارثهم شرع يذكر النساء المجمع على ارثهن فقال

﴿والوارثات البنت بنت الابن ان * أدلت بوارث وأم من دفن﴾

أي فالاولى من النساء السبع الوارثات البنت والثانية بنت الابن وان تزل أبوها
بعض الذكور كـ بنت ابن الابن وهكذا واحترزوا بقوله لم بعض الذكور عن ما اذا
توسطت البنت بين الذكور كـ بنت ابن بنت الابن لان أباهما غير وارث فهي غير وارثة
بل هي من ذوى الارحام أو أدلت الى الابن بمحض الاناث كـ بنت بنت الابن لان أمها
غير وارثة فهي لا ترث بل هي من ذوى الارحام وهذا هو محترز قول الناطم ان أدلت
بوارث والثالثة أم من دفن أي أم الميت * رذ كر الناطم نفع الله به الرابعة والخامسة
بقوله

﴿وحدة أدلت باصل وارث * والاخت مطلقة بنص الباعث﴾

أي ومن الوارثات من النساء السبع الجدة من جهة الام أو من جهة الاب أو من
جهة - ما كان أدلت بمحض الاناث كـ أم الام أو بمحض الذكور أدلت كـ أبي الاب
أو أدلت بمحض اناث الى محض ذكور كـ أم أم أبي الاب وفي ذلك تفصيل وهو ان أم
الام وأمها تم المدليات باناث خلاص وأم الاب وأمها تم المدليات باناث خلاص مجمع
عليهما فان أدلت الجدة بالجد كـ أم أبي الاب فلا ترث عند المالكية لان الجدة عندهم
لا ترث الا التي اتصلت بالام وأمها تم والتي اتصلت بام الام وأمها تم وترث عند
الحنابلة وان أدلت بابي الجد كـ أم أبي الاب فلا ترث عند الحنابلة ولا ترث عند
المالكية أيضا وأما مذهبنا ومذهب الحنفية فيرث جميع من ذكرنا من أم لام
وأمها تم وأم الاب وأمها تم وأم أبي الاب وأم أبي أبي الاب وكذا كل جدة تدلى بجد
وارث فانها ترث وأما الجدة التي تدلى بكريبن اثنين ويعبر عنها بالجدة المدلية بكري
غير وارث وبالجدة المعسدة وبالجدة الساقطة فهي من ذوى الارحام بانه في الاثمة
الاربعة * والخامسة الاخت مطلقة أي سواء كانت شقيقة أو لاب أو لام * بنص
الباعث أي بنص القرآن في قوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها
نصف ما ترك لانهم - م أجمعوا على أن الآية تزل في الاخوة للابوين والاخوة للاب
وأما الاخت للام فله وله تعالى فان كان له أخ أو أخت زاد ابن عباس رضي الله

عنهما من أم شذوذاً فلا كل واحدة منهما السدس والباقي من اسمائه تعالى ومعناه
مخرج الاموات من قبورهم عند الحشر * ثم ذكر الناظم نفع الله به السادسة بقوله
﴿ وزوجة ومن يعتق الرقبه * منت وتلك في النساء عصبه ﴾

أي والسادسة زوجة باثبات الهاء وهو الاولى في الفرائض وانما لم تثبت التاء في
قوله تعالى واسمكم نصف ما ترك أزواجكم مع تعلقه بالفرائض لقرينة عود ضمير جمع
الاناث عليهن في قوله تعالى ان لم يكن لمن ولد وخطاب جمع الذكور في قوله تعالى ولسمكم
نصف ما ترك أزواجكم فإن قيل يجب في كلام الناظم قرينة وهي قوله والوارثات فهلا
استغنى بها عن اثبات الهاء (الجواب) انه أتى بها للاشارة الى انها مطلوبة في الفرائض
في الجملة والوزن أيضاً وثابت هذه الهاء المسماة تاء في عرفهم للتمييز بين الزوجة والزوج
ولذلك استحسنته الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وان كان الاصح والاشهر تركها
والسابعة المعتقة ذكرها بقوله ومن يعتق الرقبه * منت وتلك في النساء عصبه فترث
المعتقة عتية ها ومن اتى اليه بنسب كابنه أو ولأه كعتية فليس ارثها خاصا بمن
باشرت عتقه وكذا عصبته المتعصبون بانفسهم كما سيأتي ان شاء الله تعالى فهذا عدهن
بالاختصار وأما عدهن بالبسط ف عشرة البنات و بنت الابن والام والجدّة من قبلها
والجدّة من قبل الاب والاخت الشقيقة والاخت للاب والاخت للام والزوجة
والمعتقة ثلاث يرثن من أهلا النسب وهي الام والجدّة من قبلها والجدّة من قبل الاب
واثنتان من أسـ فله وهما البنت و بنت الابن وثلاث من الحواشي وهن الاخت من
الابوين والاخت من الاب والاخت من الام واثنتان من غير النسب وهما الزوجة
وذات الولاء وزاد بعضهم واحدة وهي مولاة المولاة ويجعل الوارثات بالبسط إحدى
عشرة ^{فائدة} اذا انفرد واحد من المذكور ورث جميع المال الا الزوج والاخ للام
وانما ورث جميع المال لانه عاصب وحكم العاصب اذا انفرد حاز جميع المال الا
الزوج والاخ للام ما لم يكن كل منهما ابن عم والا ورثا جميع المال وكل من انفردت من
النساء لا تحوز جميع المال لانها ليست عصبية الا المعتقة فانها اذا انفردت تحوز جميع
المال لانها عصبية قال في الرحبية

وليس في النساء طرأ عصبه * الا التي منت بعنق الرقبه

ومن يقول من العلم بالرد يقول كل من انفرد من الرجال يحوز جميع المال الا الزوج
فقط وكل من انفردت من النساء تحوز جميع المال الا الزوجة واذا اجتمع كل من الرجال
ورث منهم ثلاثة الابن والاب والزوج واذا اجتمع كل النساء ورث منهن خمسة البنت
وبنت الابن والام والزوجة والاخت الشقيقة او يمكن الجمع من الصنفين ورث
الاخوان والولدان واحد الزوجين وسقط ما عدا من ذكر أمان في مسألة اجتماع كل
الرجال فتجعل كأن الميتة خلعت هؤلاء الثلاثة فقط ومثلهم من اثني عشر لأن فيها

ربعا وسدسا والسادس والرابع من اثني عشر فللزواج الربع ثلاثة وللأب السادس
اثنتان وللأبن الباقي وهو سبعة وفي مسألة اجتماع كل النساء تجعل كل الميت
خلف هؤلاء الخمس ومئة ثمانين من أربعة وعشرين لأن فيها ثمانا وسدسا وثمان
أربعة وعشرين فللبنت النصف اثني عشر وابنت الابن السادس تسعة والثلاثين
وهو أربعة وللأم السادس أربعة أيضا وللزوجة الثمن ثلاثة يبقى واحد تأخذها الاخت
لأنها عصبية مع الغير وفي مسألة اجتماع الصنفين أي ماعدا الزوج أو الزوجة فإن
كان الميت الزوجة فالمسئلة من اثني عشر لأن فيها ربعا وسدسا فللزواج الربع
ثلاثة وللأبوين السادسان أربعة يبقى خمسة من كسرة على سهام الابن والبنت
ثلاثة فتضرب ثلاثة في المسئلة اثني عشر بسعة وثلاثين ومنها تصح للزوج الربع ثلاثة
في ثلاثة بتسعة وللأبوين السادسان أربعة في ثلاثة باثني عشر وللأبن والبنت خمسة
في ثلاثة بخمسة عشر للبنت المنكسر خمسة وللد كسرة عفيه فأصلها من اثني عشر
وتصح من ستة وثلاثين * وان كان الميت الزوج فالمسئلة من أربعة وعشرين
لأن فيها ثمانا وسدسا فلا زوجة الثمن ثلاثة وللأخوين السادسان ثمانية يبقى
ثلاثة عشر ليست منقسمة على الابن والبنت فأنكسرت على ثلاثة رؤوس تضرب
الثلاثة في الأربعة والعشرين باثني عشر وسبعين فللزوجة ثلاثة في ثلاثة بتسعة
وللأبوين ثمانية في ثلاثة بأربعة وعشرين يبقى تسعة وثلاثون وللأبن ستة وعشرون
وللبنت ثلاثة عشر وأشعر قولهم يمكن الجمع أنه لا يمكن اجتماع كل الصنفين لأنه
لا يمكن اجتماع الزوج والزوجة كما سبق ولا ترد مسألة الملقوف وهي ما لو كان
هناك شخص ملفوف فأقام رجل بينة بأنه زوجته وهو أولادها وأقامت
امراة بينة بأنه زوجها وهو أولادها منه فكشف عنه فإذا هو خنثى له آثتان
لأن الأصح ما قاله الاستاذ أبو طاهر أن بينة الرجل مقدمة لأن لحق الأولاد بالزوجة
وهو الملقوف بطريق المشاهدة ولحقوقهم بالأب الذي هو الملقوف أيضا أمر حكيم
(ولا يقال) هذه الشهادة انما تفيد لحق الأولاد بالملقوف لأن الرجل الزوج
ولا نأقول * حيث لحقها الأولاد قطع بأنها أنثى فهي زوجة بمقتضى الشهادة
وقيل لا يرث اكل من المدعين وأولادهم فالزوج يدعي الربع فتنازعه الزوجة
في نصفه وهو الثمن فيقسم بينهم ما يقتضي دعواها وأولاد الزوجة ينازعونه في نصفه
الآخر بناء على أنه الغاضل بعد أمهم فيقسم بينه وبينهم ونصيب الأبوين لا يختلف
والباقي بين الأولاد من الفريقتين وهو الثلاثة الأرباع الباقية بعد الربع المتنازع
فيه * وتوضح ذلك على فرض صحة المسئلة وقبول التداخي أن أصل المسئلة باعتبار
ربع الزوج مع سدس أحد الأبوين اثني عشر لوجود الربع والسادس فيها فللزواج
ثلاثة يقسم نصفها بينه وبين الزوجة ويقسم نصفها الآخر بين أولادها فللزوجة

ربعها ولا ولادها كذلك ولا ربع لها صحيح في ضرب مخرجها وهو أربعة في اثني عشر
بثمانية وأربعين وأصلها باعتبار ثمن الزوجية مع سبعة من أحد الأبوين أربعة
وعشرون فيتنازع الزوج مع الزوجية في ثمنها وهو ثلاثة فتقسم بينهما وبينه ويتنازع
الزوج مع أولاد الزوجية في بقية الربع الذي له وهو ثلاثة فتقسم بينهما وبينهم وكل من
الثلاثة لأنصف له صحيح في ضرب مخرجها وهو اثنان في أربعة وعشرين بثمانية
وأربعين فعلى كل من الأصلين تقسم من ثمانية وأربعين للزوج منها ستة وللزوجة
ثلاثة ولا ولادها ثلاثة وهذا هو الربع المتنازع فيه ولا يجمع بين الربع والثلث من
التركة لأن الواجب أحداهما فقط فأوجبوا إلا كثروا والربع وقسم بينهم للجهل
بخصوص مستحقة حيثئذ ولكل من الأبوين السدس ثمانية يبقى عشرون تقسم
بين أولاد الزوج وأولاد الزوجة فلكل عشرة وأولاد الزوجة الثلاثة التي أخذوها من
أجل المنازعة مع الزوج تضم لعشرتهم في كل لهم ثلاثة عشر فإذا فرض أن الأولاد
من كل من الجهتين خمسة فالثلاثة عشر لا تنقسم عليهم فتضرب عدد رؤسهم الخمسة
في الثمانية والأربعين يحصل مائتان وأربعون فنلشئ من الثمانية والأربعين
أخذهم ضرباً في جزء السهم وهو خمسة فالزوج ستة في خمسة بثلاثين وللزوجة ثلاثة في
خمسة بخمسة عشر ولكل من الأبوين ثمانية في خمسة بأربعين ولا ولاد الزوج عشرة في
خمسة بخمسين ولكل منهم عشرة ولا ولاد الزوج ثلاثة عشر في خمسة بخمسة وستين
لكل منهم ثلاثة عشر فالجملة مائتان وأربعون هذا توضيح ما في الأصول عن شيخ الإسلام
* ولما انتهى الكلام على الورثة من الذكور والإناث شرع يبين كل ما يرثه واحد
منهم مقدماً ما لا يرث بالفرض لتقدمه على التعصيب باعتبار أفعلة سبباً ولا الإرث
بالفرض ثم يعتبر الإرث بالتعصيب لأنه لا يعرف ما يعطى للعاصب إلا بعد معرفة
ما يعطى لصاحب الفرض وإن جازاً عطاء العاصب أولاً وإن كان الإرث بالتعصيب
أقوى أي لأن الوارث به قد يستحق كل المال ولأن ذا الفرض أغنى فرض له لضعفه
لأنه لا يسقطه أقوى ولهذا كان أكثر من فرض له الإناث وهذا ما جزم به الرشيدي
في شرح الجمع بربية واختاره الشنشوري في شرح الترتيب حيث قال وهذا هو
الذي ينبغي اعتقاده وجزم ابن الهيثم في شرح الشبهة بالعكس لعدم سقوطه
بضيق التركة وهذا هو المشهور والخلاف في ذلك مما لا يظهر له ثمرة انتهى * وقد
شرع فيما ذكره فقال

(ذكر الفروض الستة ومن يرث بها)

أي هذا باب ذكر الفروض الخ وقدّم المصنف نفع الله به على ذكر الفروض تقسيم
الإرث إلى الفرض والتعصيب فقال

والإرث نوعان إليه ينقسم * فرض وتعصيب بيانه علم *

لما كان الفرض والتعصيب ايسا نوعين للارث وانما نوعا الارث بهما اشار الى ذلك بقوله الارث نوعان اليه ينقسم * فرض الخ أي ان الفرض والتعصيب نوعا الارث المقدر بعد نوعان لان الفرض والتعصيب هما النوعان والتقدير الارث نوعان ارث فرض وارث تعصيب وهو المراد بقوله اليه أي الارث ينقسم فرض وتعصيب لانهم ما نفس النوعين فعبارة الناظم هنا أولى من عبارة الرحبية واعلم بان الارث نوعان هما * فرض وتعصيب على ما قسمنا

لان عبارة الرحبية توهم ان الفرض والتعصيب بيان للنوعين أو بدل وهما ذا الاشكال والتقدير انما يأتي اذا جعلنا قوله الارث نوعان بالمعنى المصدرى أي الارث بمعنى الاستحقاق وأما على جعله بمعنى الموروث المعروف بانه حق قابل للتجزى الخ فلا اشكال ولا تقدير لان الفرض والتعصيب نوعان له وكون الارث نوعان أي لاثالثهما في الارث المتفق عليه فلا يرد الرد ولا بيت المال ولا دور ولا ارحام على ان الارث بالرد تابع للفرض بدليل انه يرد بحسب الفروض عند تعددها * وقوله فرض أي الارث به وهو في اللغة يقال اعان منها الحزب القطع ومنها التقدير ومنها العطية تقول فرضت للرجل أعطيته ومنها الاتزال قال الله تعالى ان الذي فرض عليه القرآن أي أنزله ومنها البيان قال تعالى سورة أنزلناها وفرضناها بالخفيف أي بيناها ومنها السنة تقول فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم أي سن ومنها الاحلال قال تعالى ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له أي فيما أحل الله له انتهى شيخ الاسلام وفي الاصطلاح النصيب المقدر شرعا لوارث خاص الذي لا يزداد الا بالرد ولا ينقص الا بالعول فخرج بقولهم النصيب التعصيب المستغرق وبقولهم المقدر التعصيب غير المستغرق لعدم تقدير وخرج به أيضا نفقة القريب لان المدار فيها على قدر الكفاية وبقولهم شرعا الوصية فانها مقدرة جعل لا شرعا أي يجعل الموصى لا بأصل الشرع وبقولهم لوارث العشر في الزكاة فانه مقدر شرعا لغير وارث وبقولهم خاص أتوا به لبيان الواقع وأما عموم المسلمين فخرج به التعصيب وبقولهم الذي لا يزداد الخ أجيب عنه بانه بيان وتوضيح للفرض لا من تمام الحد * وقول الناظم ببابه علم أي في باب التعصيب كما سيأتي قريبان شاء الله تعالى * ثم أخذ يذكر عدد الفروض الستة فقال

فوق الفرض ثلثان وثلاث وسدس * والنصف والرابع وثمان وهي أس أي الفروض الستة المترجم لها الأول الثلثان بسكون اللام للوزن ولانه أحد لغتها والثاني النصف والثاني الثلث بسكون اللام أيضا للوزن ولانه أحد لغتها أيضا والثالث السدس بضم الدال وفي لغة بسكونها في غير بيت الناظم والرابع النصف يجوز ثلثين ثونه واثنة رابعة نصيف والخامس الربع بسكون الباء للوزن

وهو أحد لغاته والثانية الضم والثالثة ريسم والسادس الثمن يسكون اليه للوزن وهو أحد لغاته والثانية الضم والثالثة ثمين وبدأ بالثلثين لأنه أعلا كسر ولأن الله تعالى بدأ به عند عدم الفروض في آية يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك وإن كانت واحدة فلهما النصف إلى آخر الآية فوافق ما عترض به السبكي على الجمهور وقال كنت أود لو بدأ بالثلثين لأن الله تعالى بدأ بهما حتى رأيت أبابا النجاشي أبهما فأعجبني ذلك وذكر في القرآن في موضعين وهما قوله تعالى فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك وإن كانت اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وذكر الثالث في موضعين وهما قوله تعالى وورثه أبواه فلهما الثلث ففهم شركاء في الثلث وذكر السادس في ثلاثة مواضع في قوله تعالى لكل واحد منهما السدس فإن كان له أخوة فلهما السدس وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس وذكر النصف في القرآن في ثلاثة مواضع وهو قوله تعالى وإن كانت واحدة فلهما النصف ولكم نصف ما ترك أزواجكم وله أخ أو أخت فلهما نصف ما ترك والرابع ذكر في موضعين وهما قوله تعالى فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن ولهن الربع مما تركنم وذكر الثمن في القرآن في موضع واحد وهو قوله تعالى فإن لكم وللفلن الثمن وقد ذكر الناظم نفع الله به الفروض الستة في بيت واحد سالكاً طريق التدرج المشيرة لحال الناظم من سلوكه طريقة التواضع وحسن الخلق ولين الجانب ولما وافقه لترتيب القرآن كما تقدم والله دره وقوله وهي أس أي وهذه الفروض الستة أصل أي كل واحد منها أصل وهي لكثرة اشتهاها كالأصل الواحد وبالغة أي أصل بمعنى أصول وأداه إلى الأخبار عن ضمير الجمع بالمفرد ضيق النظام وللمعرضين في عدد الفروض المذكورة طرق بعضها أخصر من بعض فمن طرق التدرج المبسوط ما ذكره الناظم وهي أن تذكر أول الكسر الأعلى ثم تنزل إلى ما تحته وهكذا فإنها الثلثان والنصف ونصف كل ونصف نصفه أو تقول الثلثان ونصفهما وربعهما فنصف الثلثان هو الثلث وربعهما هو السدس والنصف ونصفه وربعه فنصف النصف هو الربع وربيع النصف هو الثمن وهذه الطريقة مبسطة والذي قبلها أخصر منها والقريب الأول قول بعضهم النصف والثلثان ونصفهما ونصف نصفهما والثانية طريقة التدرج وهي أن تذكر أول الكسر الأدنى ثم ما فوقه وهكذا كأن تقول الثمن والسدس وضعفهما وضعف ضعفهما أو تقول الثمن وضعفه وضعف ضعفه والسدس وضعفه وضعف ضعفه والثالثة طريقة التوسط وهي أن تذكر أول الكسر الوسط ثم تنزل درجة وتضع درجة درجة كأن تقول الربع والثلث ونصف كل وضعف كل أو تقول الربع ونصفه وضعفه والثلث ونصفه وضعفه والمقصود من العبارات واحد فهو تفتن في التعبير إذا عرفت ذلك وأردت معرفة

أصحاب هذه الفروض

﴿فالنصف للزوج اذا الفرع فقد * وهو ابنت الصلب حين تتحد﴾
 أي ان النصف فرض خمسة الأول الزوج عند عدم الفرع الوارث بالاجماع ذكرنا
 كان أو أنثى ومثل الولد ولد الابن اجماعا ذكرنا كان أو أنثى وارث كما سيأتي
 لقوله تعالى وليكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد وهذا معنى قوله اذا الفرع
 فقد أي بأن لم يكن هناك فرع أصلا أو كان هناك فرع غير وارث أو كان هناك
 فرع وارث مختلف في ارثه كولد البنت فلا يحجب به من النصف الى الربع الا الفرع
 الوارث المجمع على ارثه وصنيع النازم هنا في قوله فالنصف للزوج اذا الفرع فقد
 أو لي من صنيع الرحي في قوله * فالنصف فرض خمسة أفراد الزوج لذكره شرط
 فرض النصف وهو فقد الفرع في الزوج ولأنه لا معنى له لكون الزوج فردا اذا
 يكون الزوج الا واحدا والثاني فرض البنت عند انفرادها عن معصياها وأخوها
 ولا حاجة أن يقال وان تكون واحدة لان فرض المسئلة اثنان في صدق فرض
 البنت فقط بل انفرادها عن معصب وهو المراد بقوله حين تتحد لقوله تعالى وان
 كانت واحدة فلها النصف * ثم ذكر فرض بنت الابن فقال

﴿وبنت الابن حيث فرع عدما * مساو وأعلى الى الميت انتمى﴾
 (والثالث) فرض بنت الابن أي عند فقد البنت وعدم فرع كالابن وعند انفرادها
 عن معصب لها من أخ أو ابن عم اجماعا قياسا على بنت الصلب لان ولد الولد كالولد
 ارثا وجبا لذكر كالذكر والأنثى كالأنثى واحترز بقوله بنت الابن عن بنت
 البنت فهي من ذوى الأرحام واحترز بقوله حيث فرع عدما الخ الشامل للذكر
 والأنثى عما اذا كانت مع البنت فلها السدس تسكيلة الثلثين وعند وجود أكثر
 من بنت فلا شيء لها ما لم تعصب بابن ابن أو كان هناك ابن فله يحجبها أو كان معها ابن
 ابن مساو عصمها كما سيأتي ان شاء الله تعالى * وقوله انتمى أي انتسب الى الميت
 والميت بسكون الياء وصف لمن مات بخلافه بتشديد الياء فانه وصف لمن سيموت كما
 تقدم والله أعلم * ثم ذكر فرض الأخت فقال

﴿والأخت فردة لأب وأب * بشرط فقد الفرع والمعصب﴾
 (والرابع) فرض الأخت فردة أي حالة تكونها منفردة لأب وأب وهي الشقيقة
 فلو كن معها شقيقة أو أكثر ففرضها أو فرضهن الثلثان كما سيأتي بشرط فقد
 الفرع أي الولد ذكر أو أنثى ومثل الولد ولد الابن ذكرنا كان أو أنثى فان كان
 معها من ذكر فلا شيء لها مع الابن لحجبها وهي مع البنت عصبة وبشرط فقد
 المعصب كشقيق فأكثر فان وجد من ذكر عصمها كما سيأتي ان شاء الله تعالى * ثم
 ذكر الأخت من الأب بقوله

وهو لبنت الأب اذ تنفرد * حيث الاشقاء والفروع فقـد *

(والخامس) فرض بنت الأب وهي الأخت للأب اذ تنفرد أي لم يكن معها من الأخوات للأب أحدا ولا فروع من الثلثان ولم يكن معها أشقاء ذكور أو أحدا أو أكثر ولا فرع الميت أي ولد الميت ذكرا كان أو أنثى ومثل الولد ولد الابن ذكرا كان أو أنثى كما تقدم فإن كان من ذكركم أو شقيقة فلها معها السدس أو أكثر بحيث إلا ان كان معها معصب أو بنت أو بنات فهي معها أو معهن حصبة كما سيأتي والأصل في ارث كل واحد من الأختين قبل الإجماع قوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك لأنهم أجمعوا على ان الآية نزلت في الاخوة للابوين والاخوة للأب دون الاخوات للأم * ولما أنهى الكلام على أهل فرض النصف وهم خمسة كما علمت أخذوا كر أهل فرض الربع فقال

*(والربع للزوج اذا الفرع وجد * وزوجة فصاعدا اذا فقد) *

أي والربع يسكنون الباء للوزن واحد لغائه كما تقدم فرض اثنين الأول الزوج اذا الفرع وجد وهو ولد الزوجة سواء كان من الزوج أو من غيره ولو من غير الزوج باللعان أو من الزنا لان ولد الزنا ينسب الى أمه ويرثها والثاني الزوجة أو الزوجات اذا فقدما الفرع المنسوب الى الزوج ذكرا أو أنثى أو خنثى من الزوجة أو من غيرها لا من نكاح باللعان ولا ولد من الزنا من الزوجة أو من غيرها ومثل الولد ولد الابن ذكرا كان أو أنثى أو خنثى ولا يحجب الولد في الجهة من الا اذا لم يبق مانع من الموانع السابقة والا كان وجوده كعدمه فعلم من النظم أن للزوج الربع مع الفرع لقوله تعالى فان كان لمن ولد فللكم الربع مما تركن وللزوجة الربع عند عدمه لقوله تعالى وللمن الربع مما تركن ان لم يكن لكم ولد * ثم ذكر من يرث الثمن فقال

*(والثمن للزوجة شرعا فرضا * فصاعدا و ثم فرع من قضى) *

والثمن يسكنون الميم للوزن واحد لغائه المتقدمة الذكرك فرض الزوجة فصاعدا أي فاكثر من زوجة الى أربع عند وجود فرع الزوج ذكرا كان أو أنثى وسواء كان فرعه المذكور منها أو من غيرها ومثل ذلك في الحجب فرع ابن الزوج ذكرا كان أو أنثى أو خنثى ومن قضى أي قضى عليه الموت لقوله تعالى فان كان لكم ولد فلهم الثمن مما تركن كان مات عن زوجة وابن فالمسئلة من ثمانية للزوجة لثمن والباقي للابن وسيأتي الكلام مستوفي ان شاء الله تعالى في باب قسمة المسائل والانسكاس لما سبق ولما سيأتي * ثم ذكر من يرث الثلثين بقوله

*(والثلثان فرض من تعددا * من صنف من النصف حازم فردا) *

أي والثلثان فرض أربعة أصناف وهم المراد بقوله فرض من تعددا من صنف من النصف حازمالة كونه مفردا وقد تقدم أن أهل فرض النصف خمسة منهم الزوج

فورد على اطلاق الناطم الزوج فانه من أهل فرض النصف * الجواب لا أصل لهذا
اليراد فانه يرد قوله فرض من تعدد من صنف من النصف ولا تعدد للزوج فان الزوج
الوارث لا يكون الا واحدا وان فرض التعدد في صورة نادرة كان ادعى اثنان
أو أكثر مية انما ازوجهه وانما باقية في عقد نكاحه وأرخ كل من المدعين عقد النكاح
في لحظة واحدة وأقام كل من المدعين بينة على وفق دعواه وحكم بها القاضي فان
هذه الصورة وان كان ظاهرها التعدد من حيث اتفاق البينتين على انهما من
العقد واثبات النكاح فانها في الحقيقة ونفس الامر لا تعدد لعدم صحة شرعاً لان
العقد لا يخلو اما أن يكون معاً بان يقول الولي زوجته كم موليتي فسلانة فيقبلوا معاً
أو بتعدد الأولياء ويقعدوا معاً فهذه النكاح باطل أو يقع العقد مرتباً فلا قول هو
الصحيح ولا تعدد بل يحبس نصيب الزوج وهو النصف حتى يتبين الحال أو يصطلحوا
ولست هذه الصورة كاملة في مسألة الدور الحكمي فيما اذا ادعى امة فاقبان
أن له آتى الرجال والنساء والثلثان بضم اللام ولا يجوز في كلام الناطم هنا تسكينها
وان تقدم انه أحد لغتين في اللام لانه يلزم عليه دخول القطع في الحشو أى الزيادة وهو
أى القطع منوع فيه والقطع حذف آخر التفعيلة وتسكين ما قبله (قد يقال) القطع من
خواص الرجز كالسبب والكامل (قلت) القطع هناك هو حذف ساكن التوحد المجموع
واسكان ما قبله كما هو مقرر في محله وهو غير ما هنا فيتعين فيه الضم لاجل الضرورة
(الاول) من الاربعة فرض البينتين فاكثروا موافقة للاجماع وما روى عن ابن عباس
رضي الله عنهما ان البينتين النصف لمفهوم قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن
ثلثا ما ترك فذكر لم يصح عنه والذي صح عنه موافقة القياس كما قاله ابن عبد البر
وتوضيح ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه تعالى جعل الثلثين للبينتين بقيت
كونهن فوق اثنتين ففرضى به وهو ان البينتين النصف كالبيت الواحدة ويرد ذلك
بأن المفهوم معطى لقضائه صلى الله عليه وسلم لبنى سعد بن الربيع بالثلثين كما صححه
الترمذي وغيره وقيل ان في الآية تقديم وتأخير وحذفاً والاصل اثنتان فوق
وقيل ان لفظة فوق صلة على حذف ضربه فوق الاعناق وتعقب هذا بان الاسماء
لا يجوز زيادتها في كلام العرب لغـير معنى فما بالك بأفصح الكلام والجواب الاول
أوضح وهو ان المفهوم معطى الى آخره ودليل الاجماع فيما زاد على الثنتين الآية
المذكورة وهي قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك أى فان كانت
المتروكات نساء الخ فالضمير الذي هو نون النسوة عائد على المتروكات كما نفع له المحب
الطبري وقيل عائد على الاناث التى في ضمن الاولاد المذكورة في قوله تعالى
يوصيكم الله في أولادكم وبه قال السهيلي وهذا الدليل بناء ان لفظة فوق غير مقهومة
ولا تقديم ولا تأخير ولا حذف وقيل ان الدليل في البينتين في القياس على الاختين

(والثاني) فرض بنتي الابن فاكثره يسا على البنات لان بنت الابن كالبنات
(والثالث) فرض الاختين الشقيقتين فاكثر (والرابع) فرض الاختين لاب
وتخرج بذلك الاخوات الام لعدم دخولهن بصاحبيات الثلثين لان الواحدة لا تترك
النصف فخرجوهن بقول النازم من صنف من النصف الخ * ثم ذكر من يرث الثلث
وهما اثنان الاول ذكره بقوله

* والثلث لاثنتين فاكثر استقر * من ولد الام وكالانثى الذكر *

ذكر في هذا البيت ميراث الاخوة للام اذا كانوا اثنين فاكثر وهو الثلث لقوله
تعالى فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث وقوله وكالانثى الذكر أي ويستوى
فيه الذكر والانثى فان التشريل المفهوم من الآية اذا أطلق يقتضي المساواة وهذا
ما تخالف فيه اولاد الام غيرهم فاتهم خالفوا غيرهم في خمسة أشياء الاول والثاني
لا يفضل ذكرهم على انثاهم اجتماعا ولا انفرادا والثالث يرثون مع من أدلوا به
والرابع انهم يجب بهم نقصانا والخامس ان ذكرهم أدلى بانثى ويرث بخلاف
غيرهم فانه على الاول والثاني ان البنات اذا اجتمعت مع الابن عصموا فله ضعف
مالها واذا انفردت لها النصف والابن اذا انفرد له جميع المال ويرثون مع
الام التي أدلوا بها وغيرهم لا يرث مع من أدلى به كابن الابن فانه لا يرث مع الابن
فالقاء عدان من أدلى بواسطة حبيته تلك الواسطة الا اولاد الام على الثالث
ولا يحجبه من أدلى به بل من أدلى به يحجبه على الرابع وغيرهم اذا أدلى بانثى لا يرث
كابن البنات على الخامس وهذا في النسب وأما في الولاية فيرث وان أدلى بانثى كابن
المعتقة وانما قالوا ذكرهم أدلى بانثى ويرث ولم يقولوا وانثاهم لان انثاهم لا تخالف
انثى غيرهم فانه عهد ان الانثى تدلى بانثى وترث كام الام أفاده في اللؤلؤة عن شرح
الكفاية لشيخ الاسلام * وذكر الفرض الثاني من الثلث فقال

* وهو لام الميت حيث لا عدد * من اخوة وليس للميت ولد *

أي والثلث فرض الام بشرطين عدمين أحدهما عدم العدد من الاخوة للميت اثنان
فأكثر كما أشار إليه بقوله حيث لا عدد فان العدد حقيقة أقله اثنان فليس الجمع على
حقيقته من أن أقله ثلاثة * وقوله حيث الحيثية حيثية تعيد أي بقيد عدم العدد من
الاخوة ولا نافية للجنس وعدداً مهابتي على فتح مقدر منع من ظهوره سكون القافية
في محل نصب وخبرها محذوف أي حيث لا عدد موجود من الاخوة الصادق باثنين
فاكثر وقد عدها شيخ مشايخنا العلامة البيجوري ثلاث عشرة صورة الاول ذكران
والثانية انثيان والثالثة انثى وذكر والرابعة ثلاثة ذكور والخامسة ثلاث اناث
والسادسة ذكر وانثيان والسابعة ذكران وانثى والثامنة خنثيان والتاسعة خنثى
وذكر والعاشر خنثى وانثى والحادية عشرة ثلاث خنثا والثانية عشرة ثلاث خنثا

وذ كروا الثالثة عشرة ثلاث خناثا وانثى ويزيد على ذلك ثلاث خناثا مع الذكور ثلاثة
 فاكثر ثلاث خناثا مع الاناث ثلاث فاكثر فهذه خمس عشرة صورة ثم الاخوة لا فرق
 فيهم بين ان يكونوا اشقاء اولاب اولام او مختلفين ولا بين كونهم وارثين او محجوبين
 جميعهم او بعضهم يجب بالشخص كالأب فهذه ثلاث صور مضرورة في الاربع ربع قبلها
 وهي اشقاء اولاب اولام او مختلفين باثنتي عشرة مضرورة في الخمس عشرة الصورة
 الاولى بمائة وثمانين صورة وقولهم يجب بالشخص احتراز عن الحجب بالوصف كالرق
 والقتل واخوة لاف الدين فلو كان الاخوة محجوبين بالوصف لا يحجبون الام من
 الثلث ويكون وجودهم كعدمهم * وثانيها عدم الولد للبيت ذكر ا كان او انثى او خنثى
 واحدا كان او متعددا ومثله الولد ولد الابن ذكر ا كان او انثى او خنثى اجماعا فان
 عدم من ذكر فلها الثلث والاصل في ذلك قوله تعالى فان يكن له ولد وورثه ابواه فلامه
 الثلث مع مفهوم قوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس هذا الاستدلال على
 عدم وجود الاخوة في ارث الام الثلث وهو بالنص بخلاف اولاد الابن فبالقياس
 على الاولاد وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال لا يردها عن الثلث الا
 ثلاثة من الاخوة لظاهر قوله تعالى فان كان له اخوة واقل الجميع ثلاثة وروى عن
 معاذ رضي الله عنه انه قال لا يردها عن الثلث الا الاخوة الذكور والذكور مع
 الاناث واما الاخوات الصراف فلا يردونها عنه للسدس عنده لان الاخوة جميع ذكور
 والاناث الخالص لا يدخلان في ذلك والجمهور على خلاف ابن عباس ومعاذ فيقولون بانه
 يردها عن الثلث للسدس اثنان او اثنتان كما تقدم ويردها عنه له ايضا الاناث
 الخالص وجواب الجمهور في الرد على ان عباس ان الجميع يطابق على اثنين بل هو اقل
 الجمع عنه ببعضهم وقد اجتمع التابعون بعد ابن عباس على حجب ابائين والاجماع
 المنعقد بعد الخلاف حجة على الاصح وعلى معاذ ان المراد ما يشمل الاخوة والاخوات
 لـ كن غلب في اللفظ حكم التذكير فهو صادق بالذكور فقط والاناث فقط وبهما معا
 وحينئذ فتجب الام بالاناث الخالص عن الثلث للسدس افاده في اللواؤة عن شرح
 الترتيب * ولما كانت الام قد لا ترث الثلث وليس هنالك فرع وارث ولا عدد من
 الاخوة والاخوات في مسئلتين تسميان بالغراوتين لشبهتهما كالكوكب الاغر
 وقيل لان الام غرت فيهما بلفظ الثلث وهو ما سدس اربع وتسعيان بالعمريتين
 لقضاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيهما بذلك وتسميان ايضا بالغريبتين لعراية
 السدس والرابع بالثلث ذكرهما الناظم بقوله

(وثلث باق ان يكن أم وأب * واحد الزوجين للام وجب)

أي وللام ثلث الباقي بعد فرض أحد الزوجين ان يكن أي يوجد ويكون هناك مضارع
 كان تامة وأم فاعلها وأب واحد الزوجين معطوفان عليه وثلث باق مبدء أو مضاف

مضاف اليه * وقوله وجب للام الجملة في محل رفع خبر المبتدأ ففي زوج وأم وأب
المسئلة من ستة لأن فيها النصف وثالث الباقي ومخرجهما النصف من اثنين وثالث
الباقي من ثلاثة وضرب اثنين في ثلاثة بسبعة للزوج النصف ثلاثة وللأم ثلث الباقي
واحد وهو في الحقيقة سدس المسئلة وللأب الباقي اثنان * وفي زوجة وأم وأب المسئلة
من أربعة لأن فيها الربع وهو أكثر كسرى في المسئلة ولا نقسامها منه للزوجة الربع
واحد وللأم ثلث الباقي واحد وهو في الحقيقة ثلث ربع وللأب الباقي اثنان وأبقى لفظ
الثالث في فرض الأم في الصورتين وعلمت أنه في الحقيقة سدس مضافي الأولى وربعا في
الثانية تأديا مع القرآن وقد اجتمع في المسئلة الثانية ربعان واحد للزوجة
رواحد للام * وقد أغز بعضهم في ربع الأم وفي اجتماع الربعان في المسئلة بقوله

قل إن اتقن الفرائض فهما * أيها امرأة لها الربع فرض
لا يعول ولا يرد ولا يست * زوجة الميت هل بذلك تقضو
ثم قل لي ربعان في أي أرث * ثابتان وما لذلك نقض
فأجابه كاتبه فقال

قل إن بلغز السؤال فاني * أظهرنه فهل بذلك تقضو
ذاك في زوجة وأم وأب * حق أم بها هو الربع فرض
لا يرد ولا يعول وما هي * زوجة فارض بالبيان لمحضو
وبها خص زوجة الميت ربع * ثم ربع بها بذلك تقضو
وهي أحد الغراوتين اعلمها * واقف قوم لها النواحد عضوا
غير ان الشيوخ سموه ثلثا * ادباني الكتاب ذاك الاحض

وهذا ما قضى به عمر بن الخطاب رضي الله عنه ووافقه الجمهور ومنهم الأئمة الأربعة
وذلك لأننا لو أعطينا الأم الثلث كاملا لزم ما تفضيل الأم على الأب في صورة الزوج
وأما أنه لا يفضل عليها التفضيل المعهود في صورة الزوجة مع أن الأم والأب في
درجة واحدة وخالف ابن عباس رضي الله عنهما وقال للام فيهما الثلث كاملا لظاهر
نص الآية في قوله تعالى فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فللامه الثلث وأجاب الجمهور
عن الآية من أنها فيما إذا ورثه أبواه خاصة واحتج أيضا ابن عباس بخبر الحقوا
الفرائض بأهلها فما بقي للأولى رجل ذكر فيكون الباقي للأب كالجدة وأجاب
الجمهور بأن عصوبة الأب غير متحصنة وخالف الجدة لأنه في درجة الأم والجدة
أبعد درجة منها انتهى من الأولوة ووافق ابن سيرين الجمهور في مسألة الزوج لأنه
لو أعطيناها فيها الثلث كاملا ففصلت الأب ولأن لها في هذه المسئلة السدس وهو
فرضها في الجملة ووافق ابن عباس في مسألة الزوجة لأنها لا تقض على الأب بل

فضلها هو بنصف السدس وقد عرفت المساواة بين الذكر والأنثى في أولاد الأم
فالمفاضلة بشيء أولى ولأنهم الوأعطيت ثلث الباقي في هذه المسئلة لا كان لها الربع
وهي لا ترثه قط فيكون لها الثلث لثبوتها بالنص وفيه ان قاعدة الباب امام مساواة
الذكر والأنثى أو تمضي به عليها التفضيل المعهود وكلهما مفقود في صورة الزوجة
أفاده في الأولوة عن شيخ الاسلام ودقي ع يرت ثلث الباقي الجسد أيضا في بعض
أحواله مع الأخوة وسيأتي ذلك في باب الجد والأخوة والله أعلم ثم أخذ في ذكر أهل
فرض السدس وهم سبعة كما يعلم من عددهم في النظم بقوله

والسدس فرض الأب والأم وجد * ان وجد الفرع بهذا النص ورد

أي والسدس الأول فرض الأب مع الفرع الوارث ذكرًا كان أو أنثى كما هو
الظاهر من عموم كلام الناظم بقوله ان وجد الفرع الشامل للذكر والأنثى والخنثى
أيضا إلا ان له ما بقي بعد فرض البنت أو البننتين فأكثر تعصبا للمساوية سيأتي انه قد
يأخذ بالفرض والتعصيب والسدس الثاني فرض الأم تأخذه في حالتين الأولى
مع وجود الولد ذكرًا كان أو أنثى أو خنثى كما تقدم والحالة الثانية ستأتي في كلام
الناظم قريباً والسدس الثالث فرض الجسد أي عند فقد الأب يأخذه في حالتين
الأولى مع وجود الفرع ذكرًا كان أو أنثى أو خنثى أيضا كما تقدم وهل يدخل في
الفرع ولد الابن كابن الابن مع الابن والظاهر من كلام الناظم فيما سبق دخوله
مجازا ولما كان ولد الابن لا يدخل الاجاز اصرح بذكره الرحي بقوله

وهكذا مع ولد الابن الذي * مازال بقفوائره ويحتذى

وتلخص مما ذكر ان الأب يرث السدس مع الابن أو ابن الابن أو البنت أو بنت الابن
وان الأم ترث السدس مع الابن أو ابن الابن أو البنت أو بنت الابن ويأخذ ما بقي
بالتعصيب كالأب والحالة الثانية ستأتي في كلام الناظم * وقوله بهذا النص ورد أي
في قوله تعالى ولا يورثه لـ كل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد وفي الآية
تغليب الأب على الأم لشرفه والجوار والمجور وفي قوله تعالى ولا يورثه خبر مرة عدم
والسدس مبتدأ موخر * وقوله لـ كل واحد منهما ما يدل من قوله لا يورثه وفي هذه الآية
دفع توهم الاشتراك في السدس لو قيل لا يورثه السدس وانما لم يقل لـ كل من أبيه
السدس مع انه لا إيهام في ذلك لانه في الابدال اجمال ثم تفصيل وهو أرسخ في النفس
وقوله مما ترك متعلق بالسدس * وقوله ان كان له ولد أي ان كان للبنت ولد (فان قيل)
لا شك ان حق الوالدين أعظم من حق الولد في الحكمة في جعل نصيب الولد أعظم
(أجيب) بان الحكمة في ذلك ان الوالدين ما بقي من عمرهما الا القليل غالباً فكان
احتياجهما الى المال قليلاً وأما الولد فهو في زمن الصبا فكان احتياجه الى المال كثيراً
انتهى من شرح الترتيب وآثرنا هذا التطويل الغير اللائق به هذا الشرح حرصاً على

اتمام الفائدة وما أحسن هذا الترتيب في كلام الناظم فإنه أعقب ذكر الأب بالأم
مؤخر اللجد عنهما من أجل أن الله جمع بينهما في الآية الكريمة وأما الجدد فيالقياس
على الأب لاني جميع أحواله كما سيأتي * ولما كانت الأم تزيد على الأب بأنها ترث
السدس مع العدم من الأخوة مطلقاً أي أشقاء أولاب أولام وهي الحالة الثانية من
عائى الأم في أخذ السدس ذكرها بقوله

﴿وتأخذ الأم إذا الميت هلك * عن حماتها أخوة سدس ما ترك﴾

أى وتأخذ الأم السدس أيضاً إذا هلك الميت عن عدد من الأخوة اثنين فأكثر لصديق
العدد بهم ما فصاعداً كما سبق والميت بالسكون من مات بالفعل وتقدم في أول الشرح
أن الأظهر اتحاد كل من المخفف والمشدّد حقيقة فيمن مات بالفعل ليجز فيمن سيمون
ويتمين هنا السكون للوزن والمراد بالأخوة هنا ما يشعل الأخوات ففيه تعليل الذكور
على الإناث وخرج بالأخوة بنوهم فلا يحجبون الأم من الثلث إلى السدس (فإن
فيـل) لم يحجبها ولد الابن كإبيه ولم يحجبها ابن الأخ كأبيه (أجيب) بأن الأخ لا يطلق
على ابنه بخلاف الابن فإنه يطلق على ابنه مجازاً شأنه ما قبل قيل حقيقة وإيضاً فإولاد
الابن أقرب من أولاد الأخوة وارث الأم للسدس مع الأخوة منحصري في خمس
وأربعين صورة * ويبيان ذلك أن الأخوة باعتبار الذكور والإناث ثلثة وثلاثة وثلاثون
أصنافاً رباعية أربعون منهم أشقاء أولاب أولام ثلثة أصناف أيضاً فإذا ضربت
الثلثة الأولى في الثلثة الثانية كان الحاصل تسع صور وهي أخ شقيق أخت
شقيقة خنثى شقيق أخ لأب أخت لأب خنثى لأب أخ لام أخت لام
خنثى لام فإذا رتبتهما هكذا وأخذت الأول مع نفسه ومع ما بعده ثم الثاني مع نفسه
ومع ما بعده وهكذا كانت صور الاثنين الناشئة من هذه التسع خمساً وأربعين صورة
بيانها إن تقول أخ شقيق مع أخ شقيق أخ شقيق مع أخت شقيقة أخ شقيق
مع خنثى شقيق أخ شقيق مع أخ لام أخ شقيق مع أخت لأب أخ شقيق مع
خنثى لأب أخ شقيق مع أخ لام أخ شقيق مع أخت لام أخ شقيق مع خنثى لام
فهذه تسع صور ثم تقول أخت شقيقة مع أخت شقيقة أخت شقيقة مع خنثى شقيق
أخت شقيقة مع أخ لأب أخت شقيقة مع أخت لأب أخت شقيقة مع خنثى لأب
أخت شقيقة مع أخ لام أخت شقيقة مع أخت لام أخت شقيقة مع خنثى لام فهذه
ثمان صور ثم تقول خنثى شقيق مع خنثى شقيق خنثى شقيق مع أخ لأب خنثى
شقيق مع أخت لأب خنثى شقيق مع خنثى لأب خنثى شقيق مع أخ لام خنثى
شقيق مع أخت لام خنثى شقيق مع خنثى لام فهذه سبع صور ثم تقول أخ لأب
مع أخ لأب أخ لأب مع أخت لأب أخ لأب مع خنثى لأب أخ لأب مع أخ لام أخ
لأب مع أخت لام أخ لأب مع خنثى لام فهذه ست صور ثم تقول أخت لأب مع

أخت لاب أخت لاب مع خنثى لاب أخت لاب مع أخ لام أخت لاب مع أخت
 لام أخت لاب مع خنثى لام فهذه خمس صور * ثم تقول خنثى لاب مع خنثى لاب
 خنثى لاب مع أخ لام خنثى لاب مع أخت لام خنثى لاب مع خنثى لام فهذه
 أربع صور * ثم تقول أخ لام مع أخ لام أخ لام مع أخت لام أخ لام مع خنثى لام فهذه
 ثلاث صور * ثم تقول أخت لام مع أخت لام أخت لام مع خنثى لام فهاتان صورتان
 ثم تقول خنثى لام مع خنثى لام فهذه صورة واحدة * والجملة خمس وأربعون صورة
 ولو أخذت كل واحد مع ما قبله أيضا انكرت ست وثلاثون صورة والحاصل ان أصل
 الصور احدى وثمانون صورة حاصلة من ضرب تسعة في تسعة واذا أسقط منها المكرر
 وهو ست وثلاثون بقي منها خمس وأربعون وقد علمتها * ثم ذكر النظم الحسنة الثانية
 من هاتى الجد اللتين يأخذ فيهما السدس بقوله

* (والجد في حال من الاحوال * له مع الاخوة سدس المال) *

أى والجد الذى لم يدخل في نسبه لم يأت أنثى لانه المراد عند الاطلاق فلا ينصرف اللفظ
 الا للوارث فتكون آل فيه للعهد والمعهود هو الوارث ويوضح ذلك ذكر الاخوة معه في
 البيت مع الاخوة أى أشقاء أولاد لانهم هم الذين يرثونه وأما الاخوة للام
 فهم محبون كالأب كما سيأتى في باب الحجب ان شاء الله تعالى له مع الاخوة سدس
 المال فالحالة التى يأخذ فيها السدس حقيقة أو اعمالا كما اذا أخذ السدس ناقصا
 بسبب العول وهى ما اذا كانت المقاسة أو ثلث الباقي تنقصان عن السدس أو يساويانه
 فيأخذ السدس في نحر زوج وأم وجد وأخوين ومثلمته من ستة لان فيها السدس
 للام للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد نصيب الزوج والام أربعة سهام
 يبقى اثنان فيأخذ الجد السدس واحد يبقى واحد للأخوين منه كسر عليهم ما وصح
 المسئلة من اثني عشر الزوج النصف ستة والام السدس اثنان والجد السدس اثنان
 والباقي للأخوين لان الجد ان قاسم أو أخذ ثلث الباقي أخذ أقل من السدس وتكسر
 المسئلة وتصح من ستة وثلاثين وسيأتى ان شاء الله تعالى في باب الجد والاخوة أن له
 السدس أيضا كاملا فيما اذا بقي أقل من سدس أو لم يبق شيء فيه فرض له السدس
 وتعمل المسئلة ويسمى سدساها وهل يأخذ السدس الماد كوررضا أو تعصبا صرح
 الملقين بالاول وقال ابن الهيثم في شرح كفايته الظاهر أنه بالعصوبة قال في
 شرح الترتيب والوجه الاول وكلام النظم يحتمل القولين * ثم ذكر السدس الرابع
 وهو فرض الواحد من الاخوة للام بقوله

* (وهو افرع الام انثى او ذكر * منه مرد واحد من زاده) *

أى وهو أى السدس فرض ولد الام المنفرد ذكر أو أنثى أو خنثى وخلا عن من
 يحجب عنه يأتى ذكرهم في باب الحجب فيأخذ السدس اجماعا بقوله تعالى وان كان

رجل يورث كالأمة أو امرأته وله أخ وأخت فلم يكل واحد منهما السدس والمراد الأخ
أو الأخت للام كما قرئ به في الشواذ وقرأ ابن مسعود وغيره وله أخ وأخت من أم
وقراءة الصحابي كالحديث الآحادي * وقوله والحكم فيمن زاد من رأى فيما إذا زاد ولد
الأم على الواحد من في أن لهم الثالث ثم ذكر السدس الخامس وهو فرض الأخت
للأب مع الأخت الشقيقة بقوله

* (والأخت من أب فصاعدا بلا * معصب مع أخت أصلي ذي البلاء) *

أي والأخت من الأب فأكثر إن لم يكن معها أومعهن من يعصبها أو يعصبهن من
الأخوة للأب مع الأخت الشقيقة لليت فرضها السدس فالأخت مبتدأ والخبر
محذوف وهو فرضها السدس أو والأخت بالجر عطف على قوله وهو لفرع مع حذف حرف
الجر وهو اللام في محل رفع خبر والمبتدأ محذوف تقديره السدس تسكئة للثلاثين وكذا
الاختان للأب فأكثر مع الشقيقة فلهما أو لهن السدس قياسا على بنت الابن
أو ابنتي الابن فأكثر مع البنت وأحترز بقوله مع أصلي ذي البلاء إذا كانتا شقيقتين
فأكثر سقطت الأخت أو الأخوات للأب إذا كان معها أومعهن أخ لأب يعصبها
أو يعصبهن كما تقدم وأصلي تنمية أصل حذف تون التثنية لضافته إلى ذي والبلاء
يكسر الباء من بلى الثوب يبلى بلاء إذا ضعف وتقطع بسبب قدمه واستعماله وبلى
الميت يبلى إذا تفرق جسده لطول المدة والمعنى مع الأخت الشقيقة لليت صاحب
البلاء أي الآيل إلى البلاء والاضمحلال * ثم ذكر السدس السادس وهو فرض بنت
الابن أو بنات الابن مع البنت بقوله

وبنت الابن حيث لم تعصب * فصاعدا مع بنت أومع أقرب *

أي وبنت الابن أو بنات الابن المتحاضيات في الدرجة إذا لم يعصبها أو يعصبهن ذكر في
درجتهم مع البنت أو مع بنت ابن أقرب منها ففرضها السدس * وأعراب هذا البيت
على مثال ما تقدم في البيت قبله أي إن بنت الابن أو بنات الابن مع البنت أو بنت
ابن ابن أو بنات ابن ابن مع بنت الابن تأخذ أو يأخذن السدس تسكئة للثلاثين
وهكذا كل درجة تزلت انفردت أو تعددت مع أفراد من فوقها تأخذ السدس تسكئة
الثلثين وهو معنى قوله أومع أقرب وذلك للإجماع ولقول ابن مسعود رضي الله عنه
وقد سئل عن بنت وبنت ابن وأخت لأقضي فيها بقضاء رسول الله صلى الله عليه
وسلم للبنت النصف وللبنت ابن السدس تسكئة للثلاثين وما بقي فللأخت رواه
البخاري وغيره وقس على ذلك كل بنت ابن نازلة فأكثر مع بنت ابن واحدة أعلى منها
وأنما قال لأقضي لأنه سئل عنها أبو موسى الأشعري رضي الله عنه فقال للبنت
النصف وللأخت النصف ولا شيء لبنت الابن وقال للساثل واثت ابن مسعود
فسبوا غنما فقال لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين لأقضي بين الخ فقال أبو موسى لا

تسألوني ألا تزالوا بخير ما دام هذا الخبر فيكم وكان الأولى تقديم هذا البيت على الذي قبله لقياس حكم من تقدم على من ذكره هنا * ثم ذكر السادس السابيع وهو فرض الجدة فأكثر بقوله

﴿وهو نصيب جدة فأكثر * والحجب والترتيب ثم ذكر﴾

أي والسادس نصيب جدة وارثة فأكثر سواء كانت من جهة الأم أو كانت من جهة الأب وسواء كان معها ولد أم لا وسواء كان له أخوة أو لم يكن لما ورد في ذلك من قضائه صلى الله عليه وسلم للجدة أم الأم بالسادس وقضاء أبي بكر لها به أيضا وقضاء عمر به للأم الأب وقال هو لك إن انفردت وإن اجتمعت مع التي من قبل الأم فهو لك كما ورد عن ابن عباس أن لها الثلث عند عدم الولد وعدم الجمع من الأخوة والسادس عند وجود الولد أو الجمع من الأخوة فتمسك كون كلاً من كان الجد كالأب * وأجاب الجمهور بأنهم ألحقوا الجد بالأب لقوته لأن ابن الأب وهو الأخ للأب يقوم مقامه في العصوبة فكذا أبو الأب وهو الجد ولم يلحقوا الجد بالأم لضعفها لأن ابن الأم وهو الأخ للأم لا يقوم مقامها في استحقاق الثلث بل يستحق الثلث فكذلك أمها وهي الجدة واحدة ترزنا بالوارثة عن الجدة غير الوارثة وهي المدلية بذكر بين اثنين كما هي الأم كما سيأتي إن شاء الله تعالى ﴿تنبيه﴾ قال الماوردي الجدة المطلقة هي أم الأم واختلاف أصحابنا في أم الأب هل هي جدة باطلاق أو بالتقييد واختلافوا في من سئل عن ميراث جدة هل يجب قبل أن يسئل عن أي الجدتين أراد أولاً والأصح أنه إن كان هناك حاجب للأم الأب لم يجب حتى يسئل عن أي الجدتين أراد أولاً والأجاب من غير سؤال أفاده في الواوثة عن شيخ الإسلام * وقول الناظم والحجب والترتيب ثم ذكر أي حجب القربى للبعدى الخاص مع ترتيب قوة القربى وضعفه المترتب عليه الحجب فالواو بمعنى مع كقوة قرب أم الأم على أم أبي الأب وأم الأم على أم الأم وهكذا كما سيأتي في باب الحجب إن شاء الله تعالى أو الواو عاطفة أي وذ كر كل من الحجب والترتيب المترتب عليه الحجب ثم ذكر أي هناك في باب الحجب الآتي ذكره وذ كر بمعنى سيد كرثله منزلة المذكور خارج لتحقيق الوقوع لغلبة حصوله بعشيرة تعالى واعتماداً على كرمه بتمام هذه المنظومة فكانه متحقق الحصول لقوة الرجاء على حد قوله تعالى أتى أمر الله بمعنى يأتي نزل منزلة الذي قد أتى لتحقيق الوقوع في المستقبل في علمه تعالى وألف ذكر أي صرح أن تكون للثنية كما هو المتبادر وأن تكون للإطلاق كالفأكثر أي حكم ماد كرهنا من الحجب والترتيب ذكره هناك ثم ذكر الناظم قيد الماء أطلقه من ذكر الفرع والولد في هذا الباب بقوله

﴿وحينما ذكر فرعاً أو ولداً * بغير قيد فهو وارث ورد﴾

وحينما أي وقت أو موضع ذكر الفرع أو الولد مطلقاً عن التقييد فالمراد به

هي به التقوية بغيره من العصب وهو الشدة والاحاطة والمنع يقال عصبت الشيء عصباً
شدة منه ومنه العصابة لشدة الرأس بها والرأس بالجماعة شدة وقيل غير ذلك فدار هذه
المادة على الشدة واليقظة والاحاطة واصطلاحاً ما ذكره الناطم بقوله العاصب الحائر
الى آخره فقوله الحائر لئلا يأتى لجميع التركة وقوله اذ لم يكن فرض هذا قيد لحيازته
لجميع التركة أو لبقاؤه اذ اهدأ من تمام التعريف . اهـ اذا كان هناك صاحب
فرض اخذ العاصب الباقي بعد الفرض وهذا اجماعاً لقوله تعالى في حق الأخ
شقيقاً وأولاًب وهو يرثها ان لم يكن لها ولد وغير الأخ بالقياس عليه . وقوله صلى الله
عليه وسلم الحقوا النرائض بها فهاهنا ما بقي رزقاً وحل ذكر والمراد بالأولى في
الحديث الأقرب لا الأقربى لانه كما قاله شيخنا لا سلام لو تن اراد به الأقرب لم يلحق
العائدة لانه لا يدرى من هو الأقرب بخلاف الأقرب فانه معروف والتقييد بالرجل
الغالب والافالمعتقة عصبية وقوله ذكر بدل من رجل (فان قيل) ما فائدة بعد رجل
مع فهمه منه (أجيب) بأنه لما كان الرجل يطلو في مقابلة المرأة وفي مقابلة الصبي
قيل ذكر إشارة الى انه في مقابلة المرأة فالمراد به الذكر لا البالغ فهو مبين للمراد (فان
قيل) فهلا اقتصر على قوله ذكر لمحصل هذا المعنى مع الاختصار (أجيب) بأنه يفوت
حينئذ فائدة اطلاق الرجل بمعنى الذكر قال في شرح الترتيب بقلاص ابن الهاشم
(فان قلت) هذا الحديث يقتضى اشتراط الذكورة في العصبية المستحقة للباقي
فيخرج العصبية بغيره ومع غيره (قلت) يخص مفهوم هذا الحديث وهو ان غير الذكور
لا يستحق الباقي بالنص والاجماع الدالين على ان العصبية بالغير ومع الغير يستحق
الباقي اهـ وقول الناطم الحائر للمال أولباق أخذاً (قد يقال) هذا تعريف بالحكم
الذى هو حيازة جميع المال أو الباقي والتعريف بالحكم دورى كما هو معلوم عند
علماء المعقول وهم المناطقة ولذلك قال في السلم

وعندهم من جملة المردود * ان تدخل الاحكام في الحدود

والتعريف بالحكم أيضاً من قبيل التعريف بالخاصة لان الحكم خاص للمعرف
ولان الحكم على الشيء فرع عن تصوره فصارت التعريف متوقفاً على المعرف
بواسطة أخذ ذلك الحكم فيه ومن المعلوم ان المعرف متوقف على التعريف فوقف
كل منهم على الآخر فانه الدور (وأجيب) بأنه تعريف بالمعنى فهو لمن يعرف بالحكم
ويجهل التسمية بلفظ عاصب فيعرف ان الالب مشدداً اذا اريد به جميع ان اراد
اجتمع مع ذي فرض اخذ ما بقي لئلا يجهل ان يسمى بلفظ عاصب . راجع ايضاً
بأن الحكم يتوقف على تصور الحكم عليه بوجه ما ان لم يكن بالتعريف حتى يحجب
الدور على ان الحق ان الحكم انما يتوقف على تصور المجعول حيث ساقى ان التعريف
كلاسم في تعريف الفاعل بأنه الاسم المرفوع الخ لانه هو الحكم كونه عليه فلم يتوقف

على تصوير المعرف حتى يجيء الدور افاده المحقق الامير وأحكام العاصب ثلاثة وهي
أنه اذا انفرد حاز جميع المال واذا اجتمع مع أصحاب الفروض أخذ ما بقى الفروض
واذا استغرقت الفروض التركة سقط ذكر منها في هذا البيت اثنين وذكر الثالث
الذي أسقطه الرحي فجاء الله خيرا بقوله

﴿واسقطه في سوى المشتركة * حيث الفروض استغرقت للتركة﴾

أي واسقط العاصب حيث استغرق أهل الفروض التركة الا في المشتركة فان
الاخوة الاشقاء فيها لا يسقطون والاخت في الاكدرية وبسنتان ورد العلامة
الامير هذا الثالث وقال هذا الاستثناء بحسب الظاهر والا فلا شقاء في المشتركة
انتقلوا الفرض فليسوا عصبية واستثناء الاكدرية قالوا فيه سمع لأن موضوع
المسئلة العاصب بنفسه والاخت في الاكدرية عصبية بالغير وهو الجدلانه كالاخت في
سهمه والحكم أسكن سهل الامر كون العاصب بنفسه وبغيره سواء افاده الامير
وشمل العاصب العاصب بغيره ومع غيره كالعاصب بالنفس في هذه الاحكام لا الحكم
الاول وهو انه يحوز جميع المال اذا انفرد قال شيخ الاسلام وفي كون الحكم الثاني
يشترك فيه أقسام العصبية نظرا لان العاصب بغيره لا يأخذ الباقي وحده بل مع
العاصب بنفسه ويمكن تصحيح ذلك بتأويل انتهى أي بان يقال المراد انه يأخذ
الباقي ولو في الجملة فان العاصب بغيره يأخذ جزء الباقي * ثم بعد تعريف العاصب
بهذا التعريف المنة قدم المعترض بأنه دوري وبأنه قاصر على العاصب بالنفس بل
لا نجد تعريف العاصب سائما من الاعتراض ولذا قال ابن الهيثم في كفايته

وليس يخلو حده من نقد * فينبغي تعريفه بالعد

شرع في عددهم وهم سبعة عشر فقال

﴿وقدم الاقرب ثم الاقربا * وهالك تعدادهم مرتبا﴾

أي ويقدم الاقرب شرعا وطبعيا الى الميت والاقوى تعصيبا في أخذ جميع التركة
أو ما بقى على من دونه في القرب على مثال ترتيبهم في الوضع وهالك اسم فعل بمعنى أخذ
تعدادهم أي عددهم حالة كونه مرتبا الاقرب فلا قرب وشرع في ذكرهم مرتبين
بقوله

﴿الابن قابنه وهكذا قدم * فالاب الجدمع الشقيق ثم﴾

أي أن اقرب عاصب الابن فيقدم في الارث على ابن الابن فيليه في القرب ابن الابن
فيقدم على ابن ابن الابن وهكذا اذا تفاوتت درجة البتة قدم الاقرب فيلي البنين
أو بنينهم الاب فيقدم في الارث على الجد فيليه في القرب الجدمع الاخوة الاشقاء فمع
الاخوة لاب وهو معنى قوله

* (الجدمع أخ الى الاب انساب * قابن الأخ الشقيق قابنه لاب) *

أى ان الجدد كاب الاب الجدد الاب مع الاخوة فى مرتبة واحدة سواء كانوا شقاء كما
تقدم اولاب لا الاخ لادم لانه محبوب بالجد كلاب وهو المراد بقوله مع أخ الى الاب
انتسب قبلى الجدد والاخ فى الرتبة ابن الاخ الشقيق فيقدم فى الارث على ابن الاخ
للأب قبلى ابن الاخ الشقيق فى القرب ابن الاخ لأب وهكذا ان تراخت درجة ابني
الاخ يقدم الاقرب وهو المراد بقوله

*(وهكذا مقدما للاعلى * ان استووا فان الشقيق أولى)*

أى ومثل ما تقدم من تقديم الاقرب فالاقرب من الاخوة كذلك يفعل عند تراخي
الدرج فيقدم فى الارث الاقرب فالاقرب من اولاد الاخ والمراد بهم هنا اولاد الاخ
للأبوين اولاب لا لام لانه من ذوى الارحام ليس مصيبة ولا صاحب فرض وقوله
ان استووا الخ أى فان استووا فى الدرجة فان الشقيق أولى من ابن الاخ للاب
فالجمل مستأنفة لا قيمة لما قبلها للتناقض بين الجملةين * ولما ذكرنا الفروع
والاصول وحاشية النسب القربى وهم الاخوة وبنوهم ذكر حاشية النسب البعدى
بقوله

*(فالعم من اصلين ثم من أب * فابناهما كابنى أخ فرتب)*

أى فبعد الاخوة وبنوهم فى القرب العم الشقيق فيرتب التركة اذا انفرد فبعد عمه فى
القرب العم للاب فيرتب التركة عند انفراده لا العم لادم لانه من ذوى الارحام فبعد
فى القرب ابن العم الشقيق فبعد ابن العم للاب لا ابن العم لادم كاييه وهكذا ابن
العم الشقيق فان ابن العم لا يقدم الاقرب فالاقرب عند اختلاف الدرجة كابناء
الاخوة فى الترتيب * ثم ذكر عم الاب والجد زيادة على ما فى الرحيمية وان دخلا فى
عموم العم بقوله

*(وبعدهم عم اب فابناهما * بالقرب فالقوة ترتيبها)*

أى وبعد عم الميت وابن عم الميت على الترتيب السابق بأخذ التركة هم أبى الميت
وثناء الناظم ليكون التعبير صريحا بذكر العم الشقيق والعم للاب والافاطلاق
عم الاب شملها ما فابناهما بالقرب فالقوة ترتيبها أى والترتيب فى الارث على حسب
ما سبق فيقدم الاقرب فالاقرب فيقدم أولا عم الاب الشقيق فيرتب التركة فان عدم
فعم الاب للاب فان عدم فان عم الاب الشقيق فان عدم فان عم الاب للاب وهكذا
ان تراخت الدرج على حسب ما تقدم فى الترتيب والقوة كتقديم الاخوة على الاعمام
وقدم الناظم دفع الله به القرب على القوة فى قوله بالقرب فالقوة وعطف القوة بالقوة
المفيدة للترتيب مع ان القوة أقوى كابن ابن ابن أخ لاب وعم شقيق فان ابن ابن
الاخ لا يقدم على العم لان القرب قد يقدم على القوة اذا كانا من جهة واحدة
كالاخوة أو العمومة فيقدم ابن اخ لاب على ابن ابن اخ شقيق لحبه بالا قرب منه درجة

وان كان ابن الاخ للاب ضعيفا من حيث القوة فتقدم لقربه في الدرجة وكان عم لاب
وابن ابن عم شقيق فيه قدم الاول على الثاني للقرب على الاقوى لبعده في الدرجة فهذا
مفاد تقديم القرب على القوة والعطف بالفناء في كلام الناظم فله درهم * ثم اعلم انه اذا
اجتمع اصحابان فاكثر فتارة يستويان او يستوون في الجهة والدرجة والقوة فيشتركان
او يشتركون في المال او ما ابقت الفروض وتارة يختلفون في شيء من ذلك فيجب
بعضهم بعضا وذلك معنى على قاعدة ذكرها الجعبري رحمه الله تعالى في بيت واحد
حيث قال

فبالجهة التقديم ثم بقربه * وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا

* (تنبيهان) * اعلم ان جهات العصبوبة عندنا معاشر الشافعية سبع البنوة ثم
الابوة ثم الجسدودة والاخوة ثم بنو الاخوة ثم العمومة ثم الاولاد ثم بيت المال اذا علمت
ذلك فاذا اجتمع عصبوبات في كانت جهته مقدمة فهو مقدم وان بعد على من كانت
جهته مؤخرة فابن ابن اخ شقيق اولاب مقدم على العم وذلك معنى قول الجعبري
رحمه الله فبالجهة التقديم فان اتحدت جهتهم ما فالقرب درجة وان كان ضعيفا
مقدم على البعيد وان كان قويا كما تقدم مثاله وذلك معنى قول الجعبري ثم بقربه فان
اتحدت درجاتهم ما أيضا فالقوى وهو ذو القرابتين مقدم على الضعيف وهو ذو
القرابة الواحدة كما سبق تمثيله وذلك معنى قول الجعبري وبعدهما التقديم بالقوة
اجعلا * (التنبيه الثاني) * هذه القاعدة كما هي في العصبوبات قد تأتي في اصحاب
الفروض وفي اصحاب الفروض مع العصبوبات وعليها مع قاعدة اخرى وهي ان كل من
أدلى بواسطة محبته تلك الوسطة الاولاد الام في باب المحب والمحبة والله أعلم وغالب ما ذكر
هنا يعلم مما سبق ثم ذكر عم الجد بقوله

* (ثم جد وكذا فيما بقي * فعتق فعصبوبات المعتق) *

أي فان عدم عم أبي الميت وابنه فيرث الميت عم جده الشقيق فعم جده لاب فان عم
جده الشقيق فان عم جده لاب وكذا فيما بقي اذا ارتفعت الدرجة على حسب ما تقدم
من الترتيب فان فقد جميع العصبوبة من النسب المذكر ورون فالمعتق ذكر اخص كان
او انثى او خنثى فان وقد المعتق فعصبوبة المعتصمون بأنفسهم * وقد ذكرهم بقوله
* (بنفسهم ترتيبهم كما سبق * لكن أخو المعتق وابنه أحق) *

أي ان المراد بعصبوبة المعتق المعتصمين بأنفسهم احترز بذلك عن المعتصب بالغير
كالبنات بالبنين والاخوات بالاخوة ولما قال الناظم ترتيبهم كما سبق أفهم كلامه ان
عصبوبة المعتق كعصبوبة النسب في الترتيب من تقديم الاقرب فالاقرب على حسب
الترتيب السابق فاستدرك هذا المفهوم بقوله لكن أخو المعتق وابنه أحق أي ان
أخ المعتق وابن أخيه يقدمان على هذه بخلاف عصبوبة النسب كما تقدم فان الاخ والجدة

في القرب في درجة الان الجدي بأخذ الا حظ الاجود ويقدم الجدي على ابن الاخ
بضد ما هنا ولما كان أخو الميت وابن أخيه أحق من الجد ذكره بقوله

*(من جده بالارت في ذي المسئلة * فاعتق المعتق فاعصابه)*

المجرورات الثلاثة متعلقة بأفعال التفضيل في البيت قبله والمراد بأحق ان أخ الميت
وابن أخيه يستحقان التركة دون جده وكثير في عبارات المؤلفين ذكر أفعال التفضيل
ويريدون الاستحقاق لا المشاركة في أصل الاستحقاق فاعل التفضيل ليس على
بابه أي ان استحقاقهما ثابت في هذه المسئلة على مقتضى ترتيب عصبة النسب كما تقدم
فان فقد المعتق وعصبة المعتق فان عدم معتق المعتق فعصبة المعتق
بأنفسهم كما سبق في عصبة المعتق ويقدم أيضا أخو معتق المعتق وان أخيه على جده
وترتيب ميراثهم على حسب ما سبق في عصبة النسب أيضا * قال الناظم

*(وهكذا لم يمت المال * عند انتظام أمره بالوالي)*

أي فان فقد عصبة المعتق فالمعتق فاعتق المعتق فان فقد عصبة المعتق على
ما سبق في المعتق وعصبة المعتق * واعلم ان الولاء سببه زوال الملك عن رقيق بالعتق فن
اعتق في عبد منجزا كأن قال أنت حر وأعتق عتقه بصفة كأن قال لعبد ان قدم
فلان من الحج فانت حر فاعتق بعلق بصفة هي قدومه ودخوله في البلاد أو دبره كان قال
له ان مت فانت حر أي بعد موتى أو أنت حر بعد موتى أو استولد الأمة عتقت بعد موته
أو كاتب العبد أو عتقه على مال أو القس من مالك عبد عتق عبده على مال فأجابه
أو عتق نصيبه من مشرك فسرى أو ملك قريبه فعتق عليه ثبت له الولاء عليه
ولعصبة المتعصبين بأنفسهم ولو اختلف دينهما وان لم يرثه في صورة الاختلاف هذا
عندنا معاشرة الشافعية وأما عند المالكية فلا ولا عند اختلاف الدين فلو اعتق
الكافر مسلما فلا ولا له عليه عندهم لقوله تعالى وان يجعل الله لا كافرين على المؤمنين
سبيلا وانما الولاء للمسلمين والولاء كالنسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن يورث به
وكما ثبت الولاء على العتق المذكور أو لا شيء يثبت على أولاده وأحفاده وعلى عتقه
وعلى عتق عتقه وانما يثبت على فرع العتق بشرطين أحدهما ان لا يس الرق
ذلك الفرع فان كان رقيقا وعتق فولاؤه لعتقه وعصبة من بعده فان لم يوجد فليبيت
المال ولا ولا عليه لمعتق الاصول كان اعتق شخص أصل العبد كإبيه أو جده
واعتق آخر الفرع فلا ولا لمعتق الاصل على الفرع لان معتق الفرع مباشر للعتق
فهو أقوى ولا من معتق الاصل * الشرط الثاني في ثبوت الولاء لموالي الام وهو ان
لا يكون الاب حر الاصل على الصحيح وأما عكسه وهو ان يكون الاب عتقا والام حرة
الاصل فهل يكون عليه الولاء لموالي الاب لانه ينسب اليه أو لا تعلية للحرية كعكسه
الصحيح الاول قال الامام النووي رحمه الله تعالى في الروضة * فرع * من مسهرق

واعتق فلا ولا عليه لمعتق أبيه وامه وسائر أصوله كما سبق سواء وجدوا في الحال
 أم لا فالمباشرة اعتاقه ولاؤه ثم لعصبته فاما إذا كان حرا الأصل وأبواه عتيقان أو أبوه
 عتيق ولاؤه لمولى أبيه وإن كان الأب رقيقا وام لا معتقة قالوا لمعتقها فإن مات
 والأب رقيق بعد دورته معتق الأم وإن اعتق الأب في حياة الولد انجبر الولد من مولى
 الأم إلى مولى الأب ولو مات الأب رقيقا واعتق الجد انجبر من مولى الأم إلى مولى الجد
 ولو اعتق الجد والأب رقيق ففي انجباره إلى مولى الجد وجهان أحدهما إنجبر فإن اعتق
 الأب بعد ذلك انجبر من مولى الجد إلى مولى الأب والثاني لا ينجر لأن حياة الأم مانعة
 من انجباره إلى الجد فيسمى الولد لمولى الأم وبه قال أبو حنيفة فعلى هذا لو مات
 الأب بعد اعتق الجد ففي انجباره إلى مولى الجد وجهان أحدهما عند الشيخ أبي علي
 رحمه الله تعالى لا ينجر وقطع البغوي بالانجبار قال الإمام النووي قلت الانجبار
 أقوى والله أعلم فإذا مات العتيق ولا وارث له بنسب ولا سكاح ذاله لمعتقه فإن كان له
 صاحب فرض لا يستغرق فالباقي لمعتقه فإن لم يكن المعتق حيا في الصورتين ورث
 العتيق أقرب عصيات المعتق بالنفس لا بالغير ولا مع الغير ولا ذوفرض فإن لم يكن
 للمعتق عصبه بالنسب فالمعتق المعتق فإن لم يجده فلعصبات معتق المعتق كذلك
 فإن لم يجدهم فالمعتق معتق المعتق ثم لعصبته وهكذا ولا ميراث لمعتق عصيات المعتق
 إلا لمعتق أبيه أو جده ولا لعصبه عصبه المعتق إذا لم يكن عصبه للمعتق كما إذا تزوجت
 امرأة من غير قبيلتها وولدت ابنا واعتقت عبدا ثم مات عتيقها عن ابن عم ولدها
 المذكور فقط فلا يرث ابن عم ابنتها عتيقها لأنه ليس بعصبه لها بل هو أجنبي منها وإن
 كان عصبه لابنها وقد ذكر الشيخ بدر الدين سبط المارديني رحمه الله في شرح كشف
 الغوامض أنه نازع بعض معاصريه فيها وأطال الكلام فيها إذا علمت ذلك فقد
 ذكر الأصحاب رضي الله عنهم ضابطا لمن يرث من عصبه المعتق إذا لم يكن المعتق
 حيا فقالوا هو ذكر يكون عصبه وارثا للمعتق لو مات المعتق يوم موت العتيق بصفة
 العتيق وخرجوا على ذلك مسائل * منها أنه لا ترث امرأة بولاء الغير أصلا وانما ترث
 بالمباشرة فلها على عتيقها الولاء وعلى أولاده وأحفاده وعتيقه كالرجل وتقدمت
 الإشارة إلى ذلك آخر العصبان * ومنها لو اعتق عبدا ومات عن ابنين فمات أحدهما
 عن ابن ثم مات العتيق وخلف ابن معتقه وابن ابنه ورثه ابن المعتق دون ابن ابنه
 * ومنها لو مات المعتق عن ثلاثة بنين فمات أحدهم عن ابن وآخر عن أربعة وآخر عن
 خمسة فلو مات العتيق ورثوه اعتبارا بالسوية * ومنها لو اعتق مسلم عبدا كافرا ومات عن
 ابنين مسلم وكافر ثم مات العتيق فميراثه لابن الكافر لأنه الذي يرثه المعتق بصفة
 الكافر ولو أسلم العتيق ثم مات العتيق مسلما فال ميراث بينهما وهذه المسائل تخرج
 أيضا على أن الولاء يرث به ولا يرث به (فرعان) أحدهما الذين يرثون بالولاء من

عصبة المعتق يترتبون ترتيب عصبات النسب لكن الاظهر ان أبا المعتق وابن أخيه
يقدمان على جده **الثاني** لو اشترت امرأة أباهما فعتق عليهما ثم أعتق الأب عبدًا ومات
عتيقه بعده وللمعتق عصبة بالنسب كابنه فيراث العتيق للعصبة دون البنت لأنها
معتقة المعتق فتأخر عن عصبة النسب وقد قيل أخطأ فيها أربعمائة قاض غير
المتفقهة حيث قالوا ارث العتيق للبنت لأنها معتقة المعتق ووجه خطاهم ان ابن
المعتق مقدم على معتق المعتق فتسمى مسألة القضاة * وصور بعضهم مسألة القضاة
بما لو اشترى ابن وابنة أباهما فعتق عليهما ثم عتق عبدًا ومات العتيق بعد موت
الأب عنهما فيرثه الابن دون البنت لأنه عصبة المعتق بالنسب ولعل الحادثة تعددت
وعلى هذا التصوير الثاني قول السبكي

اذا ما اشترى بنت وابن أباهما * وصار له بعد العتاق موالى
واعتقهم ثم المنية عجات * عليه وماتوا بعده بليالي
وقد خلفوا مالا فما حكم ما لهم * هل الابن يحويه وليس يبالي
أم الأخت تبقى مع أخيها شريكة * وهذا من المذكور محل سؤالي
أجاب بقوله

للابن جميع المال اذ هو عاصب * وليس لفرض البنت ارث موالى
واعتاقها تدلى به بعد عاصب * لذا حجت فافهم حديث سؤالي
وقد غلطت فيها طوائف اربع * ما بين قضاة ما وعوه يبالي
وظلط فيها أربعمائة قاض فقالوا ارث العتيق بينهما والله أعلم فان لم يوجد أحد من
ذكر جميع التركة ميراث لبيت المال اذا انتظم أمره على الاربع عندنا معاشر
الشافعية وهو جهة الاسلام أى يرثه المسلمون بسبب الاسلام كما سبق في أساليب
الميراث فان لم ينتظم أمر بيت المال لعدم الوالى أو طغيانه فيرد على صاحب العرض
كما ذكره الناظم بقوله

لا دونه فالراجح الرد على * ذوى فروض نسب لذى البلاء

أى لا دون المنتظم فلا يرث على الاربع ومقابل له انه يرث وان لم ينتظم لان الحق
للمسلمين فلا يسقط باختلاف نائبيهم كالزكاة ورعا يفرق بأن الزكاة مستحقة وها
شركاء والمالك موجود بخلاف الموروث كما في شرح الترتيب والراجح الرد على
أهل الفروض ومقابل الراجح ان التركة لبيت المال وان لم ينتظم كما علمت * وقوله
نسب لذى البلاء أى ان الرد على أصحاب الفروض الثابت ارثهم للميت من جهة النسب
احترز بذلك عن الثابت ارثهم من ذى البلاء بسبب النكاح واحترز بذوى الفروض
عن الارث بالتعصيب فان العصبة لا يأخذون التركة بالرد بل بالتعصيب
لجميع المال أو لما بقي وعن الارث بالولاء لان الارث به ثابت بالتعصيب كما تقدم

﴿وانتم﴾ ان حكم الرد على أهل الفرض هو ما أفتى به المتأخرون من الشافعية
 وهو المذهب ومذهب السادة الحنفية والحنابلة رضى الله عن الجميع اذا كانت
 الورثة أصحاب فروض لا تستغرق فيرد الباقي عليهم بنسبة فروضهم ما عدا
 الزوجين فإنه لا يرد عليهم ما فإن لم يكن له ورثة من الجميع على أرثهم أو كان له
 أحد الزوجين وكان له أحد من ذوى الأرحام مثاله في الأولى أو الغاضل بعد فروض
 الزوجية في الثانية فيرد ما بقي بعد الفروض على أهلها غير الزوجين بنسبة
 فروضهم ففي بنت وأم المسئلة من ستة لأن فيها السدس للام والنصف للبنت
 والسدس أكثر ~~كسر~~ في المخرجين للام السدس واحد وللبنت النصف ثلاثة
 فمجموع عدد فروضهم أربعة ونسبة الثلاثة للأربعة ثلاثة أرباعها ونسبة الواحد
 لها فيرد عليهم الباقي عنهم بتلك النسبة فللبنت ثلاثة أرباع الباقي بطريق الرد وللأم
 ربعه كذلك والأخصر أن تجعل المسئلة من أربعة للبنت ثلاثة أرباع المال فرضا
 ورد للأم ربعه كذلك ودليل الرد من القرآن كما قاله السيد في شرح السراجية
 قوله تعالى وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض فافضل بعد الفروض التي دلت
 عليها آيات الموازيت يرد عليهم بعموم الأولوية ولذلك لا يرد على الزوجين لأنهم من
 حيث الزوجية لا رحم لهم وان اتفق ان لهم رحما من جهة أخرى ومن السنة منعه
 صلى الله عليه وسلم لم يسعد من ان يزيد في الوصية على الثالث ولم يرثه الابنت فدل
 على ان لها حقا فيا فوق النصف وليس الا بالرد والرد ضد العول وهو زيادة في
 انصباها الورثة ونقصان من السهام فان كان من يرد عليه شخصا واحدا كام أو ولد
 أم فله جميع التركة فرضا ورثا أو كان من يرد عليه صنف واحد كالأولاد أم أو
 جدات فأصل المسئلة من عددهم كالعصبة أو كان من يرد عليه صنفان ~~كبنين~~
 وجدتين أو أكثر بأن كانوا ثلاثة أصناف فقط كسلاف أخوات متفرقات ولا
 يتجاوزها ولا فلارد كاربعة أصناف لاستغراق الفروض التركة مع كونها عادلة
 كام وأخت لام وأخت شقيقة وأخت لأب لان المسئلة من ستة للام السدس واحد
 والأخت للام السدس والأخت للأب السدس واحد تكملة الثلثين والأخت
 الشقيقة النصف ثلاثة وجميع ذلك ستة استوفت المسئلة أهل الفروض أو كانت
 حائلة كام وأختين لام وشقيقة وأخت لأب المسئلة من ستة كالأولى للام السدس
 واحد والأخت للأب السدس واحد تكملة الثلثين والأختين للام الثلث اثنان
 وللشقيقة النصف ثلاثة حالت بسدسها واحد الى سبعة فقد زادت على اهمام المسئلة
 فعلم ان مسائل الرد لا تجاوز الثلاثة أصناف واطلاق الصنف هنا على الواحد من
 أهل الفرض مجاز والافالصنف لا يطلق الا على المتعدد فان أردت معرفة الرد فاجمع
 فروضهم من أصل المسئلة لثلاث الفروض فليمتان في المثال السابق مسئلتهما من

ثلاثة مخرج الثالث لهما الثلثان اثنان يبقى واحد فالجمع بيد الورثة أصل المسئلة الرد
فاقطع النظر عن الباقي كالواحد في المثال المذكور من أصل مسئلة كانه لم يكن
فتجعل المسئلة من اثنين فرضا ورثا بنسبة ما بيدهما والجدتان في المثال السابق
مسئلتهم ما من ستة لهما السدس واحد منكسر عليهم ما نصيب رؤسهم ما في المسئلة
بأثنى عشر لهما السدس واحد في اثنين باثنين لكل واحدة واحد فتجعل مسئلتهم ما
بنسبة ما بيدهما اثنين فرضا ورثا والثلث الأخوات المتفرقات في المثال السابق
مسئلتهم من ستة للأخت للام السدس واحد وللأخت للاب السدس واحد تركة
الثلثين وللأخت الشقيقة النصف ثلاثة فجمع ما بأيديهن خمسة وهو أصل مسئلتهم
فتجعل مسئلتهم من خمسة فرضا ورثا للشقيقة ثلاثة أخماس وللأختين الأخيرتين
الثلثين لكل واحدة الخمس وكبنتين وبنت ابن من ستة للبنت النصف ثلاثة
ولبنت الابن السدس واحد فإذا جمعت فروضهم من أصل المسئلة كانت أربعة فهي
أصل مسئلة الرد فتجعل مسئلة الرد من أربعة ويجعل الباقي وهو اثنان هنا كانه لم يكن
فالبنت ثلاثة فرضا ورثا ولبنت الابن واحد فرضا ورثا (واعلم) ان مسائل الرد التي
فيها صنفان أو ثلاثة ليس فيها أحد الزوجين كلاهما من ستة وانما قد يحتاج التصحيح كما
في بنت و بنتي ابن فسألتهم من أربعة عدد فروضهم ونحتاج الى تصحيح لان نصيب بنتي
الابن غير منقسم عليهم ما فيضرب اثنان في أربعة وتصح من ثمانية فللبنت ستة و بنتي
الابن اثنان كل واحدة واحد وان كان هناك أحد الزوجين فخذله فرضه من مخرج فرض
الزوجية فقط وهو واحد من اثنين أو أربعة أو ثمانية واقسم الباقي على مسئلة من يرد
عليه فان كان من يرد عليه شخصا واحدا ككافي زوج وأم أصل المسئلة من ستة للزوج
النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان وواحد بالرد عليهم ثلاثة فتجعل المسئلة من مخرج
فرض الزوج وهو النصف اثنان النصف واحد للزوج والنصف الثاني للام واحد
فرضا ورثا أو صنفها واحد وذلك متعدد ككافي زوجة وثلاث جدات المسئلة من أربعة
الرابع واحد للزوجة وثلاثة للجدات الثلاث منقسم عليهم فرضا ورثا فأصل مسئلة
الرد مخرج فرض الزوجية وهو النصف في الأولى من اثنين والرابع في الثانية من
أربعة وان كان من يرد عليه أكثر من صنف ككافي زوجة وأم وولديها فاعرض على
مسئلة من يرد عليه التي تحصلت من جميع فروضه بعد أخذ فرض الزوجية ويكون
ذلك من مخرج فرض الزوجية فان انقسم فخرج فرض الزوجية أصل مسئلة الرد
أصل مسئلتنا من اثني عشر لان فيها الربع والسدس للزوجة الربع ثلاثة وللأم
السدس اثنان والاخوين للام الثلث أربعة الباقي ثلاثة ترد على غير الزوجية فتجعل
المسئلة من أربعة مخرج فرض الزوجية فإذا أخذت فرض الزوجية وهو واحد من أربعة
كان الباقي ثلاثة وهي منقسمة على مسئلة من يرد عليه وهي ثلاثة عدد فروضهم

من أصل مسألة تلك الفروض وهي الأربعة فلامهم -م- ولكل من ولديها منهم وان لم ينقسم الباقي على مسألة من يرد عليه كافي زوجة وأخت شقيقة وأخت لأب فإذا أخذت فرض الزوجية وهو واحد من أربعة كان الباقي ثلاثة وهي غير منقسمة على مسألة من يرد عليه وهي أربعة عدد فروضهم من أصل مسألة تلك الفروض وضربت مسألة من يرد عليه في مخرج فرض الزوجية فتضرب في المثال المذكور أربعة وهي مسألة من يرد عليه في أربعة وهي مخرج فرض الزوجية ستة عشر لانه لا يكون الامباينة لان الباقي بعد فرض الزوجية لا يكون الامباينة لمسألة الرد فما بلغ فهو أصل لمسألة الرد ومن له شيء من مسألة الزوجية أخذه مضر وباني مسألة الرد ومن له شيء من مسألة الرد أخذه مضر وباني الباقي بعد فرض الزوجية فالباقي هنا ينزله عنهم الميت المتبقي في مسألة المناكحة وقد تحتاج مسائل الرد التي فيها أحد الزوجين الى تصحيح أيضا كافي زوجتين وأم فإن فرض الزوجية واحد من أربعة وهو غير منقسم على الزوجتين فيضرب اثنان في أربعة بثمانية فللزوجتين اثنان والباقي للام فرضا ورد كما تحتاج مسائل الرد التي ليس فيها أحد الزوجين لتصحيح أيضا اذا تقرر ذلك فأصول مسائل الرد سواء كان فيها أحد الزوجين أم لا ثمانية أصول * اثنان كجدة وأخ لام وكزوج وأم * وثلاثة كام وولديها * وأربعة كبنت وأم أصل مسألة الرد أربعة عدد فروضهم من أصل مسألة تلك الفروض فان أصل مسألة الفروض ستة مخرج السدس الذي للام فللبنت ثلاثة وللأم واحد ومجموع ذلك أربعة فهي أصل مسألة الرد فللبنت ثلاثة وللأم واحد وهذه من المسائل التي ليس فيها أحد الزوجين وكزوجة وأم وولديها فأصل مسألة الرد أربعة لأنك اذا أخذت فرض الزوجية وهو واحد من أربعة كان الباقي ثلاثة وهي منقسمة على مسألة الرد التي هي ثلاثة عدد فروض من يرد عليه فللزوجة واحد وللأم واحد ولكل من ولديها واحد وهذه من المسائل التي فيها أحد الزوجين * وخمسة كام وشقيقة وأولاب أصل مسألة الرد خمسة عدد فروضهم من أصل مسألة تلك الفروض فان أصل مسألة الفروض ستة حاصلة من ضرب مخرج الثالث في مخرج النصف فلام اثنان وللشقيقة أو التي للاب ثلاثة مجموع ذلك خمسة فهي أصل مسألة الرد فلام اثنان وللأخت ثلاثة وهذه من المسائل التي ليس فيها أحد الزوجين * وثمانية كزوجة وبنت فأصل مسألة الرد ثمانية مخرج فرض الزوجية لان من يرد عليه شخص واحد فللزوجة واحد وللبنت سبعة فرضا وردا * وستة عشر كزوجة وشقيقة وأخت لأب وهي حاصلة من ضرب أربعة الرد في أربعة مخرج فرض الزوجية لمباينة الباقي وهو ثلاثة لمسألة الرد فن له شيء من مسألة الزوجية أخذه مضر وباني مسألة الرد ومن له شيء من مسألة الرد أخذه مضر وباني الباقي فللزوجة واحد من مسألة الزوجية في أربعة بأربعة وللشقيقة ثلاثة من مسألة

الرد في ثلاثة بثلاثة وهذه من المسائل التي فيها أحد الزوجين * واثنان وثلاثون
 كزوجة وبنت وبنت ابن هي حاصلة من ضرب أربعة مسألة الرد في ثمانية مخرج
 فرض الزوجية لمباينة الباقي وهو سبعة لمسئلة الرد في له شيء من مسألة الزوجية أخذه
 مضروباً في مسألة الرد ومن له شيء من مسألة الرد أخذ مضروباً في الباقي فلزوجية
 واحد من مسألة الزوجية في أربعة بأربعة وللبنت ثلاثة من مسألة الرد في سبعة
 بواحد وعشرين فرضاً ورداً لبنت الابن واحد من مسألة الرد في سبعة بسبعة
 * وأربعون كزوجة وبنت وبنت ابن وحده هي حاصلة من ضرب خمسة مسألة الرد في
 ثمانية مخرج فرض الزوجية لمباينة الباقي وهو سبعة لمسئلة الرد في له شيء من مسألة
 الزوجية أخذه مضروباً في مسألة الرد ومن له شيء من مسألة الرد أخذ مضروباً في
 الباقي فلزوجية واحد في خمسة بخمسة وللبنت ثلاثة في سبعة بواحد وعشرين
 فرضاً ورداً وللبنت الابن واحد في سبعة بسبعة وللجدة كذلك (قوله) لذى البسلا أي
 لصاحب البسلا أي الانحساق والتفتت والزوال والمراد به المنقضى الى الميت بطريق
 النسب ألا النكاح كما سبق فان لم ينتظم أمر بيت المال ولم يوجد من يرد عليه من
 أهل الفرض غير الزوجين فالتركة لذوى الارحام * كما ذكره الناظم بقوله
 * (ان فقدوا فلذوى الارحام * وحكمهم في الكتب بالتام) *

أي ان فقد أهل الفرض الذين يرد عليهم فالتركة لذوى الارحام جميعها أو باقيةا ان
 كان في المسئلة أحد الزوجين (قوله) وحكمهم في الكتب بالتام أي أحكامهم
 والخلاف في توريثهم مذكور في الكتب المبسوطة بتمامه فعندنا معاشرة الشافعية
 اذا لم ينتظم أمر بيت المال ولم يوجد من أهل الفرض من يرد عليهم غير الزوجين فالمال
 جميعه أو الباقي بعد فرض أحد الزوجين ميراث لذوى الارحام وهو المذهب المفتى به
 عند المتأخرين والمعتمد عند السادة المالكية وعند السادة الحنفية والحنابلة رضي
 الله عنهم أجمعين اذا فقد من يرد عليهم من أهل الفروض غير الزوجين فجميع المال
 أو الباقي بعد فرض أحد الزوجين لذوى الارحام وان انتظم أمر بيت المال فعلمت
 اتفاق المالكية على المعتمد والشافعية اذا لم ينتظم أمر بيت المال والحنفية
 والحنبلية لا يورثون بيت المال وان انتظم فالمال أو الباقي بعد أحد الزوجين وفقه
 من يرد عليهم من أهل الفرض لذوى الارحام والارحام جميع رحم وهم القرابة وهم
 لغة أصحاب القرامات واصطلاحاً كل قريب غير من تقدم من الجمع على ارثهم من
 العصبه وأهل الفرض وهم وان كثروا يرجعون الى أربعة أصناف الأول من ينتمي
 الى الميت وهم أولاد البنات وأولاد بنات الابن وان تزوا فينزلون منزلة البنات
 وبنات الابن * الثاني من ينتمي اليهم الميت وهم الاجداد كابي الأم وأبيه وان علا
 والجدات كالجدة الفاسدة وهي أم أبي الأم وأعمها وان علت وينزلون منزلة الام

وهم الساقطون فيما تقدم * الثالث من ينتمي الى ابوي الميت وهم اولاد الاخوات
 سواء كانوا اشقاء اولاد اولام ولا فرق في الاولاد بين الذكور والاناث وبنات
 الاخوة اشقاء اولاد اولام وبنات الاخوة للام ومن يدلي بمن ذكر وان نزلوا * الرابع
 من ينتمي الى اجداد الميت وجداته وهم العمومة للام والعمامات شقيقات اولاد
 اولام وبنات الاعمام سواء كان الاعمام اشقاء اولاد اولام والاخوان سواء كان
 الاخوال اشقاء اولاد اولام والخالات سواء كان الخالات اشقاء اولاد اولام
 وان نزلوا اذا علمت ذلك فلا خلاف عند من ورث ذوى الارحام ان من انفرد من هؤلاء
 ذكر اكان او انثى حاز جميع المال قيل بالتعصيب ان ورث جميع المال او بالفرض
 او بالتعصيب ان ورث البعض وانما يظهر الخلاف عند الاجتماع * وفي ذلك مذاهب
 مذهب اهل التنزيل ومذهب اهل القرابة ومذهب اهل الرحم هجر منها الاخير وهو
 مذهب اهل الرحم وهم جماعة يسوون بين ذوى الارحام لا فرق بين القريب والبعيد
 والذكر وغيره فاذا وجدت بنت خال وبنت بنت خال فالمال بينهما بالسوية عندهم
 والذي لم يهجر منها مذهب اهل التنزيل * وما بذلك لانهم ينزلون كل من
 ذوى الارحام منزلة من يدلي به الا الاخوان والخالات فينزلونهم منزلة الام والا
 الاعمام للام والعمامات مطلقا فينزلونهم منزلة الاب ومذهب اهل التنزيل هو
 الاقربس والاصح عند الشافعية وهو مذهب الحنابلة ومحصله انه ينزل كل منهم
 منزلة من يدلي به الا الاخوان والخالات فنزلة الام والا الاعمام للام والعمامات وبنات
 الاعمام فنزلة الاب على الاربع فان سبق احد الى وارث قدم مطلقا فينزل تنزيل
 كل شخص منزلة من ادلى به درجة بعد درجة يعتبر السبق الى الوارث سواء قربت
 درجته للميت او بعدت * ففي بنت بنت بنت وبنت بنت ابن المال للثانية لسبقها
 للوارث وان كانت الاولى قربت الى الميت وان استووا في السبق الى الوارث قدر
 كان الميت خلف من يدلون به وقسم المال او الباقي بعد فرض الزوجية بينهم كانوا
 موجودون فنسحب لا شيء لمن يدلي به * ففي زوج وبنتي اختين للزوج النصف كاملا
 من غير عول وما فضل ابنتي الاختين * وتصح المسئلة من أربعة لان الزوج له النصف
 ومخرجه اثنان والباقي بعد نصف الزوج واحد وهو غير منقسم على بنتي الاختين
 فيضرب اثنان في اثنين باربعة ولو كان مع الزوج نفس الاختين لعالت المسئلة بمثل
 سدسها * وفي أبي أم وبنتي اختين لام وبنت اخت شقيقة وبنت اخت لاب فلا ي
 الام السدس ولابنتي الاختين لأم الثلث ولابنت الاخت الشقيقة النصف ولابنت
 الاخت لاب السدس فالمسئلة من ستة وعول لسبعة فيحصل العول بينهم لكن ان
 وجد أحد الزوجين أعطى فرضه كاملا من غير عول ويختص بضرر العول ان كان
 ذوا الارحام بخلاف من يحب بحجب وصف فترث بنت الاخ الرقيق أو القاتل ولو في

حماية له لأن وجوده كالعدم ففي بنت أخ لاب مع بنت أخ شقيق لاشي للاولى لانها
أدت بالاخ للاب وهو محبوب بالاخ الشقيق والمسال كاه للثانية وما أصاب كل واحد
قسم على من نزل منزلته كانه مات وخلفهم الا اولاد ولد الام فيقسم بين ذكورهم
واناثهم بالسوية كما بانهم مع ان ولد الام لومات وخلف اولاد كورا واناثا قسم ميراثه
بينهم لذ كرمثل حظ الانثيين والاحمال والحالة الام فيقسم بينهم الذ كرمثل حظ
الانثيين مع انه لومات الام وخلفهم كانوا اخوات الامها فلا تفصيل بينهم ومحمد
الحنا بلة وهم من المتزايين ايضا انه اذا كان الذ كروا الانثى من جهة واحدة في درجة
واحدة فالقسمة بينهم بالسوية لا يفضل ذ كروا على انثى والمذهب الثاني مذهب أهل
القرابة وهو مذهب الحنفية وبه قطع البغوي والمتولي من أصحابنا وهم يقدمون
الاقرب فالاقرب كالعمات والاظاهر من مذهبهم تقديم الصنف الاول وهو من
ينتمي الى الميت وهم اولاد اولاد البنات وأولاد بنات الابن وان نزلوا على الثاني وهو
من ينتمي اليهم الميت وهم الاجداد والجدات الساقطون ويقدمون الثاني على الثالث
وهو من ينتمي الى أبوي الميت وهم اولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنو الاخوة للام
ومن يدلي بهم وان نزلوا الثالث على الرابع وهو من ينتمي الى اجداد الميت وجدانه
وهو العمومة للام والعمات وبنات الاعمام والحولة وأولادهم فإدام أحد منهم
من الفروع فلاشي لواحد من الاصول والفروع هم الصنف الاول والاصول هم
الصنف الثاني وما دام أحد منهم من الاصول فلاشي لاولاد الاخوات وهم الصنف
الثالث وبنات الاخوة للام وما دام أحد من هؤلاء فلاشي للاخوال والعمات
والاعمام للام وبنات الاعمام ومن يدلي بهم وعن أبي حنيفة رحمه الله رواية بتقديم
الصنف الثاني وهو الاصول على الاول وهو الفروع وقدم أبو يوسف ومحمد الصنف
الثالث وهم اولاد الاخوات وبنات الاخوات وبنو الاخوة للام على الثاني وهم
الاصول ومتى كان اثنان فأكثر من صنف واحد من الاصناف الاربعة ففي ذلك
تفصيل حاصله انه اذا اختلفت درجاتهم قدم الاقرب فالاقرب الى الميت فتقدم
بنت البنت على بنت بنت البنت وان استووا ورثوا جميعا وكيف يرثون اختلف فيه
أبو يوسف ومحمد فقال أبو يوسف يعتبرون بأنفسهم فان كانوا كورا أو اناثا سوى
بينهم وان اختلفوا فلا ذ كرمثل حظ الانثيين وقال محمد ينتظر في المتوسطين بينهم
وبين الميت من ذوى الارحام * ففي بنت بنت بنت وبنت ابن بنت فأبو يوسف يسوي
بينها ومحمد يقول للاولى الثالث وللثانية الثمان (الامثلة على مذهب أهل التنزيل)
بنت بنت ابن وابن بنت بنت المسال للاولى لسبقتها للوارث بأم أم وأم أبي أم المسال
للاول لسبقتها للوارث بنت بنت ابن وابن وبنت من بنت ابن أخرى نصف المسال للاولى
ونصفه بين الآخرين اثلاثا عندنا وانصافا عند الحنا بلة ابن وبنت أخ لام المسال بينهما

انصافا عندنا وعند الحنابلة بنت أخ لأبوين وبنت أخ لام المال للأولى
والثالثة على ستة للثالثة منهم وللأولى خمسة أسهم ولا شيء للثانية * ثلاثة أخوال
متفرقين أحدهم شقيق والثاني لأب والثالث لام للخال من الأم السدس والخال من
الأبوين الباقي وسقط الآخرفيق قدران الأم ماتت وخلفت أخت شقيقة وأخت لأب وأخت لام
وسقط الآخرفيق بالخال الشقيق * ثلاث حالات متفرقات المال بينهن على خمسة
لشقيقة ثلاثة ولكل واحدة من الباقيتين واحد أصل مسئلتين باعتبار الفروض ستة
ومسئلة الرد خمسة باعتبار مجموع فروضهن لأن الشقيقة لها النصف ثلاثة ولأخت لأب
السدس تسكيلة الثلثين ولأخت لام السدس ومجموع هذه الفروض خمسة فتجعل أصل
مسئلة الرد وتقدر كالأولى إن الأم ماتت وخلفت أخت شقيقة وأخت لأب وأخت لام
ثلاثة أخوال متفرقين وثلاث حالات متفرقات شقيقة * وفي تلك الحالة أن الأم ماتت
وخلفت أخت وأخت لام وأخت لأبوين وأخت وأخت لأب للخال والحالة من الأم
أثلاثا عندنا وانصافا للثالث عند الحنابلة والباقي للخال والحالة من الأبوين كذلك
عندنا وعند الحنابلة أي أثلاثا عندنا وانصافا عند الحنابلة أصل هذه المسئلة من ثلاثة
مخرج الثلث وتصح من تسعة عندنا من ضرب ثلاثة في ثلاثة عدد الرؤس ومن ستة عند
الحنابلة لأننا سار على ثلاثة عندنا وعلى اثنين عندهم ولا شيء للخال والحالة من الأب
لجميع ما بالخال الشقيق وكون الأثر أثلاثا عندنا لا نأخذ بالفضل المذكور على الأثني وانصافا
عند الحنابلة لأنهم لا يفضلون المذكور على الأثني * ثلاث عمات متفرقات شقيقة ولأب
ولأم المال بينهن كالحالات فالمال بينهن على خمسة لأن مسئلة الرد من خمسة للشقيقة
ثلاثة ولكل من الباقيتين واحدة * قدران الأب مات عن أخت شقيقة وأخت لأب
وأخت لام * ثلاث بنات أحدهما متفرقات المال لبنت الشقيق وحدها السابقة للوارث
مع حجب الأم الشقيق الأم للأب فكان الميت مات عن عم شقيق وعم لأب وعم لام فالعم
لأم ساقط وعم الأب محجوب بنت أخ لام مع بنت عم شقيق أو لأب الأولى من الصنف
الثالث والثانية من الصنف الرابع للأولى السدس والباقي للثانية تنزى لهما منزلة
من أدلياه * ثلاث حالات متفرقات وثلاث عمات متفرقات فتتوزل الثلاث حالات
منزلة الأم والثلاث عمات منزلة الأب الثالث للحالات على خمسة نظرا لمسئلة الرد
والثلاثان للعمات على خمسة نظرا أيضا لمسئلة الرد فيقدر كان الأم ماتت عن ثلاث
أخوات متفرقات وأصل مسئلتين من ستة وترجع بالرد إلى خمسة فبين المسئلتين
تماثل وهي الخمسة والخمسة فتضرب إحدى المسئلتين في أصل المسئلة العامة للمسئلتين
ثلاثة وهي مخرج الثلث يحصل خمس عشرة فللخال من الأبوين ثلاثة ولأخت من الأم
سدس ولأخت من الأب سدس وللعمات الشقيقة ستة ولأخت من الأم سدس ولأخت من الأب
سدس (ومن أمثلة أهل القرابة مع أهل التنزيل) ابن بنت و بنت بنت بنت أخرى

وثلاث بنات بنت أخرى فعلى مذهب أهل التنزيل لابن البنت الثالث ولبنت البنت
الأخرى الثالث وثلاث بنات بنات البنت الأخرى أيضا الثالث تنزيلا لكل منزلة
من أدلى به وعلى مذهب أهل القرابة المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ومن
الأمثلة على أهل القرابة أيضا بنت بنت بنت وبنت ابن بنت وقد تقدم فعلى
مذهب أهل التنزيل وأبي يوسف المال بينهما بالسوية وعند محمد ثلث المال للأولى
وثلاثا للثانية لا اعتبار للمتوسطين بينهم وبين الميت من ذوى الأرحام كما سر (ومن
الأمثلة على مذهبهم أيضا) بنتا بنت بنت وثلاث بنات ابن بنت أخرى فعلى مذهب
أهل التنزيل لميتي بنت البنت النصف بالسوية وثلاث بنات ابن البنت الأخرى
النصف أثلاثا وعند أبي يوسف المال بين الخمس بالسوية وعند محمد يقسم المال
بين الذكور والأنثى المتوسطين ويقدر الذكور ثلاثة ذكور بعدد فروعهم وتقدر الأنثى
اثنين بعدد فروعهم فيكون المال على ثمانية حصص الذكور ستة فميتي لبناته بالسوية
وحصة الأنثى ممان هما البنيتان والله أعلم انتهى ما يسره الله تعالى من مسائل الرد
وذوى الأرحام * ولما انتهى الكلام على القسم الأول من العصبية وهو العصبية
بنفسه * شرع في القسم الثاني وهو العصبية بغيره فقال

(وكل من نصيبها النصف استقر * عصبها الأخ المماثل الذكور)

أى وكل أنثى استقر لها النصف حالة كونه نصيبها وفرضها فكل مبتدأ ومن أهم
موصول يعنى التى أى أنثى ونصيبها مبتدأ ثان والنصف خبر المبتدأ الثانى وحالة
استقر الثانى صلة الموصول وحالة عصبها الأخ خبر وكل من المماثل والذكور صفتان
لأخ أى عصبها الذى كرا المماثل لها فى الدرجة والقوة أى الجهة أيضا كالابن وابن
الابن والأخ الشقيق والأخ للاب فيشمل قوله وكل الخ ما فى البيت الآتى وهو قوله
وبنت الابن فيكون من قبيل التفصيل بعد الإجمال وانما خصها بالذكور مع شمول
هذا البيت لها لانه قد يعصبها ابن ابن ابن أسفل منها اذا لم يبق لها شئ من الثلثين
كما سيأتى واحترزوا بقولهم والقوة التى هى الجهة عن نحو بنت وأخ فتكون الأنثى منهم
مع الذكور المساوى لها عصبية بالتغير فالعصبية بغيره أربع البنات وبنت الابن
والأخت الشقيقة والأخت للاب كل واحدة منهم مع أخيها وتزيد بنت الابن عليهن بأنه
يعصبها ابن ابن فى درجتها مطلقا ويعصبها ابن ابن أنزل منها اذا لم يكن لها شئ من الثلثين
من نصف أو سدس أو مشاركة فيه أو فى الثلثين وتزيد الأخت شقيقة كانت أولاد
بأنه يعصبها الجد كما سيأتى فى الجد والأخوة الأمثلة على هذه الأمثلة فى خبر
المبتدأ محذوف بنت فأكثر مع ابن فأكثر فالمال بينهما أو بينهما للذكر مثل حظ
الأنثيين ومثل ذلك بنت ابن مع ابن ابن سواء كان أخا لها أو ابن عمها وأخت شقيقة مع
أخ شقيق وأخت لاب مع أخ لاب فأكثر فى الجميع بنت وبنت ابن وابن ابن فى درجتها

سواء كان أخاها أو ابن عمها للبنت النصف ولبنت الابن مع ابن الابن الباقي للذكر
 مثل حظ الانثيين * بنت ابن وابن ابن ابن أنزل منها لها النصف والباقي له فلا يعصبها
 لاستغنائه بفرضها * بنت وبنت ابن فأكثر وابن ابن للبنت النصف ولبنت الابن
 فأكثر السدس تسكيلة الثلثين والباقي لابن الابن النازل فلا يعصبها المأمور * بنتا
 ابن وابن ابن ابنتهما الثلثان والباقي له كما مر * بنت وبنت ابن وبنت ابن وابن ابن
 ابن ابن نازل للبنت النصف ولبنت الابن السدس تسكيلة الثلثين والباقي لبنت ابن
 الابن مع ابن ابن الابن المذكور لذكره مثل حظ الانثيين وقس على ذلك أخت
 شقيقة أولاد مع جد المال بينهما لذكره مثل حظ الانثيين كما سيأتي في باب الجدة
 والاختوة وقسم ما انكسر في هذه الامثلة غير خافية والاصل في ذلك كله قوله
 تعالى يوصيكم الله في أولادكم لذكره مثل حظ الانثيين * والحكمة ان لذكره مثل
 حظ الانثيين ان الذكر ذو حاجتين حاجته لنفسه وحاجة لعياله والابن ذات حاجتين
 واحدة فقط وأيضاً فالابن قليل العقل وكثرة الشهوة فإذا كثر عليه المال عظم
 فسادها والرجل كامل العقل قليل الشهوة فإذا كثر عليه المال صرفه فيما يفيد
 الثناء الجليل في الدنيا والثواب الجزيل في الآخرة * وروى ان جعفر الصادق
 رضى الله عنه سئل عن ذلك فقال ان حواء أخذت حفنة من الخنطة وأكلتها
 وأخذت حفنة أخرى وخبأتها ثم أخذت حفنة أخرى ودفعتهما إلى آدم فلما جعلت
 نصيبها ضعف نصيب الذي كثر عليه الأمر عليها فجعل نصيب الذي كثر عليه نصيب
 الانثى انتهى من اللؤلؤة * وما يؤيد أدلة هذا الباب قياس أولاد الابن على أولاد
 الصلب مع ما سيأتي في باب الجد والاختوة من ان الجد مع الانثى كاخ وهذا دليل
 لتعصيب الجد للاخت ولذلك أثر الناظم ذكره في هذا الباب مع ما سيأتي من ذكره
 هناك بقوله وهو لاخت الميت مثل الاخ الخ فقال

* والجد للاخت بنوعيهما جعل * كالاخ والتفصيل في الباب نقل *
 أي ومن العصبية بالغير الأخت مع الجد في بعض أحوال الجد مع الاختوة الآتية
 في بابها ان شاء الله تعالى كما تصير معه عصبية عند القسمة في المسئلة الا كدرية
 فيقاسمها كالاخ لذكره مثل الانثيين * وقوله بنوعيهما أي سواء كانت أختاً
 لابن أو لاب فان الجد يكون معها كالاخ في القسمة * وقوله والتفصيل في الباب
 أي تفصيل احكام العصبية في بابها نقل عن المتقدمين والمتأخرين وقد حوى النظم
 هنا عيون هذا الباب بما زاد على ما في الرحمة فجز الله الناظم خير الجزاء آمين
 وليس المراد بالتفصيل هنا احكام الجد والاخت اذ لا تفصيل في ذلك محجوج الى
 المذكور وان عدت عليه الأخت لاب في المعاذات في باب الجد والاختوة اذ
 لا يقاسمها ومن العصبية بالغير بنت الابن مع ابن الابن وقد قدمت الإشارة اليها * وقد

ذكرها بقوله

﴿وبنت الابن بابنه تعصبت ﴾ ان استو واقربا وان هي اعتلت ﴿
 ﴿محبوبة فان ترث في المسئلة ﴾ ففرضها تأخذ والفاضل له ﴿

وبنت الابن بوصول همزة الابن ابنة وتحريلك الياء من هي ووصل همزة اعتلت للوزن
 اي ان الابن يعصب بنت الابن في درجته سواء كانت أخته أو بنت عمه كابن ابن
 الميت وبنت ابن له آخر وهو معنى قوله استو واقربا (قوله) وان هي اعتلت من العلو
 وهولته ارتفاع أى انه أيضا يعصبها وان اعتلت عنه كعمته أخت أبيه أو بنت عم
 أبيه والحال انها محبوبة باستغراق من فوقها الثلثين * مثال ذلك في صورتين
 كبنيتين فأكثر وبنت ابن وابن ابن المسئلة من ثلاثة للبنتين أو أكثر الثلثان
 اثنان والثلث واحد لبنت الابن وابن ابن الابن المذكر فهي بنت عمته أخت أبيه
 والثانية بنتان أو أكثر وبنت ابن وابن ابن ابن آخر فهي بنت عم أبيه والحال
 انهما قد يجتمعان في صورتين عن السدس لاستغراق الثلثين بالبنيتين فأكثر فان
 ابن الابن يعصب عمته أو بنت عم أبيه في الثلث الباقي للذكر مثل حظ الانثيين
 وأما اذا بقي من الثلثين شيء كما اذا كانت بنت الصلب واحدة فان لبنت الابن معها
 السدس تسكيلة الثلثين والباقي لابن ابن الابن ولا يعصبها في هذه الحالة لانها صاحبة
 فرض وقد أخذته فهي غير محبوبة وهو معنى قوله وان ترث في المسئلة الخ وقد تقدم
 ذلك عنه بقوله وكل من نصيبها النصف استقر * ولما انتهى الكلام على القسم
 الثاني من العصبية شرع في القسم الثالث من العصبية وهو العصبية مع غيره وهو
 اثنان فقال

﴿والاخذت من أصابن ثم من أب ﴾ بالبنات أو بنت الابن عصب ﴿

أى والاخذت الشقيقة فأكثر والاخذت من الاب فأكثر مع البنات فأكثر أو بنت
 الابن فأكثر عصبية * وقوله عصب فعل أمر بكسر الباء للوزن أى احكم بأن
 الاخوات المذكورات مع البنات أو بنات الابن عصبية * والاصل في ذلك حديث ابن
 مسعود رضي الله عنه لما تقدم في باب السدس لما سئل عن بنت وبنت ابن وأخت
 لأقضي بين فيها بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم للبنت النصف ولبنت الابن
 السدس تسكيلة الثلثين وما بقي فللاخت رواه البخاري وغيره وهذا بشرط أن
 لا يكون مع الاخت أخوها فالكان معها أخوها فهي عصبية بالغير لا مع الغير
 ﴿تفة﴾ حيث صارت الاخت الشقيقة عصبية مع الغير بأن كانت مع البنت
 أو بنت الابن كما سبق صارت كالاخ الشقيقة فيجب الاخوة للاب ذكورا كانوا
 أو ناثا ومن بعدهم من العصبات كبنى الاخوة وكالاعمام وبنينهم وحيث صارت
 الاخت للاب عصبية مع الغير بأن كانت مع البنت أو بنت الابن صارت كالاخ

لاب فحبب بنى الاخوة ومن بعدهم من العصبات كالأعمام وبنينهم * وقد ذكر
هذا الناظم في باب الحب بقوله نفع الله به

والأخت ان بالبنات عصبوها * تسقط من يسقطه أخوها

(واعلم) ان كل ابن أخ لغير أم كايه فإن الأخ الشقيق كايه وابن الأخ للاب كايه وأما
ابن الأخ للأم فليس كايه بل من ذوى الأرحام إلا في مسائل فليس ابن الأخ لغير
الأم كايه فيها الأولى انه لا يرد الأم من الثلث إلى السدس ولا يعصب أخته ولا
يرث مع الجد بخلاف أبيه لان ابن الأخ لا يسمى أختا بخلاف ابن الابن فإنه يسمى ابنا
مجازا كما سبق ولا يكونه لا يعصب أخته لانها من ذوى الأرحام ولا يرث مع الجد
لغيره اياه وأما الأخ فإنه يرد الأم من الثلث إلى السدس اذا زاد على الواحد ويعصب
أخته ويرث مع الجد وابن الأخ الشقيق يسقط أيضا في الميراث وبالأخ للاب
وبالأخت شقيقة كانت أو لاب اذا صارت عصبه مع الغير ولا يحجب الأخ للاب
بخلاف أبيه وابن الأخ للاب يسقط بابن الأخ الشقيق وبالأخت للاب اذا صارت
عصبه مع الغير ولا يحجب ابن الأخ الشقيق بخلاف أبيه والله أعلم * ثم الورثة أربعة
أقسام * قسم يرث بالفرض وحده من الجهة التي هي بها وهم سبعة الأم وولدها
والجدتان والزوجان * وقسم يرث بالتعصيب وحده كذلك وهم جميع النسبة
بالنفس غير الأب والجد * وقسم يرث بالفرض والتعصيب أخرى ولا يجمع بينهم
وهن ذوات النصف والثلاثين كما سبق * وقسم يرث بالفرض مرة وبالتعصيب مرة
ويجمع بينهم امرأة وهو الأب والجد فان كلا منهما يرث بالسدس مع ابن أو ابن ابن
وحيث بقي بعد الفرض قدر السدس أو دون السدس أو لم يبق شيء ويرث
بالتعصيب اذا خلا عن الفرع الوارث من ذكر أو أنثى ويجمع بين الفرض
والتعصيب اذا كان معه أنثى من الفروع وفضل بعد الفرض أكثر من السدس
والله أعلم * وقد يجتمع في الشخص جهتا تعصيب كابن هو ابن ابن عم وكان هو معتقا
وكأن هو معتق فيرث بأقواهما والأقوى معلوم من القاعدتين قاعدة الجعري
وقاعدة كل من ادعى بواسطة حجة تلك الوسيلة الأولاد للأم وقد تقدمت الإشارة
إليها في هذا الباب فيعلم من القاعدتين المذكورتين أقوى الجهتين في الابن الذي
هو ابن ابن عم جهة البنوة لانها مقدمة على جهة العمومة وأقوى الجهتين في الأخ
الذي هو معتق جهة الاخوة لانها مقدمة على الولاء وقد يجتمع في الشخص جهتا
فرض ولا يـ~~كون~~ ذلك إلا في نسكاح الجوس وفي وطء الشبهة فيرث بأقواهما
لا يـ~~م~~ على الأرجح وقيل يرث بالجهتين جميعا وهو قول عمر وعلي وابن مسعود
وعمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى وقتادة والثوري وأبي حنيفة وأصحابه وأحمد
وأما قوله قال ابن ~~س~~ ~~يحيى~~ وابن اللبان من أصحابنا وهناك قول ضعيف مصرح به

عند المالكية انه يرث بالآ كثر انتهى شيخ مشايخنا العلامة الباجوري رحمه الله عليه والقوة بأحد أمور ثلاثة * الأول ان تحجب أحدهما الآخرى تحجب حرمان كمنت هي أخت من أم كان يطا محجوسى أمه أو ان يطا شخص أمه وطء شبهة فتلد بنتا ثم يموت عنها فترث منه بالبنية لا بالاختية للام لأن البنية أقوى لغير الاختية للام والثاني ان تكون أحدهما لا تحجب حرمانا بالشخص والآخرى تحجب جهة الامومة أو البنية لا تحجب تحجب حرمان بالشخص وجهة الاختية من الاب تحجب بالابن والاب والاخ الشقيق كام أو بنت هي أخت من أب كان يطا محجوسى بنته أو يطا شخص بنته وطء شبهة فتلد بنتا ثم يموت الصغرى عن الكبرى فقد اجتمع في الكبرى جهة فرض لانها أمها وأختها من أبيها فترثها بالامومة لا بالاختية من الاب لان الامومة لا تحجب حرمانا بالشخص بخلاف الاختية من الاب فانها تحجب حرمانا به أو عكسه وهو بان تموت الكبرى عن الصغرى فقد اجتمع في الصغرى جهة فرض لانها بنتها وأختها من أبيها فترث منها بالبنية لا بالاختية للاب لان البنية لا تحجب حرمانا بالشخص بخلاف الاختية للاب * والثالث ان تكون أحدهما أقل حجبا أى محجوبة كجدة أم أم هي أخت أب كان يطا محجوسى بنته أو يطا شخص بنته وطء شبهة فتلد بنتا ثم يطا الثانية فتلد بنتا ثم تموت السفلى عن العليا فقد اجتمع في العليا جهة فرض لانها جدة السفلى أم أمها وأختها من أبيها وذلك بعدم موت الوسطى لانها لو كانت الوسطى حية لحجت العليا من جهة كونها جدة حينئذ زاد الشنشورى والاب أى وبعدم موت الاب وهو ليس بقيد كحقيقة العلامة الامير فترثها بالجدود دون الاختية لان الجدود من جهة الام وان حجبت بالام لانها أقل محجوبة من الاختية للاب فترث بالجدود السدس مع أنها الورثة بالاختية لاستحققت النصف وهناك قول ضعيف مصرح به عند المالكية انها ترث بالآ كثر كما تقدم فلو كانت الجهة القوية كالجدود محجوبة ورثت بالضعيفة كالاختية للاب كان تموت السفلى وهي البنت الاخيرة عن الوسطى وهي أمها وأختها لا يها وعن العليا وهي جدتها أم أمها وأختها من أبيها فترث العليا بالاختية للاب لا بالجدود لغيرها بالام وهي الوسطى فترث النصف لكونها اختا للاب وترث الوسطى بالامومة لا بالاختية لان الامومة لا تحجب بخلاف الاختية كما تقدم * ويلغز بها فيقال أى جدة لها النصف فرضا وأى حاجب يزيد نصيب محجوبه بوجوده وأى جدة ورثت مع الام ولذلك قال الشيخ الامير ملغزافها أيضا

أمولاي قل لي في الفرائض جدة * لها النصف فرضا ما سعى ما عملته
وما حاجب قد زاد محجوبه به * فما حجبه والارث ينمولا جله
وما جدة نالت مع الام ارثها * وأدلت بها ارشاد فتلك لسوله

وقال العلامة السجاعي ملغزافها أيضا

ابن لي هذا الله ما هي جدة * عن الارث لم تحجب دواما بينتها
وبنت لها أم وقد ورثا معا * فثلث لام ثم نصف لامها
وأحابه بعضهم بقوله

جوابك يا هذا الامام يكون في * نكاح مجوسى لبنت فبنتها
فالولد هذى ان تمت كانت امهم * لها الثلث ميراثا ونصف لامها
باختية للميت فاسمع هذا الذى * طلبت حبك الله فضل أولى النهى
وقد يجتمع في الشخص جهتا فرض وتصيب كجهة اخوة الام أو الزوجة مع جهة
العمومة في ابن عم هو أخ لام أو زوج * وصورة ذلك ان يتعاقب اخوان على امرأة فتلد
لكل منهما ابنا ثم يموت أحد الابنين عن الآخر فهو ابن عمه وأخوه لأمه * والثانية ان
تتزوج المرأة بان عمها ثم تموت عنه فهو ابن عمها وزوجها ويرث به ما حيث أمكن ان
عدم الحاجب وبقي شيء للأصايب فان لم يمكن بان وجد مانع للارث باحدى الجهتين
ورث بالآخرى كما لو كان مع ابن العم الذى هو أخ لام بنت فان البنت تمنعه من الارث
بالاخوة للام فيرث بالتعصيب فقط * ثم ذكر الناطم كيفية القسمة بين العصبة اذا
كانوا ذكورا واناثا بقوله

* (واقسم نصيب العصبات ان حضر * كمثل حظ الانثيين للذكر)
أى واقسم بين العصبة سهامهم وحويبان طلب الكل أو البعض القسمة ولم يكن
حاصل ولا غائب لم يعلم لم يحله بشرائط القسمة الآتى ذكرها ان شاء الله تعالى في آخر
الشرح ان حضر الورثة والمال للذكر كمثل حظ الانثيين ان كانت العصبة ذكورا
واناثا والمراد بالعصبة هنا العصبة بالغير لا العصبة بالنفس ولا العصبة مع الغير
وجمعهم الناطم باعتبار الافراد وأل فيه للعهد الحضورى لان الذى يقسم بينهم
التركة للذكر كمثل حظ الانثيين هم العصبة بالغير وتقدمت الامثلة في محالها من
الباب * ولما انتهى الكلام على العصبات ناسب ذكر المسئلة المشتركة والمناسبة
بينها وبين العصبة ظاهرة لان الاشقاء من العصبة وهم يقطعون باستغراق أهل
الفروض التركة فتكون المشتركة كالمسئلة المشتركة مما قبلها وصنيع الناطم هنا أولى
من صنيع الرحبي من تعميمه باب العصبة بالحجب فلهذا ذكرها بقوله

✽ ذكر المسئلة المشتركة ✽

أى هذا بيان ذكر أحكام المسئلة المحوز كبر معنى مذكور والمشاركة باثبات التماثل كما
حكى عن الشيخ أبى حامد وحذفها وهما بفتح الراء على المشهور كما ضبطه ابن الصلاح
والنووى رحمه الله تعالى أى المشتركة فيها فدخله الحذف للجواز وهو فى إيصال
الضمير فى السكاف فصار المشتركة والمشاركة وهو أى الحذف والإيصال وان كان

قوله وإيصال الضمير الخ
الصواب وإيصال الضمير
فى اسم المفعول كما لا يخفى اهـ

سماعياً فـ قد وقع في كلام المؤلفين كالقياسي ويقرأ بكسر الراء مشرقة على نسبة
التشريك اليها مجازاً عقلياً كما ضبطها ابن يونس لان المشترك حقيقة هو المحتمل
ظاهر او الشارع باطناً لكن لما كانت المسئلة مشتملة على الأخ الشقيق المشترك
لأولاد الام في قرابتها التي هي سبب في التشريك بينه وبينهم نسب التشريك اليها
فهو على حد وطهم أثبت الربيع البعل وليس مجازاً من سلاخلافان وهم فيه
ومشركة بكسر الراء أيضاً على نسبة التشريك اليها مجازاً لان المشترك حقيقة هم
الاخوة ولقب هذا الباب بالمسئلة المشتركة لما فيمن التشريك بين أولاد الابوين
وأولاد الام في فرض واحد وتسمى هذه المسئلة بالحجرية وبالحجرية وباليمنية لما
سيأتي وزعم بعضهم انها تسمى بالمنبرية لان عمر بن الخطاب رضي الله عنه سئل
عنما وهو على المنبر قال ابن الهيثم رحمه الله وفيه نظر لان المنبرية المشهورة اغما
تعرف اصطلاحاً في المسئلة التي سئل عنها سيدنا علي وهو على المنبر كما سيأتي
* قال الناظم

﴿ لا يسقط العاصب في المشتركة * وهي اذا المستغرقون التركة ﴾
* الزوج والام أو الجدة * اثنان أو أكثر من أولاد أم *
أي ان أهل الفروض اذا استغرقوا التركة سقط العاصب الا في المسئلة المشتركة
فالعاصب وهو الأخ الشقيق لا يسقط باستغراق أهل الفروض لما شاركته للاخوة
للأم في الفرض بسبب قرابة الام والمشاركة هي اذا كان المستغرقون التركة
المذكورين وهم الزوج والام أو الجدة واثنان فأكثر من أولاد الام * ثم ذكر نصيب
كل من الورثة المذكورين فقال

* للام أو الجدة السدس حكم * والنصف للزوج اذا الفرع عدم *
* والثالث للاخوة من أم ونم * أخ شقيق عاصب والمال تم *
* فبعد دخل الشقيق بين اخوته * في الثالث ثم سؤهم في قسمته *
﴿ كالحمل أنى ذلك الفريق * وألقى في الم أبى الشقيق ﴾
أي ان أصل هذه المسئلة من ستة مخرج السدس ولأنه أكثر كسراً في المسئلة للام
والجدة السدس واحد وللزوج النصف ثلاثة عند عدم تولد أولاد الابن والاخوة
للأم الثالث اثنان فجموع الانصباب ستة فلم يبق للعصبة الشقيق شيء فكان مقتضى
الحكم السابق أن يسقط الاستغراق الفروض * وقد أشار الى لك الناظم بقوله
ونم أي هناك أخ شقيق عاصب والمال تم أي استغرقوا * فوصى لتركه فكان
الظاهر سقوط الشقيق وذلك هو الذي قضى به عمر بن الخطاب رضي الله عنه أولاً
وهو مذهب الامام أبي حنيفة رضي الله عنه واحمد بن حنبل رضي الله عنه وهو أحد
قولين عندنا واحد الراويين عن زيد بن ثابت رضي الله عنه ثم وقعت لعمر بن

الخطاب فأراد أن يقضى بذلك فقال له زيد بن ثابت هبوا أي افرضوا إن أباهم كان
 حمارا خطاب للجميع وفي رواية هب أي افرض فما زادهم الأب الاقربا وقيل
 قائل ذلك إحدى الورثة وقيل قال بعض الاخوة لعمر رضى الله عنه هب ان أبانا
 كان حجرا ما في في اليم فلهذا سميت بما تقدم فلما قيل له في ذلك قضى بالتشريك
 بين الاخوة للام والاخوة الاشقاء كأنهم كانوا كلهم أولاد أم بعدان كان أسقطهم
 في العام الماضي فقيل له في ذلك فقال ذلك على ما قضينا أي فيما مضى وهذا على
 ما نقضى أي الآن أي لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد ووافقه على ذلك جماعة من
 الصحابة منهم زيد بن ثابت رضى الله عنه في أشهر الروايتين عنهم ومنهم عثمان بن
 عفان رضى الله عنه وذهب اليه الامام مالك رحمه الله وهو المذهب المشهور عن الامام
 الشافعي رحمه الله الذي قطع به اصحاب رحمهم الله ولذلك أشار الناطم بقوله فيدخل
 الشقيق الخ أي فيشارك الشقيق الاخوة للام في الثلث وبقية تسمة مونة بالسوية
 فلو كان مع الاشقاء فيها أنثى اخذت كواحد من الذكور ويختلف تعميمها باختلاف
 عدد الاخوة من الصنفين فلو كان فيها أخ وأخت من أم وأخ وأخت شقيقان مع
 الزوج والام كانت المسئلة من ستة لان فيها السدس للام وهو أكثر كسرى المسئلة
 فللزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد وللأخوة من الأم والاشقاء الثلث
 اثنان بين الاربعة بالسوية لا يفضل ذكرهم على أنثاهم واثنان على أربعة
 لا تنقسم وتوافق رؤسهم بالنصف فيضرب نصف الاربعة وهو اثنان في ستة باثنى
 عشر ومنها تصح فللزوج ثلاثة في اثنى ستة وللأم أو الجدة واحد في اثنى باثنى
 وللأخوة اثنان في اثنى بأربعة بين الاربعة كل واحد سهمهم وسوا بين الاشقاء
 الذكور والاثنا لان ميراثهم بقرابة الأم فشاركوا الاخوة للام في الحكم بالسوية
 بين الذكور والانثى وقد أشار الى ذلك الناطم بقوله ثم سوههم في قسمته كالنخل انثى
 الخ ولما ذكر سميت المسئلة بالمشركة وقول الناطم وألقى في اليم إشارة الى وجه
 تسميتها بالسوية وتقدم انها تسمى أيضا بالجزرية والجزرية ولا بد في تسميتها بما ذكر
 والحكم عليها بهذه الاحكام من هذه الأركان الاربعة وهى زوج وذو سدس من
 أم أو جدة واثنان فأكثر من أولاد الأم وعصبة شقيق ومختار زاركانها لو لم يكن
 زوج أو ذو سدس من أم أو جدة أو اثنان من ولد الأم لبقى شيء بعد الفروض تأخذه
 الاشقاء تعصيبا ولو كان بدل الاشقاء اخوة لأب لسقطوا باستغراق الفروض
 التركة وكذا لو كان أخ لأب وأخت كذلك فتسقط الأخت مع الأخ ويسمى الأخ المشؤم
 لانه لو عدم الفرض لها النصف ومالت المسئلة ولو كان بدلهم أخت شقيقة أو لأب
 لأبيل لها بالنصف أو أختان شقيقتان أو لأب أعيل لها بالثلثين أو خنثى
 شقيق في تقدير ذكوره يشارك الاخوة للام في الثلث وبقية تدير أنوثته لا يشارك

بل يفرض له النصف وتعمل المسئلة فيجعل للتذ كبر مسئلة وللتأنيث مسئلة فتحصل
 وتقسم تلك الجامعة على مسلتى التذ كبر والتأنيث ويعامل كل بالاضرفى حقه
 ويوقف مابقى * مسئلة الذ كورة مع تقديران اولاد الام اثنان تصح من ثمانية
 عشر لان اصلها ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد ببقى اثنان على
 ولدى الأم والشقيق فلا ينقسم الاثنان على الثلاثة فتضرب الثلاثة في ستة
 بثمانية عشر فللزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللأم واحد في ثلاثة بثلاثة ولكل
 واحد من ولدى الأم والخنثى اثنان * ومسئلة الانوثة من تسعة لانه يعامل بالنصف
 للاثنى الشقيقة فتعمل من ستة الى تسعة وبين المسلتين تداخل لان التسعة
 داخل في الثمانية عشر فيكتفى بالا كبر ويجعل هو الجامعة فتصح المسلتان من
 تلك الجامعة وهي ثمانية عشر فاذا قسمت ثمانية عشر التي هي الجامعة على مسئلة
 التذ كبر وهي ثمانية عشر كان جزء السهم واحد فهو جزء * سهم مسئلة الذ كورة
 واذا قسمت على مسئلة التأنيث وهي تسعة كان جزء السهم اثنين فهو ما جزء * سهم
 مسئلة الانوثة فللزوج من مسئلة الذ كورة تسعة في واحد بتسعة ومن مسئلة الانوثة
 ثلاثة في اثنين بستة فيعطى الستة فقط معاملة له بالاضرفى حقه وهو الانوثة
 وللأم من مسئلة الذ كورة ثلاثة في واحد بثلاثة ومن مسئلة الانوثة واحد في اثنين
 باثنين فتعطى اثنين فقط معاملة لها بالاضرفى حقه وهو الانوثة ولكل واحد من
 ولدى الأم من مسئلة الذ كورة اثنان في واحد باثنين ومن مسئلة الانوثة واحد
 في اثنين باثنين فلكل واحد من ولدى الأم اثنان على كل من الذ كورة والانوثة
 والخنثى من مسئلة الذ كورة اثنان في واحد باثنين ومن مسئلة الانوثة ثلاثة في اثنين
 بستة فيعطى اثنين فقط معاملة له بالاضرفى حقه وهو الذ كورة ويوقف الباقي
 وهو أربعة فان بان انثى فهي له ويكمل له بها ستة وهي نصف عاقل كالزوج وان
 بان ذكر اخذ الزوج ثلاثة ويكمل له بها تسعة وهي النصف وأخذت الأم
 واحد او يكمل لها به ثلاثة وهي السدس ومع كل واحد من ولدى الأم والخنثى اثنان
 وهذا عند الشافعية وأما عند المالكية فتضرب الجامعة في طائى الخنثى وهما
 التذ كبر والتأنيث فالخاصل من ضرب ثمانية عشر في اثنين بستة وثلاثين وتقسم
 على كل من المسلتين يخرج جزء السهم لجزء * سهم مسئلة الذ كورة اثنان وجزء * سهم
 مسئلة الانوثة أربعة ويجمع نصيب الوارث من كل من المسألتين ويعطى نصف
 المجموع ولا وقف فللزوج من مسئلة الذ كورة تسعة في اثنين بثمانية عشر ومن مسئلة
 الانوثة ثلاثة في أربعة باثني عشر فالمجموع ثلاثون يعطى نصفها خمسة عشر وللأم من
 مسئلة الذ كورة ثلاثة في اثنين بستة ومن مسئلة الانوثة واحد في أربعة بأربعة فالمجموع
 عشرة تعطى نصفها خمسة ولكل واحد من ولدى الأم من مسئلة الذ كورة اثنان

في اثنين باربعة ومن مسئلة الاثوثة واحد في أربعة باربعة فالجموع لكل واحد منهما
ثمانية يعطى نصفها اربعة وللخنثى من مسئلة الذكورة اثنان في اثنين باربعة ومن
مسئلة الاثوثة ثلاثة في أربعة باثني عشر فالجموع ستة عشر يعطى نصفها ثمانية فقط
الزوج خمسة عشر والام خمسة وولداها ثمانية كل واحد منهما اربعة والخنثى ثمانية
وبمجموع ذلك ستة وثلاثون وايضا ح - هذه المسئلة يعلم عما يأتي في باب الخنثى المشكل
وتوجيه كل من المذهبين مذهب القائلين بالتشريك ومذهب القائلين بعدمه فتوجيه
مذهب القائلين بالتشريك القياس على الاخ للام اذا كان ابن عم وسقطت عصوبته
بالعم مثلافاته يرث بقراية الام فكذلك الشقيق لما سقطت عصوبته باستغراق
الفروض التركة ورث بقراية الام وتوجيه مذهب القائلين بعدم التشريك ان
الاصل في العاصب سقوطه عند استغراق الفروض التركة وقد استغرقت هنا
والا لغازيها * وصورته ان يقال لنا عاصب استغرقت الفروض التركة ولم يسقط
أوبقال اخ شقيق ورث بالفرض أوبقال شقيقة ساوت الشقيق في القسمة * تنبيه *
انما قالوا في الاثوثة بالشاركة بالنسبة لقسمة الثالث بينهم فقط لئلا يرد مالو كان
معهم أخت أو اخوات لاب فانهم يسقطن بالعصبة الشقيق جريا على الاصل
من يجب أولاد الاب بالعصبة الشقيق بالاجماع ولا يفرض للاخت للاب النصف
وتعول لتسعة أولاد اخوات الثلثان وتعول لعشرة قال في كشف الغوامض ولا نعلم
أحد استثنى من الاجماع الشقيق في المشتركة ثم قال وقد أخطأ بعض المفتين في
عصرنا منهم من سبى أتى ذكرهم فافتوا بأنه يفرض للاخوات للاب في المشتركة
وتعول الى تسعة أو الى عشرة لان الاخ الشقيق انما ورث فيها بقراية الام وألغيت
قراية الاب فلا يجب للاخوات للاب كالأخ للام كذا قالوا ولا أعلم لهم سلفا في ذلك
وهو قول مخترع فاسد يخالف لاطلاق الاجماع وتوهم مخته بعضهم منهم الشيخ
سراج الدين الجوهري والشيخ قاضي القضاة بدر الدين السعدى والشيخ داود المالكى
وغيرهم وهو توهم باطل لمخالفته للاجماع على ان الاخ الشقيق يجب أولاد الاب
ولم ينقل عن أحد من العلماء انه استثنى من الاجماع الاخ الشقيق في المشتركة
وهذه الواقعة في عصر السبط الماردى وقد بسطها في شرحه على كشف الغوامض
الذى كوروا الله أعلم * ولما أنهى الكلام على المسئلة المشتركة شرع يدكر أحكام
الحجب فقال

* (ذكر مسائل الحجب) *

أى هذا بيان وذكر معنى ما ذكره من مسائل الحجب فلاضافة للبيان وهو لغة المنع
فالحجب لغة المنع ومنه قول الشاعر -

له حاجب في كل أمر يشينه * وليس له عن طالب العرف حاجب

الاخوة من الام فانهم يدلون بالام ويرثون معها ويحبونها كما يحبون نساءهم من
 الثالث الى السادس كما سبق ان ذلك أحد الاحكام الذي يفارق فيها أولاد الام غيرهم
 * وقوله كما ورد أي عن الفرضيين تصریحهم بمـ هذه القاعدة فان الابن وان سفل
 لا يحجب الا اثنان * الاول ابن اهلته اجماعا لانه اما ان يكون أباه لانه أو حمة
 لانه أقرب أو ابن ابن اقرب منه * كابن ابن ابن وابن ابن ابن * الثاني اهل
 الفروض المستغرة كابوين وبناتين والجد وان عللا لا يحجب الا ذكروا حدة متوسط
 بينه وبين الميت اجماعا كالأب لان كل من أدلى للميت بواسطة حجة كما سبق
 واحترزوا بقوله في الجسد لا يحجب الا ذكروا من أدلى بانثى فانه لا يرث أصلا فلا سيما
 حجبا والأخ للأبوين يحجب ثلاثة الأب والابن وابن الابن وان سفل اجماعا والأخ
 للأب يحجب أربعة الثلاثة المذكورون والأخ للأبوين ويحبها أخت لأبوين معها
 بنت أو بنت ابن كما سيأتي عند قول الناظم * والاخت ان بالبنات عصبوها الخ * وابن
 الأخ للأبوين يحجب ستة أب وجد وان عللا لانه أقوى وقيل بقاسم أب الجسد لا استواء
 درجاتهما كالأخ مع الجد ويرد هذا القول لانه خارج عن القياس فلا يقاس عليه
 وابن وابنه وأخ لأبوين وأخ لأب لانه أقرب منه * وابن الأخ لأب يحجب سبعة
 هؤلاء الستة وابن الأخ لأبوين لانه أقرب منه والعم للأبوين يحجب ثمانية هؤلاء
 السبعة وابن أخ لأب لانه أقرب منه * والعم لأب يحجب تسعة هؤلاء الثمانية * وعم
 لأبوين لانه أقرب منه * وابن العم لأبوين يحجب عشرة هؤلاء التسعة وعم لأب لانه
 أقرب منه * وابن العم لأب يحجب إحدى عشرة هؤلاء العشرة وابن عم لأبوين
 لانه أقرب منه وبعد هؤلاء عم الأب لأبوين محبوب بابن عم لأب وبعد عم
 الأب لأب فان عم الأب لأبوين وابن عم الأب لأب فعم الجسد لأبوين فعم الجسد
 لأب فان عم الجسد لأبوين فان عم الجسد لأب على حكم ما تقدم من حجب الأقرب
 والأقوى للأبعد والاضعف والمعتق يحجب عصبه النسب اجماعا لان النسب أقوى
 ومن ثم اختص بالمحرمية ووجوب النفقة وسقوط القود والشهادة ونحوها والله أعلم
 ثم ذكر الناظم من يحجب أولاد الام بقوله

* (ويحب ابن الام وعر ورثنا * والاب والجدة فراع المجننا) *

أي ويحب الأخ للام بأربعة الفرع أي الولد ذكرا كان أو أنثى أو خنثى أو ولد الابن
 كذلك وبالاب والجدة الآية الكلاية الأولى في سورة النساء من قوله تعالى وان كان
 رجل يورث كلاله أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر
 من ذلك فهم شركاء في الثلث الآية لان الكلاله من لم يخلف ولدا ولا والدا وقيل
 الكلاله اسم للورثة اذا لم يكن فيهم ولد ولا والد وقيل ميت فاقد للولد وقيل ورثة
 فاقدوه وروى التوقف فيها عن عمر رضي الله عنه وقد نظم بعضهم هذا الخلاف
 بقوله

وفي المراد بالكلالة اختلف * والا كثرون أنه يعرف
 فقبيل وارثون ما فهم ولد * ووالد وقبيل ميت فقد
 ذين وقبيل فاقصد للولد * أو وارثون فاقصدوه فاعدد
 والوقف في معناه يروى عن عمر * وعزو سابق إلى الجبل اشتهر
 لـ كن خص من الكلالة الأم والجدة فلا يحجبان ولد الأم بالاجماع * وقوله فرع ورثنا
 احترز بذلك عن غير الوارث كان وجده به أحد الموانع وألف ورثنا وجهنا لاطلاق
 والبحث مفعول مهم لمكان البحث والبحث في اللغة التفتيش عن الشيء والحفر وفي
 الاصطلاح طالب دقائق الاحكام وغوامضها وإقامة الدليل عليها * ثم ذكر حجب بنى
 الأخوة فن دونهم من بقية العصبية بالأخت الشقيقة أولاً بيقوله

* (والأخت ان بالبنت عصبوها * تسقط من يسقطه أخوها) *
 أى ان الأخت الشقيقة اذا عصبها البنت أو بنت الابن سوا كانت واحدة أو أكثر
 والأخت للاب سواء كانت واحدة أو أكثر ولم يكن معها أخ في درجتها فهي مع البنت
 أو البنات عصبية كما تقدم فتحجب أخت لابوين معها بنت أو بنت ابن أخ لأب كما
 يحجبها أخوها الشقيق بخلاف ما اذا كان مع الأخت الشقيقة أخ شقيق فإنه يعصبها
 ولا تكون عصبية مع البنت كما تقدم والأخت لأب مع البنت أو بنت الابن تكون
 عصبية وتحجب ابن الأخ بخلاف ما اذا كان معها أخ لأب فإنه يعصبها ويكون هو
 الحاجب * ثم ذكر حجب بنت الابن بالبنتين بقوله

* (وبنت الابن بابنتين حجت * الا اذا بذكر تعصبته) *
 أى ان بنت الابن فاكثر تحجب أو يحجب عن فرض السدس اذا استكمل الثلثان
 بان كن البنات اثنتين فاكثر وذلك لفهوم قول ابن مسعود رضى الله عنه السابق
 في بنت وبنت ابن وأخت حيث قال للبنت النصف وبنت الابن السدس تكمل
 الثلثين أى ما لم يستكمل الثلثان والافهى محجوبة الا اذا عصبها الذكر من ولد
 الابن وهو القريب المبارك سواء كان في درجة بنت الابن بان كان أخاها أو اتزلا
 منها بان كانت عمتة أو عمة أبيه أو جده لا احتياجا إليها للتعصيب وهذا خلافا
 لابن مسعود رضى الله عنه حيث جعل الفاضل بعد فرض البنات للذكر خاصة
 وأسقط بنات الابن وخلافا للبصريين حيث فضلوا بين ان يكون ابن الابن في درجتها
 فيعصبها وان يكون أتزلا منها فلا يعصبها أو يأخذ الباقي ((نقطة)) ما قالوه في بنت
 الابن مع بنتى الصاب يجرى في كل بنت ابن نازلة مع من تستغرق الثلثين من بنات
 الابن العالميات كمبت ابن ابن مع بنتى ابن ومبت وبنت ابن وبنت ابن ابن ومبت
 ابن وبنت ابن ابن وبنت ابن ابن فلا شئ للنازلة في الصور الثلاث الا اذا كان
 معها في درجتها أو أسفل ابن ابن فيعصبها كما سبقت الإشارة لذلك والله أعلم

والاحسن تقديم هذا البيت على الذي قبله * ثم ذكر حجب الاخت للاب بالشقيقتين بقوله

* (وبالشقيقتين أخت للاب * تسقط عند عدم المعصب) *

أي وتسقط الاخت للاب بالشقيقتين فأكثر عند عدم من يعصب بهما من الاخوة للاب فان كان هناك أخ لاب يعصبها واقتسموا الباقي للأخ كرمثل حظ الانثيين خلافا لابن مسعود رضي الله عنه حيث جعل الباقي للأخ ولما كانت الاخوات للاب لسن كبنات الابن في جميع الاحكام لأن بنت الابن يعصب بها من هو أنزل منها اذا لم يكن لها في الثلثين شيء ولا كذلك الأخت للاب فانه لا يعصبها الا الأخ للاب فقط فلا يعصب بها ابن الأخ وان احتاجت اليه ولانه لم يعصب من في درجة من فوقه لا يعصبها من باب أولى أشار الرحي بقوله

وليس ابن الأخ بالمعصب * من مثله أو فوقه في النسب

* تنبيه * القريب المبارك هو من لولاه لسقطت الانثى التي يعصب بها سواء كان أختاها مطلقا أو ابن عمها أو أنزل منها في أولاد الابن وأما القريب المشوم فهو الذي لولاه لورثت ولا يكون ذلك الا مساويا للانثى من أخ مطلقا أو ابن عم لبنت الابن * وله صور منها زوج وأم وأب وبنت وبنت ابن المسئلة من اثني عشر لأن فيها الربع والسادس وقد توافقت بالانصاف فللزوج الربع لثلاثة وللأم السادس لثان وللاب السادس أيضا لثان وللبنت النصف ستة وللبنت الابن السادس فتعول المسئلة لخسة عشر فلو كان معهم ابن ابن سقطت معه بنت الابن لاستغراق الفروض وتكون اذذاك عائلة لثلاثة عشر فلولاه لورثت فهو أخ مشوم عليها * ومنها زوج وأم وأخ للام وأخت شقيقة وأخت لاب وأخ كذلك المسئلة من ستة لأن فيها السادس للام السادس واحد وللأخ للام كذلك وللزوج النصف ثلاثة يبقى واحد فيعال عليه باثنين وتكون الثلاثة للاخت فالمسئلة من ستة وتعول لثمانية وتسقط الاخت للاب والأخ كذلك لاستغراق الفروض التركة فلولاه الأخ للاب لورثت الاخت للاب السادس تكملة الثلثين فهو مشوم عليها والله أعلم (تنبيه) المحجوب بالوصف وجوده كالعدم فلا يحجب أحد الا حرمانا ولا نقصانا والمحجوب بالشخص حرمانا لا يحجب أحد احراما وقد يحجب نقصانا وذلك في مسائل ست * الأولى أم وأب واخوة اشقاء أولاب أولام للام السادس والباقي للاب ولا شيء لهم لحجهم بالاب * الثانية أم وجد وعدد من أولاد الأم للام السادس والباقي للجد ولا شيء لأولاد الأم لحجهم بالجد فالاخوة للام مع كونهم محجوبين بالجد يحجبوا الأم من الثلث الى السادس * الثالثة أم وأخ شقيق وأخ لاب للام السادس والباقي للأخ الشقيق ولا شيء للأخ للاب فالأخ للاب مع كونه محجوبا بالأخ الشقيق يحجب معه الأم من الثلث الى السادس

* الرابعة أم وأخ شقيق أولاب وجد وأخ لأم المسئلة من ستة فللام السدس والباقي بين الجد والأخ الشقيق أو الذي لأب ولا شيء للأخ للام فالأخ للام محجوب بالجد ومع ذلك محجب مع الأخ الشقيق أولاب للام من الثالث إلى السدس * الخامسة أم وأخت شقيقة وزوج وأخ لأب فللام السدس وللشقيقة النصف وللزوج النصف فهي من ستة وتقول لسبعة ولا شيء للأخ للأب فقد محجب مع الأخت للام من الثالث إلى السدس مع كونه محجوباً بالاسم عراقي الفروض التركة بالنظر إلى كونه محجوباً بالأشخاص المستغرقين للتركة * السادسة مسائل المعادة كجد وأخ شقيق وأخ لأب فالأخ الشقيق يعد الأخ للأب على الجد في أخذ الثالث ولولم يعده عليه لأخذ النصف فالأخ للأب مع كونه محجوباً بالأخ الشقيق محجب بالجد من النصف إلى السدس انتهى ما ذكره في شرح الترتيب بتوضيح * تنبيه * المحجب بالوصف يتأق دخوله على جميع الورثة والمحجب بالشخص نقصاناً كذلك وأما المحجب بالشخص حرماناً فلا يدخل على خمسة وهم الأب والام والابن والبنت وأحد الزوجين وضابطهم كل من أدلى إلى الميت بنفسه غير المعتق والمعتقة لأن عصبات الولاء وتخرن عن عصبات النسب بالاجتماع ولأن الولاء أضعف من النسب فكل منهما مادي إلى الميت بنفسه لئلا يمحجب بالشخص محجب حرماناً كما ذكرنا الله أعلم * ثم ذكر محجب بعدي الجدات بالقربي من جهة الام بقوله

* (والجددة القربي من الام هي * تحجب ذات البعد من أي جهة) * أي ان الجددة القربي من جهة الام كام أم تحجب البعدي من أي جهة كانت ولو من جهة الام كام أم أم وكأم أم أب وكأم أبي أب فتأخذ السدس وحدها كاملاً لأنها أقرب من الأولى ولأن الأولى أدلت بها وأقرب وأقوى من الأخيرة وأم الام تحجب أم أم الأب وأمهااتها لأنها أقرب منها ولأنها أدلت بها وتحجب البعدي التي لا تدلى بالقربي على الأصح المنصوص في زوائد الروضة * ومن صور هذه ما إذا كانت القربي من جهة أب الأب كام أبي أب والبعدي من جهة أمهاات الأب كام أم أم الأب وفيها وجهان أرجحهما كما قال العلامة شهاب الدين بن الهيثم رحمه الله أنها تحجبها وقال ومستند في ترجيح ذلك ما قطع به الا كثرون حتى قال في المحرر والمنهاج ان قربي كل جهة تحجب بعدها انتهى والوجه الثاني أنها لا تحجبها بل يشتركان في السدس وظاهر كلام الشيخ سراج الدين البلقيني رحمه الله ترجيح هذا لاجل هذا الاختلاف في بعض صور هذه الحالة قال الرحي انه الأرجح المفتى به في بعض هذه المسائل وأما في بعضها فاتفاقاً كما سبق تقريره وسيأتي بيان بعضه * ثم ذكر محجب القربي من جهة الأب للبعدي من غير جهة الام بقوله

* (وكل قربي من أب لم تحجب * على الصحيح غير بعدي من أب) *

أى ان الجدة القربى من جهة الأب كام أب تحجب البعدى من غير جهة الام كام
 أبى الأب وأم أم الأب لا أم أم الأم بل يشتركان فى السدس على الصحيح من القولين
 للإمام الشافعى رضى الله عنه وبالقول الصحيح قال الامام مالك رضى الله عنه
 وأشهر الرواية عن زيد بن ثابت رضى الله عنه لان التى من جهة الأم وان كانت
 أبعد فهى أقوى لكون الأم أصلا فى ارث الجدات فعديل قريب التى من قبل الأب
 قوة التى من جهة الأم فاعتدلا فاشتركا والقول الثانى انها تحجبها جريا على الأصل
 من ان القربى تحجب البعدى وبه قال أبو حنيفة رضى الله عنه وهو المفتى به عند
 الحنابلة رحمهم الله تعالى وكل جدة أدلت الى الميت بغير وارث فهى ساقطة لا ارث
 لها كأنها ولا يقال انها محجوبة اذا ارث لها لانه لا يحجب الالوارث وتلك الجدة
 مثل أم أبى الأم وهى التى تدلى بذكر بين اثنين فهى من ذوى الارحام فلا ترث
 الا عند من قال بتوريثهم كما تقدمت الإشارة الى ذلك فى حكم ارثهم * (تنبيه) * حاصل
 القول ان الجدات عندنا معاشر الشافعية على أربعة أقسام (القسم الأول) من
 أدلت بمحض الاناث كام الام وأمهاتهن المدليات باناث خلص وهذه واردة باجماع
 الأئمة الأربعة واحتزروا بقولهم المدليات باناث خلص ما لو كان هناك ذكر بين
 الاناث فأنهم لا ترث حينئذ (والقسم الثانى) من أدلت بمحض ذكور كام الأب
 وأم أبى الأب وأم أبى أبى الأب وهكذا بمحض الذكور * فالأولى واردة باجماع الأئمة
 الأربعة وكذا أمهاتهن المدليات بمحض الاناث الى الأب * والثانية ترث عند الأئمة
 الثلاثة ولا ترث عند المالكية ومثلها فى ذلك أمهاتهن المدليات باناث خلص الى
 الأب * والثالثة ترث عند الشافعية والحنفية دون المالكية والحنابلة وقولهم
 بمحض الذكور كام أبى أبى أبى أب (والقسم الثالث) من أدلت باناث الى ذكور
 كام أم أبى وأم أم أبى أب وهكذا أم أم أم أم أبى أب وهذه مجمع على ارثها كما
 علم عامر أيضا وكل جدة كانت من هذه الأقسام الثلاثة أى من أدلت بمحض الاناث
 ومن أدلت بمحض الذكور ومن أدلت باناث الى ذكور فهى واردة عندنا وعند
 الحنفية وأما عند المالكية فلا ترث الأم الام وأمهاتهن وأب وأم أبى
 المدليات بمحض الاناث فيهما وأما عند الحنابلة فتترث هاتان الجدتان وأم أبى الأب
 وان أدلت بمحض الاناث وهذه هى المعبر عنها بالجدة الصحيحة من هذه الأقسام
 الثلاثة (والقسم الرابع) عكس الثالث وهى من أدلت بذكور الى اناث كام أبى
 الام وهى المعبر عنها بالفاسدة وهى غير واردة عندنا كالحنفية والمالكية والحنابلة
 الا على القول بتوريث ذوى الارحام كما سبق ثم اذا تأملت ما سبق ظهر لك انه لا يرث
 من قبل الام الا جدة واحدة فقط لانه اذا اجتمع جدات من جهة الام كام أم وأم
 أم أم وأم أم أم ورت منهم الاولى فقط وغيرها محجوب بها لان القربى من كل

جهة تحجب بعدها وكذا الواجتماع أم أم أم وأم أبي أم فالوارث الاولى فقط دون
 الثانية لأنها أدلت بمحض الاناث دون الثانية لأنها أدلت بذكر بين اثنين
 وباقي الجدات الوارثات كلهن من جهة الاب كام أم أم الاب وأم أم أبي الاب وأم أبي
 أبي الاب وهؤلاء الثلاثة كلهن وارثات وأم أم أبي أم الاب فغير وارثة لادلائها بذكر
 بين اثنين والكلام في الجدات مما يطول * ومحصله ان أول درجة من درجات
 الاصول فيها الاب والام * والثانية فيها اثنتان وهما أم أم وأم أب وهما وارثتان
 فلا يسقط شيء من هذه الدرجة * والثالثة فيها أربع ضعف ما قبلها وهن أم أم أم وأم
 أم أب وأم أبي أب وهؤلاء الثلاث وارثات * وأم أبي أم وهي غير وارثة * والرابعة
 فيها ثمان ضعف ما قبلها وهن أم أم أم أم الأم وأم أم أم الاب وأم أبي
 أبي الاب وهؤلاء الأربع وارثات وأم أبي الأم وأم أبي أبي الأم وأم أبي أبي الأم
 وأم أبي أم الاب وهؤلاء الأربع غير وارثات والوارث في كل درجة العدد المسمى
 باسم موافق لاسم تلك الدرجة فالوارث من الدرجة الثانية اثنتان ومن الثالثة
 ثلاث ومن الرابعة أربع وهكذا وهذا هو بحسب الامكان العقلي كما قاله في شرح
 الترتيب وان لم يوجد في الخارج اجتماع جدات كثيرة بحسب العادة لان الذي
 يتصور اجتماعهن عادة أربع أم أم الأم وأم أم الاب وأم أبي الاب وأم أبي الأم
 فالثلاث الاول وارثات والرابعة ساقطة وانما تذكرا لزيادة التمرين في الحساب
 ولتشخيص الاذهان وان أردت البسط في ذلك فعليك بشرح الترتيب للامام الرحي
 * ثم ذكر ان الام تحجب جميع الجدات بقوله

وتحجب الام الجميع فافهم * وتم في الحجب هديت كامي *

أى ان الام تحجب جميع الجدات السابقة ذكرهن سواء كن من جهة الام أو من
 جهة الاب أو من جهتهما كالمذهب بمحض الاناث الى محض الذكور كام أم أبي
 أبي الاب أما التي من جهة الام فلا دلالة * وأما التي من جهة الاب فلا تكون الام
 أقرب من يرث بالامومة كما قال الرحي

وتسقط الجدات من كل جهة * بالام فافهمه وقس ما أشبهه

وأشار نفع الله به الى تمام أحكام الحجب بقوله وتم في الحجب الخ وقد دعا مخاطبا
 للمشغل بهذه الأرجوزة حفظ الحقايق فهم المعانيها بالهداية وهي الدلالة على الخير
 موصلة كانت الى السعادة الدنيوية والاخرية وهي المرادة هنا أو غير موصلة
 كما في قوله تعالى وأما غودفهد ينسأهم الآية * ثم أشار الى حجب العصبات السابق
 بعضهم ببعض بقوله

ويحجب التالي في التعصيب * متلوه في سالف الترتيب *

أى ان المترأخي بالادلاء الى الميت محبوب بن هو أقرب الى الميت وأقوى منه تعصبا

فالتالي مفعول مقدم ليجب ومتلوه فاعله وهو اسم مفعول فالتالي البعيد الى الميت
محجوب بمتلوه أي الأقرب منه الى الميت كابن الابن فهو محجوب بالابن وبالأقوى
كالأخ للاب فهو محجوب بالأخ للابوين وهكذا كما سبق ترتيبهم في باب التعصيب
فلا عود ولا إعادة * وقد أشار الى ذلك الناظم بقوله في سالف الترتيب * وما أنتمى
الكلام على الحب شرع يذ كر أحكام الجد والاختوة بقوله

يذ كر أحكام الجد والاختوة *

أي هـ ذابيان ذكراى مذ كور هو أحكام الجد والخ فالإضافة للبيان والاختوة
المراد بهم الاختوة من الابوين ومن الاب فقط كما هو صريح كلام الناظم سواء كان
أحد الصنفين منهم منفردا عن الآخر أو كانا مجتمعين والمراد الواحد فأكثر من
الذكور أو من الإناث أو منهما والمراد أيضا حكمهم وحكمهم معاً أما حكمه منفردا
عنهم وحكمهم منفردين عنه فقد تقدم * واعلم * ان الجد والاختوة لم يرد فيهم شيء من
الكتاب ولا من السنة وإنما ثبت حكمهم بإجماع الصحابة رضي الله عنهم فذهب
الامام أبي بكر الصديق وابن عباس وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم كابن الزبير
وعباد بن الصامت وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وأبي الدرداء وأبي موسى الأشعري
وعمران بن حصين ومن التابعين رضي الله عنهم كسرج وعطاء وعروة بن الزبير وعمر بن
عبد العزيز والحسن البصري وطاوس وأبي حنيفة رضي الله عنه وغيرهم ومن تبعهم
من الشافعية كالزلي وابن سيرين وابن اللبان وغيرهم كإبي ثور ومحمد بن نصر
المروزي والأستاذ أبي منصور البغدادي ان الجدة كالاب فيجب الاختوة مطلقا
وهذا هو المقتضى عند الحنفية ومذهب الامام علي بن أبي طالب رضي الله عنه
وكرم وجهه وزيد بن ثابت رضي الله عنه وابن مسعود رضي الله عنه انهم يرون معه
على تفصيل وخلاف * وحاصله ان مذهب علي بن أبي طالب في المشهور عنه ان للجد
الباقى بعد فرض الأخوات ان لم يكن معهن أخ مالم ينقص عن السدس والاقاسم مالم
تنقصه المقامعة عن السدس ولم يكن ثم أحد من البنات أو بنات الابن فان نقصت
عنه أو كان الباقى بعد فرض الأخوات أقل أو كان معه أحد من البنات أو بنات
الابن فرض له السدس وعنه انه ~~يكون~~ واحد منهم أبدا ومذهب زيد ما سيذكره
المصنف ومذهب ابن مسعود ان الجد يقاسمهم مالم ينقص حظه عن الثلث وان بنى
البيان وهم الاختوة للاب لا يعتد بهم مع بنى العيان وهم الأشقاء في القسمة ففي
جد وشقيق وأخ لاب للجد النصف وللشقيق النصف الباقى عنده وان الأخوات
المنفردات مع ذوات فرض لا عصبان به فإذا كانت مع أخ شقيقة وأخت
لاب فلاولى النصف وللثانية السدس وله الباقى عنده * ودليل الفريق
الأول القائلين بإسقاط الجد للاختوة ان ابن الابن نازل منزلة الابن في إسقاط

الاخوة وغيره فليكن أبو الأب نارا لا منزلة الأب في ذلك ولذلك قال ابن عباس
 ألا يتقى الله زيد بن ثابت يجعل ابن الابن ابنا ولم يجعل أبا الأب أبا * وأجيب عن
 ذلك بأن الاخوة انما يحجبوا بالأب لا دلالة لهم به وهو منتف في الجد فلا ينزل منزلة
 الأب * ومن الأدلة للفريق الثاني ان ولد الأب يدعى بالأب فلا يسقط بالجد كما الأب
 انتهى من المؤلوة عن شرح الترتيب * ومذهب زيد بن ثابت رضي الله عنه ومن تقدم
 من الصحابة رضي الله عنهم * هو مذهب الائمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد بن حنبل
 رضي الله عنهم ووافقههم محمد وأبو يوسف والجمهور رحمهم الله تعالى وهو ما ذكره
 الناظم نفع الله به بقوله

﴿ للجد أحكام مع الاخوة لا * للام فاحفظ شرحها مفصلا ﴾

أي ان للجد مع الاخوة لا للام أحكام تخصهم وسواء كان الاخوة اشقاء أو لأب ذكورا
 أو إناثا أو ذكورا أو إناثا واحترز بقوله لا للام عن الاخوة للام فلا يدخل لهم في هذه
 الأحكام لأنهم محجوبون به فاحفظ شرحها أي اعلم كشف تلك الأحكام وبيانها
 واحدة ظاهرا عن ظهر قلب لأنهم من مهمات هذا الفن فوجه اليها أيها المخاطب المتأهل
 لذلك عنايتك لتصير من جملة العلماء المشهورين بحفظ الأحكام وبيانها للطلاب حالة
 كون شرحها وبيانها مفصلا وموضحا وانما حض الناظم على حفظ شرح هذه الأحكام
 لأب باب الجد والاخوة خطر صعب المرام فلو كان السلف الصالح رضي الله عنهم
 قبل تدوين المذاهب الأربعة يتوقفون الكلام فيه جدا * فمن على رضي الله عنه
 وكرم وجهه من سره أن يقتحم جرائم جهنم فليقتض بين الجد والاخوة والاقتحام
 الدخول والجرائم الاصول والمعظم جمع جرثومة بمعنى الاصل والمعظم باجوري رحمه
 الله * وعن ابن مسعود رضي الله عنه سئل عن عضدكم راتره كونا من الجد لا حياه
 الله ولا بياه وعضل جمع عضلة كعرف جمع غرفة أي مشكلات أموركم واتر كونا
 أي لا تسألونا عن مسائل الجد لا حياه الله أي لا مله ولا اعتمده بالتحية كافي
 الصحاح قال ابن قتيبة يقال حيالك الله أي مله كائن من التحية وهي الملائكة ومنه التحيات
 لله أي الملائكة وبياك الله أي اعتمدك وروي بيباك أصلك انتهى وفي القاموس
 التحية السلام وحياء تحية والبقاء والملا وحيالك الله ابقاك أو مله كائن انتهى * وورد
 عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه لما طعنه أبو المؤلوة وكان لعنه الله عبد المجوسيا
 وقيل نصرانيا للغيرة بن شعبة وحضرته الوفاة قال احفظوا عني ثلاثة أشياء لا أقول
 في الجد شيئا ولا أقول في الكلالة شيئا ولا أولى عليكم أحدا * ثم شرع في بيان أحكامه
 بقوله

﴿ فخبره ان تجدد في المسئلة * صاحب فرض واجعل الا حظه ﴾

﴿ من ثلث باقى المال بعد الفرض أو سدس جميع المال فاحفظ ما روي ﴾

(أقسام ما يفضل بينه وبين * أحفاده للفعل مثل الاثنين) *
 والخير من ثلث الجميع ان عدم * ذو الفرض أو من قسمة له حكم *
 أي ان كان في مسألة الجدة مع الأخوة صاحب فرض فاختاره لاحظ الوجود من هذه
 الاحوال الثلاثة التي ذكرها النظم وهي ثلث الباقي بعد الفرض أو سدس جميع
 المال أو المقاسمة وان لم يكن في مسئلته مع الأخ صاحب فرض فاختاره الوجود من
 الحالين اللذين ذكرهما في البيت الأخير وهما المقاسمة أو ثلث جميع المال واجعل
 ذلك وجوباً نصيبه أي أن المفتي اختاره لاحظ من هذه الاحوال أو ان الجمهور من
 الفرضيين اختاروا له ذلك لان ذلك يغوض الى خبرته فيختار لنفسه ما يراه خيراً له
 (واعلم) بأن الجدة مع الأخوة ذوات احوال باعتبار ان قباعتبار أهل الفرض معهم
 وجوداً وعدمه ما طال وباعتبار ماله من المقاسمة والثلث وغيرهما خمسة احوال لانه
 ان لم يكن معه صاحب فرض فله حالان المقاسمة وثلث المال وان كان معه صاحب
 فرض فله احوال ثلاثة المقاسمة وثلث الباقي وسدس جميع المال فهذه خمسة احوال
 اجمالاً وباعتبار ما يتصور في تلك الاحوال الخمسة له عشرة احوال لانه ان كان معهم
 صاحب فرض فاما ان تتعين المقاسمة اما ان يتعين ثلث الباقي واما ان يتعين سدس
 جميع المال أو تتوى له المقاسمة وثلث الباقي أو المقاسمة وسدس جميع المال
 أو ثلث الباقي وسدس جميع المال أو الثلاثة وان لم يكن معهم صاحب فرض فاما
 ان تتعين المقاسمة أو يتعين ثلث جميع المال أو يستويان في اذا كان معهم صاحب
 فرض سبعة احوال وفي اذا لم يكن معهم صاحب فرض ثلاثة احوال فهذه عشرة
 وباعتبار أحد الصنفين معهما واجتماعهما مع أربعة احوال لانه اما ان يكون معه أحد
 الصنفين أو يجتمعان معه وعلى كل اما ان يكون معه صاحب فرض أو لا فلا بد من
 ملاحظة وجود صاحب الفرض وعدمه حتى تحصل أربعة احوال والمراد بالصنفين
 الأخوة الاشقاء والأخوة لاب والذى يتصور انهم مع سبعة وهم الزوج أو الزوجة
 والام والجدة من جهة الام ومن جهة الاب والبنات وبنات الابن لانه لو لم يكن
 معهم ذو فرض أخذ ثلث المال فاذا كن هنالك ذو فرض أخذ ثلث الباقي كما في الأولوة
 وقد تضمن النظم الاحوال السابقة بعضها منطوقاً والباقي مفهوماً * (الحال
 الأول) * هو ثلث الباقي وهو خير له من المقاسمة وسدس جميع المال اذا كانت
 المقاسمة تنقصه عن ثلث الباقي ولا بد أن يكون خيراً من السدس والا كان له السدس
 ففي أم وجد وخمسة أخوة المسئلة من ستة للام السدس واحد يبقى خمسة من كسرة
 على الجد والخمسة أخوة وثلاثها واحد وثلثان ولا شك ان ذلك أكثر من المقاسمة
 والسدس لان المقاسمة يصير نصيبه فيها واحداً للسدس واحد وسدس المال
 واحد امكن الباقي ليس له ثلث صحيح فتضرب مخرج الثلث وهو ثلاثة في المسئلة

وهي ستة بشمانية عشر للام واحد في ثلاثة بثلاثة وللجد والاخوة خمسة في ثلاثة بخمسة عشر للجد ثلث الباقي خمسة والباقي عشرة بين خمسة لكل واحد اثنان فثلث الباقي خمسة خير من سدس المال وهو ثلاثة وخير من المقاسمة وهي اثنان ونصف منكسرة فتضرب المنكسر عليهم وهو خمسة عشر في رؤسهم وهي ستة بتسعين ومنها تصح للام ثلاثة في ستة بشمانية عشر ولكل من الجد والاخوة اثنا عشر ومنه أم أو جدة وثلاثة اخوة لا بين أولاب المسئلة من ستة للام أو الجدة السدس واحد يبقى خمسة للجد ثلث الباقي واحد وثلاثان كما سبق والباقي منكسر على الجد والاخوة فتضرب مخرج الثلث ثلاثة في المسئلة ستة بشمانية عشر للام أو الجدة السدس واحد في ثلاثة بثلاثة يبقى خمسة عشر ثلث الباقي خمسة والعشرة منكسرة على ثلاثة فتضرب رؤسهم في المسئلة ثلاثة في ثمانية عشر بأربعة وخمسين للام أو الجد أو الجدة السدس ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللجد ثلث الباقي خمسة عشر ولكل واحد من الاخوة عشرة وخمسة عشر خير من سدس المال وهو تسعة وخير من المقاسمة وهي احدى عشرة وربع منكسرة نصيب كل واحد فتضرب رؤسهم أربعة في أربعة وخمسين بمائتين وستة عشر للام أو الجدة تسعة في أربعة بستة وثلاثين وللجد خمسة عشر في أربعة بستين ولكل واحد من الثلاثة الاخوة أربعون فأربعة وستون احظوا أكثر من سدس المال ستة وثلاثين ومن المقاسمة خمسة وأربعين * (الحال الثاني) * السدس خير له من المقاسمة وثلث الباقي اذا كانت المقاسمة تنقصه عنه وكان ثلث الباقي ينقصه عنه أيضا أو يساويه وهل يأخذ السدس فرضا أو نصيبا صرح البلقيني بالاول وقال ابن الهيثم بالشأن قال في شرح الترتيب والوجه الاول في زوج وأم وجد واخوين المسئلة من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد والباقي اثنان فبتعين له السدس واحد لأنه أكثر من ثلث الباقي ومن المقاسمة وينكسر واحد على الاخوين فتضرب رأس المنكسر عليهم اثنين في أصل المسئلة وهو ستة تبلغ اثني عشر فللازواج ثلاثة في اثنين بستة وللأم واحد في اثنين باثنين وللجد واحد في اثنين باثنين وللأخوين واحد في اثنين باثنين لكل واحد منهم واحد ووجه تعين السدس في ذلك ان الباقي بعد تصحيح المسئلة الثابت أربعة له السدس اثنان وهو أكثر من المقاسمة واحد وثلث وأكثر من ثلث الباقي واحد وثلث أيضا وتصح من ستة وثلاثين للجد بعد ذلك ستة وهي خير من أربعة في الحالتين ومنه بنت وزوج وجد وأخ المسئلة من اثني عشر للبنت النصف ستة وللزوج الربع ثلاثة الباقي ثلاثة للجد السدس اثنان ووجهه ظاهر وهو ان الاثنين خير من ثلث الباقي واحد ومن المقاسمة واحد ونصف وتصح من أربعة وعشرين للجد أربعة والأربعة خير من المقاسمة ثلاثة ومن ثلث الباقي اثنان ومنه بنت وزوجة وجد واخوان المسئلة من أربعة وعشرين للبنت

النصف اثني عشر وللزوجة الثمن ثلاثة الباقي تسعة فللجد السادس أربعة وتصح بعد ذلك
 الكسر من ثمانية وأربعين للثمن النصف اثني عشر في اثنين بأربعة وعشرين
 وللزوجة الثمن ثلاثة في اثنين بستة وللجد السادس أربعة في اثنين بثمانية وهو خير
 من ثلث الباقي ومن المقاسمة ستة ومنه بنت وأم وجد وأخوان المستثلة من ستة للثمن
 النصف ثلاثة وللأم السادس واحد وللجد السادس واحد وواحد للاخوين من كسر
 عليهما وتصح المسئلة من اثني عشر للثمن ثلاثة في اثنين بستة وللأم واحد في اثنين
 باثنين وللجد واحد في اثنين باثنين السادس وهو خير من المقاسمة ومن ثلث الباقي
 واحد وثلاث (الحال الثالث) المقاسمة الصادقة بان تكون المقاسمة خير له من الثالث
 أو السادس وبان تكون مساوية لما ذكر وذلك المشار اليه بقول الناظم أو قسم
 ما يفضل بينه وبين أحفاده والأحفاد هم أولاد البنين وهم أحفاد الجد وأخوة الميت
 وذلك في خمس صور ضابطها ان تكون الأخوة أقل من مثليه وهي جد وأخ المستثلة
 من اثنين جد وأخت من ثلاثة لذ كرمثل حظ الاثنين كالأخ مع الأخت جد
 واختان من أربعة جد وثلاث أخوات من خمسة جد وأخ وأخت من خمسة أيضا
 المقاسمة في هذه الخمس السور خير من ثلث المال ومن السادس كما هو واضح ومنه
 ما إذا كانت المقاسمة والثلث سميان وذلك في ثلاث صور وهي جد وأخوان جد وأخ
 واختان جد وأربع أخوات الأولى من ثلاثة والثانية من ستة والثالثة من ستة
 أيضا والثالث والمقاسمة فيهما سميان وقول الناظم أو قسم يشير إلى اختيار المقاسمة
 حيث استوى الأمران وهو أحد أقوال ثلاثة ذكرها في شرح الترتيب فقبل يعبر
 بالمقاسمة وعليه فآرثه بالتعصيب وقيل يعبر بالثلث وعليه فآرثه بالفرض وقيل
 بالتخير فيخير المفتي بين أن يعبر بالمقاسمة أو بالثلث ولذلك قال شيخ الإسلام في شرح
 الفصول وحكي بعض العلماء في آرثه ثلاثة أقوال يرث بالفرض يرث بالتعصيب
 يتخير المفتي وقال السبط رحمه الله الأولى التعبير بالثلث دون المقاسمة لقول بعض
 أصحابنا ان الأخذ بالفرض ان أمكن كان أولى لقوة الفرض وتقديم ذوى
 الفروض على العصبة وقال المتولى اذا استوى للجد المقاسمة والثلث يعطى الثلث
 دون المقاسمة واستظهر بعضهم القول بالتخير وتظهر فائدة هذه الأقوال كما قال ابن
 الهيثم في الوصية كما لو أوصى بثلث الباقي مثلا بعد الفرض ومات عن جد وأخوين
 وأجاز الأخوان فعلى الأول تصح الوصية وعلى الثاني تبطل لعدم ما يتعلق به بعديتها
 وهو عدم الفرض وأما على الثالث وهو التخير فالظاهر الصحة على تقدير اختيار
 المفتي التعبير بالثلث وفي الحساب كما لو كان هنالك جد وأربع أخوات فعلى الأول
 أصلها من ثلاثة وتصح من ستة وعلى الثاني أصلها ستة من أول الأمر وعلى الثالث
 تختلف باختلاف التعبير فما قيل من انه لا يظهر للخلاف فائدة ليس بشيء أفاده في

الأولوة (تنبيه) قد حصر السبط المارديني في شرحه الفية ابن الهائم صور المقاسمة عند
 مطلق المساواة في الأحوال الثلاثة السابقة في خمس وخمسين مسألة منها مقاسمة
 لدون مثليه من الاخوة في خمس صور مشهورة وهي أن يكون مع الجسد أخت واحدة
 أو أختان أو أخ أو ثلاث أخوات أو أخ وأخت فهذه خمس وتقدم ببيانها واستواء
 المقاسمة وثلاث المال مع مثليه من الاخوة والاخوات واستواءهما ينحصر في ثلاث صور
 وهي أن يكون معه أخوان أو أربع أخوات أو أخ وأختان فهذه ثلاث صور وتقدم
 ذكرها فهذه ثمان صور فإن كان معهم في كل مسألة من الثمان الصور المذكورة
 وهو الربع والسادس جميعا كما إذا كان معهم زوجة واحدة أو أربع فقط كزوجة
 أو سادس فقط كجدة أو نصف فقط كزوج فهذه أربعون مسألة من ضرب خمسة
 وهي هذه الأحوال الأربعة وحالة خلوها في ثمانية المتقدمة ذكرها كان الحاصل
 أربعين * وبيان ذلك أن الصور السابقة ثمان فإذا اعتبرت الربع والسادس
 في كل صورة من الثمان صارت ثمانى أخرى فيكون مجموعها مع الثمان قبلها ستة
 عشر ومع الربع وحده أربع وعشرين ومع السادس اثنين وثلاثين ومع النصف
 أربعين ويقاسم أيضا بعد فرض الثلثين كما إذا كان معه بنتان أو بعد النصف
 والسادس كبنات وبنت ابن أو بعد النصف والثلثين كبنات وزوجة في ثلاث مسائل
 إذا كان معه أخت أو أخ أو أختان فهذه تسع مسائل لانها من ضرب ثلاثة في ثلاثة
 أى كل واحد من الثلاثة الأخيرة في كل واحد من الثلاثة الأول ويقاسم بعد فرض
 الثلث كام أو جد الثلث والربع كام وزوجة جميعا وأخ وأخت وبعد فرض النصف
 والربع كبنات وزوج مع أخت فقط فهذه خمس مسائل أخرى فالجمله أربع وخمسون
 مسألة نضم إليها كدرية الآتية تكون الجمله خمس وخمسين (الحال الرابع
 والخامس) ان له لاحظ من ثلاث جميع المال عند عدم ذوى القرض أو المقاسمة
 وتقدم في الحال الثالث المقاسمة خير له من الثلث والسادس في خمس صور وفيما
 اذا استوى الثلث والمقاسمة في ثلاث صور * وصور كون الثلث خير له من المقاسمة
 غير منحصرة وضابطها ان تزيد الاخوة على مثليه منها جد وأخوان وأخت المسئلة
 من ثلاثة له الثلث واحد والأخوين والأخت اثنين منكسر ان عليهم ورؤوسهم
 خمسة وخمسة في ثلاثة بخمسة عشر للجد واحد في خمسة بخمسة وهو الثلث رلهم اثنين
 في خمسة عشرة للاثى المنكسر اثنين وللد كرضه من أربع عشرة ولله اسم لكان له
 أربعة سبعان وهي أقل من خمسة وتصح من مائة وخمسة من ضرب سبعة في خمسة
 عشر فثلاثا عشرة وثلاثون وسبع مائة ثلاثون فالثلث وهو خمسة وثلاثون خير من
 المقاسمة وهو السبعان ثلاثون * ومنها جد وثلاثة اخوة بمسئلة من ثلاثة للجد الثلث
 واحد يبقى اثنان منكسرة على ثلاثة اخوة فاصيرب ثلاثة في ثلاثة بتسعة للجد واحد

اثنان وللجد السدس اثنان وللأخوين اثنان لكل واحد واحد والسدس خير
 من المقاسمة ومن ثلث الباقي وتفصيل ذلك ظاهر عما قبله وأما ان تستوى له المقاسمة
 وثلث الباقي في نحو أم وجد وأخوين عما كان فيه الفرض دون النصف وكانت الأخوة
 مثليه ووجه استواء المقاسمة وثلث الباقي ان أصل مسئلتهم من ستة للام السدس
 واحد وللجد الثلث أو المقاسمة والخمسة من كسرة عليهم فتهضرب رؤسهم ثلاثة في
 المسئلة ستة بثمانى عشر للام السدس واحد في ثلاثة بثلاثة وللجد والأخوين خمسة
 في ثلاثة بخمسة عشر للجد خمسة على كل من الثلث أو المقاسمة وللأخوين الباقي عشرة
 لكل واحد خمسة وأما ان تستوى له المقاسمة والسدس في نحو زوج وحنة وجد وأخ
 المسئلة من ستة للزوج النصف ثلاثة وللحنة السدس واحد يبقى اثنان للجد واحد
 على كل من السدس والمقاسمة وللأخ واحد وذلك عما كان الفرض فيه قدر الثلثين
 وكانت الأخوة مثله وأما ان يستوى السدس وثلث الباقي في نحو زوج وحنة وثلاثة
 أخوة عما كان الفرض فيه قدر النصف وكانت الأخوة أكثر من مثليه ووجه
 استواء السدس وثلث الباقي ان مسئلتهم من ستة للزوج النصف ثلاثة وثلث الباقي
 واحد وهو السدس للجد وللأخوة اثنان من كسرة عليهم ما فتهضرب رؤسهم في المسئلة
 ثلاثة في ستة بثمانى عشر للزوج النصف ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللجد ثلث الباقي
 وهو السدس واحد في ثلاثة بثلاثة وللأخوة اثنان في ثلاثة بستة لكل واحد اثنان
 فقد استوى ثلث الباقي وسدس المال وأما ان تستوى له الأمور الثلاثة في نحو
 زوج وجد وأخوين عما كان الفرض فيه قدر النصف وكانت الأخوة مثليه ووجه
 استواء الأمور الثلاثة ظاهر لان مسئلتهم من ستة للزوج النصف ثلاثة وللجد ثلث
 الباقي واحد وهو السدس ونصيبه بالمقاسمة وللأخوين اثنان لكل واحد واحد فقد
 استوت الثلاثة وجعل هذه المسائل من ستة ابتداء يظهر ان نصيب الجد أخذه
 بالفرض لا بالنصيب فهذه الأحوال السبعة مع ذوى الفروض تمت بها الأحوال
 العشرة مع انضمام الثلاثة أحوال عند عدم أهل الفرض وهى تعين المقاسمة أو ثلث
 المال أو يستويان **(تنبيه)** تقدم ان الجد فيما اذا كان معه بنت أو بنت
 ابن انه يفرض له السدس وياخذ الباقي بعد الفروض تعصيبا وهذا اذا لم يكن معه
 أحد من الأخوة والأخوات أما اذا كان معه أحد من الأخوة والأخوات فلا يفرض
 له مع البنت وبنت الابن ذلك السدس بل يعطى غير الأمور الثلاثة كما تقدم فينبغى
 تقييد ما أطلقوه في غير هذا الباب بما ذكره في هذا الباب وكان أصحاب
 الفروض والفرضيين تركوا التقييد أعقبا على بيانه في هذا الباب **(تنبيه)**
 آخر إذا وجدنا للجد الفرض وقبلنا لا يعصب الأخوات الخلف كما في زوج وجد
 وعشر شقيقات فالظاهر ان الأخوات في مثل هذه الصورة عصبية مع غيرهن

وهو الجدل العصبة وان لم يعدوه في بيان العصبة مع غيره لا قرادهم الجد والاختوة
بباب ويدل له ان مذهب زيد لا يعيل مسائل الجد والاختوة ويجعل الباقي للاخوات
عصوبة الا في المسئلة الا كدرية وعن عثمان رضي الله عنه نحوه وبه قال أهل
المدينة والشافعي رضي الله عنه وأحمد وأبو يوسف ومحمد والأكثرون بعد الصحابة
فلو لم يكن ما تأخذ به الأخت أو الأخوات عصوبة لزيد لهن تمام فرضهن واعيل والله
أعلم ثم ذكر انه مع الأخت كخ وأنه لا يجب الأم من الثالث بقوله

وهو لاخت الميت مثل الأخ في تعصبيه وحظه فله عرف
ليكنه لا يجب الأم وله سدس ولو به تعول المسئلة
وان يك الباقي عن السدس أحط عالت بباقي السدس للمحد فقط

أي وهو أي الجد مع الأخت في الارث كالأخ في تعصبيه لها السدس كمثل حظ
الأنثيين ولو في الا كدرية وان فرض لها النصف لانه يعود بقاسمها فيه كالأخ
فهو معه عصبة بالغير وكذلك مع الأخوات والاختوة الا أنه يأخذ الا حظ كما تقدم
من المقاسمة أو ثلث المال سواء أكانوا أبوين أو أب لاب لأم لانهم محبسون به كما سبق
ولسكون الجد كالأخ وربما يتبادر انه مثله في جميع الأحكام استدرك الناطم
هذا المفهوم بقوله لكنه لا يجب الأم بخلاف الأخ فانه مع الأخت يجب بان الأم
حجب نقصان من الثالث الى السدس والجد لا يجب الأم هذا الحجب مع الأخت كما
لا يجبها اذا اجتمع مع الأخ لانه ليس بأخ حقيقة بل لها الثلث معه وصنيع الناطم
هنا بالاستدراك بل كن أولى من صنيع العلامة الرحي من الاستثناء بالاسلامته
هنا من الاعتراض بخلافه هناك فاذا مات الميت عن زوجة وأم وجد وأخت أصل هذه
المسئلة من اثني عشر للزوجة الربع ثلاثة وللأم الثلث أربعة يبقى خمسة على الجد
والأخت لا تنقسم عليهم ما أتينا فتضرب رؤسهم ثلاثة في المسئلة اثني عشر بسبعة
ثلاثين ومنها تصح فللزوجة ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللأم أربعة في ثلاثة باثني عشر
يبقى خمسة عشر للجد عشرة وللأخت خمسة مقاسمة كالأخ وفي المسئلة المسماة
بالخرفاء وسميت بذلك لتخرق أقوال الصحابة رضي الله عنهم فيها أي اختلافهم
فيها أي ان الأقوال خرقها أي وسعتهم بكثرة الكلام فيها وهي أم وجد وأخت أصل
المسئلة من ثلاثة للأم الثلث واحد يبقى اثنان على الجد والأخت لا تنقسمان
عليهما ما أتينا فتضرب ثلاثة رؤس الجد والأخت لان الذكركم يجعل كأنثيين في
المسئلة ثلاثة بتسعة ومنها تصح للأم واحد في ثلاثة بثلاثة وللجد والأخت اثنان
في ثلاثة بسبعة للأخت المنكسر اثنان وللجد ضعفه وهذا مذهب الامام زيد بن
ثابت رضي الله عنه وهو مذهب الأئمة الثلاثة غير الامام أبي حنيفة رضي الله
عنه وأما عند الامام أبي بكر الصديق رضي الله عنه وأرضاه فللأم الثلث والباقي

للجد ولا شيء للاخت لان الاخت عنده محبوبة بالجد فالمسئلة عنده من ثلاثة
للأم واحد وللجد الباقي ولا شيء للاخت وهو مذهب الامام أبي حنيفة رضي الله عنه
ولها ألقاب عشرة * أولها الخرقاء وقد تقدم * وثانيها المثلثة لقول الامام عثمان بن
عمران رضي الله عنه بأن لكل من المثلثة الثالث * وثالثها المربعة لقول ابن
مسعود رضي الله عنه فإنها تصح من أربعة لانه جعل للاخت النصف والباقي
بين الجد والأم نصفين لان كلامهم ماله ولادة على الميت وللأم قوة القرب وللجد
قوة الذكورة فاستويا لسكر لان نصف الباقي صحيح فيضرب اثنان في اثنين باربعة
فللاخت اثنان ولكل من الجد والأم واحد * ورابعها الخمسة لقضاء خمسة من
الصحابه فيهما عثمان وعلي وزيد وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم * وخامسها
السدسة لان بعضهم يحكي سبعة أقوال مأخوذة من أقوال الصحابة المتقدم ذكرهم
* وسادسها السبعة لان بعضهم يحكي في سبعة أقوال * وسابعها الثمثة لان رواها
ثمانية الروايات والأقوال مأخوذة من أقوال الصحابة كالذي قبلها * وثامنها
العثمانية لان عثمان رضي الله عنه انفرد فيها بقوله السابق عنه * وتساعها الخجاجة
لان الخجاج سأل فيها الشعبي وامتنع * وعاشرها الشعبية لان الشعبي امتنع فيها
الخجاج حين ظفربه فأصاب فيها ففعا عنه فكملت ألقابها عشرة * وقول الناظم وله
سدس ولوبه تعول المسئلة الى آخر ما تقدم أي انه اذا لم يبق بعد الفروض الا السدس
فقط فيفوز به الجد فرضا وتسقط الاخوة كما في بنتين وأم وجد واخوة أصل المسئلة
من سبعة فللبنتين الثلثان أربعة وللأم السدس واحد يبق قدر السدس وهو واحد
للجد ولا شيء للاخوة أو يبق دون السدس وهو معنى قول الناظم وان يلب الباقي الخ
كما في زوج و بنتين و جد واخوة أصلها من اثني عشر للزوج الربع لثلاثة وللبنتين
الثلثان ثمانية يبق واحد وهو دون السدس لأن السدس اثنان فيعمل للجد واحد
تمام السدس وتسقط الاخوة فاصل المسئلة من اثني عشر وعالت لثلاثة عشر أو لم يبق
شيء كبنتين وزوج وأم و جد واخوة المسئلة من اثني عشر فللبنتين الثلثان ثمانية
وللزوج الربع ثلاثة وللأم السدس اثنان فيعمل لها واحد تمام سدسها ويراد للجد
في العول بسدسه وتسقط الاخوة فاصل المسئلة من اثني عشر وعالت لخسة عشر
ولا شيء للاخوة الا للاخت في الأكدرية كما سيأتي وحيث أخذ سدسها عاثلا كله
أو بعضه فالسدس اذ ذاك يكون اسما لا حقيقة لانه صبه بسبب العول كما تقدمت
الإشارة الى ذلك في أول الكتاب عند ذكر الفروض * وجميع ما ذكره الناظم من
أول الباب الى هنا هو فيما اذا كان معه أحد الصنفين الأشقاء أو لاب سواه أو كان
معههم أيضا صاحب فرض أم لا * ثم ذكر حكم ما اذا اجتمع معه الصنفان سواه أو كان
معههم أيضا فرض أم لا وهو المعادة أي العديسل المفاعلة على بابها وقيل لا وبه تتم

الاحوال الاربعة المشار اليها سابقا عند ذكر الاحوال ذكرهما بقوله

﴿واعتد لدى القسم عليه واحسب * مع اخوة الاصاين اولاد الاب﴾
 ﴿وبعد اخذ الجسد منهم اقسام * بينهم كالقسم مهم ما بعد﴾

أى ان الاخوة للاب يعدون على الجسد عند القسمة مع الاخوة الاشقاء لينة نقص بسبب ذلك نصيبه وذلك اذا كان الاشقاء دون مثلى الجسد فان كانوا مثلى الجسد أو أكثر فلا معادة لانه فائدة لها وذلك في ثمان وستين مسألة ويختصرون المثلين في خمس صور وهي شقيقة أو شقيق أو شقيقتان أو ثلاث شقيقات أو شقيق وشقيقة ويكون مع من ذكر من الاشقاء من يكمل المثلين من اولاد الاب فاما الشقيقة فيكون معها أخت لاب أو أختان لاب أو ثلاث اخوات لاب أو أخ لاب أو أخ وأخت لاب فهذه خمس مسائل وأما الشقيق فيكون معه أخت لاب أو أختان لاب أو أخ لاب وهكذا مع الشقيقتان فهذه ست مسائل وأما الثلاث الشقيقات فلا يكون معهن الا الأخت للاب وهكذا مع الاخ والأخت الشقيقتين فهاتان اثنتان فكمملت الصور ثلاث عشرة ثم لا يخفى لو امان لا يكون معهم ذو فرض أو يكون وعلى الثاني فالفرض اماربع كزوجة أو سدس كأم أو جدة أو هما أو نصف كزوج فهذه خمس هذه الاربع والخامسة عدم الفرض تضرب في الثلاث عشرة يحصل خمس وستون والثلاث الباقية أن يكون مع الشقيقة أخت لاب والفرض ثلثان كابنتين أو نصف وسدس كبنين وأم أو نصف وثن كبنين وزوجة فهذه ثمان وستون وأصولها محصورة في الثلاث عشرة المتقدمة وزاد السبب في شرح كفاية الحفاظ مسائل * منها أحد وأخ وأخت لابوين وأخ لاب ومنها أحد وشقيقة واخوان لاب * ومنها أحد وشقيقة وأربع اخوات لاب * ومنها أن يكون في الأخيرة جدة * ومنها جدة وشقيقة وأخ وأختان لاب فقط أو مع أم أو جدة ذكر هذه المسائل الرافعي والنووي وابن اللبان وغيرهم فهذه خارجة عن العدد المذكور ومقتضى كلام الرافعي أن مسائل المعادة لا تنحصر في عدد فانه ذكر في مسائلها شقيقة مع أخوين أو أربع اخوات لاب فصاعدا وأقره النووي في الروضة ولا سيما وقد عد من المعادة تسعينية زيد رضى الله عنه وهي أم وجد وشقيقة واخوان وأخت لاب ومثلها أخ وثلاث اخوات لاب وكذا خمس اخوات لاب أو أكثر قول الناظم نفع الله به * وبعد اخذ الجسد منهم اقسام * الخ وذلك انه اذا كان في الاشقاء ذكر فلا شئ للاخوة للاب كحد وأخ شقيق وأخ لاب فالأخ الشقيق يعد للاخ للاب على الجسد فيستوى للحد اذا المقاسمة والثلاث فاذا أخذ الجسد حظه وهو ثلث المال يبقى الثلثان فيأخذها الاخ الشقيق ولا شئ للاخ للاب وكزوجة وجد وأخ شقيق وأخ لاب المسئلة من أربع فللزوجة الربع واحد وبعد الشقيق الاخ للاب على الجسد فيأخذ أيضا ثلث الباقي لاستوائه مع المقاسمة وهو

ربيع أيضا يبقى نصف المال اثنان يأخذوا الشقيقة ولا شيء للاخ الأب وان لم يكن في
 الاشقاء ذكر فان كانتا شقيقتين فلهما الى الثلثين ولو فضل شيء لكان للاخوة للأب
 ولكن لا يبقى بعد الثلثين وحصة الجد والفرض ان كان شيء فلا شيء للاخوة للأب
 مع الشقيقتين ففي جد وشقيقتين وأخ لأب يستوى للجد المقتسمة والثلث فله ثلث
 المال والباقي للشقيقتين لأنه ثلثان ولا شيء للاخ للأب وقد ينقص الباقي عن
 الثلثين في نحو زوج وجد وشقيقتين وأخ لأب أو أكثر المسئلة من ستة لازوج النصف
 ثلاثة وللجد ثلث الباقي واحدة في للشقيقتين دون الثلثين ولا يعمل لهما لأنه ليس
 ارثهما هنا بالفرض المحض بل هو مشوب بتعصيب لكونهما مع الجد وان كانت
 شقيقة واحدة فلها الى النصف فان بقي بعد حصة الجد والفرض نصف المال أو أقل
 فهو للاخت الشقيقة ولا شيء للاخوة للأب كزوجة وجد وشقيقة وأخوين لأب
 المسئلة من أربعة فللزوجة الربع والاحظ للجد ثلث الباقي واحد فيبقى بعد الربع
 وثلث الباقي نصف المال فتختص به الشقيقة ولا شيء للاخوين للأب وكزوج وجد
 وأخت شقيقة وأخوين المسئلة من ستة فللزوجة النصف ثلاثة وللجد السدس أر ثلث
 الباقي واحد من ستة وبقي اثنان من ستة وهما أقل من نصف المال فهما للشقيقة
 ولا شيء للاخوين للأب وان بقي بعد حصة الجد والفرض ان كان أكثر من نصف
 المال كان للشقيقة النصف والباقي للاخوة للأب وبقي أكثر من النصف وذلك
 في ست صور وهي ان يكون مع الجد والشقيقة من أولاد الأب أخ أو اختان أو أخ
 وأخت أو ثلاث أخوات ولا فرض في الجميع فهذه أربع صور أو يكون في الاخريتين
 وهي أخ وأخت أو ثلاث أخوات صاحب سدس يقطع النظر عن ان يكون أم أو جدة
 نظرا الى الفرض لا الى من يأخذ هذه هذه صور ثمان فالجمله ست صور او ثمان بزيادة
 خصوصية ان صاحب الفرض اما الأم أو الجدة نظرا الى صاحب الفرض هنا وفي
 الحقيقة الصورتان فقط فالأول بالنظر الى عدها في شرح الترتيب والثاني بالنظر
 الى شرح الفارضية تبعاً لابن الهيثم وذكر في شرح الترتيب هل النصف الذي تأخذه
 الشقيقة بالفرض أو بالتعصيب قال العلامة الأمير الحق انه ليس فرضا محضاً ولا
 لأعيل لما يكمل النصف في غير هذه المسائل مما تقدم ولا تعصياً بمحض أو لا لكان للجد
 مثلاً فله من كل شيء وقد استحسنوا في الباب أشياء كثيرة مخالفة للقواعد انتهى
 قد تقدم التنبيه على ذلك وهذا أحسن ما كتبوه هنا * ومن الصور التي يبقى فيها الولد
 الأب شيء الزيدات الأربع * الأولى العشرية وهي جد وشقيقة وأخ لأب أصلها
 من خمسة عدد الرؤس واغانسبت الى العشرة لصحتها منها وفي الأولوة انها يفتح الشين وفي
 البولاقى انها يسكون الشين ووجه محتمل من العشرة ان للشقيقة النصف ولا نصف
 للخمسة صحيح فيضرب اثنان في أصل المسئلة وهو خمسة فتصع من عشرة للجد خمسة

أربعة - وللاخت نصفها خمسة يبقى واحد للاخ والاب * الثانية العشر ينية وهي جد
وشقيقة واختان لاب وسهيت عشر ينية نسبة للعشرين لصحتها منها فاصلها خمسة عدد
الرؤس كالتى قبلها للجد - ومنها سهمان بالمقاسمة وللشقيقة نصف المال ولا نصف
للخمس صحيح في ضرب اثنين في خمسة يحصل عشرة للعدة أربعة وللاخت خمسة يبقى
واحد للاختين للاب بينهما مائة مائة فاضرب اثنين عددهما في العشرة يحصل
عشرون للجد ثمانية وللشقيقة عشرة ولكل من الاختين للاب سهم كذا في شرح
الترتيب وهو ارلى كماله ابن الهائم عافى شرح كشف الغواء من ان يقال أصلها
خمس للجد سهمان وللاخت نصف المال سهمان ونصف يبقى نصف سهمين
الاختين للاب لكل أخت ربع سهم فانكسرت المسئلة أولاً على مخرج النصف
وثانياً على مخرج الربع والأول داخل في الثاني فيكتفى به وتضرب الأربعة في
أصلها وهو خمسة فتصح من عشرين أفاده في الواوثة * الثالثة مختصرة زيدوهى أم وجد
وشقيقة وأخ وأخت لاب سهيت بذلك لان تصحيحها من مائة وثمانية باعتبار المقاسمة
وتصح بالاختمار من أربعة وخمس - بن امانه توافق الانصبا بالنصف واما بان تعدل
الى ثلث الباقي لأنه ساوى المقاسمة هنا قاله العلامة الأمير وتوضح ما ذكره العلامة
انه في هذه المسئلة اربعة وثلث الباقي فان اعتبرت المقاسمة كان أصلها
من ستة سهم يبقى خمسة على ستة رؤس لانه قسم وتباين رؤسهم فتضرب الستة
عدد الرؤس في ستة أصل المسئلة ستة وثلاثين الام سدسها ستة وللجد عشرة بالمقاسمة
يبقى عشرون تأخذ الشقيقة نصف المال كاملاً وهو ثمانية عشر يفضل سهمان على
الاخ والأخت للاب اثلاثا فتضرب ثلثة في ستة وثلاثين يحصل مائة وثمانية للام
ثمانية عشر وللجد ثلاثون وللشقيقة أربعة وخمسون والاخ للاب أربعة ولأخته
اثنان وترجع بالاختصار الى أربعة وخمس بن لتوافق الانصبا بالنصف وترجع
المسئلة الى نصفها ويرجع كل نصيب الى نصفه وان اعتبرت ثلث الباقي وهو الاحسن
فانما امر ثمانية عشر باعتبار ثلث الباقي مع السدس وان شئت جعلت أصلها من
سبعة مخرج السدس يبقى بعد سهم الام ولا ثالث لها صحيح فتضرب ثلاثة في ستة
بثمانية عشر للام ثلثة وللجد خمسة وللشقيقة تسعة يبقى سهم بين الاخ والأخت
للاب اثلاثا فتضرب ثلاثة في ثمانية عشر تبلغ أربعة وخمسين والاولى انصب بتسميتها
مختصرة زيدولو كان في المسئلة أخ لاب دون أخت لاب أو بالعكس لم يربط الاخ في
الاولى ولا الأخت في الثانية وخرجت المسئلة عن كونها مختصرة زيدووجه ذلك ان
الجد يتعين له المقاسمة فيهما فالاولى من ستة للام واحد وللجد اثنان يبقى ثلاثة هي
نصف المال فيعطى للشقيقة ولا شئ للاخ للاب لانه لم يبق له شئ والثانية من ستة
أيضاً للام واحد يبقى خمسة منكسرة على أربعة رؤس الجد والشقيقة والأخت للاب

تضرب في أصل المسئلة وهو ستة بأربعة وعشرين للام السدس أربعة وللجد عشرة
يبقى عشرة وهي أقل من النصف ففتعطي للشقيقة ولا شيء للأخت لأب فلو كانت
امراة لأب حاملا وقف الامر الى البيان ريعا يابها فيقال جاءت امرأة حبلى الى ورثة
يقسمون تركة فقالت لا تهملوا فاني حبلى فان ولدت ذكرا أو أنثى لم يرث كل منهما وان
ولدتا معا ورثا فهذا ميت ترك أمما وبقية رجدا وهناك امرأة أب حامل فان ولدت
ذكرا أو أنثى لم يرث كل منهما وان ولدتا معا معا ورثا فهي حينئذ مختصرة زيدا فتعطي
لخصام من الأولوة وزيادة من الحفنى * والاربعة تسعينية زيدوهي أم ووجه دون بقية
واخوان وأخت لأب وسعت تسعينية زيد نسبة للتسعين لخصمتها منهن ولم يقولوا
التسعينية كما قالوا العشرية والعشرية للمحافظة على ما روي عنه أهل العلم *
هذه المسائل ووجه صحتها من تسعين ان لاحظ للجد هنا ثلث الباقي بعد سدس الام
فيكون أصلها من ثمانية عشر ان اعتبر ثلث الباقي مع السدس وان شئت جعلت
أصلها من ستة مخرج السدس للام واحد يبقى خمسة لثلاث صحیح تضرب ثلاثة
مخرج الثلث في ستة المسئلة ثمانية عشر للام منها ثلاثة وللجد خمسة وللأخت الشقيقة
نصف المال تسعة يبقى واحد بين الأخوين والأخت لأب انكر على خمسة
رؤس فتضرب خمسة في ثمانية عشر يحصل تسعون ومنها تصح وللا ثلاثة في خمسة
بخمسة عشر وللجد خمسة في خمسة بخمسة وعشرين وللشقيقة تسعة في خمسة بخمسة
وأربعين ولكل من الأخوين لأب سهمان وللأخت لأب سهم ذل لو كان الميت في هذه
المسئلة ترك تسعين دينار الخص هذه الأخت دينار واحد * ويروى اياها فيقال لناميت
ترك ثلاثة ذكور وثلاث اناث وتسعين دينار فأخذت احدى الاناث دينار وليس
ثم دين ولا وصية وهي الأخت لأب في هذه الصورة انتهى أوثة * ولما كان من
الاحكام السابقة في الجسد انه حيث بقي بعد الفروض قدر السدس اخذ الجسد
وسقطت الاخوة الا لأخت في الأكدرية * ومنها انه لا يفرض للأخت مع الجسد
في غير مسائل المعادة على نزاع فيها فقد قيل انها ترث فيها بالفرض رقبيل بالنقص
وقد تقدم ان الحق ان فيه الشائتين الا لأخت في الأكدرية وكان من احكام
العاصب انه اذا استغرقت الفروض التركة سقط العاصب الا لأخت في الأكدرية
كما سبق أعقب الناظم نفع الله به ذكر الجدوالاخوة ببيانهم كما هو منه بقوله

ذكر المسئلة الأكدرية *

أي هذا بيان ذكراى * مذكور هو احكام المسئلة الأكدرية فالأضافة للبيان كما
سبق وسعت أكدرية لأوجه كثيرة * منها كونها كدرت على زيد مذهب رضى الله عنه
ومنها كون الجد كدر على الأخت ميراثا حيث أخذت النصف ثم عاد عليها لبقائها
ومنها ان عبد الملك بن مروان سأل رجلا من أكرعها فأخطأ فيها * ومنها ان امرأة

من أكرمات وخافتهم * ومنها ان الزوج اسمه أكرم وكونها أكرت على زيد مذهب
لان زيد لا يفرض للاخوات مع الجد ولا يعيل بل يسقط الاخوة معه اذ لم يبق لهم
شيء وهنا أعال للاخت ثم جمع الفروض فقسها على جهة التعصيب فخالفت هذه
القواعد كما في شرح الترتيب قال بعضهم - مقتضى هذا الوجه ان تسمى مكدره
لأ كدرية انتهى فلا نسب والاحسن نسبتها لأ كدر كما قاله العلامة الامير وتعرف
هذه المسئلة بالغراء أيضا الظهورها حتى صارت كالكوكب الاغر اذ ليس في
مسائل الجد مسئلة يفرض فيها للاخت في غير مسائل المعادة على ما مر فيها
سواها وقيل لان الجد غار على نصيب الاخت كما في اللؤلؤة * ثم شرع في بيانها
بقوله

(نعم مع الجد بالأ كدرية * يفرض بالعول لأخت الميت) *
وهي اذا ما الوارثون في العدد * زوج وأم صحبا أختا وجد * *

أي ان الأخت لا يفرض لها مع الجد كما سبق قريباً في أحكام الجد والاخوة ولما
افهم هذا الحكم العموم استدرك الناظم نفع الله به حكم الأ كدرية بقوله نعم
مع الجد الخ أي الا في الأ كدرية فإنه يفرض للاخت وتعمل المسئلة بسبب ذلك الى
تسعة كما سيأتي فلا يفرض لها فيما عدا هذه المسئلة والا في مسائل المعادة على تراع
فيها ثم بين أركان هذه المسئلة بقوله وهي الخ أي ان عددها أربعة وهم زوج وأم وأخت
وجد ثم ذكر أصلها وتقسيمها بقوله

* (فأصلها الستة وهي عائله * لتسعة فاقسم عليها حاصله) *
* (للزوج نصف عائل ثلاثة * والام سهمان من الوراثه) *
* (والسدس للجد وللأخت معه * نصف فكتا الحصتين أربعة) *
* (وبعد خلط الحصتين فاقسم * للجد مثلي مالها من أسهم) *

أي أصل هذه المسئلة من ستة الحاصلة من ضرب مخرج النصف اثنين في مخرج
الثالث ثلاثة للزوج النصف ثلاثة وللأم الثالث اثنان ويبقى واحد وهو قدر السدس
فيأخذ الجد فكان مقتضى ما سبق ان تسقط الأخت وهو مذهب الحنفية واما
مذهبنا كما سلكه والحنابلة تبعوا زيد رضي الله عنه انه يفرض لها النصف ثلاثة
وهو معنى قول الناظم وللأخت معه نصف وللجد السدس واحد فعالت المسئلة بنصفها
الى تسعة لكن لما كانت الأخت لو استقلت بما فرض لها زادت على الجد ردت
بعد الفرض الى التعصيب بالجد فيضم حصته الى حصتها ويقسمان الاربعة بينهما
أثلاثاً لذكركم مثل حظ الانثيين الا ان الاربعة اذا قسمها اثلاثاً تنقسم صحيحة ولا
موافقة فاضرب ثلاثة في تسعة فتصبع من سبعة وعشرين للزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة
وهو ثلث المال وللأم اثنان في ثلاثة بستة وهي ثلث الباقي وللجد والأخت أربعة

في ثلاثة باثني عشر فلا زخت أربعة ثلاث باقى الباقي وللجد ثمانية هي الباقي فلهذا يبلغز
فيقال ميت خلف أربعة من الورثة فورث أحدهم ثلث المال والثاني ثلث الباقي
والثالث ثلث باقى الباقي والرابع الباقي وقد نظم ذلك بعضهم بقوله

ما فرض أربعة يفرق بينهم * ميراث ميتهم بحكم واقع
فلو احدث ثلث الجميع وثلث ما * يبقى لثانيهم برأى جامع
ولثالث من بعده ثلث الذى * يبقى وما يبقى نصيب الرابع
وأجابه المحقق الامير بقوله

افدى الذى حاجى بعرف ضائع * فعرفته وعلى شكر الصانع
سحر البيان وحكمة الشعر التى * منها بوجه الحل شكر السامع
يعنى التى ميتهم آمن ~~أكدر~~ * معروفة لا سببها للبائع
ومن ذلك أن يقال خلف أربعة من الورثة أخذ أحدهم جزءا من المال والثاني نصف
ذلك الجزء والثالث نصف الجزءين والرابع نصف الثلاثة أجزاء وقد نظم ذلك المحقق
الامير بقوله

اى شخص له من الارث جزء * ولثان سهمهم بقدر نصيبه
ثم نصف الجزءين يعطى لشخص * ولشخص نصف الثلاثة ضعفه
أجابه كاتبه عفى الله عنه

يا امام بدیع لغز بوضعه * فاق معنى مع اختصار بلطفه
هم أدلوا لا كدرية الجد فلاخت قام فالزوج فامنع بكشفه

وتوضيح ذلك ان الجد أخذ ثمانية والأخت أخذت أربعة وهي نصف الثمانية
والأم أخذت ستة وهي نصف الاثني عشر والزوجة أخذت تسعة وهي نصف الثمانية
عشر التى هي ضعف التسعة فلم يكن زوج لكانت الحرقاء وهي أم وجد وأخت
وقد تقدمت ولولم تكن أم لتعاسم الجد والأخت فيما بقى بعد فرض الزوج ولولم يكن
جد لتأزت الأخت بفرضها بعد العول بما ~~يكمله~~ وهو ثلثا اثنان وكانت المأهولة
وقد قدمت ولو كان بدل الأخت أخ لسقط وصحت المسئلة من أصلها وهو ستة ولولم
أخت وكان بدل الجد أباً كانت أحد الغراوين ولو ~~كان~~ كان خنثى فأجعل له مسئلة
الذكورة ومسئلة الأنوثة وبجامعة بينهم ما فمسئلة الذكور من ستة ومسئلة الأنوثة
من سبعة وعشرين كما تقدم وبين المسائلتين توافق بالثلث فأضرب وفق احداهما
في كامل الأخرى يحصل لكل منهم تسعة فهي جزءهم مسئلة الذكور واقسمها
أيضاً على تسعة مسئلة الأنوثة قبل ان يخرج بخارج ستة فهي جزءهم مسئلة الأنوثة
فأضرب نصيب كل وارث في كل من الجزئين واعطه أقل النصيبين فلا زوج من
مسئلة الذكور ثلاثة في تسعة بسبعة وعشرين ومن مسئلة الأنوثة ثلاثة في ستة

بثمانية عشر فيعطى أقل النصيبين وهو ثمانية عشر ومن مسألة الأثوثة لأنها
الأضر في حقه ويوقف له تسعة وللأم من مسألة الذكورة اثنان في تسعة بثمانية
عشر ومن مسألة الأثوثة اثنان في ستة باثني عشر فتعطى أقل النصيبين وهو اثنان
عشر من مسألة الأثوثة لأنها الأضر في حقه ويوقف لها تسعة وللجد في مسألة
الذكورة واحد في تسعة بتسعة ولا شيء للخنثى من مسألة الذكورة وللجد والخنثى
من مسألة الأثوثة أربعة في ستة بأربعة وعشرين للجد ستة عشر وللخنثى على تقدير
أثوثة ثمانية فيعطى الجد أقل النصيبين وهو تسعة من مسألة الذكورة لأنها الأضر
في حقه ولا يعطى الخنثى شيئا مما له بالأضر في حقه وهو مسألة الذكورة ويوقف
خمس عشرة لأنه جملة ما أخذوه تسعة وثلاثون يبقى خمسة عشر فان اتضح الخنثى
بالذكورة أعطى الزوج التسعة الموقوفة له تسعة لنصفه على مسألة الذكورة
أيضا وان اتضح بالأثوثة أخذ ثمانية وأعطى للجد تسعة على التسعة التي معه فيصير
له ستة عشر فقد صار مجموع نصيبهم ما أربعة وعشرين وقسمت بينهما أثلاثا لذكور
مثل حظ الأنثيين هـ ذاهبنا وعند السادة المالكية لا يوقف شيء بل يعطى كل
واحد من الورثة نصف ماله من المسئلتين مسألة ذكورة ومسألة أثوثة وما بقي فهو
للخنثى وتصح من مائة وثمانين لأنها جامعة للمسئلتين من ضرب حالتي التذكير
والتأنيث في أربعة وخمسين بمائة وثمانية ثم تضرب سهام كل من الزوج والأم من
مسألة الذكورة وهي الستة في أصل المسئلتين وهو جزء السهم عندهم وهو ثمانية
عشر واثنان عشر لأن مسألة الذكورة ستة والأثوثة تسعة فإثنا عشر كما عرفت
مضروبين في الحالتين اثنان في ستة باثني عشر واثنان في تسعة بثمانية عشر فتضرب
للزوج النصف ثلاثين من ستة مسألة الذكورة في ثمانية عشر بأربعة وخمسين
وثلاثين في اثني عشر بستة وثلاثين يبلغ مجموع المضروب في الأصحاب تسعين تعطيه
نصف ذلك خمسة وأربعين وللأم اثنان من مسألة الذكورة في ثمانية عشر بستة
وثلاثين واثنان في اثني عشر بأربعة وعشرين يكون المجموع ستين تعطيهما نصف
ذلك ثلاثين وللجد من مسألة الذكورة تسعة ومن مسألة الأثوثة ستة عشر يكون
المجموع خمسة وعشرين مضروبة في اثنان مسألتى الذكورة والأثوثة تبلغ خمسين
تعطيهما من ذلك خمسة وعشرين يكون مجموع ما لكل مائة يبقى ثمانية للخنثى فذلك
مائة وثمانية هذه طريقة المالكية ولما أنهى الناظم الكلام على مهم المسائل
الفقهية الفرضية شرع في بيان المخارج والنسب من المسائل الحسابية فقال

﴿ ذكر مخارج الفروض والنسب الأربع ﴾

أي هذا بيان ذكر أحكام مخارج الفروض الخ فالإضافة للبيان كما تقدم غير مرة
أي بيان المسائل المتعلقة بمخارج الفروض الستة المقدمة أول الكتاب وبالنسب

الأربع وبيانها والمخرج جمع مخرج والمخرج هو أقل عدد يصح منه الكسر والنسب جمع نسبة وهي إضافة الشيء إلى غيره (واعلم) أن علم الفرائض اسم لمجموع مسائل قسمة الموارث كقولنا للزوج النصف وهكذا مسائل الحساب المتعلقة بتأصيل المسائل وتصحيحها كقولنا كل مسألة فيها سُدس فهي من ستة وكل سهم انكسر على فريقين وبأية سهميه يضرب عدد رؤسها في أصل المسئلة فلما فرغ المصنف من الكلام على الجزء الأول أعنى المسائل المتعلقة بقسمة الموارث أخذ يتكلم على الجزء الثاني أعنى المسائل المتعلقة بالحساب * ثم شرع في بيان المخرج والنسب بقوله

- * (إذا عرفت قسط كل وارث * واحتجت للقسمة بعد الحادث) *
- * (فاعرف مخرج الفروض الموصلة * بضبطها لأصل كل مسألة) *
- * (فإن كان أصل النصف في الوراثه * والثالث والثلاثان من ثلاثة) *
- * (أربعة للربع ستة هيئه * للسدس والثمانية) *

أى إذا عرفت قسط أى نصيب كل وارث عن سبق من العصبه لأن مسألتهم عدد رؤسهم أن تحضوا ذكورا ولذا كرمثل حظ الأنثيين أن كانوا ذكورا وإنا كما تقدم أو المعنى إذا عرفت قسط كل وارث من أرباب الفروض إجمالا كالسدس والربع أو الثالث والثلث مثلا لم تعرف مقدار ما يخص كل واحد من عدد السهام واحتجت للقسمة لتعرف ما كان مجهولا من مقدار سهام كل فرض بعد حدوث الحادث وهو موت المورث وجهه لعدد السهام لكن يعكس على هذا المفهوم الثانى قوله بعد فاعرف مخرج الفروض لما يلزم عليه من تحصيل الحاصل لأنه إذا عرفت قسط كل وارث إجمالا كاهذا السدس ولهذا النصف تعلم ضرورة أن السدس واحد من ستة وهكذا تعرف المخرج الذى هو العدد الذى يصح منه الكسر كالستة والثمانية وهو القدر قد عرفه إجمالا فيتعين حينئذ المعنى الأول وهو أنه إذا عرف نصيب كل وارث من العصبه واحتاج لقسمة المسائل الذى فيها أصحاب الفروض المجهولة عددها هم أصل المسئلة * وقوله فاعرف أى اعلم مخرج جمع مخرج وهو أقل عدد يصح منه الكسر كما سبق والفروض وهى الستة المتقدمة أول الكتاب وهى النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس الموصلة لصفة المخرج بضبطها أى معرفة ضوابطها أى قواعدها الكلية لأصل كل مسألة من مسائل الفروض المجهولة عددها هم المخرج خمسة ذكرها بقوله * فأن كان أى الأول من المخرج اثنين وهو مخرج النصف وهو أحد الأربعة الأصول التى لا تعول من السبعة الأصول الآتى تمامها فيما بعد وستأتى إشارة الناظم إلى هذه الأصول الأربعة فمخرج النصف مع الباقي اثنين تزوج وهم للزوج النصف واحد

والباقي للم واحد بنت وعم من اثنين للبنت النصف واحد والباقي للم بنت ابن وعم
كذلك أخت شقيقة وعم كذلك أخت لأب وعم كذلك وتسمى هذه المسائل حيث
ناقصة لنقص فروضها عن عدد ما ومثل النصف النصفان كزوج وأخت شقيقة
من اثنين للزوج النصف واحد وللأخت النصف واحد وزوج وأخت لأب كذلك
وتسمى هاتان المسئلتان عادلتان لمساوات فروضهما العدد هما فان زادت سميت
عائلة كما سيأتي وتسمى هاتان المسئلتان بالنصفيتين وباليتيمتين تشبيها لهما
بالدراية التي لا نظير لها لانه ليس في الفرائض مسألة يورث فيها نصفان فقط
بالفرض الا هاتين المسئلتين وسيأتي أن النصفين متماثلان يكتفي بأحدهما
* والاصل الثاني عمالا يعول الثلاثة وهي مخرج الثالث كام وعم فللام الثالث
واحد والم الباقي اثنان ومثله الثلثان كبنتين وعم وهي فيها تسمى ناقصة كما
سبق أو الثلث والثلثان كاختين لام وأختين شقيقتين أو لأب وهي عادة كما سبق
وهما أيضا متماثلان لان يكتفي بأحدهما * والاصل الثالث عمالا يعول الاربعة
وهي مخرج الربع كزوجة وعم للزوجة الربع واحد والباقي للم أو زوج وابن كذلك
أو مع الزوج نصف كزوج وبنت وعم للزوج الربع واحد وللبنات النصف اثنان
والباقي للم واحد أو زوجة وأخت شقيقة أو لأب وعم للزوجة الربع وللأخت
النصف والباقي للم أو معه ثلث الباقي كزوجة وأبوين للزوجة الربع وللام
ثلث الباقي واحد والباقي لأب اثنان ووجه ذلك انه اذا اجتمع كسر مفرد وكسر
مضاف للباقي أخذت مخرج المفرد وألقيت منه بسطه ونظرت فيما بقي فان
انقسم على مخرج المضاف للباقي فأصل المسألة مخرج الكسر المفرد وذلك كربع
وثلث الباقي فانك لو ألقيت من الاربعة واحدا وهو بسط الربع وجدت
الباقي منقسما على ثلاثة فيتمدأصل المسألة اربعة وان لم تنقسم فاما أن يبين
كنصف وثلث الباقي فانك لو ألقيت من الاثنين واحدا وهو بسط النصف وجدت
الباقي مـ ضربته في ثلاثة بسطة وأما ان يوافق كسبع وربيع الباقي
فانك لو ألقى مـ واحدا وهو بسط السبع وجدت الباقي موافقا للاربعة
بالنصف فـ الاربعة وهما اثنان في تسبعة باربعة عشر انتهى من
الاولوة موضعا * والاصل الرابع الثمانية وهي مخرج الثمن كزوجة وابن أو كان
معها نصف كزوجة وبنت وعم المسألة من ثمانية للزوجة الثمن واحد وللبنات
النصف اربعة والم الباقي ثلاثة فهذه الاصول الاربعة وهي لا تعول وهي مخرج
الفروض الخمسة المقدمة وانما كانت المخرج اربعة والفروض خمسة لان مخرج
الثلث والثلثان واحد * والاصل الخامس الستة وهي مخرج السدس وسيأتي أنها
من الاصول الثلاثة التي تعول وذكرها هنا لانه من جملة المخرج الخمسة * ثم ذكر

النسب الاربع بقوله

* (واعرف حساب النسب المشروحا * لتعرف التأصيل والتصحیحا) *
 * (وهي هديت أربع من النسب * تماثل يعرفه كل العرب) *
 * (تداخل وهو اذا أفنى الاقل * بالخط أوفى العددين والمثل) *
 * (ثلاثة مع ستة أو تسعة * واثنان مع أربعة أو ستة) *
 * (توافق وهو اتفاق العددين * في أى كسر سالم في الطرفين) *
 * (كسمة مع تسعة في الثالث أو * في النصف مع أربعة كجروا) *
 * (تباين وهو اذا الفرد فضل * من بعد خط كل أوفى بالاقل) *
 * (فهذه المحارج المقررة * والنسب المشروحة المعتبرة) *
 * (ليس الى التصحيح والتأصيل * بغير حفاهن من سبيل) *
 أى واعلم بيان النسب الاربع الآتية الحسابية راضاة حساب الى النسب من
 اضافة الصفة الى الموصوف والمشروحة لخاصة الحساب وهو معرفة وحساب نسكرة ولا يصح
 وصف النسكرة بالمعرفة عند الجمهور وأجاز الاخمس وصفها ان خصصت كما هنا
 واستدل له الاخفش بجعل الأوليان صفة لاخران في قوله تعالى فآخراى بقومان
 مقامهما من الذين استحق عليهم ما الأوليان * وقوله لتعرف التأصيل والتصحیحا
 تعليل لمعرفة النسب * وقوله وهي هديت دعاء من الناظم لم يعلم هذه النسب
 ويتقنها بالهداية أى الدلالة على الخيرة موصلة كانت أم لا كما تقدم لكن المراد بها
 ههنا الموصلة ودعاه بالهداية اليها والى غيرها للاعتناء بشأنهم لانهم امن مهمات
 هذا الفن للتوصل بعرفتها الى قسمة التراكب أربع من النسب وهي القائل
 والتداخل والتوافق والتباين (النسبة الاولى) القائل والقائل تفاعل من
 الجانبين أى عدد قائل لعدد غيره أى المساوى له نكسة وخسة وعشرة وعشرة
 * وقوله يعرفه كل العرب أى يعرف معنى القائل بديهة كل من عرف لغة العرب
 فلا يحتاج الى طول شرح (النسبة الثانية) التداخل وهو جزء الشئ الذى اذا سلط
 عليه أفناه وهو معنى البسط وهو ان يكون أقلها جزءا من أكبرهما ومعلوم ان الاصغر
 داخل فى الاكبر دون العكس خرج بذلك الجزء المسمى كالأربعة بالنسبة
 للسته فهمامة توافقان لا امتدادا خلان أو يقال الامتدادا خلان هما العددان اللذان يفنى
 أصغرهما أكبرهما أى ولو فى أكثر من مرتين وعبارة المنهاج مع النهاية وان اختلفا
 وفنى الاكثر بالاقل عند داسقاطه من الاكثر مرتين فاكثرت داخلان لدخول
 الاقل فى الاكثر حينئذ وهو المراد من التفاعل فيكتفى بالاكثر ويجعل أصل
 المسئلة كثلاثة مع ستة أو تسعة أو خمسة عشر فان الستة تفنى باسقاط الثلاثة
 مرتين والتسعة ثلاث مرات ومثله فى التحفة فالتفاعل وان كان يقتضى التفاضل

من الطرفين الا انه هنا ليس على باب كتمان * وقول الناظم وهو اذا افنى الاقل
 الخ ضابط كاف لما للتداخل والاقل فاعل افنى وبالمط جار ومجور ومتعلق به
 وأوفى العددين بمعنى أكثرهما فعول لا فنى (النسبة الثالثة) التوافق وهو ان
 يوافق العدد عددا آخر فهمامة توافقان ويقال لهما مشتمتر كان أيضا والتوافق
 يحصل ولو في جزء من الاجزاء ويقال أيضا المتوافقان هما اللذان لا يفنى أصغرهما
 أكبرهما وأغما يفنيهما عدد ثالث كأربعة وستة فان الاربعة لا تفنى الستة
 ويفنى كلا منهما الاثنان ومثل له الناظم كسبعة مع تسعة في الموافقة بالثلاث وستة مع
 أربعة في الموافقة بالنصف (والنسبة الرابعة) التباين وهو أن يباين العدد عددا
 آخر فهمامة تباينان أي متخالفان وقد بينه الناظم بقوله نعم الله به وهو اذا الفرد
 فضل من بعد حط كل الخ وبيان ما تعرف به النسب المذكور من الطريق
 أحسنه تسليط الأصغر على الأكبر وطرحه منها في مرتين فأكثر فان لم يبق شيء كانا
 متداخلين كاثنتين وأربعة أو ستة وان بقي شيء فان بقي غير واحد كانا متوافقين
 كأربعة وستة وان بقي واحد ولو بعد الطرح مرتين كانا متباينين كاربعة وخمسة
 أو تسعة فان المدار في التباين على بقا واحد بعد طرح الأصغر من الآخر وقد
 يطرح بعد ذلك ما بقي للأكبر من الأصغر كأربعة وسبعة فأنك اذا طرحت الاربعة
 من السبعة ثم طرحت ما بقي للسبعة من الاربعة أي طرحت ثلاثة من الاربعة لاجل
 طرح الثلاثة بقيمة السبعة بقي واحد فقد علمت طريق معرفة التداخل وطريق
 معرفة التوافق وطريق معرفة التباين وأما التماثل فواضح لا يحتاج معرفته
 لطريق انتهى وقوله فهذه المخارج المقررة الخ الاشارة الى المذكورة المرسومة
 في هذا الباب أو الاشارة الى المخارج والنسب التي في الذهن في هذه الخلاف المشهور
 المنقول عن السيد الشريف الجرجاني قدس سره الى سبعة أقوال لان الاشارة
 اما أن تكون الى الالفاظ أو الى المعاني أو الى النقوش أو الى الالفاظ والمعاني
 أو الى الالفاظ والنقوش أو الى المعاني والنقوش أو الى الثلاثة وهي غير جائزة
 للمعاني لانها غير مستقلة لتوقفها على الالفاظ فلا تصلح أن تكون مدلول ولا جزء
 مدلول فبطلت احتمالات أربع ولا للنقوش لانها لا تيسر لكل أحد ولا في كل
 وقت فلا تصلح أن تكون مدلول ولا جزء مدلول ولا الالفاظ لانها عرض
 تنقضي بمجرد النطق بها فبطلت البقية وتعين الاحتمال المذكور والاشارة
 لما في الذهن مطلقا تقدم الكلام أو تأخر أما عند تأخر الكلام عن الاشارة فالامر
 ظاهر وأما عند تقدم الكلام كما هنا على الاشارة فلان الالفاظ عرض تنقضي
 بمجرد النطق بها وأصل وضع الاشارة الى المحسوسات فتكون في غيرها مجازا
 بالاستعارة وهل الاستعارة في أسماء الاشارة تبعية أو أصلية الأرجح أنها تبعية

* ولما كانت المخارج والنسب أصل لا بد من معرفته في هذا الفن حض عليهم بعرض الخبر بقوله ليس إلى التصحيح الخ * وقوله في أي كسر ساءم الطبعاق وهو ذ كر الشيء وضده ثم ذ كر الناظم نفع التبيين تأصيل المسائل ووجه الاختصاص بالنسب الأربع المذكورة في هذا الباب فقال

* (ذ كر تأصيل المسائل) *

أي هذا بيان ذ كر تأصيل المسائل وبيان وجه الاختصاص بالنسب الأربع وبيان الأصول العائلية وشرع في بيانها بقوله

* (مهما عمت عن عصبات محض * من نسب ولم يكن ذو فرض) *

* (فعدة الرؤس وافرض الذ كر * كالانثيين أصلها الذي اشتهر) *

* (وان تجددتة فرضا واحدا * فأصلها مخارج أوزانها) *

* (فانظر وقاك الله سوء المنقلب * إلى مخارج الفروض بالنسب) *

* (فاغن بواحد من المماثل * واكتف بالاكثري الداخل) *

* (وان يكن توافقا فبادر * اضرب وفق واحد في الآخر) *

* (وان يكن تبانيا فالكل * في الكل والحاصل فهو الأصل) *

أي شخص يموت عن محض العصبية من ذوى النسب ولم يكن في العصبية ذو فرض فمسئلتهم عدد رؤسهم فان كانوا الستون سهمهم ورؤسهم وان كانوا كورا واثنا جعل رأس الذ كر كاثنيين وقسمت التركة بينهم للذ كر مثل حظ الانثيين وتقدم الكلام عليهم في باب العصبات (قوله) وان تجددتة فرضا الخ أي وان كان في المسئلة صاحب فرض فأصلها من مخارج ذلك الفرض كالسدس أو زائد على ذلك الفرض كان كان في المسئلة سدسان كابوين وابن فتماثلان وقد أشار إلى ذلك الناظم مقدما الدماء للناظم في مخارج الفروض بكفاية سوء المرجع والمآل والعاقبة بالوقاية له من ذلك وهو عدم العقاب بعد الموت في البرزخ والمخسر ودخول النار فنسأله سبحانه وتعالى السلامة من ذلك كله حتى قال فاغن بواحد من المماثل واكتف به عن الآخر فيكون المأخوذ جزء السهم كما سيأتي في كلام الناظم بعد هذا الباب فاضربه في أصل المسئلة ان لم تعمل أو في مبلغها بالعلول ان عالت لانه جزء السهم واكتف بالاكثري في المتداخين ويسميان بالمتناسبين وهو أصكبر العددين عن الاصغر أي أقل العددين فيكون الاكثر جزء السهم فاضربه في أصل المسئلة ان لم تعمل أو مبلغها بالعلول ان عالت لانه جزء السهم كما سيأتي وان توافقا اضرب بجميع الوفاق الحاصل من أحد العددين في العدد الآخر وذلك بان تضرب ما حصل من ضرب وفق أحدهما في كامل الآخر في أصل المسئلة أو في مبلغها بالعلول ان عالت لان ذلك جزء السهم وان تبانيا فاضرب الكل في الكل فما حصل فهو جزء السهم فاضربه في أصل

المسئلة ان لم تعمل أوفى مبلغها بالعول ان عالت فما حصلت في المتناسبات الاربعة
وهو أحد المتماثلين وا كبر المتماثلين وحاصل وفق أحد المتوافقين في كامل الآخر
بالعول ان عالت وحاصل المتباينين جزء السهم من أصل المسئلة أو مبلغها بالعول ان
عالت ووجه تسميته بذلك كما قال ابن الهيثم رحمه الله انه اذا قسم المصحح على الاصل
تماماً أو عا ثلًا خرج ما حصلته من المتناسبات لان الحاصل من ضرب أحد العددين في
الآخر اذا قسم على أحد المضروبين خرج المضروب الآخر * مثال ذلك زوج وست
شقيقات المسئلة من ستة لان فيها النصف والثلاثين وهما متباينان فتضرب ب مخرج
أحدهما في كامل الآخر اثنان في ثلاثة ستة للزوج النصف ثلاثة وللشقيقات الثلثان
أربعة عالت الى سبعة وهي لا تنقسم عليهن وتوافق عددان بالنصف فتردها الى
وفقها وهو ثلاثة وتضرب الثلاثة في المسئلة بعولها وهي سبعة يحصل واحد وعشرون
للزوج ثلاثة في ثلاثة تسعة وللشقيقات أربعة في ثلاثة اثني عشر لكل واحد اثنان
فاذا قسمت هذا المصحح على سبعة خرج لكل سهم منها ثلاثة فهي جزء السهم
والمطلوب القسمة ونصيب الواحد من المقسوم عليه وهو الاصل أو المنتهى اليه
بالعول يسمى بهما وحاصل المضروبين يسمى جزءاً فلذلك قيل جزء أي حظ الواحد
من الاصل أو المنتهى اليه ثم اذا قسمت المسئلة بين الورثة باحد الوجة التي ذكرها
الفرضيون * منها أن تضرب حصة كل فريق من أصل المسئلة في جزء السهم فان كان
الفريق شخصاً واحداً أخذته وان كان جماعة فاقسمه على عددهم يخرج ما لكل
وارث مما صحت منه المسئلة * ففي أم وثلاثة اخوة لام وعم المسئلة من ستة للام
السدس واحد وللأخوة للام الثلث اثنان لا ينقسمان عليهم ويباينان الرأس
والباقي للعم فتضرب رأس المنكسر عليهم ثلاثة في أصل المسئلة ستة بشمانية عشر
للأم واحد في ثلاثة جزء السهم بثلاثة وللأخوة للام اثنان في ثلاثة ستة لكل واحد
اثنان وللام ثلاثة في ثلاثة تسعة للام لانه شخص واحد * ومنها ان تقسم جزء السهم
على عدد الصنف ثم تضرب الخارج في النصيب من الاصل يخرج نصيب كل واحد
من ذلك الصنف في ثلاث بنات وأخوين لأبوين أو لأب المسئلة من ثلاثة يخرج
الثلاثين فللبنات الثلثان اثنان وهما لا ينقسمان على ثلاثة ويباينان وللأخوين
واحد لا ينقسم عليهم ما ويباين وبين الرأس بعضها مع بعض تباين فاضرب ثلاثة
رؤس البنات في رأسي الأخوين بسبعة وهي جزء السهم ثم تضرب بها في أصل
المسئلة وهو ثلاثة بشمانية عشر فاذا قسمت جزء السهم وهو ستة على عدد البنات
وهو ثلاثة خرج لكل واحد اثنان واذا خرجت الخارج وهو اثنان يخرج أربعة وهي
نصيب كل بنت واذا قسمت جزء السهم وهو ستة على الأخوين يخرج لكل واحد
ثلاثة واذا ضربت الخارج في نصيب الأخوين من الاصل وهو واحد بقي ثلاثة وهي

نصيب كل أخ * ثم ذكر الأصول السبعة مشيراً إلى تقدم الأربع الأصول التي لا تعمل بقوله نفع الله به

- * (ووضح مهمهما عرفت ما ذكر * ان الأصول سبعة للختبر)
- * (فالحجة الخارج المشهورة * منها وتلك سابقا مذكوره)
- * (ولا اجتماع الربع مع سدس برى * أو ثلث أو ثلثين فاثني عشر)
- * (وأصلوا عشرين تلو أربعة * للثمان والثلثان أو سدس معه)
- * (والعول في الستة والاثني عشر * وضعفها يدخل في بعض الصور)
- * (وهو بأن يزداد في السهام * كما إذا الفروض في ازدحام)
- * (زيادة تستلزم النقصانا * قدرا من النصيب اني كاتا)
- * (فتبلغ الستة بالآحاد * عولا إلى العشر من الأعداد)
- * (وضعفها تبلغ بالآحاد * للسبع بعدد فرد الأعداد)
- * (والعدد الأعلى بثمان مضبوط * عولا إلى سبع وعشرين فقط)
- * (فهذه مسائل التأصيل * واقنع بأجمالى عن التفصيل)

أى ان ما سبق من ذكر القسمة بين العصبية وبيان النسب الأربع ظاهر وواضح ومهما عرفت ما ذكر من الفروض ومخارجها فاعلم ان الأصول المتفق عليها سبعة بجواب الشرط محذوف وانما علق الناظم نفع الله به معرفة الأصول السبعة على معرفة ما تقدم من الفروض ومخارجها لأنهم امتنعوا عن معرفة علمها يعرفها المختبر بها والمطلع عليها * منها أى السبعة الخارج الحجة المتقدمة ذكرها وهى الاثنان والثلاثة والأربعة والخمسة وهذه الأربع تقدم بيانها انما لا تعمل والخامس الستة ذكره هناك وسيأتى هنا بيانه لأنه من الثلاثة التى قد تعمل والاثنا عشر والأربعة والعشرون فهذه هى السبعة الأصول المتفق عليها وأما المختلف فيها فمافهم ثمانية عشر كفى أم وجد وخمسة أخوة لأبوين أو لأب المسئلة من ثمانية عشر أصلا للام السدس ثلاثة وللجد ثلث الباقي خمسة ولكل أخ اثنان من العشرة الباقية * وستة وثلاثون كفى أم وزوجة وجد وسبعة أخوة أشقاء أو لأب المسئلة من ستة وثلاثين أصلا للام السدس ستة وللزوجة الربع تسعة وللجد ثلث الباقي سبعة ولكل أخ اثنان من الأربعة عشر الباقية وكونها أصلا على الرابع لا تصححها هو ما عليه المحققون لان ثلث فرض مضموم لفرض آخر أو لفرض فيجب اعتباره وأقل عدد يخرج منه السدس وثالث الباقي صحاح ثمانية عشر وأقل عدد يخرج منه السدس والربع وثالث الباقي صحاح ستة وثلاثون وقال بعضهم هما تصحح لان الأصول مدارها على الفروض المذكورة في الكتاب والسنة وثلث الباقي لم يرد فيها فمافهم لا تأصيل فأصل الأولى من ستة يخرج السدس ولا ثلث صحح

للباقي بعد سدس الأم تضرب ثلاثة في ستة بثمانية عشر وقد علمت قسمتها وأصل
 الثمانية من اثني عشر مخرج السدس والرابع ولا ثلث صحيح للباقي بعد سدس الأم
 ورابع الزوجة تضرب ثلاثة في اثني عشر بستة وثلاثين وقد علمت قسمتها * ثم هذه
 الأصول الثلاثة التي تعول وهي الستة والاثني عشر والأربعة والعشرون والعول
 لغة يقال لعان منها الارتعاع يقال حال الميزان أي ارتفع ومنها القيام بكفاية
 العيال يقال حال عياله إذا قام بكفايتهم ومنها الاشتداد يقال حال الأمر
 إذا اشتد ومنها الغلبة يقال حاله الشيء إذا غلبه ومنها الميل يقال حال الميزان إذا
 مال ومن هذا المعنى قوله تعالى ذلك أدنى أن لا تعولوا أي أن لا تميلوا ولا تجوزوا وعن
 إمامنا الشافعي رضي الله عنه أن لا تترعياكم وهو لم ينفرد بذلك بل سبقه إليه زيد
 ابن أسلم وجابر بن زيد وهما تابعيان وخطأ بعضهم بأن ذلك اغما هو معنى أعال
 لا معنى حال ربانه تعالى إياح التبري في الآية بلا حصر وفيه تكثير العيال اه
 وهو الخطي في تخطئه لأن حال جاء بمعنى أعال أي كثر عياله كما هو منقول عن
 الكسائي والاصمعي وأبي عمرو وغيرهم وقرأ طائفة من لا تعيلوا من أعال وهو
 حاضرا قاله إمامنا رضي الله عنه ولأن التبري مظنة قلة الولد بحسب القصد
 الأصلي لأنه يقصد للفتح والولد إذا حصل يكون تابعا لا مقصودا فليس فيه تكثير
 العيال كما قال واصطلاحا زيادة في السهام ويلزمه النقص في الانصباء ففيه
 زيادة كما المنفصل وهو العدد ونقص كما المنصل وهو القدر * (واعلم) أنه لم يقع
 العول في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا في زمن أبي بكر بل في زمن عمر وهو أول
 من حكم به - بن رقت إليه مسألة زوج واختين فقال ان بدأت بالزوج أو بالاختين
 لم يبق للأخر حق فأنشروا على وأشار عليه العباس بالعول وقيل على وقيل زيد بن
 ثابت وأما كمالوا بذلك في مجلس واحد لاستشارة عمر إياهم واجتمعت الصحابة
 على العول ثم ساءل عمر ظمرا من الخلفاء فيه وقال ان الذي أحصى رمل
 حاج عددا لم يسمع من المال * أو ثانيا هذان النصفان قد ذهبا بالمال فأين
 الثلث وذلك في مسألة زوج وأمر فبيعة أولاد فانها تعول بثلثها كما سيأتي
 وقال لوقد وأما ما روي عن عمر وأما ما روي عن عمر وأما ما روي عن عمر
 من أهبطه الله من فرض إلى فرض فهو الذي قدمه الله ومن أهبطه من فرض إلى
 غيره فهو الذي أخره الله وروى عنه غير ذلك فقيل له ما بالك لم تقل هذا العمر فقال
 كان رجلا مهابا فهبته فقال له عطا من أبي رباح ان هذا لا يغني عني ولا عنك شيئا
 لو مت أومت لقسم ميراثنا على ما عليه الناس فقال فان ساؤا قلندع أبناءنا
 وأبناءهم ونساءنا ونساءهم وانفسنا وانفسهم ثم نبههم فجعل الله على
 المكاديين ولدك تسمى المباهلة وظاهر ما تقدم أنه كان مخالفا في زمن عمر لاسكنه

كنتم ذلك كما يقتضيه التعبير بقوله ثم أظهر ابن عباس الخلاف ويؤيده قوله
 كان رجلا مهيا بفهمته قال السبكي وليس معناه انه خاف عدم انقياد عمر له لعلم
 القطبي بانقياده للحق ولكن الهيبة خوف منشأ التعظيم فلعظمة عمر في صدر ابن
 عباس لم يبد ذلك له كما يعرض ذلك لطالب العلم لمقتضيه عظمة شيخه من ان يبدى
 احتمالا لا يتجمل في صدره ((واستشكل ذلك)) بانه كيف يسكت عما يظهر له
 لأجل هذا مع ان غير الصحابة لا يظن به هذا فكيف بهم ((وأجيب)) بانه لما كانت
 المسئلة اجتهادية ولم يكن معه دليل ظاهر يجب المصير اليه ساخ له عدم اظهاره
 ما ظهر له واحتج مشتبوا العول بما لا يلاق آيات المواريث ويحدث الحق والفرائض
 بأهلها وبالقياس على الديون والوصايا اذا ضاق عن المال ذكر ذلك شيخ الاسلام
 (الأصل الأول) من الثلاثة السنة اما غير عائلة بكجة وعم أو مع النصف بكجة
 وبنت وعم أو مع الثلث كام وأخوين لام وعم أو مع سدس آخر بكجة وأخ لام وعم
 أو مع الثلثين كام وبنتين وعم أو مع نصف وثلاث كام وأخت شقيقة وأخوين لام
 أو مع نصف وسدس آخر كبنت وبنت ابن وأم وعم أو مع نصف وسدس وسدس ثالث
 كام وثلاثة أخوات متفرقات شقيقة وأخت لأب وأخت لام وكل من في هذه المسئلة
 أصحاب فروض مستوفية للسهم أو مع الثلثين وسدس آخر كام وأختين شقيقتين
 وأخت لام وهذه كالأولى مستوفية للفروض فجميع هذه الصور أصلها من ستة
 لانها مخرج السدس وما عداه ماذ كرمعه فخرجه داخل في الستة فيكتفي بها لان
 المتداخلين يكتفي بأكبرهم وكذا اذا اجتمع النصف مع الثلث كزوج وأم وعم
 للمباينة بين مخرجي النصف والثلث وحاصل الاثنين والثلاثة ماذ كرمعه يبيع هذه
 الصور غير عائلة بل هي في بعض الصور تسمى ناقصة كما تقدم وهي التي ذكر فيها
 العم وفي بعضها عادلة وهي التي لم يذكر فيها العم وقسمة ذلك ظاهرة ((ثم اعلم))
 ان الستة قد تكون من فرضين أو أكثر كما ظهر لك في القليل وأما الاثنى عشر
 والأربعة والعشرون الآتيان فلا يكونان الا من فرضين فأكثر ((الأصل
 الثاني)) من الثلاثة الاثنا عشر غير عائلة اما رب من الثلث والرابع كزوجة
 وأم وعم أو زوجة وأخوين لام وعم المستلтан من اثني عشر من ضرب أحد المخرجين
 المتباينين في الآخر ثلاثة في أربعة باثني عشر للزوجة في الأولى الربع ثلاثة وللأم
 الثلث أربعة وللعم الباقي خمسة وفي الثاني للزوجة الربع ثلاثة وللأخوين للام
 الثلث أربعة من اثنين وللعم الباقي خمسة وكذا اذا اجتمع الربع مع الثلثين
 كزوجة وأختين شقيقتين وعم المخرجان متباينان كالتى قبلها وصح بضرب
 أحدهما في الآخر من اثني عشر للزوجة الربع ثلاثة وللأختين الثلثان ثمانية
 والباقي واحد للام وكذا اذا اجتمع الربع مع السدس والربع والسدس بينهما

التوافق تضرب وفق أحدهما في كامل الآخر كزوجة وجدة وهم من اثني عشر
أو الربع مع النصف والسادس كزوج وبنت وبنت ابن وهم بين الربع والسادس
التوافق كل ذي قبله القسم في هذه الصور ظاهر وهي فيها ناقصة ولا يكون في الاثني
عشر صورة عادلة أصلاً وستأتي الصور العائلية (الأصل الثالث) الأربعة
والعشرون غير عائل وهو ما مركب من الثمن والسادس كزوجة وأم وابن وبين
المخرجين التوافق يضرب وفق أحدهما في كامل الآخر بأربعة وعشرين أو الثمن
والثلثين كزوجة وبنتين وابن ابن بين المخرجين التباين أو النصف والسادس
كزوجة وبنت وبنت ابن وعم أو الثلثان والسادس كزوجة وبنتين وأمهم في
المسئلتين بين المخرجين التوافق من أربعة وعشرين والضرب والقسم ظاهر ولا
يتصور أن يجتمع الثمن مع الثلث لأن الوارث للثمن الزوجة بشرط وجود الفرع
الوارث والوارث للثلث الأم أو العمد من الأخوة للام بشرط عدم الفرع الوارث
فشرط ارث الثمن نقيض شرط ارث الثلث والنقيضان لا يجتمعان وما أحسن
قول الجعبري في ذلك * وثالث وعثن لا يحلان منزلاً * ولا يجتمع الثمن مع الربع
لأن الوارث للثمن الزوجة بشرط وجود الفرع الوارث أو الزوجة بشرط عدم الفرع
الوارث واجتماع الزوجين في مسألة غير ممكن إلا في مسألة الملفوف المتقدمة ذكرها
أول الكتاب وهي نادرة * قال ابن المصنف

والثمن في الميراث لا يجمع * ثلثا ولا ربعا وعزواق

(فائدة) كل واحد من الفروض الستة لا يمكن اجتماعه مع مثله إلا النصف والسادس
قد يجتمع سدسان بل ثلاثة أسداس كما في شرح الترتيب (نم اعلم) وإن الأربعة
والعشرين في جميع هذه الصور ناقصة ولا تكون عادلة أبداً بل قد تكون عائرة
وستأتي الصور التي تعول فتعول هذه الثلاثة أجماعاً قبل اظهار ابن عباس رضي
الله عنهما الخلاف في ذلك كما تقدم فتعول الستة بالافراد والازواج إلى العشرة وقد
أشار إلى ذلك الناظم نفع الله به بقوله فتبلغ الستة بالآحاد الخ أي بالآحاد التي
تطلق على كل واحد ترقياً من الستة إلى العشرة أذهى جمع أحد كما في القاموس
وهو يطلق على كل فرد من الأعداد كالسابع فإنه أحد والثامن كذلك هذا هو المعنى
اللفظي وأما بالنظر للمصطلح الحسابي من أن الآحاد هي الأوتار فيكون المراد تبلغ
الستة بالآحاد أي والازواج ويكون حذفه أشهرية وعلمية في كلامه كقوله على حد
قوله تعالى سراويل تقيكم الحرأى والبرد وعبر في هذا البيت بالآحاد والثاني
بالأوتار للنفن وهو ارتكاب فنين من اللفظ دفعا لسأمة تكرار اللفظ فتعول الستة
لسبعة كزوج وأختين شقيقتين أو لاب وهذه هي أول فريضة عالت في الإسلام كما
قيل وتقدم أن أول مسألة حدثت في عهد سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه *

ولثمانية كسئلة المباهلة على وزن مفاعلة من الهمل يقال بهله الله أي لعنه سميت
هذه المسئلة بذلك لأن ابن عباس لما خالف فيها قال له بعضهم الناس على خلاف
رأيت فقال فان شأرا فلندع أبناءنا وأبنائهم ونساءنا ونسائهم وأنفسنا وأنفسهم
ثم نبتهم فجعل لعنة الله على الكاذبين كما تقدم وهي زوج وأم وأخت شقيقة
أولاب وقبل أيضا انما أول فريضة حالت في الاسلام وقيل ان المباهلة لقب لكل
عائلة المسئلة من ستة من ضرب المخرجين المتباينين مخرج النصف ومخرج الثالث
للزوج النصف ثلاثة وللأم الثالث اثنان وللأخت النصف ثلاثة عالت الى ثمانية
ولتسعة كزوج وثلاث اخوات متفرقات شقيقة وأخت لاب وأخت لام وأم المسئلة من
ستة لان فيها السدس وهو أكثر من الزوج النصف ثلاثة وللشقيقة النصف ثلاثة
وللام السدس واحد وللأخت الاب السدس واحد وللأخت للام السدس واحد عالت
الى تسعة وكأغراء وهي زوج وأختان لابوين أولاب وأختان للام المسئلة من ستة من
ضرب أحد المخرجين المتباينين وهو الاثنان مخرج النصف والثلاثة مخرج الثالث
بالآنم للزوج النصف ثلاثة وللشقيقتين أولاب اثنان أربعة وللأختين للام الثالث
اثنان عالت الى تسعة ولقب بالغراء لان الزوج أراد النصف كاملا فسأل بنو أمية
فقهاء الحنفية لواله ثلث المال بالعول فاشتهرت حتى صارت كالسكوكب الاثرو قيل
ان المية كانت اسمها الغراء وقيل غير ذلك وتسمية هذه الغراء هو ما روي في الفصول
ومشي عليه في الكفاية ولعشرة كلفروخ وهي زوج وأم وأختان شقيقتان
أولاب وأختان لام المسئلة من ستة لان فيها السدس للزوج النصف ثلاثة وللأم
السدس واحد وللأختين للام الثالث اثنان وللشقيقتين أولاب اثنان أربعة
عالت الى عشرة وكنيت بأم الفروخ بالخاء المعجمة لكثرة ما فرخت في العول قال
ابو عبد الله الوفي شبهوها بطير معه أفراده وقال بعضهم ان الفروخ لقب لكل عائلة
الى عشرة قال القمولى انها تلقب بأم الفروخ بالحسين أيضا لكثرة الفروخ فيها
وتلقب أيضا بالشرحية لان شريحها وهو قاص بالبصرة أتاه رجل فسأله عنها فأعطاه
ثلاثة أعشار المال فكان اذا لقي الفقيه من العلماء يقول له اذا ماتت الزوجة ولم
ترك ولدا ولولا ابن فما يخص زوجها فيقول له النصف فيقول والله ما أعطاني شريح
نصفها ولا ثلثا فيلقي الفقيه شريحها فيسأله عن ذلك فيخبرهم الخبر فكان شريح اذا لقي
الرجل قال اذا رأيتني ذكرتني حكما جارا واذا رأيتك ذكرت بك رجلا فاجرا قد
بان لي فجورك انك تشيع الفاحشة وتكتم الفضيلة وفي رواية انك تذيع الشكوى
وتكتم الهوى اه من اللؤلؤة وكزوج وأم وأخوين لام وأخت شقيقة وأخت
الاب المسئلة من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد وللأخوين للام
الثالث اثنان وللأخت الشقيقة أولاب النصف ثلاثة عالت الى عشرة وتقول الاثنا

عشر بالاقراد الى سبعة عشر عند الجمهور وأما عند سيدنا معاذ رضي الله عنه فعول
 الى تسعة عشر كزوجة وأم وأختين شقيقتين وأختين لام فللزوجة الربع ثلاثة
 وللأم الثلث أربعة على مذهب معاذ فإنه لا يرد الأم من الثلث الى السدس بالاخوات
 الخالص وللأختين الشقيقتين الثلثان ثمانية وللأختين لام الثلث أربعة فقد عالت
 المسئلة الى تسعة عشر على غير مذهب الجمهور ذكره في اللواؤة فتعول الاثني عشر ثلاث
 مرات على قوالى الاقراد لثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر فتعول الى ثلاثة عشر
 كزوجة وشقيقتين وأم المسئلة من اثني عشر من ضرب أحد المخرجين المتوافقين في
 كامل الآخر وهما الأربعة والستة ومخرج الثلث اندرج تحت الستة بالنصف فللزوجة
 الربع ثلاثة وللشقيقتين الثلثة ان ثمانية وللأم السدس اثنان فقد عالت الى ثلاثة
 عشر والى خمسة عشر كزوج بنتين وأبوين أصليا كاتفي فيها الزوج الربع ثلاثة
 وللبنتين الثلثان ثمانية كالأبوين اللذين من أم وأختين عالت الى خمسة عشر والى
 سبعة عشر كالأبوين اللذين من أم وأختين عالت الى خمسة عشر والى
 أم فهن سبعة عشر أم وأختين المسئلة الى سبعة عشر أصليا كاتفي فيها الزوجات
 الربع ثلاثة لكل واحدة واحدة وللأخوات الثلثان ثمانية لكل واحدة واحدة
 وللجدتين السدس اثنان لكل واحدة واحدة وللأخوات لام الثلث أربعة لكل واحدة
 واحدة فقد عالت الى سبعة عشر وإذا كانت الترك في سبعة عشر دنارا أخذت كل اثني
 دينار فلهذا لقب بام الفروج بالجيم وبأم الأرامل رسميت بالأزول من حيث ورثها
 أصحاب فروج بالثاني لأنهم لم يكن متزينا من حيث والأرامل جمع رملة
 وهي التي لا زوج لها وتسمى أيضا بالسبعة عشر بالرحمة الى سبعة عشر وبالدينارية
 الصغرى لأن التركة إذا كانت سبعة عشر دينارا أخذت كل اثني دينار وستأتي
 الدينارية الكبرى لكم غير مشاورة وهي أربع أخوات شقيقات وأب وأختان لام
 فأصلها من ثلاثة جمع من سنة فتدخلت ست نسوة وإذا كانت التركة تسعة دنانير
 أخذت كل اثني دينار في شرح الترتيب اه أوأوه ويأزفي الى سبعة عشر يد فيقال
 رجل خان سبع شقة راقع اسناب مختلفة فوثن سالة بالسوية وما احسن قول
 بعضهم ما عزان ذللا نظاما

قل لمن يقرأ الفرائض مسائل * ان سألت الشيوخ والاحداثا
 مات ميت عن سبع عشرة انثى * من وجوه شتى في الترتيب
 أخذت هذه كما أخذت بالكل عمارا ودرهما وأثاما

وجوابه

قد فهمنا السؤال فهما صحيحا * فعرنا الموروث والميراثا
 حض ثلثا تراته اخوات * من أبيه ثمانية ورايا

ومن الأم أربع خواتم * ولزوجاته وكن ثلاثا
ربع المال لا ينار عن نفسه * فيوزع ربعه أثلاثا
وله جدتان بإصاح أيضا * هاتان السدس صامتات أثلاثا
فاستوى القوم في السهام يعول * كان في فرضهم وحازوا التراتيا
كل انثى لها من المال سهم * أخذته من ماله ميراثا
لقبوه أم الارامل ذكرا * ن جميع الوراث ميراثا
انتهى من الواوثة عن شرح الترتيب * وتقول الاربعة والعشرون بالثمن الى سبعة
وعشرين وقد أشار اليه لناظم نفع الله بقوله والعهد الاعلا بثمانه انضبط الخ
وكونه يعول الى سبعة وعشرين عن الجمهور وأما عند ابن مسعود رضي الله تعالى عنه
وقد تعول الى احدى وثلاثين كزوجة وأم أختين شقيقتين وأختين لام ولد كافر
فعنده أصلها أربعة وثمانون وتقول الى واحد وثلاثين لحبسه الزوجة الى الثمن
بالولد الكافر فللزوجة الثمن ثلاثة وللأم السدس أربعة وللأختين الشقيقتين
الثلاثان ستة عشر والأختين للام الثلث ثمانية فماتت عنده الى واحد وثلاثين
كما في الواوثة الى سبعة وعشرين بن زوجه بخلافه وان وبثان المسئلة من أربعة
وعشرين من ضرب احدى المخرجين المثلثين من الثمن والسدس واندرج مخرج
الثالث في مخرج السدس للزوجة ثمن ثلاثة وللأختين السدسان ثمانية وللأختين
الثلاثان ستة عشر فماتت الى سبعة وعشرين وهذا ما نرى في سميت بذلك لأن سيدنا
عليها كرم الله وجهه سئل عنها ورأى منبر المكرفة فخطب وكن صدر الخطبة الحمد
لله لأنكم بالحق قطعوا مجزى كل نفر بما تسمى إليه المآب والرحمة هي فسئل
عنها حينئذ وأجاب ارتجالا بقوله صدر عن المرافقة ما روي في خطبته وتسمى أيضا
بالجبل لأنم اجنات بالعول فهذه هي الأصول الستة المتفق عليها وقد أشار لناظم
اليها بقوله فهذه مسائل التأصيل الخ والبال في مقابل التمهيد وهو عدم إيضاح
الشيء والتفصيل التبيين وهو إيضاح الشيء وتبيينه بد كدليله * ولما انتهى
الكلام على ذكر أصول المسائل شرح قد كرر تصحيح الانفسار فيها بقوله

*(ذكر تصحيح لمسائل) *

أي هذا بيان د كرا حكام تصحيح انفسار المسائل الفرعية وبيان قسمتها وشرح في
بيان ذلك بقوله

*(اذا عرفت الاصل منها عادلا * أو عاثلا فاقسم عليه الحاصلا) *
*(وارجع الى التصحيح ان لم ينقسم * الا بكسر وهو بالمد علم) *
*(تخصصيلنا اقل عدديتهق * منه صحيحا قسط كل مستحق) *
أي اذا علمت الاصل من المسئلة من مخرج من المخرج السابق ببيانها كونه

ذلك الأصل ما دل على أن ناقصاً أو مائلاً وتقدم معنى العادلة وهي التي استوفى سهامها أصحاب الفروض والناقضة هي التي فيها العصبية والعائلة هي التي زادت فيها الفروض على أصلها * وقوله فاقسم عليها الخاص لا أي إن لم يكن فيها انكسار وانقسمت من دون كسر على الورثة وأرجع إلى التصحيح إن كان هناك انكسار وهو بالحد علم الخ والتجميع تفصيل من الصحة وهو لغة سد السقم ولما كان الفرض منه إزالة الكسر من الانصباء وكان الكسر في الانصباء بمنزلة السقم وكان الفرض بمنزلة الطبيب سميت إزالة الكسر من الانصباء تصحيحاً وفي الاصطلاح استخراج أقل عدد يصح منه نصيب كل مستحق في التركة من أرث أو وصية أو دين أو شركة من غير كسر ثم قال

* فانظر إن الكسر على حزب إلى * سهامه وللرؤس أولاً *
 * فان تجد بين سهامه وبين * رؤسه تبايناً كخوين *
 * مع زوجة فاضرب رؤس المنكسر * عليهم في أصلها كما ذكر *
 * بعوله إن كان ثم ما بلغ * صحت به واقسم فيكم ما فرغ *

أي فإذا أردت قسمة المسئلة فإن كان الكسر على حزب واحد ويعبر عنه بالفريق وتارة بالصنف وتارة بالجنس وتارة بالرؤس وتارة بالمحفوظ وتارة بالنوع وتارة بالفرقة والمعنى واحد فقوله إلى سهامه متعلق بانظر وقوله إن الكسر إن شرطية وكسرت النون لالتقاء الساكنين ولوزن والكسر بالرفع اسم كان المحذوفة وعلى حزب متعلق بالكسر وفانظر جواب الشرط والسهام جمع سهم والسم والخط والنصيب ألفاظ مترادفة فانظر أولاً إلى سهامه ورؤسه فإن بين الحزب وسهامه ضربت عدد الحزب في أصل المسئلة أو مبلغها بالعول إن طالت فما بلغ فنه تصح وذلك معنى قوله فإن تجد الخ ومثله زوجة وأخوين المسئلة من أربعة للزوجات الأربع واحد وللأخوين الباقى ثلاثة من كسر عليهم أو بين الرؤس والسهام تباين فاضرب رؤس المنكسر عليهم وهما الأخوان اثنين في أربعة بثمانية للزوجات الأربع في اثنين باثنين وللأخوين ثلاثة في اثنين بستة لكل واحد ثلاثة * ومن التباين بنت وعمان أصلها اثنتان للبنت واحد وللعمين واحد تباين فاضرب اثنين رأسى العمين في المسئلة اثنين بأربعة للبنت اثنان وللعمين اثنان لكل واحد واحد أم وثلاثة أعمام أصل المسئلة ثلاثة لأم واحد والأعمام اثنان من كسر ان عليهم وبينهم التباين فاضرب رؤسهم ثلاثة في ثلاثة بتسعة لأم ثلاثة وللأعمام ستة لكل واحد اثنان زوجة وعمان أصلها أربعة وجزء سهمها اثنان للبانية وتصح من ثمانية وهي واضحة بنت وأم وثلاثة أعمام أصلها ستة وجزء سهمها ثلاثة للبانية وتصح من ثمانية عشر للبنت ثلاثة في ثلاثة بتسعة والام واحد في ثلاثة بثلاثة يبقى ستة على ثلاثة أعمام

لكل واحد منهم اثنان هذا الانسكار على الحزب بلا عول أو مع العول كزوج وخمس
 شقيقات أصلها ستة وتعول سبعة وجزء سهمها خمسة للباينة وتصع من خمسة وثلاثين
 للزوج ثلاثة في خمسة بخمسة عشر وللشقيقات أربعة في خمسة بعشرين زوجة وخمسة
 بنين أصلها ثمانية وجزء سهمها خمسة وتصع من أربعين للباينة للزوجة واحد في
 خمسة بخمسة وللبنين سبعة في خمسة بخمسة وثلاثين كل واحد سبعة زوج وأم وثلاثة
 بنين أصلها اثنا عشر وجزء سهمها ثلاثة للباينة بين السبعة السهام وبين الثلاثة
 البنين وتصع من ستة وثلاثين للزوج أربع ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللأم السدس
 اثنان في ثلاثة بستة يبقى واحد وعشرون للبنين لكل واحد سبعة زوجة وأم وخمس
 شقيقات أصلها اثنا عشر وتعول الى ثلاثة عشر وجزء سهمها خمسة للباينة وتصع من
 خمسة وستين للزوجة ثلاثة في خمسة بخمسة عشر وللأم اثنان في خمسة بعشرة وللخمسة
 شقيقات ثمانية في خمسة بأربعة لكل واحد ثمانية زوجة وأم وابنان أصلها أربعة
 وعشرون وجزء سهمها اثنان للباينة بين السبعة عشر والابنين وتصع من ثمانية
 وأربعين للزوجة ثلاثة في اثنين بستة وللأم أربعة في اثنين بثمانية يبقى أربعة وثلاثون
 لكل واحد سبعة عشر * زوجة وأبوان وثلاث بنات أصلها أربعة وعشرون وتعول
 الى سبعة وعشرين وجزء سهمها ثلاثة للباينة وتصع من احدى وعشرين للزوجة ثلاثة
 في ثلاثة بتسعة وللأبوين ثمانية في ثلاثة بأربعة وعشرين وللبنات ستة عشر في ثلاثة
 بثمانية واربعين لكل واحد سبعة عشر * أم وحدى وسبعة اخوة اشقاء أولاد
 أصلها ثمانية عشر على الأربع وجزء سهمها سبعة للباينة وتصع من مائة وستة
 وعشرين من ضرب سبعة رؤس الاخوة في ثمانية عشر المسئلة للام ثلاثة في سبعة
 بواحد وعشرين وللجد خمسة في سبعة بخمسة وثلاثين وللأخوة عشرة في سبعة
 بسبعين لكل واحد عشرة زوجة وأم وحدى وثلاثة اخوة اشقاء أولاد أصلها
 ستة وثلاثون على الأربع وجزء سهمها ثلاثة للباينة وتصع من مائة وثمانية من
 ضرب المنكسر على الاخوة أربعة عشر بعد ثلث الباقي للجد في المسئلة ستة
 وثلاثين للزوجة تسعة في ثلاثة بسبعة وعشرين وللأم ستة في ثلاثة بثمانية عشر
 وللجد سبعة في ثلاثة بواحد وعشرين يبقى اثنان وأربعون لكل أخ أربعة
 عشر * ثم ذكر التوافق بين السهام والرؤس بقوله

وفي وفاق الحزب للسهام * كلام مع أربعة أعمام *

فوفق عدة الرؤس يضرب * في أصلها وذا الطريق أقرب *

أي وان وافق رؤس الحزب سهامه فردة الى رفقته واجعله جزء السهم واضربه في
 أصل المسئلة ان لم نعمل أوفى عولها ان عالت وذا الطريق أقرب أي أسهل وأحسن من
 ضرب الكل في الكل لأنه ربما وقع في الخطأ أو فيه تطويل وعسر في حصول

المقصود من معرفة الانصباء ومثل الناظم للتوافق بقوله كالام مع أربعة أعمام
المسئلة من ثلاثة للام الثالث واحد والباقي ثنان غير منقسمة على أربعة أعمام وبين
السهم والرؤس توافق بالانصاف فوفق السهم واحد ووفق الرؤس اثنان فضرب
وفق رؤسهم اثنان في المسئلة ثلاثة بسنة ومنهم اتصمح للام واحد في اثنان باثنان
وللاعمام اثنان في اثنان باربعة لكل واحد رأسه في المنكسر والمنكسر واحد وهو
نصاب كل واحد * أم وسنة أعمام اصلها من ثلاثة وجزء سهمها ثلاثة في رؤس
الاعمام كما أن وفق سهامهم واحد وثلاثة في المسئلة بتسعة ومنهم اتصمح وفق متطابقة
زوجة وستة أعمام اصلها أربعة وجزء سهمها اثنان وتصح من ثمانية بنت وأم وستة
أعمام اصلها ستة وجزء سهمها ثلاثة وتصح من ثمانية عشرة لثلاث في ثلاثة
بتسعة وللأم واحد في ثلاثة بثلاثة يبقى ستة على ستة أعمام لكل واحد منهم واحد
زوج وعشرون شقيقة اصلها ستة وتقول لسبعة وجزء سهمها خمسة لموافقة للسهم
بالر بسع وتصح من خمسة وثلاثين للزوج ثلاثة في خمسة بخمسة عشر والشقيقات اربعة
في خمسة بعشرين لكل واحدة رأسها في وفق المنكسر ووفق المنكسر واحد وهو
نصيب كل واحدة وعلى هذا المثال تعمل فيما سياتي * زوجة وخمسة بنون ابنة اصلها
ثمانية وجزء سهمها خمسة للتوافق بين الرؤس والسهم بالاسباع وتصح من أربعين
للزوجة واحد في خمسة بخمسة والبنين سبعة في خمسة بخمسة وثلاثين والاسم واتصح
زوج وأم واحد وعشرون ابناً اصلها ثمانية عشر وجزء سهمها ثلاثة لموافقة بين رؤس
والسهم بالاسباع فتضرب ثلاثة في المسئلة اثنا عشر ستة وثلاثين للزوج الر بسع
ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللأم السدس اثنان في ثلاثة بستة والبنين اربعة في سبعة في ثلاثة
باحد وعشرين لكل واحد وفق المنكسر واحد وهو نصيب كل واحد وعلى كل ذلك
فأخذ * زوجة وأم وأربعون شقيقة المسئلة من اثني عشر وتقول الى ثلاثة عشر وجزء
سهمها خمسة للموافقة بين سهم الحزب وهي ثمانية وورق الانصواب بالاثمان فوفق
السهم واحد ووفق الرؤس خمسة وخمسة مضروبان في ثمانية عشر بخمسة وستة
للزوجة ثلاثة في خمسة بخمسة عشر وللأم اثنان في خمسة بثمانية عشر
خمس باربعين لكل واحدة رأسها في وفق المنكسر ووفق المنكسر واحد وهو نصيب
كل واحدة * زوجة وأم وأربعة وثلاثون ابناً اصلها أربعة وعشرون وجزء سهمها
اثنان للموافقة بين السهم ورؤس الحزب بجزء من سبعة عشر جزاً وترد الاربعة
والثلاثين رؤس البنين الى وفقها اثنان وترد معهم الى وفقها واحد وتضرب الاثنان
في اصل المسئلة وهو أربع وعشرون بثمانية وأربعين ومنهم اتصمح لازوجة الثمن
ثلاثة في اثنان بستة وللأم السدس أربعة في اثنان بثمانية والبنين سبعة عشر في
اثنان باربعة وثلاثين كل واحد رأسه في وفق المنكسر ووفق المنكسر واحد وهو

نصيب كل واحد زوجة وأبوان وأربعة وعشرون بنتاً أصلها أربعة وعشرون
 وتعدل إلى سبعة وعشرين وجزءهمها ثلاثة للوفاقة بالاثنتان فثمان السهام اثنتان
 وثن الرأس ثلاثة فتضرب الثلاثة في المسئلة بعو لها سبعة وعشرين بأحدى وثمانين
 للزوجة ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللأبوين ثمانية في ثلاثة بأربعة وعشرين وللبنات ستة
 عشر في ثلاثة بثمانية وأربعين كل واحدة مضروبة في وفق المنكسر ووفق المنكسر
 اثنتان وهو نصيب كل واحدة * أم وجد وسبعون أنما أشقاء أولاب أصلها ثمانية عشر
 على الأربع وجزءهمها سبعة للوفاقة بين الرأس والسهام بالأعشار فعشر السهام
 واحد وعشر الرأس سبعة فتضرب السبعة في ثمانية عشر بمائة وستة وعشرين للام
 السادس ثلثة في سبعة بأحدى وعشرين وللجد خمسة في سبعة بخمسة وثلاثين وللأخوة
 عشرة في سبعة بسبعين كل من الأخوة رأسه مضروب في وفق المنكسر واحد وهو
 نصيب كل واحد * زوجة وأم وجد وستة أخوة أشقاء أولاب أصلها ستة وثلاثون على
 الرابع على مائة قدم في الصورتين أنهما تأصيل لا تصحح وجزءهمها ثلاثة لان الزوجة
 فرضها الربع والام السادس يخرج الربع أربعة والسادس ستة وثلاث الباقي للجد
 بخمسة وثلاثة وهو لا تقسم الام الستة والاثلاثين للاربعة الربع تسعة والام
 السادس ستة وللجد ثلث الباقي سبعة والباقي أربعة عشر منه كسرة على ستة متوافقة
 هي ورؤسهم بالانصاف فنصف السهام سبعة ونصف الرأس ثلاثة فتضرب ثلاثة في
 ستة بثلاثين بمائة ثمانية للزوجة تسعة في ثلاثة بسبعة وعشرين وللأم ستة في ثلاثة
 بثمانية عشر وللجد سبعة في ثلاثة بأحد وعشرين والباقي اثنتان وأربعون لكلاً أخ
 سبعة وهي التي حصل من ضرب ثلاثة في عشرة ((تنبيه)) إذا تأملت هذه المسئلة
 وجد ان الانكسار على فريق واحد يتأتى في كل أصل من الاصول التسعة وهي
 التي قد دلت وهي أصل اثنين وأصل ثلاثة وأصل أربعة وأصل ستة وأصل ثمانية
 وأصل اثني عشر وأصل أربعة وعشرين وأصل ثمانية عشر وأصل ستة وثلاثين وان في
 أصل اثنين لا يتأتى فيه الموافقة بين السهام والرؤس لان الباقي بعد النصف واحد
 الواحد يبين كل عدد وان النظر بين السهام والرؤس بالمباينة أو الموافقة لا المماثلة
 والمداخلة ووجه ذلك ان المماثلة بين الرؤس والسهام ليس فيها انكسار والمداخلة
 ان كانت الرؤس داخلة في السهام فكذلك ليس فيها انكسار وان كان بالعكس
 وهو ان السهام داخلة في الرؤس فنظروا باعتبار الموافقة لان كل متساويين
 متوافقان مع ان ضرب الوفاق اخبر من ضرب الكل مثال ذلك أم عشرة بنين فان
 الباقي بعد السادس للام خمسة وهي داخلة في العشرة رؤس البنين والله أعلم
 * ولما انتهى الكلام على الانكسار على حزب واحد شرع بتكمال في الانكسار
 على أكثر من فريق فقال

- * (وان على أكثر من حزب تجدد * ~~كسر الى أربعة~~ ولم يزد) *
 * (كجديتين مع ثلاثة بنى * أم وخمسة بنى هم ثنى) *
 * (فقابل السهام بالرؤس من * كل فريق ذى انكسار واستين) *
 * (واحتفظ رؤس كل فريق بائنت * سهامه أو ووفقها ان وافقت) *
 * (وانظر لحفظ وطين منها بالنسب * واهل كما قدمت تظفر بالارب) *
 * (فان يكن عمائل فالواحد * يكفيلك أو تداخل فالزائد) *
 * (واستغن ان توافقا بالاصل * من ضرب وفق واحد في الكامل) *
 * (وان تبيننا في المااصل من * ضرب الجميع في الجميع لافطن) *
 * (ثم انظر الثالث ان كان وما * حصلة واصنع كما تقيما) *
 * (وهكذا ان كان ثم رابع * فاصنع به ما أنت قبيل صانم) *
 * (وحاصل المذكور جزء السهم * فاضربه في الاصل وعدل القسم) *
 * (واعلم اذا صححت أى مسئلة * ثم أردت القسمة المفصلة) *
 * (بان ما اضربه من العدد * في أصلها ولوالى العول استند) *
 * (سماء جزء السهم اهل المعرفة * تؤخذ منه الحصص المختلفة) *
 * (فنله قسط من الاصل ضرب * في ذلك الجزء وما يحصل يصب) *
 * (وقد تنهاى القول في الحساب * بغير اسهاب ولا اطناب) *

أى وان كان الانكسار على أكثر من حزب كحزبين أو ثلاثة أو أربعة أحزاب ولا يزيد على ذلك والمراد بالحزب ما يشمل ما كان عدده اثنين فأكثر حتى يصح قوله كجديتين الخ ((واعلم)) ان انكسار السهام على الرؤس اما ان يكون على فريق أو على فريقين أو على ثلاثة اتفاقا بين الأئمة أو على أربعة عندنا كالخففة والحسابية لان الخففة يورثون أكثر من ثلاث جدات والحسابية يورثون ثلاث جدات أم الام وأمهاتها وأم الأب وأمهاتها وأم أبي الأب وأمهاتها خلافا للمالكية لانهم لا يورثون أكثر من جدتين أم الام وأمهاتها وأم الأب وأمهاتها ولا يجتمع أربعة أصناف متعدي الا في أصل الاثنى عشر وأربعة وعشرين ونصيب الجدتين من كل منهما منقسم عليها ولا يتجاوز الانكسار في الفرائض ذلك عند الجميع لانه اذا اجتمع المذكور والانات لم يرث الا خمسة ولا يمكن التعدد الا في أربعة أصناف واحترزوا بالفرائض عن الوصايا فانه يتجاوز الكسر فيها أربعة وكذلك في المناصحات فكلامهم فيما بعد المناصحة وللغرضين في الانكسار نظران النظر الأول بين كل فريق وسهامه وقدمه الناظم أولا في الانكسار على فريق واحد فاما ان يبين فريق سهامه أو يوافقها أو يبينها فريق ويوافق الآخر فهذه ثلاثة أحوال فأحفظ المبدأين بتمامه ووفق الموافق والنظر الثاني بين المبتدئين بالنسب وقد

أشار الناطم اليه بقوله وان على أكثر الخ فقابل بين سهم كل فريق ورؤسه
فاحفظ المبين من كل فريق ووفق الموافق وانظر بين المحفوظين أي من الفريقين
بأحد النسب الأربعة المتقدمة وهي التوافق والتباين والتماثل والتداخل
في ذات التماثلين وأكبر المتداخلين وافعل كما تقدم فإذا فهمت ماذا كرفاع لم
ان الانكسار على فريقين فيه اثنا عشر صورة وذلك لان كل فريق منها اما أن
تباينه سهمه واما ان توافقه واما ان توافقه فريقا سهماه وتباين فريقا سهماه
فهذه ثلاثة أحوال كما تقدم والمثبتان في تلك الأحوال الثلاثة اذا نظرت بينهما
بالنسب الأربعة فلا يخلو ان من واحدة منهما أو أربعة في ثلاثة باثني عشر وان نظرت
باعتبار العول وعدمه كانت الصور أربعة وعشرين وان نظرت باعتبار الاصول
زادت الصور على أربعة وعشرين فتبلغ ستا وتسعين بضرب عدد الاصول
الثمانية في الصور الاثني عشر بقطع النظر عن العول وعدمه لان العول لا يجري
في جميع الاصول وان نظرت للعول وعدمه وان كان العول لا يجري في الكل
وضربت الثمانية في الأربعة والعشرين بلغت الصور مائة واثنين وتسعين لكن
الصور حينئذ يكون بعضها عقليا لما علمت من ان العول لا يجري في الجميع
والصور الواقعية مائة واثنان وثلاثون لان الستة والاثني عشر والأربعة
والعشرين تضرب في أربعة وعشرين باعتبار العول وعدمه لان العول قد يجري
فيها يحصل اثنان وسبعون والثلاثة والأربعة والثمانية والعشرة والستة
والثلاثون تضرب في اثني عشر باعتبار عدم العول فقط لان العول لا يجري فيها
يحصل ستون فإذا ضمت لمائة قدم كان المجموع مائة واثنين وثلاثين صورة ثم ان
الانكسار على فريقين لا يتأتى في أصل اثنين ولذا عدت الاصول هنا ثمانية لان
هذا الأصل لا يقوم الا من النصف كزوج وأخت شقيقة أو لأب أو من النصف
وما بقي كبنات وعم ومستحق النصف لا يكون الا واحدا وكل عدد يصح على الواحد
ولا يقع الانكسار على فريق واحد في أصل اثنين الا اذا كان هناك نصف وما بقي
وكان مستحق ما بقي متعددا كما في مسألة بنت وعمين وبأني فيما عدا من الاصول
الثمانية اذا تكررت ذلك فلمن مثل الانكسار على فريقين باثني عشر مثلاً في ثلاثة
اخوة لام وثلاثة أعمام المسئلة من ثلاثة للاخوة للام الثالث واحد وهو لا ينقسم على
الثلاثة ويباينها وللأعمام الباقي وهو اثنان لا ينقسم على ثلاثة ويباينها
وبين الثلاثة اخوة لام وبين الثلاثة أعمام تماثل فيمكن في أحدهما وهو ثلاثة وهو
جزء السهم فتضرب الثلاثة في أصل المسئلة وهو ثلاثة بتسعة ومنها صح للاخوة
للأم واحد في ثلاثة بثلاثة لكل واحد منهم واحد وللأعمام اثنان في ثلاثة بستة
لكل واحد اثنان وفي زوجتين وثمانية أعمام أصلها أربعة لازوجتين الربع

واحد وهو لا ينقسم على الزوجتين ويباينهما وثمانية أعمام الباقى وهو ثلاثة
لا تنقسم على الثمانية وتباينها وبين الاثنين عدد الزوجتين وبين الثمانية عدد
الأعمام تدخل فيكتفى بأكبرهما وهو ثمانية فهي جزء السهم فتضرب في أصل
المسئلة وهو أربع باثنين وثلاثين ومنها تصح فالزوجتين واحد في ثمانية بثمانية
لكل واحدة أربعة وللأعمام الثمانية ثلاثة في ثمانية بأربعة وعشرين لكل
واحد ثلاثة واحد وهو من المثلين * وفي أربع جدات وستة أعمام أصلها ستة
وجزء سهمها اثنا عشر للموافقة بين الرؤس بعضهم مع بعض في حال المباينة بين كل
فريق وسهامه وتصح من اثنين وسبعين فللأربع جدات واحد في اثني عشر
بأثنى عشر لكل واحدة ثلاثة وللسبعة أعمام خمسة في اثني عشر وستين لكل واحد
عشرة وفي أربع زوجات وخمسة بنين أصلها ثمانية وجزء سهمها عشرون للمباينة
بين الرؤس بعضها مع بعض في حال المباينة بين كل فريق وسهامه وتصح من مائة
وسنتين وتسمى الصماء لانها كالجرا لأصم أى الشديد لعدم التباين فيها وكذا
كل مسئلة عمها التباين بين كل فريق وسهامه وبين الفرق بعضها بعضا وفي أم
وأربعة أخوة لام وثمان شقيقات أصلها ستة وتقول لسبعة وجزء سهمها اثنان
للمماثلة بين الرؤس بعضهم مع بعض في حال الموافقة بين كل فريق وسهامه وتصح من
أربعة عشر ولو كانت الأخوة للام في ثمانية أيضا كانت مثالا للداخل لان بين
الثمانية أخوة لام وبين الاثنين سهمهم توافق بالنصف فتد الثمانية إلى نصفها
أربعة مع كون الثمان شقيقات ترد لأربع اثنين وبين الأربعة والاثنين
تدخل في حال الموافقة بين السهام والرؤس وجزء سهمها أربعة عدد
وفق الأخوة للام وتصح من ثمانية وعشرين من ضرب أربع عدد وفق الأخوة للام
في سبعة المسئلة بعوطها للام واحد في أربعة بأربعة وللثمانية أخوة للام اثنان في
أربعة بثمانية لكل واحد منهم واحد وللثمان الشقيقات أربعة في أربعة بستة عشر
لكل واحدة منهم اثنان ولو كانت الشقيقات أربعة وعشرين وأولاد الام ثمانية
مع الام كانت مثاء للموافقة في الموافقة لانه حينئذ يكون بين الشقيقات وسهامها
توافق بأربع فتد الأربعة والعشرون إلى ربعها ستة والأخوة للام تردها لنصفها
أربعة وبين الستة والأربعة توافق بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر
بأثنى عشر وهي جزء السهم فتضرب في المسئلة بعوطها وهي سبعة بأربعة وثمانين
ومنها تصح للام واحد في اثني عشر بأثنى عشر وللثمانية أخوة للام اثنان في اثني
عشر بأربعة وعشرين لكل واحد منهم ثلاثة وللأربعة والعشرين شقيقة أربعة
في اثني عشر بثمانية وأربعين لكل واحدة منهم اثنان * وفي زوج وأربعة أخوة لام
واثنى عشرة شقيقة أصلها ستة وتقول لتسعة وجزء سهمها ستة للمباينة بين الرؤس

بعضها مع بعض في حال المرافقة بين كل فريق وسهامه وتصح من أربعة وخمسين
من ضرب ستة في تسعة للزوج ثلاثة في ستة بثمانية عشر وللأربعة أخوة لأم اثنان
في ستة باثني عشر لكل واحد ثلاثة وللأثنين عشرة شقيقة أربعة في ستة بأربعة
وعشرين لكل واحد اثنان * وفي زوجة وأربع جدات وعمين المسئلة من اثني
عشر للزوجة الربع ثلاثة وللأربع جدات السدس اثنان وهما لا ينقسمان
عليهن ويوافقان عددهن بالنصف فتدالار ربع لاثنتين وللعين الباقي وهو سبعة
وهي غير منقسمة عليهما ومباينة لهما وبين وفق الجدات وبين العمين تماثل فيكتفي
بأثنين فهم اجزء السهم ويضربان في أصل المسئلة وهو اثنا عشر بأربعة وعشرين
للزوجة الربع ثلاثة في اثنين بسبعة وللجدات اثنان في اثنين بأربعة لكل واحدة
واحد وللعين سبعة في اثنين بأربعة عشر لكل واحد سبعة فهذه امثال المماثلة
في موافقة أحد الصنفين سهامها ومباينة الآخر سهامها * وفي أربع زوجات واثنين
وثلاثين بنتا وأبوين أصلها أربع وعشرون ونعول لسبعة وعشرين بن وجزء سهمها
أربعة للجدات في مباينة أحد الصنفين نصيبه وموافقة النصف الآخر نصيبه
وتصح من مائة وثمانية وقسمة ذلك واضحة * وفي جد وحدثين لا تدلي واحدة منهما
به وستة أخوة أشقاء وأب أصلها ثمانية عشر جزء سهمها ستة للمباينة بين الرؤس
بعضها مع بعض مع مباينة أحد الصنفين وهو الجداتان نصيبه وموافقة الآخر وهو
الأخوة نصيبه بالنصف وتصح من مائة وثمانية للجدتين ثلاثة في ستة بثمانية عشر
لكل واحدة تسعة وللجد خمسة في ستة بثلاثين وللستة أخوة عشرة في ستة بستين
لكل واحدة عشرة * وفي أربع زوجات واثنى عشر أخا شقيقا وأب مع جد وأم أصلها
ستة وثلاثون للأربع زوجات الربع تسعة وهي لا تنقسم على الأربع زوجات
وتباينها ولأم السدس ستة وللجد ثلث الباقي سبعة وللأثنين عشر أخا أربعة عشر وهي
لا تنقسم عليهم وتوافق عددهم بالنصف فتدالار اثنا عشر لاصفها ستة وبين الأربعة
عدد الزوجات وبين الستة عدد وفق الأخوة توافق بالنصف فيضرب نصف أحدهما
في كامل الآخر باثني عشروهي جزء السهم فتضرب في ستة وثلاثين أصل المسئلة
بأربع مائة واثنين وثلاثين ومنها تصح للزوجات تسعة في اثني عشر بمائة وثمانية كل
واحدة تضربها في المنكسر تسعة وتسعة في وفق من خالف وهم الأخوة ثلاثة بسبعة
وعشرين وهو نصيب كل واحدة ولأم السدس ستة في اثني عشر باثنين وسبعين
والجد ثلث الباقي سبعة في اثني عشر بأربعة وثمانين وللأخوة أربع عشرة عشر في اثني
عشر بمائة وثمانية وستين كل واحد من الأخوة تضربه في وفق المنكسر وهو سبعة
بسبعة في وفق من خالف وهي الزوجات اثنين بأربعة عشر وهو نصيب كل واحد
فقد استوفيت الأقسام الاثني عشر بالأمثلة مفرقة في جميع أصول المسائل بعول

وبغير هول ما عدا أصل اثنين وانتهت أمثلة الانكسار على فريقين وستأتي أمثلة
الانكسار على ثلاثة فرق وعلى أربعة عند من يتأتى عنده من الأعمدة ما عدا المالكية
* اعلم انه اذا وقع الانكسار على ثلاثة فرق أو أربعة فلك نظر ان كما تقدم في الانكسار
على فريقين أو لهما ان تنظر بين كل فريق وسهامه فاما أن يتباين أو اما أن يتوافقا
فان يتباين فابق ذلك الفريق بتمامه واثبت به وان توافقا فرد ذلك الفريق الى وفقه
واثبت وفقه مكانه ثم تنظر بين الفريق الثاني وسهامه كذلك واثبت ذلك
الفريق أو وفقه ثم تنظر بين الثالث وسهامه كذلك ثم بين الرابع وسهامه كذلك فهذا
هو النظر الأول والنظر الثاني بين المشتبات بعضها مع بعض فان تماثلت كلها
فاكتف بأحدها فهو جزء السهم وان تداخلت كلها فأكثرها جزء السهم وان
تباينت كلها فمسطحها جزء السهم أى ما حصل من ضرب بعضها في بعض وان توافقت
أو اختلفت فأرجح منها طريق الكوفيين وهى ان تنظر بين المشتبين منها بطريق
النسب الأربع وتحصل أقل عدد ينقسم على كل منهما فالحاصل فانظر بينه وبين
الثالث وحصل أقل عدد ينقسم على كل منهما فالحاصل فانظر بينه وبين الرابع
ان كان وحصل أقل عدد ينقسم على كل منهما فالحاصل فهو جزء السهم فأضربه في
أصل المسئلة أو مبالغها بالعول ان عالت فالحاصل فهو المطلوب وهو ما تصح منه المسئلة
فاذا أردت قسمة المصحح فأضرب حصصه كل فريق من أصل المسئلة في جزء السهم
واقسم الحاصل على ذلك الف. يقول ان كان عدة عدد يحصل ما لواحد من التصحيح
وان كان الفريق شخصا فالحاصل من ضرب حصصه في جزء السهم هو ماله من التصحيح
* اذا تقرر ذلك فلممثل أمثلة من الانكسار على ثلاثة فرق ولا يتأتى ذلك الا في
الاصول الثلاثة التى تقول وفي أصل ستة وثلاثين ففي خمسة جذات وخمسة
اخوة لام وخمسة أعمام أصلها ستة وجزءهمها خمسة للتمائل بين الرؤس بعضهم
بعض في حال المباينة بين الرؤس والسهم وتصح من ثلاثين من ضرب خمسة في
ستة أصل المسئلة فللجذات واحد في خمسة بخمسة لكل واحدة واحد وللأخوة
للام اثنين في خمسة بعشرة لكل واحد اثنان وللأعمام ثلاثة في خمسة بخمسة
عشر لكل واحد ثلاثة ولو كانت الأعمام عشرة لكان جزءهمها عشرة للداخلية
بين الرؤس بعضهم بعض اذا الخمسة داخلية في العشرة فتضرب في أصل المسئلة
وهو ستة يحصل ستون فللجذات واحد في عشرة بعشرة لكل واحدة اثنان
وللأخوة للام اثنين في عشرة بعشرين لكل واحد أربعة وللأعمام ثلاثة في
عشرة بثلاثين لكل واحد ثلاثة * وفي جدتين وثلاثة اخوة لام وخمسة أعمام
المسئلة من ستة للجدتين السدس واحد لا ينقسم عليهما ويباينهما وللثلاثة
اخوة لام الثالث اثنان لا ينقسمان عليهما ويباينان عددهم وللخمسة أعمام

الباقي وهو ثلاثة لا تنقسم عليهم وتبين عددهم وبين عدد الجدتين وعدد الثلاثة
 اخوة لام تبين فيضرب أحدهما في الآخر ستة وبين الستة وعدد الخسة أعوام
 تبين فيضرب أحدهما في الآخر ثلاثين وهو جزء السهم فتضرب في أصل المسئلة
 وهو ستة بمائة وثمانين ومنها تصح وهي الصماء لشدة عموم التبين فيها وقسمتها
 واضحة * وفي جدتين وثمانية اخوة لام وثمان عشرة شقيقة أصلها ستة وتعمل
 لسبعة وجزء سهمها ستة وثلاثون لمباينة وفق الشقيقات وهو تسعة لوفى الاخوة
 للام وهو أربعة الداخل فيه عدد الجدتين وتصح من مائتين واثنين وخمسين
 للجدتين واحد في ستة وثلاثين وستة وثلاثين لكل واحدة ثمانية عشر ولثمانية
 الاخوة للام اثنان في ستة وثلاثين باثنين وسبعين لكل واحدة تسعة ولثمان
 عشرة شقيقة أربعة في ستة وثلاثين بمائة وأربعة وأربعين لكل واحدة ثمانية
 * وفي أربع زوجات واثنى عشرة جدة وستة وثلاثين شقيقة المسئلة من اثني عشر
 للزوجات الأربع ثلاثة وهي لا تنقسم عليهم وتبين عددهن وللجدات السادس
 اثنان وهما لا ينقسمان عليهم ويوافقان عددهن بالنصف فتجد الجدات لنصفهن
 ستة وللشقيقات الثلثان ثمانية لكن الذي بقي سبعة فتعال بواحد ليكمل الثلثين
 فتصير ثمانية وهي لا تنقسم عليهم وتوافق عددهم بالربع فتجد الشقيقات لربعهن
 تسعة وبين عدد الزوجات الأربع وعدد وفق الجدات وهو ستة توافق بالنصف
 فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر يائى عشر وبينها وبين عدد وفق الشقيقات
 وهو تسعة توافق بالثلاث فيضرب ثلث أحدهما في كامل الآخر ستة وثلاثين وهي
 جزء السهم فتضرب في المسئلة بعوطها وهي ثلاثة عشر بأربعة مائة وثمانية وستين
 ومنها تصح وتنقسم على سنن مائة دم * وفي أربع زوجات وعشرين بنتا وأربعين
 جدة وعم للزوجات الثمن ثلاثة وهي لا تنقسم على أربع وتبينها وللعشرين
 بنتا الثلثان ستة عشر وهي لا تنقسم على العشرين وتوافقها بالربع فتجد العشرين
 بنتا لربعها وهو خمسة وللأربعين جدة السادس أربعة وهي لا تنقسم على الأربعين
 وتوافقها بالربع فتجد الأربعين إلى ربعها عشرة والباقي وهو واحد للام وبين
 عدد الأربع زوجات ووفق البنات وهو خمسة تبين فيضرب أحدهما في الآخر
 بعشرين وبينها وبين وفق الجدات وهو عشرة تداخل فيمكنفى بالأكثر وهو العشرين
 فهي جزء السهم فتضرب في أصل المسئلة وهو أربعة وعشرون بأربعة مائة وثمانين
 ومنها تصح فللأربع زوجات ثلاثة في عشرين بستين لكل واحدة خمسة عشر وللعشرين
 بنتا ستة عشر في عشرين بثلاثمائة وعشرين لكل واحدة ستة عشر وللأربعين
 جدة أربعة في عشرين بثمانين لكل واحدة اثنان والام واحد في عشرين بعشرين
 (واعلم) ان ذكر الأربعين جدة اعناه وبجواب الامكن الحقلى فقط لان ذلك

لا يتصور في الخارج بل بعضهم لا يتصور في الوجود أكثر من أربع جدات ثلاث
وارثات وواحدة غير وارثة قالوا رثات أم أم الأم وأم أم الأب وأم أبي الأب وغير
الورثة أم أبي الأم وإنما تذكر الزيادة على ذلك للتمرين وفي زوجتين وأربع
جدات وجد أبي أبي أبي أب في الدرجة الرابعة حتى لا يحجب واحدة من الجدات
وعشرة أخوة لأب أصلها ستة وثلاثون لأن فيها ربعا وسدسا وثلاث الباقي وقد علمت
أنه إذا وجد فيها ما ذكر كانت من ستة وثلاثين أصلا لا تصحها على الرابع فللزوجة
الرابع تسعة وهي لا تنقسم على الزوجتين وتباينهما أو الأربع جدات السدس
سبعة وهي لا تنقسم عليهن وتوافق عددهن بالنصف فتد الجدات لنصفها وهاتان
والجدات الباقي وهو سبعة ولل عشرة أخوات الباقي وهو أربع عشرة وهي لا تنقسم
على عشرة وتوافق بالنصف فتد العشرة لنصفها خمسة فيبين عدد الزوجتين ووفق
الجدات وهاتان تماثل فيكتفي بأحد هما وهاتان وتباينهما وبين وفق الأخوة
وهو خمسة تباين فيضرب أحدهما في الآخر بعشرة وهي جزء السهم فتضرب في أصل
المسئلة وهو ستة وثلاثون بثلاثمائة وستين ومنها تصح للزوجتين تسعة في عشرة
بتسعين لكل واحدة خمسة وأربعون ولل أربع جدات ستة في عشرة بتسعين لكل
واحدة خمسة عشر ولل سبعة في عشرة بتسعين ولل عشرة أخوة أربعة عشر
في عشرة بمائة وأربعين لكل واحد أربعة عشر وقس على ذلك نظائره من
مسائل الانكسار على ثلاثة فرق ومن الانكسار على أربع فرق ولا يتأتى ذلك إلا
في أصلي اثنا عشر وضعفها فلا يتأتى ذلك في أصلي اثنين وثلاثة وأربعة وثمانية
وثمانية عشر لانه لا يتأتى الانكسار فيها على ثلاث فرق فلا يتأتى فيها الانكسار على
أربع فرق بالاولى ولا يتأتى في أصل ستة ولا في أصل ستة وثلاثين لانه في أصل ستة
مضى اجتمع فيه أكثر من ثلاث فرق فلا بد أن يكون هناك ذو النصف ولا يكون
الا واحدا وفي أصل ستة وثلاثين انما يتعد فيه الزوجات والجدات والأخوات
والأخوة وأما الجد فلا يكون الا واحدا كما تقدم ففي زوجتين وأربع جدات
وثمان أخوات لام وستة عشر شقيقة أصلها اثنا عشر للزوجتين الأربع ثلاثة وهو
لا ينفق سهم عليهما ويباينهما ولل أربع جدات السدس اثنان وهما لا ينقسمان عليهن
ويوافقهن بالنصف فتد الأربع جدات الى نصفها وهاتان ولل ثمان أخوات لام
الثلاث أربعة وهما لا ينقسم عليهن ويوافقهن بالربع فتد الثمان أخوات الى ربعها
وهاتان ولست عشرة شقيقة الثلاثان ثمانية لكن الباقي ثلاثة فقط فيعال
بخمسة لتسكيلة الثلاثين فتصير حصته ثمانية وهي لا تنقسم على الستة عشر وتوافقها
بالثمن فتد الست عشرة الى ثمنها وهاتان وبين المثبتات القائل فيكتفي بأحد هما
وهاتان فهما جزء السهم فإذا ضربت في المسئلة بعولها وهي سبعة عشر حصل

أربعة وثلاثون ومنها تصح للزوجتين ثلاثة في اثنين بستة لكل واحدة ثلاثة وللأربع
 جدات اثنان في اثنين بأربعة لكل واحدة واحد وللاثمان اخوات لام أربعة في
 اثنين بثمانية لكل واحدة واحد وللسبع عشرة شقيقة ثمانية في اثنين بستة لكل
 واحدة واحد وفي مسألة الامتحان وهي أربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات
 وتسعة أمهات أصلها أربعة وعشرون للزوجات الثمن ثلاثة وهي لا تنقسم على أربع
 زوجات وتباينها والخمس جدات السدس أربعة وهي لا تنقسم على الخمس الجدات
 وتباينها وللسبع بنات الثلثان ستة عشر وهي لا تنقسم على السبع بنات
 وتباينها وللتسعة أمهات الباقي وهو واحد لا ينقسم عليهم ويباينهم وبين عدد
 الزوجات الأربع وعدد الجدات الخمس التباين فيضرب أحدهما في الآخر بعشرين
 وبينها وبين عدد البنات السبع تباين فيضرب أحدهما في الآخر بمائة
 وأربعين وبينها وبين التسعة أمهات تباين فيضرب أحدهما في الآخر بمائتين
 وستين وهي جزء السهم فتضرب في أصل المسئلة وهو أربعة وعشرون بثلاثين ألفا
 ومائتين وأربعين لأن ألفا في أربعة وعشرون باربعة وعشرين ألفا ولان مائتين في
 أربعة وعشرين باربعة آلاف وثمناثة ولان الستين في أربعة وعشرين بالف
 وأربعمائة وأربعين فيحتاج لثلاث ضربات وجملة ذلك ثلاثون ألفا ومائتان
 وأربعون ومنها تصح فاذا أردت القسمة فاما ان تضرب حصه كل فريق من أصل
 المسئلة في جزء السهم واما ان تعطى كل فريق من المصحح بمثل نسبة ماله من أصل
 المسئلة كالسدس والثالث مثلا وهكذا وهو أسهل فللأربع زوجات الثمن ثلاثة
 آلاف وسبع مائة وثلاثون لكل واحدة منهم تسعمائة وخمسة وأربعون وللخمس
 جدات السدس خمسة آلاف وأربعون لكل واحدة ألف وثمانية وللسبع بنات
 الثلثان عشرون ألفا ومائة وستون لكل واحدة ألفان وثمانائة وثلاثون وللتسعة
 أمهات الباقي وهو ألف ومائتان وستون لكل واحدة مائة وأربعون وسهيت هذه
 المسئلة بمسئلة الامتحان لانه يمكن بها الطلبة فيقال شخص مات وخلف أربعة
 فرق من الورثة كل فريق أقل من عشرة ومع ذلك صحت أكثر من ثلاثين ألفا ما صورتها
 وتسمى أيضا صماء لانه عمها التباين اذ كل فريق يابن سهامه وبين المثبتات التباين
 وقس على ما ذكر من المثبتات نظائرهما * انتهى المتيسر من أمثلة الانكسار
 والتصحيح في الاحياز الأربعة التي ذكرها الناظم ومعرفة مبلغ كل من علم الحساب
 الذي أشار اليه بقوله * وقد تنهاى القول في الحساب * أي حساب الفرائض
 وهو تأصيل المسائل وتصحيحها لا علم الحساب المشهور الذي هو علم بأصول يتوصل بها
 الى استخراج المجهولات العددية وهو يشمل حساب الفرائض وغيرهامع أنه لا بد
 من معرفته لمن يريد اتقان علم الفرائض كما قال الشيخ بدر الدين سيوطي المارديني

رحمه الله في شرحه على منظومة الرحبية * وقوله بغير اسهاب ولا اطناب الاسهاب
الا كذا في الكلام والاطالة فيه وأصله الابعاد من السهب وهو الارض المستوية
البعيدة والاطناب هو تأدية المعنى المقصود بفوق عبارة المتعارف وليس المراد
بالاطناب هنا الايضاح المشهور عند البيانين بل المراد به تأدية المعنى المراد
بالاختصار والله أعلم * ولما انتهى الكلام على تأصيل المسائل وتعميقها بالنسبة
لميت واحد شرع يتكلم في تأصيل المسائل وتعميقها بالنسبة لميتين فاكثر وهو
المسمى بالمناسخة فقال

✽ في طريقة المناسخة ✽

أي هذا بيان ذكرا أحكام تشتمل على طريقة المناسخة أي بيان العمل فيها
كما يعلم من كلام الناظم وهذا الباب من مستصعبات هذا الفن ولا يتقنه الا ماهر
في الفرائض والحساب كما أشار اليه الناظم في آخر الباب * والمناسخة بفتح السين
على الاشهر مصدر ناسخ ويصح كسر السين على خلاف الاشهر فتسكون اسم
فاعل وعلى كل فالفاعل فيها ليست على بابهم لان الاولى بمعنى المنسوخة فقط
والثانية بمعنى ناسخة فقط والمفاعلة تقتضي الفعل من الجانبين كالمضاربة ولك
ان تجعلها على بابهم باعتبار اخذها من النسخ بمعنى النقل لان عند قسمة الجماعة
تنقل الكلام من الاولى للثانية ومن الثانية للاولى ولا نقل من له شيء من الاولى
أخذه مضروبا في جميع الثانية أو وقفها ومن له شيء من الثانية أخذه مضروبا
في سهام مورثه أو وقفها وبعضهم جعلها شبه مفاعلة حيث مات من ورثة الاول أكثر
من واحد لان المتوسطة بين الاولى والاخرة ناسخة للاولى ومنسوخة بالثالثة
وهكذا وحيث لم يموت من ورثة الاول الا واحد يكون اطلاقها حينئذ طرد الباب لانه
ليس هناك متوسطة ناسخة ومنسوخة وانما كان ذلك شبه مفاعلة لا مفاعلة حقيقة
المتوسطة للاولى ومنسوخة بالثالثة وحقيقة المفاعلة انما تكون اذا
كانت بين اثنين كذا في الواو عن شيخ الاسلام والمناسخة مأخوذة من
النسخ الالوان لان الجماعة معتمة تريل حكم المسلمين قبلها أو هي بمعنى التغير
لانهم تغيروا أيضا أو هي بمعنى النقل لان النظر انتقل من المسئلة الاولى
للاثنية فالماضية موجودة على كل من المعاني الثلاثة أو مأخوذة من نسخت الشمس
الظل أي ازالته على الاول أو من نسخت الريح آثار الأبار أي غيرتها على الثاني
أو نسخت الكتاب أي نقلت ما فيه باللفظ والمعنى نقلها فان نقل المعنى لم يكن
بلفظ آخر قيل له سلخ وان افسد المعنى واللفظ افسادا كما قيل له مسخ بالمسم ولذا
قال في شرح الترتيب العرق بين النسخ والسلخ والمسخ ان النسخ نقل اللفظ والمعنى
نقلها مسخا ونال السلخ نقل المعنى دون اللفظ وان المسخ افساد اللفظ والمعنى افسادا

كلاهما كره في الأولوة وأولى الأوجه الثلاثة اللغوية المذكورة للتشويح هو شرها
رفع حكم شرعي بإثبات آخر ومثله في الأصول برفع وجوب استقبال بيت المقدس
بوجوب استقبال الكعبة سواء كان النسخ إلى بدل وبه قال الإمام الشافعي رضي
الله عنه وبعض الأئمة أولا وذهب بعضهم إلى أنه لا يشترط أن يكون إلى بدل ومثلا
ذلك بآية يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يديكم مسدقة فانه
نسخ وجوب تقديم الصدقة على مناجاة الرسول بلا بدل ومنع الأولون كونه لا إلى بدل
بل إلى بدل وهو حوازا للمناجاة بدون تقديم صدقة وهذا الكلام وإن لم يخصنا هنا
لكن ذكرناه لأنعام الفائدة وهذا اصطلاح الأصوليين وفي اصطلاح الفرضيين
أن يموت من ورثة الميت الأول واحد أو أكثر قبل قسمة التركة وهذا التعريف
لا يناسب المعنى اللغوي المتقدم ففي كلامهم تساهل وقد يكون ورثة الثاني غير ورثة
الأول فينقل المال من ورثة الأول إلى غيرهم إذا تقرر ذلك فتارة يموت من ورثة
الميت الأول ميت فقط وتارة يموت أكثر وفي الحالة يمكن تارة يمكن الاختصار وتارة
لا يمكن فهذه أربعة أحوال وقد شرع الناطم في بيان ذلك بقوله

❖ من مات ثم بعده امرؤ هلك ❖ من وارثه قبل قسم ما ترك ❖
❖ فإن يكن ارث الأخير منحصرا ❖ في وارث الأول طرا واعتبرا ❖
❖ بطلاق التعصيب ارثهم فقط ❖ فاقسم على الرؤس والميت سقط ❖
❖ كميت عن خمسة بنينا ❖ مات فتي منهم عن الباقينا ❖

أي إذا مات شخص ثم مات قبل قسمة تركته واحد من ورثته وورث الباقيون
أو بعضهم من الثاني ففي المسئلة ميتان الميت الأول والثاني أحد ورثته وهذا هو
القسم الأول فإن كان ميراث الثاني منحصرا في ورثة الميت الأول وكان ارث الباقيين
من الثاني كلهم من الأول جعل لكان الثاني من ورثة الأول لم يكن وقسم الباقي
بين الباقيين كما مثل له الناطم نفع الله به بقوله كميت عن خمسة بنينا الخ وهذا يكثر
فيما إذا كان الورثة عصبية فمثلتهم في المثال المذكور عدد رؤسهم من خمسة سهم
لكل واحد سهم ثم مات أحد الخمسة عن الباقيين وهم أربعة قبل القسمة فتجعل
المسئلة الأولى والثانية من أربعة ولا حاجة إلى قسمها أولا من خمسة ثم قسمها ثانيا
من أربعة بل تجعل المسئلة ابتداء من أربعة وكان الميت الثاني لم يكن كما افهمه
كلام الناطم إلا أنه كان الأولى أن يقدم في هذا القسم ما قدمه في المنهاج والمنهاج
بأن يمثل أولا بالاخوة بأن يقول

كميت عن خمسة من اخوة ❖ مات فتي منهم قبل القسمة ❖

والمراد من الاخوة في هذا البيت أشقاء أو ألاب لا لام وذلك لان اتحاد ارثهم من الأول
والثاني اذ هو بالاخوة بخلاف ما مثل به فانه في الأول بالبنوة وفي الثاني بالاخوة

ومثل الاخوة الخامس من غير الام والبنين المختص اذا ماتت معلا عن ستة اخوة
واخوات أو ستة بنين وبنات مات أحدهم عن الباقيين وهذا القسم مما يتأق فيه
الاختصار والاختصار ب كثير وجوده في النساء بنات والنساء بنات بالنسبة الى
الاختصار نوعان أحدهما ما يمكن اختصاره في ابتداء العمل فلا يحتاج فيه الى تصحيح
غير مسألة الميت الاول كما قدم والقسم الثاني ما لا يمكن فيه الاختصار في الابتداء
وأغايقه في إنشاء العمل أو بعد انتهائه بشرط امكن الاختصار في ابتداء العمل
ان تخلص ورثة كل ميت بعد الاول في ورثة من مات قبله وان يرث كل واحد من كل
ميت نصيبا مثل نصيب الذي ورثه من غيره دون تفاوت في الانصباؤه وهذا يقع في
الارث بطلاق العصبية كما سبق وفي الارث بطلاق الفرض اذا كان أصل مسألة
الميت الاول عائلا فمن يريد معرفة الاختصار في ابتداء العمل ينظر ان يوجد شرطه
بان كان ارثهم من كل ميت بلا تفاوت في مطلق التعصيب بان يرث كل وارث من
كل ميت بطلاق التعصيب كما اذا مات شخص عن خمسة بنين وخمس بنات ثم مات
منهم ابن ثم ابن ثم ابن ثم بنت وهكذا حتى مات ثلاثة بنين واربع بنات وكل واحد
ليس يرثه الا من بقي وبقي ابنان وبنات يفرض من مات بعد الميت الاول كالعديم
ويقسم مال الاول على من بقي من الورثة كأنه مات عنهم فقط من أول الامر ولم يخلف
غيرهم ففي المثال الذي ذكر ان البنين الثلاثة والبنات الاربع كانهم لم يكونوا وان
الميت الاول مات ولم يخلف سوى ابنتين وبنتا واقسم ماله بينهم ل ذلك مثل حظ
الابنتين فتصح من خمسة للميت سهم واسكل ابن سهمان ومن الاختصار مجرد ولا قال
شيخ الاسلام في شرحه على الكفاية واذا كان في المسئلة ميتان فقط فاكتب ورثة
الارل في سطر قائم ك كل وارث تحت آخر ثم افصل بينهم بخطوط عمدة عرضا ثم
مد خطين موازيين للخطوط أحدهما فوق الوارث الاعلى وثانيهما تحت الاسفل ثم
ثلاث خطوط قائمة متوازية أحدهما متصل باطراف الخطوط الممتدة عرضا والآخران
مقطعان لها بحيث يصير كل وارث في سطح مربع وقد دأبه مربع واقسم هـ ذين
الصنفين من المربعات القائمة جدولين وكذا كل صنف من المربعات يوازيها يسمى
جدولا ثم ارسم المصحح فوق الجدول الثاني منه ما ارسم حصصة كل ارث منه في
المربع من الجدول الثاني ثم اعمل للميت الثاني جدولين متصلين بالجدولين الاولين
اولهما الورثة وثانيهما الحصصهم من المصحح واكتب بازاء الميت الثاني في المربع
الاول من المربعين الموازيين له من جدوليه مات أو علامة لذلك كيم ثم لورثته خمسة
أحوال لانهم اما كل من بقي من ورثة الاول أو بعضهم أو غيرهم فقط أو غيرهم
مع كلهم أو بعضهم ففي الجدولين الاولين اكتب ورثة الثاني في أول جدوليه كما في
ورثة الاول وفي الثالث مد تحت جدوليه من المربعات الموارية لمربعات بعدد

أولئك الورثة واحد كتب في كل مربع منها ذلك الوارث ولا يخفى العمل من ذلك في الحالين الباقيين ثم صحح مسألة الثاني وارسم مخططها فوق الجدول الثاني من من جدوليه واكتب حصة كل من ورثته في المربع الذي قدامه كما في ورثة الأول ثم ارسم للمسألة الجامعة جدولاً خامساً متصلاً بجدولي الثاني وهكذا أبدت عمل لكل ميتين خمسة جداول اثنين للأول واثنين لثاني والخامس مشترك فارمحتنا من صحح لأولى فارسم عدد الأولى فوق الخامس إيقابل عدد الامتحان وما يخرج من خمسة حصة الثاني من الأولى على مسئلة فهو زه سهمها فأضرب فيه حصة كل وارث منها واثبت الخارج وحده ان لم يرث من الأولى أجمع حصته منها ان ورث منها في المربع الذي قدامه من جدول الجامعة وان صحتا من عدد ثالث فارسم فوق الخامس وارسم كل عدد فوق ثاني جدول كل ميت قوساً وارسم على القوس الأولى صحح الثانية أو وافته وعلى الثانية حصة الميت الثاني من الأولى أو وافته وعلى الثانية حصة الميت الثاني من الأولى أو وافته ثم أضرب كل حصة من جدول الحصص في المرسوم على قوس ذلك الجدول واثبت الحاصل لكل من الجامعة في المربع الموازي من الجدول الخامس من المربع صاحب ثم اجمع الحصص المثبتة في الخامس وقابل بمجموعها لمرسوم فرقها قسماً سواء صح العمل والافلا وقد علمت ان حصة الثاني من الأولى اما ان تصح على مسئلة أو تبانيتها أو توافقه او على كل منها لا يحصلون حال من الأحوال الخمسة السابقة فتكون الأحوال خمسة عشر ولها مسئلة بعددها فلذا كرر بعضها التنبيه على الباقي وان كان انما ظم ذكرها كلها فلو خلف زوجة وثلاثة بنين وثلاث بنات عنها ثم ماتت الزوجة عنهم فضعها هكذا

زوجة	٩	ماتت			
ابن	٤	ابن	٢	١٦	٤
ابن	٥	ابن	٢	١٦	٤
ابن	٤	ابن	٢	١٦	٤
بنت	٧	بنت	١	٨	١
بنت	٧	بنت	١	٨	١
بنت	٧	بنت	١	٨	١

الأولى من اثنين وسبعين للزوجة منها تسعة وورثتهم بقية ورثة الأولى ومستلثم من تسعة والتسعة منقسمة عليها فتصير المستلثان من مئزرهم الأولى وجزءهم من التسعة واحد قد ضربت فيه حصة كل منها وجمعت الخارج إلى مائة من الأولى فصار حصة كل واحد ستة عشر وكل بنت ثمانية عشر فممتها في الجدول الخامس فكان ما رأيت ثم الحصص الستة متوافقة بالثمن فترجم إلى غنم المائيات فتصيحان من تسعة لكل ابن اثنين ولكل بنت واحد كما رأيت في الجدول السادس ولولا الاختصار لم تنفصم ولو كانت بحالها إلا أن الأولاد من أمه ماتت قبل أبيهم ثم مات بعد أحد البنين من ثلاثة بنين وبنت فاعمل كما مر يكن هكذا

٧٢	٧	٧٢'
٩		زوجة
		ابن
١٤		ابن
١٤	٤	ابن
٧	٤	بنت
٧	٤	بنت
٧	٢	بنت

ولم يرث الابن أحد من الأولى ومستلثه من سبعة والأربعة عشر منقسمة عليها وجزء سهمها اثنان فاضرب فيه حظ كل وارث بما يمكن لكل ابن أربعة ولكل بنت اثنان وأنصب الباقين من الأولى باقية بحالها ولو كان البنون في الأولى من الزوجة والبنات من أخرى ماتت قبل الأب ثم ماتت إحدى البنات عن زوج والباقيين فقد تركت زوجا وشقيقتين لسقوط ولد الأب فاعمل كما مر يكن هكذا

٩			٩	زوجة
١٤		أخ لأب	١٤	ابن
١٤		أخ لأب	١٤	ابن
١٤		أخ لأب	١٤	ابن
		ماتت	٧	بنت
٩	٢	شقيقة	٧	بنت
٩	٢	شقيقة	٧	بنت
٣	٣	زوج		

وبعض و رثة البنت لم يرث من الأولى وهو الزوج وبعضهم بعض بقية ورثة الأول وهما الشقيقان ومثلتهما من سبعة بالعدل وماتت عن سبعة وهي منقسمة عليهم فيصحبان من مخرج الأولى أيضا برز سهم الثابتة واحد فأضرب فيه حصة كل من بها فلزوج ثلاثة ولكل من الشقيقتين اثنين يضمنان الى ما معهما من الأولى يصير مع كل منهما تسعة ومع الزوجة من الأولى تسعة وكل ابن منها أربعة عشر فأثبت هذه الحصص في الجدول الخامس يكن ما رأيت به ولو كانت الأولى بها لها الا ان من مات هو البنت وترك الباقي فهم جميع بقية ورثة الأول ومثلتهما من ثمانية وأربعين تباين حصتها من الأولى فيصحبان من ثلاثة آلاف وأربعمائة وستة وخمسين واعمل في وضعها كما يرى هكذا

٧		٤٨	
٣٤٢٦	٤٨		٧٢
٤٨٨	٨	٢١	زوجة
٧٤٢	١٠	أخ شقيق	١٤
٧٤٢	١٠	أخ شقيق	١٤
٧٤٢	١٠	أخ شقيق	١٤
		ماتت	٧
٣٧١	٥	شقيقة	٧
٣٧١	٥	شقيقة	٧

قد رسمت معصم الثانية على قوس الاولى وما لبنت من الاولى على قوس الثانية
وضربت للزوجة حصتها من الاولى فيمع على قوسها وحصتها من الثانية فيما
على قوسها وجمعت الحاصلين وكملت العمل فكان ما رأيت * وان كان في المسئلة
أكثر من ميتين فاعمل لكل زائد جدواين كما للثاني أولها الورثة وثانيها المخصصهم
وترسم معصم مسئلته فوقه على ما رسمت رسم الجماعة جديدة ولا أخيه ولا
يخفى تغاير ميل الاعمال عامر فلو ترك بنتا وأختا ثم ماتت الأخت عن بنتين وهم
ثم العم عن زوجة وابن أخ فاعمل مسئلة الميتين الأولين ثم الثالث بما عرفت وارسم
له جدواين متصلين بالجماعة من أولها الورثة وثانيها المخصصهم من معصمه وترسم
معصمه فوقه وجدة ولا ثامنا للجماعة ثم حصته تبين مسئلته فتصع الثلاث من
أربعة وعشرين لابتنت الأولى اثنا عشر وللبنتين ثمانية وللزوجة العم واحد ولا ابن أخيه
ثلاثة بهذه الصورة

٣	١	٤	١
٤	٣	٦	٤٤
١		٢	١٤
١	مات		
	بنت	١	٤
	بنت	١	٤
	عم	١	
		مات	
		زوجة	١
		ابن أخ	٣

وإذ لم يكن له لا ينفى بهم المحبوب إلا إذا كان له فائدة كان يكون حاجبا غيره
حجب نقصان فلا بأس ما ثبته كأن كان في المسئلة أبوان وأخوان مثلاً فإن
الأخوين ادالم بكتبا مديون عن كونهما حاجبين للأم رانا إذا كان الورثة جماعة
من صنف كبنتين زوجه أو نازلهم آخر فينبغي تمييزهم رسم الجماعة خارج الجدول
انتهى * وقوله طرأ بضم الطاء المبدأ أي كامة كحصب طرأ ح بده الامالى * ثم أشار
الناظم الى انه لا يشترط في اختصار المناسخة من هذا القسم ان تتم بعض المسئلة في
العصوبة بقوله

وإن تجدد في وارثي الأول ذا * فرض وبعد لم يرث فهو كذا

* وان يكن خـ لافه فصح * مسألة السابق هو توارثه *
 * ثم اذا صححت ذلك الأول * صحح لثاني الميت بن مسئلة *
 * واعرف من الأولى سهام حصته * وانظر اليها والى مسئلته *
 * فان على المسـ مسألة السهام * تقسم قبل الأولى اكفى القسام *
 * كالزوج مع اختين لأم والده * ماتت عن الأخرى وبنت واحدة *
 أى وهو مثل ما سبق من القسم الأول من لزوم اختصار المناهضة اذا كان ورثة الميت
 الأول والثاني عصبه اذا وجد في ورثة الميت الأول صاحب فرض ولم يرث من الميت
 الثاني فإن المسـ مسألة تختصر كذلك ويجعل كل الميت الثاني لم يكن خـ لافا لما توهمه
 عبارة المناهج وغيره من اشتراط كون جميع الباقين وارثين وكونهم عصبه وذلك ليس
 بشرط كالماتت امرأة عن زوج وابنتين من غيرهن ماتت أحدهما ابنتين قبل القسمة
 فوارث الثاني هو الابن الباقي وهو عصبه فهما دون الزوج وهو ذو فرض في الأولى
 وغير وارث في الثانية فيفرض ان الميت الثاني لم يكن ويدفع ربع التركة للزوج
 والباقي للابن فالمسألة من أربعة للزوج الرابع واحد والباقي ثلاثة للابن وتصح من
 ثمانية والثانية من أربعة أيضا فتجعل الأولى * والثانية من أربعة ابتداء للزوج
 الرابع واحد والباقي ثلاثة للابن ولا حاجة الى التخصيص من ثمانية ويجعل كل الابن
 الثاني لم يكن وهكذا في ميتين فاكثر قبل القسمة كان ماتت عن زوج أو ماتت عن
 زوجة ومن اثني عشر ولدا فيهم ذكر واحد فهم ابن واحد عشرة بنتا كلهم من غير
 الزوجة ثم مات منهم عشر بنات واحدة بعد واحدة ولم يبق من ورثته سوى ابن وبنت
 والزوجة وكل بنت يرث ما من بقي من اخوتهم فقط فبطريق الاختصار تجعل الميت
 الأول كأنه مات عن الزوجة والابن والبنت فاقسم تركته عليهم واجعل البنات
 العشر الميتات كالعدم فلم يرأ الشئ والابن والبنت الباقي فاصالها ثمانية وتصح
 من أربعة وعشرين للزوجة ثلاثة والابن أربعة عشر والبنات سبعة وهذا بشرط ان
 يكون الاولاد كلهم من زوجة ميتة أو من أمة أو كل واحدة من زوجة ميتة أو أمة حتى
 لا يرث منه أحد بالفرض أو يكونوا كلهم اخوة لاب فلا يحجب بعضهم بعضا فلو كان
 بعضهم أشقاء وبعضهم لاب لحجبهم الأشقاء فلا يمكن اختصارها ابتداء أو كذا لو كانوا
 كلهم من المرأة أو من أمهات مختلفات فلا يتأتى اختصارها ابتداء الا اذا كانوا
 كلهم من امرأة وماتت المرأة بعدهم أو بعد بعضهم ويرثهم من بقي بعدها من اولادها
 فقط فإنها تجعل مع من مات من اولادها كالعدم كما اذا كان الاولاد كلهم في المنال
 المذكور وهو الزوجة واحدة وعشر ولدا من الزوجة المذكورة وماتت بعد موت
 بناتها أو بينهن أو قبلهن تجعل كل هي ومن كالعدم كأن الأول مات عن ابن وبنت
 فتصح مسئلته كلهم من ثلاثة ولو سالت بطريق آخر لم يبق عدد كثير بطول

ذكرها ثم تختصرها بعد الى ثلاثة فتركة ابتداء راحة من التعب ومثل ما سبق
 في اختصار المناسخة أيضا اذا تعدد أصحاب الفروض في الاولى والثانية بشرطه
 ان من حاز ارث الميت الثاني هم الوارثون في المسئلة الاولى وهم ذو فرض في المسئلتين
 لم يختلف في المسئلتين أسماؤه فرضهم بشرط ان تكون مسئلة الميت الاول عاتلة
 بقدر نصيب الميت الثاني أو بأكثر من نصيبه وتكون مسئلة الميت الثاني غير
 عاتلة في الحالة الاولى وعاتلة في الثانية بقدر ما نقص نصيبه من عول الاولى فاذا
 وجد الشرط فافرض الميت الثاني مهيلا كالعدم واقسم تركه الميت الاول على
 الباقيين على قدر فرضهم منه كأنه مات عنهم فقط مثل ما مضى * مثال الحالة الاولى
 ماتت امرأة عن زوج وأخت لاب وأخت شقيقة فتزوج الزوج المذكور بالاخت
 للاب وماتت عنه وعن أختها الأبيها وهي شقيقة الميتة الاولى فافرض الاخت
 للاب كأنهم لم تكن وكان الاولى ماتت عن أخت شقيقة وزوج فاقسم مالها بينهما
 نصفين فتصح من اثنين لان مسئلتها من ستة وتعول الى سبعة لسكل من الزوج
 والشقيقة ثلاثة والاخت للاب سهم يقسم بين الزوج والاخت نصفين فنصيب الميتة
 الثانية هو قدر ما عالت به الاولى * ومثال الحالة الثانية ماتت عن زوج وحيدة
 وهي أم أب وأخت شقيقة وأخت لاب أصلها من ستة للزوج النصف ثلاثة
 وللحيدة السدس سهم وللشقيقة ثلاثة والاخت للاب سهم فتعول الى ثمانية ثم
 تزوج الزوج بالاخت للاب وماتت عنه وعن جدتها وأختها الأبيها وهي شقيقة
 الاولى فمسئلتها من ستة وتعول الى سبعة فاجعل للاخت للاب كالعدم وكان
 الاولى ماتت عن جدتها وزوج وشقيقة فاقسم مالها بينهم على سبعة كأنها ماتت
 فقط * القسم الثاني في اختصار المناسخة وهو الاختصار في آخر العمل بعد تصحيح
 المناسخة ان ترى الاشتراك قد وجد في الانصباء كما افار دد كل نصيب الى الجزء الذي
 وقع به الاشتراك والى أدق الاجزاء ورده مسئلة المناسخة الى ذلك الجزء فذلك الجزء
 تصح منه مسئلة المناسخة فاقسمه على الورثة كلهم فصلة بحسب سهامهم مثاله زوجة
 وابن وبنت كلاهما من الزوجة ماتت هذه عن أمها وأخيهما وزوجة الميت الاول
 وابنته فالاولى تصح من أربعة وعشرين والثانية من ثلاثة وعشر أم ميتهم من الاولى
 سبعة تباينها فاضرب الثلاثة في الاولى تصح المناسخة من اثنين وسبعين للزوجة
 بالزوجة والامومة ستة عشر وللاب بالنبوة والاخوة ستة وخمسون وهمامة واذقان
 بالثمن فرد نصيب كل منهم ما الى ثمنه فيرجع نصيبها الى اثنين ونصيبه الى سبعة
 ورد المسئلة الى ثمنها تسعة واقسم التسعة على الزوجة والاب سهمان لها وسبعة له
 * مثال آخر ماتت عن زوجة وثلاث بنات منها وعم هو أبو الزوجة ثم ماتت الزوجة
 عن أبيها وبناتها الثلاث فالاولى من اثنين وسبعين والثانية أصلها من ثلاثة

بالاختصار وتصح من تسعة وسهام الزوجية تسعة منقسمة عليهم فاجعل للاب
ولكل بنت من المثلثين ثمانية عشر فالانصباء الاربعه متماثلة ومشتركة بنصف
التسع فترجع اليه ويصح من أربعة لهم سهم ولكل بنت سهم * وقوله وان يكن
خلافه فصحيح الخ أي وان مات من ورثة الميت الاول واحد قبل قسمة تركه الميت
الاول ولم يكن اختصار مسئلة على ستم ماسبق من القسمين فصحيح مسئلة
الميت الاول وافعل بهما ماسبق في باب تصحيح المسائل بحيث يخرج ما يخص كل
واحد منها صحيحا واقسم مسئلة على ورثته فاذا عرفت مهام الميت الثاني من
مسئلة الاول فاجعل للميت الثاني مسئلة أخرى وصحبها بحيث يخرج ما لكل من
الورثة فيها صحيحا على حكم ماسبق فاذا عرفت ما صحت منه الثانية وسهام الميت
الثاني من المسئلة الاولى فاعرض مهام هذا الميت الثاني على مسئلته فلا يخلو من
ثلاثة أحوال لانه اما ان تقسم سهام الميت الثاني على مسئلته كما مثله الناظم كان
ماتت امرأة عن زوج وأختين لالام كشقيقتين أو لاب ماتت إحدى الاختين
قبل القسمة عن الأخرى وعن بنت فاصل الاولى من ستة اضرب أحدا لآخر جين وهما
النصف والثالث في الآخر للزوج النصف ثلاثة وللأختين الثلثان أربعة حالات
بواحد الى سبعة وأصل الثانية من اثنين يخرج النصف ونصف الأخت الميتة من
الأولى اثنان منقسمة على مسئلتها البنت النصف واحد فرضا والباقي واحد
للأخت عصبة لان الأخت مع البنت عصبة ومن الانقسام مات الميت عن أم
وابنين مات أحدا لابنين قبل قسمة التركة عن ابنين وبنت أصل المسئلة الاولى
من ستة فللام السدس واحد يبق خمسة لا تقسم على الابنين وتباينهم ماقتضرب
اثنين في ستة باثني عشر ومنها تصح فللام اثنان ولكل ابن خمسة والثانية من خمسة
وسهام الميت الثاني من الاولى خمسة وخمسة على خمسة منقسمة فتصح المناصفة كلها
من اثني عشر من غير ضرب اللام اثنان وللابن الباقي خمسة ولكل ابن من ابني
الميت الثاني اثنان ولبنته واحد وهذا المثال الذي مثله الفرضيون في انقسام مهام
الميت الثاني على مسئلته لا يصح الا اذا قام بالام مانع من الميراث في المسئلة الثانية
كالقتل ونحوه لانها في الاولى أم وفي الثانية جدة لها السدس فلا تصح مثالا
للاقسام بل للتباين الآتي ذكره وهذا مثال انقسام مهام الميت على مسئلته
المراد بقول الناظم نفع الله به فان على المسئلة السهام تقسم الخ ثم بين ما اذا لم تقسم
سهام الميت على مسئلته بقوله

- * (وحيث لم تقسم فوفق المسئلة * يضرب مهام وافقت في الأوله) *
- * (وان يكن ثم تباين ففي * احداهما الاخرى جميعا فاعرف) *
- * (واحسب وما حصلت فهي الجامعة * وليس في القسم بها منازعه) *

* (كلا بوبن صحبا زوجا هلك * عن ستة بنين حازوا مترك) *
 * (أومات فيها الزوج من أولاد أخ * ثلاثة وزوجة عنها انسلخ) *
 * (فمن له شيء من الأولى ثبت * يأخذه بالضرب فيما ضربت) *
 * (واضرب نصيب الشخص من ثانيته في وفق أو كل سهام ميتة) *
 أى وإذا لم تنقسم سهام الميت على مسئلته فتتظر بعد تصحيح كل من المسئلتين أو أكثر على حكم ما سبق فلا تخلوا ما أن توافق سهام الميت الثاني مسئلته أو تبانيها فإن وافقتها ضرب وفق المسئلة الثانية في جميع الأولى فما حصل بعد الضرب فهو الجامع للمسئلتين يقسم عليهم ما وقده مثل الفاظهم للتوافق بقوله كلا بوبن صحبا زوجا الخ أى كان ماتت في الأولى امرأة عن زوج وأبوبن فمسئلتهم من ستة من ضرب يخرج ثلث الباقي ثلاثة في يخرج النصف اثنين للزوج النصف ثلاثة وللأم ثلث الباقي واحد وللأب الباقي اثنان وهى إحدى الغراوين المقتدعتين أول الكتاب ثم مات الزوج في الثانية عن ستة بنين فمسئلتهم من ستة عدد رؤسهم وبين مسئلتهم وسهام مورثهم توافق في الثلاث فثلث سهام ميتهم واحد وثلث مسئلتهم اثنان فتضرب وفق المسئلة الثانية وهما اثنان في الأولى وهو ستة باثني عشر ومنها تصح الجامعة ثم قل من له شيء من المسئلة الأولى أخذه مضر وباقى وفق الثانية فن ذلك للأم في الأولى ثلث الباقي واحد في اثنين وفق المسئلة الثانية باثنين وهو سدس في الحقيقة كما سبق ومن ذلك للأب في الأولى الباقي اثنان في اثنين باربعة ومن له شيء من الثانية أخذه مضر وباقى وفق سهام الميت الثاني من الأولى فن ذلك للبنين الستة ستة في واحد وفق سهام الميت الثاني بستة لكل واحد منهم سهم * ومن ذلك جدتان وثلاث أخوات متفرقات ماتت الأخت لام عن أخت لام هى الشقيقة في الأولى وأم أم هى إحدى الجدتين وعن شقيقة قمتين فالمسئلة الأولى من ستة لأن فيها السدس وهما أكبر كسر للجدتين السدس واحد منكسر عليهما وللأخت الشقيقة النصف ثلاثة وللأخت للأب السدس تكملة الاثنين واحد وللأخت للأم السدس واحد فتضرب رؤس المنكسر عليهم ما وهما الجدتان اثنين في ستة باثني عشر ومنها تصح الأولى من ذلك للجدتين واحد في اثنين باثنين لكل واحدة واحد ومن ذلك للأخت الشقيقة ثلاثة في اثنين بستة ومن ذلك للأخت للأب واحد في اثنين باثنين وللأخت للأم واحد في اثنين باثنين والمسئلة الثانية من ستة أيضا وسهام ميتها من الأولى اثنان توافق مسئلته بالنصف فنصف السهام واحد ونصف المسئلة ثلاثة فتضرب وفق مسئلته ثلاثة في جميع الأولى وهما ثمانية عشر بستة وثلاثين ومنها تصح المسئلتان ثم قل من له شيء من المسئلة الأولى أخذه مضر وباقى وفق الثانية فن ذلك للجدتين في الأولى السدس اثنان في وفق المسئلة الثانية ثلاثة بستة لكل واحدة

ثلاثة ولاحدى الجديتين من الثانية واحد في وفق سهام الميت الثاني واحد بواحد
واللاخت الشقيقة في الأولى ستة في وفق الثانية ثلاثة بشمانية عشر ولها من الثانية
السدس واحد في وفق سهام الميت الثاني واحد بواحد واللاخت للأب في الأولى
السدس اثنان في وفق الثانية ثلاثة ستة وللشقيقتين في الثانية الثلثان أربعة
في وفق سهام الميت الثاني واحد بأربعة لكل واحدة اثنان ومجموع ذلك ستة
وثلاثون وهو الذي صحت منه الجامعة * ومنها بعض صور المسئلة المأمونية وهي
رجل مات وخلف أبوين وبنتين فلم تقسم التركة حتى ماتت إحدى البنتين عن في
المسئلة الأولى وهم الأبوان واحد البنتين لكن صار الأب في الثانية جده أوصارت
الأم جده واحدة البنتين أختا فصارت الورثة في الثانية جده واحدة وأختا فالأولى
من ستة يخرج السدس الذي للأبوين لانه لاكثر لكل من الأبوين سهم ولكل
من البنتين سهمان لأن لهما الثلثين والثانية من ستة أيضا للجدة سهم وللجد
والأخت الخمسة الباقية بينهما على ثلاثة لا تقسم وتباين فتجعل رأس الجد والأخت
ثلاثة وتضرب في المسئلة بشمانية عشر ومنها تصح للجدة واحد في ثلاثة بثلاثة وللجد
والأخت الخمسة في ثلاثة بخمسة عشر للجد عشرة وللأخت خمسة فللبنت من الأولى
اثنان وبين الاثنين والثمانية عشر موافقة بالنصف فاضرب نصف الثمانية عشر
تسعة في الأولى وهي ستة تبلغ أربعة وخمسين ومنها تصح المتاسخة فن له شيء من
الأولى أخذه مضروبا في تسعة وهي وفق الثانية ومن له شيء من الثانية أخذه مضروبا
في واحد وهو وفق سهام الميتة ثانيا فاللام من الأولى واحد في تسعة بتسعة ولها من
الثانية بكونها جدة ثلاثة في واحد بثلاثة فأجمعها * ثم شيء عشر والأب من
الأولى واحد في تسعة بتسعة وله من الثانية بكونها جدها عشرة في واحد بعشرة فيجمع
له تسعة عشر وللبنت مخلفة من الأولى اثنان في تسعة بشمانية عشر ولها من الثانية
بمقتضى كونها أختا خمسة في واحد بخمسة فيجمع ثمانية عشر وشرون فأدجمت
اثنا عشر وتسعة عشر وثلاثة وعشرين أجمع أربعة وخمسون وهي ما صحت منه
المسئلة فالعمل صحيح * فلو كان الميت الأول الذي خلف بوين وبنتين أنثى كان
الجد في الثانية بأم فلا يرث وكان في الثانية يرث المال أو الرد وإذا ورثها
فبيان ذلك أن تقول للجدة التي هي أم أم السهم واللاخت ان كانت لأبوين
النصف وان كانت لام السدس وما بقي لبنت المال ان كنت منتظما أو للجدة والأخت
بالرد ان لم يكن منتظما فيرد عليهم بحسب انصافهم فإذا كان الباقي لبنت المال
كانت المسئلة الثانية من ستة كالأولى وللبنين الثلثان * ومنها ان فإذا أعرضت
على مسلتها وهي ستة وجدت بينهما موافقة بالنصف فتعده بنصف المسئلة
الثانية وهو ثلاثة في المسئلة الأولى ستة بشمانية عشر فاللام من الأربع سهم في ثلاثة

بثلاثة ولها يكون واحد من الثانية سهم في واحد بواحد فيجتمع لها أربعة وللأب من الأولى سهم في ثلاثة بثلاثة ولا شيء له في الثانية لأنه من ذوى الأرحام كالميت وللميت من الأولى سهمان في ثلاثة بسبعة ولها بوصف كونها أختا في الثانية ثلاثة في واحد بثلاثة ان كانت شقيقة فيجتمع لها تسعة والباقي سهمان لميت المال وان كانت لام كان لها من الثانية واحد في واحد بواحد ومن الأولى ثلاثة في اثنين بستة فيجتمع لها سبعة والباقي أربعة لميت المال واذا ردا الباقي عليهما كانت المسئلة الثانية من أربعة ان كانت الأخت شقيقة لان الباقي بعد فرضيهما يرد عليهما بحسب نصيبيهما وهو أربعة فتجعل المسئلة من أربعة وسهام الميتة من الأولى اثنان فاذا عرضتهم على مسئلتها وهي أربعة وجدت بينهما موافقة بالنصف فاضرب وفق الثانية وهو اثنان في الأولى وهي ستة يحصل اثني عشر فللام واحد من الأولى في اثنين باثنين ولها يكون واحد في الثانية واحد أيضا في واحد فيجتمع لها ثلاثة وللميت من الأولى اثنان في اثنين بأربعة ولها من الثانية يكونها أختا شقيقة ثلاثة في واحد بثلاثة فيجتمع لها سبعة وللأب من الأولى واحد في اثنين باثنين ولا شيء له من الثانية وان كانت الأخت لام كانت المسئلة الثانية من اثنين لان الباقي بعد فرض الجدة والأخت للام يرد عليهما بحسب فرضهما وهما اثنان فتجعل المسئلة من اثنين وسهام الميتة من الأولى اثنان فاذا عرضتهم على مسئلتها وجدت بينهما منقسمتين فتصعصع ما صحت منه الأولى بلا ضرب فللأب من الأولى واحد ولا شيء له من الثانية وللام الأولى واحد أيضا ولها من الثانية بوصف كونها جدة كذلك فيجتمع لها اثنان وللميت من الأولى اثنان ولها من الثانية يكونها أختا لام واحد فيجتمع لها ثلاثة وهذا على الخلاف المشهور في ذلك بين الأئمة في توريث بيت المال والرد كما سبق واحتمل كون الأخت في الثانية أختا شقيقة أو لام فاختلاف الحال باعتبار ذكورة الميت الأول وأنوثته فلذلك لما سأل أمير المؤمنين المأمون عنها القاضي يحيى بن اكرم رضى الله عنه بقوله هلك هالك وخلف أبوين وابنتين فلم تقسم التركة حتى ماتت إحدى البنتين عن الباقي فقال يا أمير المؤمنين الميت الأول رجل أو امرأة فعرف المأمون فطمته فقال له اذا عرفت التفصيل عرفت الجواب فولاه القضاء وسبب سؤاله عن ذلك انه لما أراد ان يولي به قضاء البصرة أحضره فاستخبره لصغر سنه فانه كما حكى الحافظ عبد الغنى المقدسي رحمه الله كان اذذاك ابن إحدى وعشرين سنة فاحس يحيى بذلك فقال يا أمير المؤمنين سألني فان القصص على لا خالق وكانوا يتكهنون العمال والقضاة والامراء بالفرائض فقال ما تقول في أبوين وابنتين لم تقسم التركة حتى ماتت إحدى البنتين عن الباقي وقبل عنهم وعن زوجي فاجاب بما سبق فولاه فلما في الى البصرة قاضيا استخبره مشايخها

واسم صغروه واسم كنهوه فقالوا كم سن القاضى فقال سن عتاب من أسيدته بفتح الهمزة
وكسر السين حين ولاه النبي صلى الله عليه وسلم مكة وكان سنه اذالك احدى وعشرين
سنة وأجابهم بذلك اشارة الى انه وقع تولية مثله في السن منه صلى الله عليه وسلم فلما
أجابهم بذلك اسكتهم فلذلك سميت بالمأمونية فينبغي لمن سئل عنها ان يفحص عن
الميت الاول كما فخص عنه يحيى بن أكرم لا اختلاف الجاهل كما أسلفناه (قوله) وان
يكن ثم تبين الخ أي بان باينت سهام الميت الثاني مسئلته فاضرب جميع المسئلة
الثانية في الاولى فما بلغ صحت منه المسئلة ثمان ثم قل من له شيء من الاولى أخذه
مضروبا في جميع المسئلة الثانية ومن له شيء من الثانية أخذه مضروبا في الثاني
من الاولى ومثل لذلك الناظم بقوله أومات فيها الزوج عن أولاد أخ الخ أي أومات
فيها الزوج المذكور في مثال التوافق وقال في هذا المثال وزوجة عنها النسل مع ان
الميت عن هذا الزوج هي الزوجة وصورته فيما اذا كان له زوجتان ماتت الاولى عنه
وعن أبوين والثانية مات عنها وعن أولاد الأخ فلا إشكال في كلام الناظم بفتح الله
به فالأولى ماتت فيها الزوجة عن زوج وأبوين فمسئلتهم من ستة للزوج النصف ثلاثة
وللام ثلث الباقي واحد وللأب الباقي اثنان والثانية مات هذا الزوج عن زوجة
أخرى وثلاثة أولاد أخ لأبوين وأولاب فمسئلتهم من أربعة للزوجة الربع واحد
والباقي ثلاثة منقسمة عليهم وتصيب ميتهم من الأولى ثلاثة فبين مسئلتهم وسهام
ميتهم تبين فاضرب مسئلتهم في جميع الأولى أربعة في ستة بأربعة وعشرين ومنها
تصح المسئلان ثم ذلك اللام في الاولى واحد في الثانية أربعة بأربعة وللأب في
الاولى اثنان في الثانية أربعة بثمانية وللزوجة في الثانية الربع واحد في سهام
الميت ثلاثة بثلاثة ولأولاد الأخ في الثانية ثلاثة بثلاثة لكل واحد ثلاثة
ومجموع ذلك أربعة وعشرون فتد انقسمت المسئلة ان عاصمت منه الجامعة وهو
الأربعة والعشرون وسهامات الميت عن أم وأبنين ثم مات أحد الابنين عن ابنين
قبل القسمة فالأولى من ستة للام السادس واحد والابنين الباقي خمسة من كسرة
عليهم ما فاضرب رأسهم ما في المسئلة اثنين في ستة باثني عشر ومن تصح الام واحد في
اثنين باثنين وللأبنين خمسة في اثنين بعشرة لكل واحد خمسة راسلها ثانية
اثنين لكل واحد واحد واسقط العلامة الشنشوري الام من المسئلة الثانية مع انها
وارثة ويحتمل انها لم ترث في الثانية دون الاولى لما منع كتمانها الابن واسقط الأخ
لسقوطه بالابن فمسئلة الميت الثاني من اثنين وسهام ميتة خمسة رجة ستة على اثنين
لا تنقسم عليهم ما وتبينهما فاضرب الاثنين في الاثنى عشر فتصح المسئلة من أربعة
وعشرين فاذا أردت القسمة فاللام من الاثنى عشر وهي الاولى اثنان في جميع
الثانية وهو اثنان بأربعة فهما وللأب المتخلف في الاولى خمسة في جميع الثانية

بعشرة فهي له ولكل ابن من ابني الثاني من مسئلته وهي اثنان واحد في جميع سهام مورثه وهي خمسة واحد في خمسة بخمسة وهي نصيب كل واحد منهم فاذا جمعت أربعة حصة الام وعشرة حصة الابن المتخلف وعشرة حصتي الابنين كان الجميع أربعة وعشرين وهو ما صحت منه المناسخة فالعمل صحيح ثم ذكر الناظم نفع الله به حكم ما اذا مات في المناسخة أكثر من ميتين وهو القسم الثاني بقوله

❦ واعمل كذا في ثالث تجهيل له ❦ جامعة المسئلة ثلثين أوله ❦
❦ وحيث كان رابع فكذا ❦ وفي المناسخات يكفي القدر ذاك ❦
❦ فاستفرغ الذهن لديها فهي من ❦ مستصعبات الفن الالفطن ❦

أى ومثل ما تقدم من التفصيل في المناسخة تفعل فيما اذا مات ثالث أو رابع أو أكثر قبل القسمة سواء كان عن يرث من الاولين أو من أحدهما وان الباقي من ورثة الاولين هم ورثة هذا الثالث لا غيرهم أو غيرهم مع جميع من يرث في الاولين أو مع بعضهم أو منفردين ليس يز يدعهم أحدهم من ورثة الاولين ففي هذه الاقسام عمل للميت الثالث أو الرابع أو أكثر مسألة على حسنة كما عرفت بعد ان تعمل المسئلة الجامعة لمثلتي الاولين واعتبر ما صحت منه كانه المسئلة الاولى وما صحت منه مسألة الثالث أو الرابع وهكذا كانه المسئلة الثانية واعرف حظه من الذي اعتبرته كانه للأولى واقسمه على صحيح مسئلته فان انقسم فقد صحت المسئلة الأخيرة بما صحت منه التي قبلها وان يابنه أو وافقه فاضرب صحيحه أو وفاقه فيما صحت منه ما قبله فما بلغ فنه تصح المسائل ثم تقول من له شيء مما صحت منه المسائل الاول يضرب له في خير سهمه وهو المسئلة الأخيرة عند التبيان أو وفاقها عند التوافق ومن له شيء من الأخيرة يضرب له في نصيب مورثه من صحيح المسائل الاول في المبينة وفي وفاقه في الموافقة واعتبر المسائل وان كثرت كمثلتين دائماً حتى تجهل للميت الأخيرة وحده مسألة ولجميع الموتي قبله مسألة جامعة لهم وخذ نصيب الأخير من المسئلة الجامعة لم قبله واقسمه على مسئلته فان انقسم فالتى أخذت منها نصيبه هي الجامعة الكبرى وان لم ينقسم فاضرب الأخيرة أو وفاقها في التى أخذت منها نصيبه تحصل الجامعة الكبرى ❦ مثاله خلف زوجة وثلاثة بنين وثلاث بنات كلهم من الزوجة ولم تقسم تركته حتى مات ابن عم في المسئلة ثم ماتت بنت عم بقي في المسئلة فالأولى من ثمانية للزوجة الثمن واحد والباقي سبعة للبنين والبنات سبعة إلى تسعة لا تنقسم وبين الرؤس والسهام التبيان فاضرب عدد رؤس المنكسر عليهم في المسئلة تسعة في ثمانية باثنين وسبعين للزوجة الثمن واحد في تسعة بتسعة والبنين والبنات سبعة في تسعة بثلاثة وستين لكل واحدة من البنات قدر المنكسر عليهم سبعة ولذا كوضعفه ومسئلة الابن من ستة للام التى هي الزوجة

في الاولى السدس واحد وللأخوين والثلاث الأخوات الباقي خمسة منكسرة
 على سبعة وبين الرؤس والسهام التباين فاضرب عدد الرؤس سبعة في ستة باثنين
 وأربعين للام السدس واحد في سبعة بسبعة وللأخوة والأخوات خمسة في سبعة
 بخمسة وثلاثين لكل واحدة من الأخوات قدر المكسر عليهم خمسة وهو نصيب
 كل واحدة ولذا كرضته عشرة ونصيب ميتهم أربعة عشر يوافق ما صحت منه مسئلته
 بنصف السبع فنصف سبع سهامه واحد ونصف سبع ما صحت منه المسئلة ثلاثة
 وثلاثة في الاولى اثنين وسبعين عماثتين وستة عشر ومنه تصحان فن له شيء من
 الاولى أخذته مضر وباقى وفق الثانية ومن له شيء من الثانية أخذته مضر وباقى
 وفق سهام الميت الثاني من ذلك للزوجة من الاولى تسعة في ثلاثة بسبعة وعشرين
 ولهامن الثانية بالامومة سبعة في واحد بشبعة فلها أربعة وثلاثون ولكل ابن من
 الاولى أربعة عشر من الاولى في ثلاثة باثنين وأربعين ومن الثانية بالأخوة عشرة
 في واحد بعشرة فلكل واحد من الذكور اثنان وخمسون ولكل بنت من الاولى
 سبعة في ثلاثة باحدى وعشرين ومن الثانية خمسة في واحد بخمسة فلها مائة وستة
 وعشرون وقد ماتت احدها من نصيبها ذلك وعن أم وأخوين وأختين أشقاء فمثلها
 من ستة للام السدس واحد وللأخوين والأختين الباقي خمسة منكسرة على ستة
 وستة في ستة وستة وثلاثين وبين نصيبها الستة والعشرين ومصحح مسئلتها الستة
 والثلاثين موافقة بالنصف فنصف نصيبها ثلاثة عشر ونصف مسئلتها ثمانية عشر
 فاضرب نصف مسئلتها ثمانية عشر فيما صحت الاوليان وهو مائتان وستة عشر
 فتصح الثلاث من ثلاثة آلاف وثمانمائة وثمانية وثمانين للام من الاوليين أربعة
 وثلاثون في ثمانية عشر بستمائة واثنى عشر ولهامن الثالثة ستة في ثلاثة عشر
 بثمانية وسبعين ومجموعهم مائة وتسعون ولكل ابن من الاوليين اثنان
 وخمسون في الثمانية عشر بستمائة وستة وثلاثين ومن الثالثة عشر في الثلاثة
 عشر عماثتين وثلاثين ومجموعهم ألف وستة وستون ولكل بنت من الاوليين ستة
 وعشرون في الثمانية عشر باربع مائة وثمانية وستين ومن الثالثة خمسة في الثلاثة
 عشر بخمسة وستين ومجموعهم اخمسمائة وثلاثة وثلاثون ولو كانت المناصفة
 بمثلها الا ان البنت تركت مع من في المسئلة زوجا فمثلها من ثمانية عشر وهي
 توافق نصيبها من الاوليين وهو ستة وعشرون بالنصف أيضا فاضرب نصفها تسعة
 في المسلتين والستة عشر تصح الثلاث من ألف وتسعمائة وأربعة وأربعين للام
 من الاولتين أربعة وثلاثون في التسعة بثمانمائة وستة ومن الثالثة في ثلاثة في
 ثلاثة عشر بتسعة وثلاثين ومجموعهم اثنان وخمسة وأربعون ولكل أخ من
 الاولتين اثنان وخمسون في تسعة باربع مائة وثمانية وستين ومن الثالثة سهمان

في ثلاثة عشر ستة وعشرين ومجموعهما أربع مائة وأربعة وتسعون ولكل أخت من
 الأولتين ستة وعشرون في تسعة بمائتين وأربعة وثلاثين ومن الثانية سهم في ثلاثة
 عشر بثلاثة عشر ومجموعهما مائتان وسبعة وأربعون وللزوج من الثالثة خاصة تسعة
 في ثلاثة عشر بمائة وسبعة عشر * ولو كانت المناسبة بحالها إلا أن البنت التي
 ماتت أخيراً خلفت مع زوجها وأما وأخوتها البنين وثلاث بنات فيرثها مع أولادها
 أمها وزوجها وتسقط أخوتها فمستلها من اثني عشر وهي توافق الستة والعشرين
 بالنصف أيضاً فاضرب الستة في المائتين والستة عشر تصح الثلاث المسائل من
 ألف ومائتين وستة وتسعين للام من الأولتين أربعة وثلاثون في ستة بمائتين
 وأربعة ومن الثالثة اثنتان في ثلاثة عشر بستة وعشرين فلهما مائتان وثلاثون ولكل
 أخ من الأولتين اثنتان وخمسون في ستة بثلاثمائة واثني عشر ولا شيء له من الثالثة
 ولكل أخت من الأولتين ستة وعشرون في ستة بمائة وستة وخمسين ولا شيء لها
 أيضاً من الثالثة وللزوج من الثالثة فقط ثلاثة في ثلاثة عشر بتسعة وثلاثين ولكل
 ابن من الثالثة سهمان في الثلاثة عشر بستة وعشرين ولكل بنت في الثالثة سهم
 واحد في الثلاثة عشر بثلاثة عشر ولو كانت المناسبة بحالها إلا أن البنت لم تترك
 زوجاً وترك ثلاثة عشر ابناً وثلاث عشرة بنتاً وكانت أمها قاتلة لها فلا يرثها من ورثة
 الأولين أحد ومستلها من تسعة وثلاثين وهي توافق الستة والعشرين بجزء من
 ثلاثة عشر فوق مستلها ثلاثة اضربه في المائتين والستة عشر تصح المسائل الثلاث
 من ستمائة وثمانية وأربعين للام من الأولين فقط أربعة وثلاثون في ثلاثة بمائة
 واثنتين ولكل أخ من الأولين اثنتان وخمسون في ثلاثة بمائة وستة وخمسين ولكل
 بنت ستة وعشرون في ثلاثة بمائة وسبعين ولكل ابن في الثالثة سهمان في وفق
 الستة والعشرين وهو اثنتان بأربعة ولكل بنت سهم في اثنين باثنين وتمام تفصيل
 ذلك يعلم مما سبق فبما مل ذلك وقس عليه وعما مل به شيخ الإسلام رحمه الله في شرح
 الكفاية في الأربعة الأموات زوجة وأبوان وبنتان ثم مات الأب عن الباقي وأخ
 لأبوين ثم مات الأم عن الباقي وأم وم ثم إحدى البنات عن زوج ومن بقي فالمسئلة
 الأولى من أربعة وعشرين وتعمل لسبعة وعشرين للزوج الثمن ثلاثة وللأبوين
 السدسان ثمانية لكل واحد أربعة وللبنات الثلثان ستة عشر لكل بنت ثمانية مات
 الأب عن زوجة وبنين وأخ فمستلته من أربعة وعشرين توافق حظها من الأولى وهو
 أربعة فتضرب وفق الثانية وهو ستة في المسئلة الأولى بعولها وهي سبعة وعشرون
 يحصل مائة واثنتان وستون وهي الجامعة التي منها المسئلةان ومن له شيء من الأولى
 ضرب في وفق المسئلة ستة ومن له شيء من الثانية أخذه مضر وبافي وفق مهام مورثه
 وللزوجة من الأولى ثلاثة في ستة بثمانية عشر وللأم من الأولى أربعة في ستة بأربعة

وعشرين ولها من الثانية ثلاثة في واحد بثلاثة فيجتمع لها سبعة وعشرون ولكل بنت
ثمانية في ستة بثمانية وأربعين ولها في الثانية ثمانية في واحد بثمانية فيجتمع لها
سبعة وخمسون وللأخ في الثانية خمسة في واحد بخمسة ثم ماتت الأم التي هي زوجة في
الثانية عن أم وبنتي ابن وهم قسم ثلثها من ستة توافق نصيبها وهو سبعة وعشرون
بالمثل فتضرب وفق مسئلتها الثالثة وهو اثنان في جامعة الأولين وهي مائة واثنان
وستون يحصل ثلاثمائة وأربعة وعشرون وهي الجامعة التي تصح منها المسائل
مسائل فن له شيء من الأولين ضرب في اثنين وفق المسئلة الثالثة أو من الثالثة وفق
تسعة وفق مهام مورثه وهي الأم فللزوجة من الأولين ثمانية عشر في اثنين بستة
وثلاثين ولكل بنت من الأولين ستة وخمسون في اثنين بمائة واثنان وعشرون ولها من
الثالثة اثنان في تسعة بثمانية عشر فيجتمع لكل بنت مائة وثلاثون وللأخ من
الأوليين خمسة في اثنين بعشرة ولأم الميثة الثالثة واحد في تسعة بتسعة ولعمها واحد
في تسعة بتسعة ثم ماتت إحدى البنات اللتين هما بنتي ابن في الثانية والثالثة عن
زوج وأم التي هي زوجة الميت الأول وأخت شقيقة وهي بنت الميت الأول فمسئلتها
من ستة وتعمل ثمانية توافق نصيبها وهو مائة وثلاثون بالنصف فتصف سهامها خمسة
وستون ونصف الثمانية أربعة فتضرب أربعة التي هي وفق المسئلة الرابعة في جامعة
المسائل الثلاثة وهي ثلاثمائة وأربعة وعشرون يحصل ألف ومائتان وستة
وتسعون وهي الجامعة التي تصح منها الأربع مسائل فن له شيء من الثلاثة الأول
ضرب في وفق الرابعة أربعة ومن له شيء من الرابعة فهو مضروب في وفق سهام مورثه
خمس وستين فللزوجة الأولى التي هي أم في الرابعة من الثلاث الأول ستة وثلاثون
في أربعة بمائة وأربعة وأربعين ومن الرابعة اثنان في خمسة وستين بمائة وثلاثين
فيجتمع لها مائتان وأربعة وسبعون وللبنت الباقية من الثلاثة مسائل مائة
وثلاثون في أربعة بخمسمائة وعشرين ولها من الرابعة ثلاثة في خمسة وستين بمائة
وخمس وتسعين فيجتمع لها سبعمائة وخمسة عشر وللأخ في المسائل الثلاث عشرة
في أربعة بأربعين ولأم الميثة الثالثة من المسائل الثلاث تسعة في أربعة بستة وثلاثين
ولعمها من الثلاث المسائل تسعة في أربعة بستة وثلاثين ولزوج الميثة الرابعة من
الرابعة ثلاثة في خمسة وستين بمائة وخمسة وتسعين انتهى كلام شيخ الإسلام مع
زيادة إيضاح **وعلم** أن كل لعمات في المناجحة كل مسئلة على حدتها بحيث
لا تعلق لواحدة بأخرى أصح ولكن يطول ويفوت القصد من قسم المسائل على
حساب واحد والله أعلم **وفي** هذا الاغوج كفاية في هذا الباب الصعب المنال في
هذا الفن وقد أشار الناظم إلى الاعتناء به بقوله فاستفرغ الذهن الخ ولما انتهى
الكلام على الارت المحقق وما يتبعه من تصحيح المسائل وتأصيلها والنسب بين السهام

والورثة وبين الرأس شرع في الارث بالنكاح والاحتيال وهو أنواع فبما دأبنا
بالحنثي فقال

✽ كرميراث الحنثي ✽

أى هذا بيان ذكراى مذكورا أحكام ميراث بمعنى الارث والمراد من الحنثي هنا
المشكل ولذا وقع الخلاف في ميراثه فقده حكي الغزالي رحمه الله قولا بأن الحنثي
لا ميراث له وبناءا على ما في شرح الوائى على انه خلق ثالثا لا ذكرا ولا انثى والله
تعالى اعلم قال يوصيكم الله في أولادكم للذكور مثل حظ الانثيين فلم يذكرا الحنثي
لكن نقل ابن خزم الاجماع على خلافه والحق انه لا يخرج عن أحد النوعين وسبب
الحنثية على ما قيل تساوى الابوين في الاتزال لانه قبل سبق المات من أحدهما
يقتضى موافقة له في الذكورة والانثوية وعلى هذا فتساوى ما في الاتزال يقتضى كونه
حنثي **✽ فائدة ✽** وقع السؤال عن الحالة التي يدخل عليها الجنة **✽ فاجيب ✽** بأنه يرجع
لنوعه في الواقع ان قلنا انه لا يخرج عن أحد النوعين وان قلنا انه خلق ثالثا فهو
مفوض للشبهة وأما المشرك فيكون على حاله وفي حاشية التلويح عن بعضهم انه يدخل
الجنة على انه ذكرا لكان لا يخفى ان الامر توقيفي افاده الحق الامير اى ان القائل
بدخوله على حاله الذكورة يحتاج الى الدليل من الشارع والافهم موقوف على
المشبهة والحنثي مأخوذ من الانحناء وهو التثني والتكسر وألفه لتأنيث لفظه وان
كان معناه مذكرا باعتبار كونه شخصا أو هو مأخوذ من قولهم خنث الطعام
اذا اشتبه أمره فلم يخاص طعمه الى حاله وهو آدمي له آلتا الرجل والمرأة أوله ثقبية
لا تشبه به واحدة منهما والمشكل مأخوذ من أشكل الامر شكولا وأشكل الامر
التبس والحنثي مادام مشكلا لا يكون أبيا ولا أما ولا جادا ولا جدة ولا زوجا
ولا زوجة والكلام فيه في مقامين **✽ أحدهما ✽** فيما يتضح به وما لا يتضح ومحل كتب
الفقه لانه اما ان يكن له ثقبية فاما ان يتضح بالانثوية بعد البلوغ بحبل أو حيض
فان لم يحبل ولم يحض فان اختبر عياله للنساء فذكر أو عياله للرجال فأنثى أو عياله
لهم فان غلب أحدهما فالحنثي **✽ كماله ✽** وان استويا فهو باق على أشكاله ومن له الآلتان
المتقدمتان فان أمنى بذكوره أو بالانثوية فقط فهو ذكرا وان حاض أو حبل أو أمنى
أو بالانثوية من فرج النساء فأنثى وان بالانثوية من سببها من أحدهما فالحنثي **✽ كماله ✽** والافق
منه للنساء وللرجال أو لهما ما سبق في ذى الثقبية ولا يتضح بالذكورة بنبات اللحية
ولا يتضح بالانثوية بنهود الثديين وتزول اللبن ولا دخل لعدا الاضلاع في الانضاح
والامام احمد يحكم بالذكورة من نبتت لحيته وكذا الامام مالك ويزيد عليه بأنه يحكم
بالانثوية من نبت ثديه فان نبتت لحيته وندياه معا فهو مشكل ما لم تظهر فيه علامة
أخرى تقوى احدى العلامتين ويزيد على ذلك ابو حنيفة بأنه يحكم بالانثوية بظهور اللبن

ويحكم بالاتضاع بعد الاضلاع فان كانت اضلاع الجنب الايسر ثمانية عشر ضلعا
كلايين حكم بأنوثته وان كانت سبعة عشر حكم بذكورته لما اشتهر من ان حواء
خلقت من ضلع آدم الايسر لكان قال اهل التشريح باستواء الرجل والمرأة فيهما
ومن استدلل بعد الاضلاع على بن أبي طالب رضي الله عنه فانه رفع له رجل تزوج
بأبنة عمه وكانت خنثى فوَقعت على جارية فأحبها فأمر غلامه قنبر ابعدا ضلاع الخنثى
فإذا هو رجل فزياه برى الرجال ولعل بعد اضلاعه لعدم الجزم بان الرجل منه والافهو
أقوى رجلا يقتضى القطع بالانوثة ويقدم على الكل حتى لو حكم بذكورته باحباله
لامرأة ثم حبيل هو أبطلنا الحكم الأول وحكنا بأنوثته ولذلك قيد قولهم اذا حكم
بقتضى علامة ثم طرأ خلافه لم ينقل الحكم بما اذا لم تكن الثانية أقوى كالبول
فانه العلامة القديمة الواردة في الحديث وان كان ضعيفا وسئل صلى الله عليه وسلم
عنه فقال يورث بفتح الواء وتشديد الراء من حيث يبول وهذا من قبيل الافتاء
فلا ينافي قولهم أول من قضى فيه في الاسلام على بن أبي طالب واما أول من حكم فيه
في الجاهلية فعامر بن الظرب بفتح الظاء المشالة وكسر الراء المهملة كان يفرع له في
كل مهم ومشكل فلما سئل عنه قال حتى انظر فوالله ما نزل بي مثل هذه منكم
معشر العرب فبان ليلته ساهرا وكان له جارية ترعى غنمه يقال لها سحيلة فلما
رأت قلقه قالت ما عراك في ليلتك هذه فقال لها ويحك ويلك دعي أمر اليس من
شأنك ليس هذا داري الغنم وقيل ان السائلين له عن ذلك أقاموا عنده أربعين
يوما وهو يذبح لهم كل يوم فقالت له ان مقام هؤلاء عندك أسرع في غنمك فقال
لم تشك كل على حكومة قط مثل حكومتهم فقالت اخبرني لعل ان عندي مخرجا وكررت
عليه الكلام فاخبرها فقالت اتبع القضاء المبال أقعده فان بال من حيث يبول
الذكر فذكروا بال من حيث تبول الا نثى فأنثى فخرج للناس حين أصبح فقضى بالذي
أشارت عليه به وفيه عبرة من حيث ان الحكمة قد يجريها الله تعالى على لسان
من لا تظن عنده ويحجبها عن هو مستعد لها وفيه إشارة الى ان القاضي أو المفتي
يتوقف فيما لا يعلمه خلافا لما يفعله قضاء هذا الزمان ومفتوه فان هذا جاهلي
توقف في حادثة سئل عنها أربعين يوما على ما قيل * حكى ان بعض العلماء سئل في
درسه عن مسألة فقال لا أدري فقال له السائل ان هذا ليس مكان الجهال
فقال المسكين للذي يعلم أشياء ويجهل أشياء أما الذي يعلم ولا يجهل فلا مكان له
انتهى * والثنائي من المقامين في ارثه وارث من معه وقد ذكره الناطم بقوله
﴿ ان استوى في الحالتين الخنثى * حجباً وارثاً ذكراً أو أنثى ﴾
* كعتق أو كان أم فاقسم * واعط كلامه من أسهم *
أي ان يختلف حال الخنثى وكان يراثة على السواء في حالة الذكورة والانوثة

وفي حالة الحجب حرمانا أو نقصانا كما مثله بل الناظم كعقيق وأخ لام فإن الخنثى والذي
 معه لا يعمل بالأضر بل يعطى نصيبه كاملا كما مثله الناظم المعتق كأن مات رجل
 عن زوجة ومعتق خنثى المسئلة من أربعة للزوجة الربع واحد والباقي ثلاثة
 للمعتق الخنثى تعصبا بالولاة يستحقه على فرض ذكوره أو أنثيته * زوجة وأخت
 شقيقة أولاب ومعتق خنثى كذلك المسئلة من أربعة للزوجة الربع واحد
 وللأخت النصف اثنان والباقي واحد للخنثى * زوجة وبنت ومعتق خنثى
 المسئلة من ثمانية للزوجة الثمن واحد وللبنات النصف أربعة والمعتق الخنثى
 الباقي ثلاثة * ومثله زوج وبنت ومعتق خنثى المسئلة من أربعة للزوج الربع
 واحد وللبنات النصف اثنان والمعتق الخنثى الباقي واحد * ومثله زوج وأخ
 شقيق أولاب وأخ لام خنثى المسئلة من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأخ لام
 الخنثى السدس واحد وللأخ الشقيق أولاب الباقي اثنان * زوج وأخت
 شقيقة أولاب وأخ لام خنثى المسئلة من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأخت
 الشقيقة أولاب النصف ثلاثة وللأخ لام الخنثى السدس واحد وتعمل المسئلة
 إلى سبعة زوجة وأخ شقيق أولاب وأخ لام خنثى المسئلة من اثني عشر للزوجة
 الربع ثلاثة وللأخ لام الخنثى السدس اثنان وللأخ الشقيق أولاب الباقي
 سبعة * زوجة وأخت شقيقة أولاب وأخوين لام خنثيين المسئلة من اثني عشر
 للزوجة الربع ثلاثة وللأخت الشقيقة أولاب النصف ستة وللأخوين لام
 الخنثيين الثلث أربعة حالت إلى ثلاثة عشر * زوجة وشقيقتان أولاب وأخ
 لام خنثى المسئلة من اثني عشر كالتى قبلها للزوجة الربع ثلاثة وللشقيقتين
 أولاب الثلثان ثمانية وللأخ لام الخنثى السدس اثنان عائلة كالاولى إلى ثلاثة
 عشر * وفي ما ذكر من الأمثلة تستوى في الخنثى حالة الذكورة والأنوثة في الإرث
 وكذلك في الحجب فيحجب المعتق الخنثى من يحجب غيره من المعتقين وهم عصبة
 النسب المتقدم ذكرهم في باب التعصيب أو أصحاب فروض مستغرة كزوج وأخت
 شقيقة أولاب ومعتق خنثى المسئلة من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأخت الشقيقة
 أولاب النصف ثلاثة ولا شيء للمعتق الخنثى لاستغراق الفروض للتركة * زوجة
 وشقيقتان أولاب وأخ لام ومعتق خنثى المسئلة من اثني عشر للزوجة الربع
 ثلاثة وللشقيقتين أولاب الثلثان ثمانية وللأخ لام السدس اثنان ولا شيء للمعتق
 الخنثى لاستغراق الفروض شقيقتان وأخوان لام ومعتق خنثى المسئلة من
 ثلاثة للشقيقتين الثلثان اثنان وللأخوين لام الثلث واحد ولا شيء للمعتق
 شقيقتان وأم وأخ لام ومعتق خنثى المسئلة من ستة للشقيقتين الثلثان أربعة
 وللأم السدس واحد وللأخ السدس واحد ولا شيء للمعتق الخنثى لاستغراق

الفروض وهكذا * ويجب الأخ للام الخنثى من يجب غيرهم أربعة الاب
والجد والولد وولد الابن كما سبق في الجب والمراد بالجب هنا يجب الحرمان * ثم
ذكر حكم اختلاف ميراثه بقوله

* (وعند الاختلاف فاعمل بالأضر * في حق كل واقف ما للشرع أمر) *
* (صح له وافرضه أنثى مسئلة * وصح الأخرى بفرض الضد له) *
* (وانظر الى مسئلته بالنسب * واسلك كما قدمت سبل من حسب) *
* (تحصل على أقل عديته قسم * كلناهما عليه فاتبع ما رسم) *
* (واعط صكلا الأضر وهو ما * بكل تقدير له قدر ما) *
* (ويوقف الباقي الى اصطلاح * من مستحقيه أو اتضاح) *

أى ما تقدم من الحكم عند استواء نصيبين في حالة الذكورة والانوثة وأما إذا
اختلف ميراثه في الحالين فاعمل باليقين في حقه وحق غيره وهو الأضر في الجهتين
جهة الورثة وجهته واقتف ما ذكره الفرضيون في ذلك وهو ان تصح له مسئلتين
مسئلة ذكورة ومسئلة أنوثة ثم تنظر في المسئلتين وما بينهما من النسب الاربع
من التماثل والتداخل والتوافق والتباين وتعمل فيها على سنن ما سبق في المناصفة
من ضرب الوفاق أو الكل وتصح له مسئلة جامعة للحالتين ثم تقسم بعد ذلك على أقل
عدد تنقسم منه المسئلة وتعطى كل من الخنثى وغيره أقل نصيبه وهو الأضر في
حقه وما توقف الباقي الى الاتضاح أو الاصطلاح * (واعلم) * وفقى الله واياك
ان للخنثى خمسة أحوال * أحدها يرث بتقديرى الذكورة والانوثة على السواء كما
تقدم وكابوين وبنت وولد ابن خنثى مسئلتهم من ستة فللابوين السدسان اثنان
وللبنت النصف ثلاثة ولولد الابن الخنثى السهم الباقي سواء قدرناه ذكرا أو أنثى لانه
ان كان ذكرا فله ما بقى بعد الفروض وهو هنا سهم واحد وان كان أنثى فلهما السدس
تسكيلة الثلثين وهو هنا سهم واحد * ثانيها بتقدير الذكورة أكثر وهذا ما بعدهما
نحن بصدده كبنت وولد ابن خنثى مسئلة الذكورة من اثنين لان فيها نصف وما بقى
ومسئلة الانوثة من ستة لان فيها سدس البنت الابن تسكيلة الثلثين وبين المسئلتين
تداخل فيكتفى بالأكبر فالبنت النصف ثلاثة ولولد الابن الخنثى واحد ويوقف
الباقي وهو اثنان فان اتضح بالذكورة أخذها وان اتضح بالانوثة فهما للعاصب
ان كان والاردا عليها بحسب فرضهما وتكون المسئلة بعد ذلك من أربعة اختصارا
* ثالثها عكس الثاني كزوج وأم وولد ابن خنثى مسئلة الذكورة من ستة بلا عول
لزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان وللأخ للاب الباقي وهو واحد ومسئلة الانوثة
من ثمانية بالعول لانه يعال للأخت للاب باثنين لا كمال النصف وبين المسئلتين
توافق بالنصف فيضرب نصف احدهما في كامل الأخرى يحصل أربعة وعشرون

وهي الجامعة للمستثنين فإذا قسمتها على الستة يخرج جزء السهم أربعة وإذا قسمتها على الثمانية يخرج جزء السهم ثلاثة فللزوج ثلاثة من مسألة الذكورة في أربعة باثني عشر وله ثلاثة من مسألة الأنوثة في ثلاثة بتسعة فتعطي التسعة فقط وللأم اثنتان من مسألة الذكورة في أربعة بثمانية وطأ اثنتان من مسألة الأنوثة في ثلاثة بستة فتعطي الستة فقط ولولد الأب الخنثى واحد من مسألة الذكورة في أربعة باربعة وله ثلاثة من مسألة الأنوثة في ثلاثة بتسعة فيعطي الأربعة فقط وتوقف الخمسة الباقية إلى الاتضاح أو الصلح فإن اتضح بالأنوثة أخذها أو بالذكورة رد ثلاثة للزوج واثنتان للأم * رابعها بتقدير الذكورة فقط كولد أخ خنثى لأنه بتقدير الذكورة يرث لكونه ابن أخ وبتقدير الأنوثة لا يرث لأنهم من ذوات الأرحام * خامسها عكس الرابع كزوج وشقيقة وولد أب خنثى مسألة الذكورة من اثنتين ومسألة الأنوثة من سبعة بالعول وبينهم ما تبين تضرب أحدهما في الأخرى يحصل أربعة عشر وهي الجامعة فإذا قسمتها على الاثنين يخرج جزء السهم سبعة وإذا قسمتها على السبعة يخرج جزء السهم اثنان فللزوج في مسألة الذكورة واحد في سبعة بسبعة وله في مسألة الأنوثة ثلاثة في اثنين بستة فيعطي الستة فقط ويوقف له واحد وهكذا يقال في الشقيقة ولولد الأب الخنثى في مسألة الأنوثة واحد في اثنين باثنين ولا شيء له في مسألة الذكورة فلا يعطى في الحال شيئا وتوقف الاثنان فإن اتضح بالأنوثة أخذها أو بالذكورة رد واحد للزوج وواحد للشقيقة والله أعلم ((تنبيه)) المشكل متخصر في سبعة أنواع من الورثة الولد وولده والابن وولده والعم وولده والمولى اذ لو كان غيرهم لم يكن مشكلا وهذه السبعة متحصرة في أربع جهات اختصارها وهي البنوة والاختوة والعمومة والولاء * ومن أمثلة الحال الثاني من أحوال الخنثى السابقة وهو ما إذا كان ارثه بتقدير الذكورة أكثر منه بتقدير الأنوثة كابن خنثى من ابن واضح مسألة الذكورة من اثنين ومسألة الأنوثة من ثلاثة وبينهم اتباين فتضرب أحدهما في الأخرى يحصل ستة وهي الجامعة للمستثنين فتقسم على كل من المسئلتين فما خرج فهو جزء السهم فإذا قسمت الستة على مسألة الذكورة خرج لكل سهم ثلاثة فهي جزء سهم مسألة الذكورة وإذا قسمت على مسألة الأنوثة خرج لكل سهم اثنتان فهما جزء سهم مسألة الأنوثة ثم تضرب نصيب كل من الورثة من كل من المسئلتين في جزء سهمهما فاعلم نصيبه بتقدير الذكورة والأنوثة فتعطيه أقل النصيبين فلما واضح من مسألة الذكورة واحد في ثلاثة بثلاثة وله من مسألة الأنوثة اثنتان في اثنين باربعة فيعطي ثلاثة لأنها أقل النصيبين والخنثى من مسألة الذكورة واحد في ثلاثة بثلاثة ومن مسألة الأنوثة واحد في اثنين باثنين فيعطي اثنين لأنهما أقل النصيبين فيصير الموقوف واحد فان تبين ذكورة الخنثى أخذها وان تبين أنوثته

أخذ الواضح فتعامل الخنثى بالاضر وهو الاقل وهو نصيب الانثى والاخر في حق الواضح كون الخنثى ذكرا فيعطى الخنثى الثلث والواضح النصف كما علمت ويوقف السدس * ومن أمثلة الحال الثالث من أحوال الخنثى السابقة وهو ما اذا كان ارثه بتقدير الانوثة أكثر منه بتقدير الذكورة زوج وأم وخنثى شقيق مسألة الذكورة من ستة بعول للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان وللأخ الشقيق الباقي وهو واحد ومسألة الانوثة من ثمانية بعول فيعمل باثنين لا كمال النصف للشقيقة وبين المستثنين توافق بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل الأخرى يحصل أربعة وعشرون وهي الجامعة للمسئلتين فإذا قسمتها على الستة التي هي مسألة الذكورة خرج لكل سهم أربعة فهي جزء سهم مسألة الذكورة وإذا قسمتها على الثمانية التي هي مسألة الانوثة خرج لكل سهم ثلاثة فهي جزء سهم مسألة الانوثة فللزوج من مسألة الذكورة ثلاثة في أربعة باثني عشر وله من مسألة الانوثة ثلاثة في ثلاثة بتسعة فيعطى التسعة لأنها أقل النصيبين وللأم من مسألة الذكورة اثنان في أربعة بثمانية وطهران مسألة الانوثة اثنان في ثلاثة بستة فتعطى ستة لأنها أقل النصيبين وللخنثى من مسألة الذكورة واحد في أربعة بأربعة وله من مسألة الانوثة ثلاثة في ثلاثة بتسعة فيعطى أربعة لأنها أقل النصيبين ويوقف الخمسة الباقية فإن اتضح الخنثى بالانوثة أخذها وإن اتضح بالذكورة رد منها للزوج ثلاثة تسكيبا للنصفه ورد اثنان للأم تسكيبا لثلاثها فالأخرى في حق الخنثى ذكورة لأن نصيبه على تقدير الذكورة أربعة وعلى تقدير الانوثة تسعة وفي حق الزوج والام أنوثته لأن نصيب الزوج على تقدير الذكورة اثنا عشر وعلى تقدير الانوثة تسعة كما علمت * ومن أمثلة الحال الرابع من أحوال الخنثى السابقة وهو ما اذا كان ارثه بتقدير الذكورة فقط دون الانوثة ~~ك~~ ولأهم خنثى مع معتق فلاشي له بتقدير الانوثة ولا يعطى المعتق شيئا لاحتمال ذكورة فيعامل كل بالاضر فالأخرى في حق ولدا الم الخنثى أنوثته لأن بنت الم لا شيء لها بل هي من ذوى الارحام والاضر في حق المعتق ذكورة لأن المعتق متأخر عن ابن الم * ومن أمثلة الحال الخامس من أحوال الخنثى السابقة وهو ما اذا كان ارثه بتقدير الانوثة فقط دون الذكورة كزوج وأم وولدى أم وخنثى لأب وهو على العكس مما قبله لأن الأضر هنا في حق الخنثى ذكورة وفي حق غيره أنوثته ومسألة الذكورة من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد ولولدى الأم الثلث اثنان ويسقط الخنثى لأب على تقدير الذكورة لأنه عاصب وقد استغرقت الفروض التركة ومسألة الانوثة من تسعة لأنه يعمل للخنثى على تقدير أنوثته بالنصف وهو ثلاثة وبين المسئلتين توافق بالثلث فإذا ضربت وفق أحدهما في كامل الأخرى يحصل ثمانية عشر وهي الجامعة

للمسئلتين فاذا قسمتها على الستة التي هي مسألة الذ كورة خرج جزء السهم ثلاثة
واذا قسمتها على التسعة التي هي مسألة الانوثة خرج جزء السهم اثنان فللزوج
ثلاثة من مسألة الذ كورة في ثلاثة بتسعة وله من مسألة الانوثة ثلاثة في اثنين بستة
فيعطى ستة لانها اقل النصيبين وللام واحد من مسألة الذ كورة في ثلاثة
بثلاثة ولها واحد من مسألة الانوثة في اثنين باثنين فتعطى الاثنين لانهم ما اقل
النصيبين ولولدي الام من مسألة الذ كورة اثنان في ثلاثة بستة ولهما من مسألة الانوثة
اثنان في اثنين باربعة فيعطيان الاربعة وللخنثى من مسألة الانوثة ثلاثة في اثنين
بستة ولا شيء له من مسألة الذ كورة فتوقف هذه الستة فان اتضح الخنثى بالانوثة
أخذها وان اتضح بالذ كورة رد للزوج ثلاثة وللأم واحد ولولديها اثنان فلا يعطى
شيء في المال لاحتمال ذ كورته فيسقط لاستغراق الفروض والا ضرب في حق
الزوج والام ولولدي الام انوثته لعلها اذ ذاك لتسعة واذا عاملت كلام من الخنثى
ومن معه بالا ضرب فيوقف المشكوك فيه الى الاتضاح أو الصلح بتساو او تفاضل ولا بد
لبراءة الذمة من جريان التواهب بان يهب بعضهم بعضا ويغفر الجهل هنا للضرورة
لان شرط الهبة العلم بالموهوب وصح هنا التعذر العلم بقدر الموهوب مادام على اشكاله
فلولم يتواهبوا لم تقدم القسمة شيئا لانه لم يحصل بينهم ما يفتضى الملك وهذا كله اذا
ورث بتقدير الذ كورة والانوثة متفاضلا أو باحدهما فقط كما قدمنا الاشارة لذلك
والله أعلم وماسلف هو المعتمد من مذهبنا معاشر الشافعية * ومذهب الخنثية انه
يعامل الخنثى وحده بالا ضرب فان كان الا ضرب لا شيء فلا يعطى شيئا ولا يوقف شيء كما
في ولدهم خنثى ومعتق فالأضرب في حق الخنثى لا شيء لاحتماله الانوثة ولا يوقف
المال بل يعطى للمعتق واذا تبين كون الخنثى ذ كر انقض ذلك الحكم * ومذهب
المالكية له نصف نصيب ذ كروا نثى بان تجتمعهم ما كما سيأتي وذلك ان ورث
بهم متفاضلا كما في ولد خنثى وابن واضح وسيأتي بيان العمل في ذلك وان ورث
باحدهما فقط فله نصف نصيبه كما في ولدهم خنثى وان ورث بهم ما متساويا فالامر
واضح وهو انه يأخذ على كلا الحالتين * ومذهب الحنابلة ان لم يرج اتضاحه
فكالمالكية من أن له نصف مجموع نصيبه وان رجي اتضاحه فكالشافعية من انه
يعامل كل من الورثة والخنثى بالا ضرب ^{بالتنبيه} في حساب مسائل الخنثاء أما على
مذهبنا فتصح المسئلة بتقدير ذ كورته فقط وبتقدير انوثته فقط ثم تنظر بين
المسئلتين بالنسب الاربع التي هي التوافق والنباه والتداخل والتماتل وتحصل
أقل عددين تقسم على كل من المسئلتين بالتقديرين على تقدير الذ كورة والانوثة بان
تضرب احدهما في الأخرى ان كانا متباينين أو تضرب وفق احدهما في الأخرى
ان كانا متوافقين أو تكتفي بالأكبر ان كانا متداخلين أو تكتفي بأحدهما ان كانا

من مائتين فما كان فهو الجامعة للمستثنين فأقسمها على كل من الخنثى وبقية الورثة
 بالطريق المذكور وهذا إذا كان الخنثى واحداً فإن تعدد فأجعل له مسائل بعدد
 أحوالهم ثم انظر بينها بالنسب الاربع وحصل أقل عدد ينقسم على كل منها كما
 سيأتي فما كان فهو الجامعة فأقسمها على كل من الخنثى وبقية الورثة بحسب تلك
 الأحوال وانظر أقل الانصباء لكل منهم فادفعه له وتوقف المشكوك فيه الى البيان
 أو الصلح وأما على مذهب الخنثية فتصحح المسألة على تقدير الاضرار في حق الخنثى
 وحده وأعطاه الاضرار كافي ولد خنثى وابن واضح فتصحح المسألة على تقدير الاثوثة
 لانها الاضرار في حق الخنثى وحده وأعطاه الثالث واحداً وأعطى الابن الواضح الثلثين
 ولا وقف على مذهبهم فان كان لا يرث بتقدير فلا يعطى شيئاً كافي ولد عم خنثى فانه
 لا يرث بتقدير الاثوثة وأما على مذهب المالكية فعندهم خلاف في كيفية
 العمل فعلى مذهب أهل الأحوال وهم الذين يقولون بضرب الجامعة في حالي
 الخنثى أو أحوال الخنثى بان تصحح المسألة بتقدير كورته فقط وتصححها أيضاً بتقدير
 اثوثة فقط ثم تنظر بين المسائلين بالنسب الاربع وتحصل أقل عدد ينقسم على كل
 من المسائلين فما كان فهو الجامعة في مذهبنا ثم تضربها في عدد حالي الخنثى وهما
 حال الذكورة وحال الاثوثة أو أحوال الخنثى فان كانوا اثنين فأحوالهما أربع وهي
 ذكورتهم واثوتهما وذكورة أكبرهما واثوثة أصغرهما ومسألة العكس ففي ولدين
 خنثيين وأخ مسألة تذكيرهما من اثنين ولا شيء للآخر ومسألة تأنيتهما من ثلاثة
 يخرج الثلثين والباقي للآخر ومسألة ذكورة الأكبر واثوثة الأصغر من ثلاثة وبالعكس
 من ثلاثة عدد الرؤس فبين المسائل الثلاث التماثل فيمكن في أحدها وبينها وبين
 مسألة تذكيرهما تبين فتضرب ثلاثة في اثنين بستم ثم تضرب الستة في عدد الأحوال
 الاربعه باربعه وعشرين ثم أقسمها على كل تقدير من الأحوال الاربعه فما اجتمع
 لكل أخذ ربعه فادأقسمتها باعتبار ذكورتها ما حصل لكل اثنا عشر وباعتبار
 اثوثة ما حصل لكل ثمانية وباعتبار ذكورة الأكبر واثوثة الأصغر حصل للأكبر
 ستة عشر وللأصغر ثمانية وعكسه بعكسه فيجتمع لكل أربعه وأربعه وعشرون يعطى
 ربعها وهو أحد عشر يبقى من الاربعه والعشرين اثنان للآخر وفي ابن واضح وولد
 خنثى بتقدير الذكورة من اثنين وبتقدير الاثوثة من ثلاثة والجامعة لهما ستة للباينة
 بين المسائلين فتضرب احدهما في الاخرى بستم وهي الجامعة فمات صحت عندنا
 فيعطى المشكل اثنين والواضح ثلاثة ويوقف سهم والحقكم طاهر عما سبق وعند
 المالكية تضرب هذه الستة في اثنين حالي الخنثى فتصح من اثني عشر فإذا قسمت
 على مسئلة الذكورة خرج جزء للسهم ستة وإذا قسمت على مسئلة الاثوثة خرج جزء
 السهم أربعة فأضرب مال كل وارث من كل من المسائلتين في جزء سهمها واجمع

ما حصل له واطع منه عثل نسبة الواحد للاحوال فللخنثى بتقدير الذا كورة ستة
وبتقدير الانوثة أربعة ومجموع الحصتين عشرة نصفها خمسة فهي له وللواضع بتقدير
ذ كورة الخنثى ستة وبتقدير انوثة ثمانية ومجموع الحصتين أربعة عشر نصفها سبعة
فهى له قال ابن خروف حيث كان نصيب الذكرا المحقق على عملهم هذا سبعة فنصيب
الانثى ثلاثة ونصف فنصفها الذى يستحقه الخنثى خمسة ورابع ويكون القسمة
حينئذ من اثني عشر ورابع لاثني عشر فقط فقد غبنوه في ربع قال ومذهب أهل
الحساب انهم يجمعون مسألة التذكير بعد نصفها ومسألة التأنيث بلا تضعيف
فمسألة التذكير هنا من اثنين فيضفونها أربعة ومسألة التأنيث ثلاثة ويجمعون
ذلك من غير ضرب فيكون المجموع سبعة للذكور منها أربعة أسباعها وللخنثى ثلاثة
أسباعها قال وهذا الاعتبار صحيح لا غبن فيه على أحد هما ورد ذلك القراني بان المراد
نصف نصيب نفسه على انه ذكرو نصف نصيب نفسه على انه انثى لان نصف نصيب
الذكور والانثى المقابلين له حتى يرد البحث والظاهر ان البحث بحاله كما يظهر عما قالوه
في مسألة الزوج وأم وبداخ خنثى مشكل مسألة الانوثة من ستة لان فيها السبع
للجد للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان وللجد السادس واحد وعلى تقدير انوثة
الخنثى لها النصف ثلاثة وهي الا كدرية واذا انكسر على الجد والاخذ نصيبهما
وهو أربعة لان الجد يقاسمها فتضرب عدد الانكسر عليهما وهو ثلاثة بعد جعل
رأس الجد باثنين في المسألة بعولها وقد حالت الى تسعة وثلاثة في تسعة بسبعة
وعشرين ومسألة الذكورة من ستة وبينهم ما التوافق في الثالث فثلث السبعة
والعشرين تسعة وثلث الستة اثنان واثنان في سبعة وعشرين بأربعة وخمسين
فيعطى الزوج ثمانية عشر والام اثني عشر والجد تسعة ولا يعطى الخنثى شيأ ويوقف
الباقى وهو خمسة عشر الى البيان هذا مذهبنا وعند المالكية ان تضرب حالى
التذكير والتأنيث في أربعة وخمسة وهو مبلغ ما صحت منه المثلتان عندنا تبلغ مائة
وثمانية ثم تضرب سهام كل من الزوج والام من مسألة الذكورة وهي الستة في أصل
المثلتين وهو جزء السهم عندهم وهو ثمانية عشر واثنان عشر لان مسألة الذكورة
ستة والانوثة تسعة فالثلة كما عرفت مضروبين في الحالتين اثنين في ستة باثني عشر
واثنين في تسعة ثمانية فتضرب للزوج النصف ثلاثة من ستة مسألة الذكورة في
ثمانية عشر بأربعة وخمسين وثلاثة في اثني عشر بستة وثلاثين يبلغ مجموع المضروب
في الاصلين تسعين تعطيه نصف ذلك خمسة وأربعين وللأم اثنان من مسألة
الذكورة في ثمانية عشر بستة وثلاثين واثنان في اثني عشر بأربعة وعشرين يكون
المجموع ستين تعطى نصف ذلك ثلاثين وللجد من مسألة الذكورة تسعة ومن
مسألة الانوثة ستة عشر يكون المجموع خمسة وعشرين مضروبة في اثنين حالى

الذ كورة والافوته تبلغ خمسين تعطيهم من ذلك خمسة وعشرين يكون مجموع ما لكل
مائة يبقى ثمانية للخنثى فذلك مائة وثمانية وأما عند الخنثية فله خنثى الثلث
والواضح الثلثان لان الخنثى هو الذي يعامل بالاضرع عندهم بخلاف غيره لكن ان
تبين خلاف ذلك نقض الحكم كما مر فلا تغفل وقس على ذلك والله ولي التوفيق
وتقدم ان المشكل الواحد بعينه له احتمالان ذ كورته وأنوته * وللاشكال ثلاث
احتمالات هي ذ كران أو اثنيان أو ذ كرواثنى وللثلاثة أربع احتمالات ثلاثهم
ذ كوراوات أو ذ كرواثنيا أو ذ كران واثني وللاربعة خمس احتمالات ذ كور
واثنان أو ذ كران واثنيان أو ذ كرواثنان أو ثلاثة ذ كورواثنى وللخمس ست
احتمالات وهكذا تزيد على عدد المثلثين واحدا أبدا يحصل عدد الاحتمالات
الممكنة فلو تولد زوجة وولدين خنثين مشككين وأخا لابوين أو لاب فمسألة
ذ كورتهم ما من ستة عشر وذ كورة أحدهما من أربعة وعشرين ولا شيء لآخر فيهما
وأنوتهما أيضا من أربعة وعشرين لآخر منها خمسة والجامعة ثمانية وأربعون للزوجة
منها ستة في الاحوال الثلاثة فتأخذها ولكل خنثى بتقدير ذ كورتهم أحده
وعشرون وبتقدير أنوته وذ كورة أخيه أربعة عشر وللازوجة ضعفها ولا شيء لآخر
فيهما وبتقدير أنوتهما لكل منهما ستة عشر وللاخ عشرة فيعطى كل خنثى أربعة
عشر لانها الأقل والموقوف بينهما وبين الاخ أربعة عشر ان ظهرا أحدهما ذ كرافه
له أو ظهرا ذ كرين فهو بينهما لكل منهما سبعة أو ظهرا اثنين فلكل منهما من
الموقوف بينهما وللأخ عشرة وان خلف زوجة وثلاثة أولاد مشككين وأخا عاصبا
فمسألة ذ كورتهم من ثمانية انكسر فيهما سبعة على ثلاثة وبينهما التباين وثلاثة في
ثمانية باربعة وعشرين للزوجة الثمن ثلاثة ولكل ابن سبعة ولا شيء لآخر ومسألة
أنوتهم من أربعة وعشرين من ضرب مخرج الثالث ثلاثة في ثمانية للزوجة الثمن
ثلاثة وللبنات الثلثان ستة عشر منكسرة على ثلاثة وبينهما التباين فاضرب ثلاثة
في أربعة وعشرين باثنين وسبعين للزوجة الثمن ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللبنات ستة
عشر في ثلاثة بثمانية وأربعين لكل بنت ستة عشر يبقى خمسة لآخر العاصب وهذا
كله على تقدير الذ كورة والافوته ومسألة ذ كورة أحدهم من ثمانية للزوجة الثمن
واحد وللأبن والبنتين سبعة منكسرة على أربعة وبينهما التباين وأربعة في ثمانية
باثنين وثلاثين للزوجة الثمن واحد في أربعة باربعة وللأبن والبنتين سبعة في أربعة
بثمانية وعشرين لكل بنت سبعة وللأبن أربعة عشر ولا شيء لآخر ومسألة أنوته
أحدهم مع ذ كورة الابن من ثمانية للزوجة الثمن واحد وللأبن والبنات الباقي
سبعة منكسرة على خمسة وبينهما التباين وخمسة في ثمانية باربعين للزوجة واحد
في خمسة بخمسة وللأبن والبنات سبعة في خمسة بخمسة وثلاثين للبنات المنكسر

سبعة ولكل ابن ضعفه أربعة عشر ولا شيء للإخ فالمسائل الأربع الرابعة محسنة من
أربعين وهي مسألة أنوثة أحدهم وذ كورة الباقي والتي قبلها من اثنين وثلاثين
وهي عكس الرابعة وهي ذ كورة أحدهم وأنوثة الباقي والتي قبلها من اثنين وسبعين
وهي مسألة أنوثةهم والتي قبلها من أربعة وعشرين وهي مسألة ذ كورتهم وبين
الأربعين والاثنين والثلاثين والاثنين والسبعين والأربعة والعشرين توافق
بالاثنتان فمن الأربعة خمسة وثن الاثنين والثلاثين أربعة وثن الاثنين والسبعين
تسعة وثن الأربعة والعشرين ثلاثة وبين الخمسة وفق الأربعين والأربعة وفق
الاثنين والثلاثين التباين وبينهما وبين التسعة وفق الاثنين والسبعين والثلاثة
وفق الأربعة والعشرين التباين كذلك وبين التسعة وفق الاثنين والسبعين
والثلاثة وفق الأربعة والعشرين التوافق بالأثلاث فثلث التسعة ثلاثة وفق
الثلاثة واحد فاضرب وفق الأربعين خمسة في أربعة وفق الاثنين والثلاثين بعشرين
واضرب العشرين في وفق وفق الاثنين والسبعين وهو ثلاثة وستين واضرب الستين
في كامل الأخيرة وهي أربعة وعشرون يحصل ألف وأربعمائة وأربعون وهي
الجامعة وهي أقل عدد ينقسم منه المسائل الأربع وجزء سهم الأولى وهي مسألة
الذ كورة وهي الأربعة والعشرون ستون لأنك إذا ضربت الستين في الأولى وهي
الأربعة والعشرون حصل المبلغ المذكور جزء سهم الثانية مسألة الأنوثة وهي
الاثنان والسبعون عشرون لأنك إذا ضربت العشرين في وفق وفق الاثنين
والسبعين ثلاثة وستين المضروبة في الأولى وجزء سهم الثالثة مسألة ذ كورة أحدهم
وأنوثة الباقي وهي الاثنان والثلاثون خمسة وأربعون لأنك إذا ضربت خمسة في
أربعة وفق الاثنين والثلاثين بعشرين المضروبة في ثلاثة وفق الاثنين والسبعين
بستين المضروبة في الأولى وهي الأربعة والعشرون والخمسة المذكور هي وفق
الرابعة وهي الأربعون كما تقدم ثم تقسم على الأضرب المتبقين فنصيب الزوجة مائة
وثمانون لا يختلف وأقل نصيب كل خنثى مائة واثنان وخمسون فمسألة الذين
يعطون من ألف والأربعمائة والأربعين تسعمائة بتمديد المثناة على السبعين
وسبعة وثلاثين يبقى خمسمائة وأربعة بين الإخ والخنثا ولو لم يكن معهم الزوجة
فسألهم ثلاثة عدد رؤسهم ان فرض ذ كورتهم أو تسعة مسألة أنوثةهم لأن أصلها من
ثلاثة للخنثا اثنان اثنان متكررة على ثلاثة فتضرب رؤسهم ثلاثة في المسألة وهي
ثلاثة بتسعة لهم المتبقين اثنان ستة والباقي موقوف لهم أول الإخ أو أربعة
مسألة ذ كورة أحدهم وأنوثة الباقي لذ كراثنان ولهما اثنان ولا شيء للإخ على هذا
التقدير أو خمسة على تقدير أنوثة أحدهم وذ كورة الباقي للخنثى واحد ولذ كرين
أربعة ولا شيء للإخ على هذا التقدير فمسألهم خمسة وأربعة وتسعة وثلاثة والخمسة

والاربعة رؤسهم وسهامهم متماثلة وبين التسعة مسألتهم ورؤسهم ثلاثة التوافق
بالا ثلاث فوق التسعة ثلاثة والثلاثة واحد فتضرب خمسة في أربعة بعشرين
وعشرين في وفق التسعة ثلاثة بستين وستين في جميع الأولى ثلاثة بحصل مائة
وثمانون وهي الجامعة للاخ منها بتقدير مسألة الاثنية ستون ولا شيء له في ضميرها
ولكل خنثى اماستون على تقدير مسألة الذكورة أو تسعون للذكورة خمسة وأربعون
للانثى على تقدير كورة أحدهم وأثنية الباقي واثنان وسبعون للذكورة ستة وثلاثون
للانثى على تقدير أثنية أحدهم وذكورة الباقي وأما أربعون لكل واحد والاخ
ستون وهي مسألة الاثنية الأولى والاخر الستة والثلاثون وهي مسألة أثنية أحدهم
وذكورة الباقي فيعطى كل واحد من الخناثا ستة وثلاثين ويبقى اثنان وسبعون فان
ظهرت ذكورتهم فهو لهم بالسوية أو أثنية واحد وذكورة الآخرين فهو لهم بالسوية
ومع الانثى حقها أو بالعكس فتزاد كل انثى تسعة ويزاد الذكور خمسة أو أثنية الكل
فتزاد كل انثى أربعة والاخ ستون وإذا تمحض الوارث خناثا مشككين من صنف
واحد واختلف مقدار ارثهم من الميت بالذكورة والاثنية كالأولاد وأولاد الابن فان
ثبتت فافعل ما سبق من عمل مسائل الاحوال وتحصيل الجامعة ولكن الاخير ان
تضعف عددهم وتطرح من الحاصل واحدا وتنسب الواحد الى الباقي فما كان فهو
مقدار أقل انصبائه وهو الجزء الذي يأخذ من المال حالة الاشكال فخرجه هو
المسألة بهذه الحالة فاعط كل خنثى سهما من المخرج والباقي منه موقوف مثاله خلف
ثلاثة أولاد خناثا مشككين ليس معهم وارث غيرهم فضعف عددهم ستة اطرح منه
واحد ايفضل منه خمسة انسب اليه الواحد يكون خمسة فهو ما يخص كل مشكل من حالة
اشكالهم فاعط كل منهم خمس المال وهو سهمهم من خمسة وان كانوا أربعة فاعط
كل منهم سهما من سبعة وهكذا والله أعلم * ولما انتهى الكلام على ذكوريات
الخنثى شرع في ذكوريات المفقود والجل فقال

﴿ ذكوريات المفقود والجل ﴾

أي هذا بيان ذكوريات مذكوريات المفقود وهو من طالت غيبته وانقطع
خبره وارث الجل تخبر بذلك بقوله

﴿ الحكم في المفقود مثل الخنثى * ان كان عن يستحق الارثا *
﴿ فن بتقدير حياة من فقد * وموته له نصيب متحدد *
﴿ يعطاه أو يختلف فبالاقل * ودع من الحجب لديه محتمل *
﴿ وصحيح المستثنين ان ترد * ضبط الحساب ومن الماضي استمد *
﴿ ويوقف الباقي أو المال الى * ان يظهر الحال بحكم أو جلا *
﴿ والصالح ان لم يكن للمفقود * في المال حق ليس بالمردود *

وان يكن ذوالفقود موروثا وقف * جميع ماله الى موت هـ رفق
 أى ان المفقود فى الأحكام أى غالبها مثل الخنثى ان كان المفقود وارثا واما ان كان
 موروثا فبأى حكمه فى قوله وان يكن ذوالفقود الخ وتقدم تعريفه هو من غاب
 وطالت غيبته وخبر وجهه ل فلا يدري أى هو أو ميت وسواء كان ذكرا أو أنثى فمن
 اتحد ارثه على كل من تقدرى موت المفقود وحياته يعطاه تاما كزوجته مع ابن حاضر
 وابن آخر مفقود فانها ترث بكل من تقدرى الحياة والموت لاتحد ارثها لان نصيبها
 الثمن على كلا الحالين وان اختلف ارثه بأحد التقديرين فيعامل بالأضر وهو
 الأقل بكم مع أخ حاضر وآخر مفقود فانما يختلف ارثها لانها ترث بتقدير حياة
 المفقود السادس وبتقدير موته الثالث فتأتى فيه الأحوال السابقة * ومن لا يرث
 فى أحد التقديرين لا يعطى شيئا كم حاضر مع ابن مفقود وكبنت ابن مع اثنين
 وابن ابن مفقود فان الم لا يرث بتقدير الحياة وبنت الابن لا ترث بتقدير
 الموت فلا يعطى كل منهما شيئا بوقف المال أو الباقي ان كان من يتخيب بالغائب
 يجب نقصان أو حرمان حتى يظهر الحال بموته أو حياته أو يحكم قاض بموته اجتهادا
 صرح به الخبرى وغيره وهذا الحكم من معاملته بالأضر هو الصحيح من مذهبنا
 وهو قول أبى يوسف والأولوى وابن القاسم عن مالك وقول الامام أحمد ومقابل
 الصحيح عندنا وجهان * أحدهما يقدر موته فى حق الجميع فان ظهر خلافه نقض
 الحكم الأول قال الوقى بفتح الواو وقيل بضمها من أثمة الخنثى لانه وان وقع فى
 طبقات السبكي انه من الشافعية الا أن يكون غيره وبهذا المعنى وهو تقدير موته فى
 حق الجميع قال محمد بن الحسن الا انه جعل القول قول من المال فى يده منهم
 فى حياته أو موته لترجحه باليد * والوجه الثانى تقدر حياته فى حق الجميع فان
 ظهر خلافه غيرنا بالحكم وهل يأخذ من الحاضرين كفيلا على هذين الوجهين
 لا جتماعا لغير الحكم مع انه قد يتلف المال فيه عذرو صوله مستحقة قال الشيخ
 زكريا رحمه الله فيه خلاف ذكره فى البسيط وسيأتى انه يأخذ الكفيل من الورثة
 وقال أيضا واعلم انه اذا كان الموقوف بين الحاضرين لاحق للمفقود فيه على كل تقدير
 جازان به طلع الحاضرون عليه كانه له السبكي عن أبى منصور انتهى (اعلم) ان
 كيفية حساب المفقود ان تعمل لكل حال من حالاته مسألة وتحصل أقل عدد ينقسم
 على كل من المسألتين فما بلغ فنه تصح فاقسمه على كل تقدير يظهر الأقل فيه عطاء كل
 وارث ويوجب المشكوك فيه كما سبق مسألة زوج حاضر وأختان لأب حاضران
 وأخ لأب مفقود فتقدير موت الأخ مسألة الموت من ستة من ضرب بخرج الثلثين
 ثلاثة فى اثنين مخرج النصف ستة للزوج النصف ثلاثة وللأختين الثلثان أربعة
 صحت بالعزل من سبعة ومسألة الحياة من اثنين مخرج النصف والباقي للزوج

النصف واحد والباقي واحد للاخ والاختين منسكسر على أربعة يجعل الذكر
 باثنين وأربعة في اثنين المسألة ثمانية للزوج أربعة والاخ اثنان ولكل أخت
 واحد وبين ما صحت منه المسألتان تبين فتضرب احداهما في الأخرى يحصل ستة
 وخمسون وهي الجامعة فاذا قسمتها على مسألة الموت وهي سبعة خرج جزء السهم
 ثمانية واذا قسمتها على مسألة الحياة وهي ثمانية خرج جزء السهم سبعة ومن له شيء
 من احدي المسألتين أخذ مضر وبافي جزءهما ويعامل بالأخر فللزوج من
 مسألة الموت ثلاثة في ثمانية بأربعة وعشرين وله من مسألة الحياة أربعة في سبعة
 بثمانية وعشرين فيعطى أربعة وعشرين معاملة له بالأخر ولكل من الاختين
 من مسألة الحياة واحد في سبعة بسبعة ولكل منهما في مسألة الموت اثنان في ثمانية
 بستة عشر فيعطى كل منهما سبعة معاملة له بالأخر ويوقف الباقي وهو ثمانية
 عشر الى البيان فان ظهر ميتا فالباقي للاختين ومع الزوج حقه وان ظهر حيا كان
 للزوج منه أربعة وللأخ أربعة عشر * مسألة أخ لأب مفقود وأخ شقيق وبجد
 حاضر ان كان الأخ للأب حيا فالمسألة من ثلاثة للجد الثالث واحد وللشقيق
 الثلثان لانهما من مسائل المعادة لان الشقيق يعد على الجد الأخ للأب لينة قص الجد
 من المقامعة له ثم يأخذ ما للاخ للأب كما سبق في المعادة ومسألة الموت من اثنين
 للجد واحد وللشقيق واحد وبين المسألتين تبين فتضرب احداهما في الأخرى يحصل
 ستة وهي الجامعة فاذا قسمتها على ثلاثة وهي مسألة الحياة خرج جزء السهم اثنان
 واذا قسمتها على اثنين وهما مسألة الموت خرج جزء السهم ثلاثة فمن له شيء من احدي
 المسألتين أخذ مضر وبافي جزءهما ويعامل بكل بالأخر فللجد من مسألة الحياة
 واحد في اثنين باثنين وله من مسألة الموت واحد في ثلاثة بثلاثة فيعطى اثنين
 معاملة له بالأخر وللشقيق من مسألة الحياة اثنان في اثنين بأربعة وله من مسألة
 الموت واحد في ثلاثة بثلاثة فيعطى ثلاثة معاملة له بالأخر ويوقف سهم الى البيان
 ويجوز الصلح فيه قبل ظهور الحال لانه لاحق للمفقود فيه وعن لا يختلف حاله بموت
 المفقود ولا بحياته كجدة أولاد لام مع أخ شقيق مفقود فسدس الجدة لا يختلف بموت
 الشقيق ولا بحياته فتعطاء وكذا الأخ للام ويوقف الباقي بين الشقيق وبين المال
 ان ظهر الشقيق حيا أخذ أو ميتا فهو لبيت المال ان انتظم والا فإلّا الباقي على الجدة
 والأخ * وفي أم وأخوين لأب أحدهما مفقود فبته قد ير موته للام الثالث وللأخ
 الحاضر الباقي وبته قد ير حياته للام السدس وللأخ الحاضر نصف الباقي فالأخر
 في حقه احيائه وتصح من اثني عشر للام منها سهمان وللأخ الحاضر خمسة وتوقف
 خمسة بينهم ان ظهر المفقود حيا أخذها وان ظهر ميتا أعطى للام سهمان تسكمله
 الثالث وللأخ الحاضر ثلاثة تسكمله الباقي بعد الثالث * وان خاف أما وابنتين

أحدهما مفقود للام السادس على التقديرين وللأبن الحاضر الباقي بتقدير موت
المفقود ونصف الباقي بتقدير حياته ويوقف النصف الآخر فتصح أيضا من
اثني عشر للام هـ مان وللأبن الحاضر خمسة والموقوف بينهم وبين المفقود خمسة إن
ظهر حيا أخذها أو ميتا أخذها إلا بن الحاضر ولا شيء منه للام * ولو خلفهما
حاضر أو ابن ساء مفقودا الأخر في حق المم حيا إلا بن لأنه يسقط فلا يعطى الم
شيأ ويوقف المال كله بينهما إن ظهر إلا بن حيا أخذها أو ميتا أخذها الم وإذا خلف
ابنتين وبنت ابن حاضرات وابن ابن مفقود فللبنتين الثلثان سواء كان ابن الابن
حيا أو ميتا فتعطيانهما في المال والأخر في حق بنت الابن موت ابن الابن فتسقط
وإن كان حيا عصبتها في الثلث الباقي فيوقف الثلث بينهما وبين بنت المال فتصح
من تسعة للبنتين ستة ولا تعطى بنت الابن شيأ حتى يبين حاله انتهى باختصار
وتفصيل ذلك لا يخفى والله أعلم * هذا إذا كان المفقود وارثا فإن كان المفقود موروثا
وهو الذي تقدمت إليه الإشارة في الشرح وفي كلام الناطم شككها أن يوقف ماله
جميعه إلى ثبوت موته ببينة أو حكم القاضي بموته اجتهدا كما سبق عن الخبري وغيره
ويرثه من كان موجودا حين الحكم بلامانع لا من مات قبل ولو بلحظة ولا من زال
عنه المانع بعده ولو بلحظة أيضا وهذا حيث حكم بالوفاة الآن فإن حكم فيه في زمن
مضى فالعبرة بمن كان موجودا في ذلك الزمن بلامانع ولو مات قبل صدور الحكم
والمشهور المعتمد عندنا معاشرا الشافعية لا تقدر تلك المدة بسبعين سنة بل المدة على
مضى مدة يغلب على الظن أنه لا يعيش إليها مثله وقيل إن هذا هو المشهور عن مالك
وأبي حنيفة رحمهما الله تعالى وقيل تقدر بسبعين سنة نقله الوقي عن ابن عبد الحكم
وهذا هو الأرجح المعتمد عند المالكية وقيل ثمانون وقيل خمس وثمانون وهذا في
مفقود غير القتال فإن كان القتال بين المسلمين حكم بموته بمجرد انفصال الصفتين
حيث لم يوجد ويضرب القاضي له مدة من غير تحديد للمدة المذكورة بل المدة بنظر
القاضي وكذلك المفقود في زمن الوفاة وإن كان القتال بين المسلمين والمسلمين
فيمنظر سنة بعد مدة لاحتمال أمره ومحل الاحتياج للحكم بموته حيث لم يمض له مائة
وعشرون سنة فإن مضى ذلك لم يحتج لحكمها كم بل يورث ماله من غير حكم أفاده
العلامة الأمير المالكي * وحكى ابن الحاجب من المالكية فيه ثلاثة أقوال آخر
ثمانين وتسعين ومائة * وفي رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى تقدر بتسعين سنة
بتقدير المشقة على السنين وفي رواية عنه أيضا مائة وعشرين سنة وما قيل به من
المدة فن ولادته لا من فقده * وفرق الإمام أحمد رحمه الله بين من يرجي رجوعه بان
كان الغالب على سفره السلامة كما إذا سافر لتجارة أو زهقة فيوقف ماله وينتظر به
تمام تسعين من ولادته وإذا كان لا يرجي رجوعه بان كان الغالب على سفره

الهلاك كما اذا كان في سفينة فانكسرت أوقاتلوا بعدوا ولم يعلم من هلك على نجاء وخرج من بين أهله فقذفوا ماضى أربع سنين قسم ماله بين ورثته بعد ما والله أعلم * ولما أنهى الكلام على المفقود شرع في ذكر حكم ميراث الحمل فقال

* (وحكم ذات الحمل حكم المشكل * وبالحساب قسط كل بنجلى) *

* (فاعمل على اليقين والأقل * ويوقف الباقي لوضع الحمل) *

أى وحكم حمل صاحبة الحمل مع من معه من الورثة من معاملتهم بالأضر في حقهم والمراد بالحمل الذى يرث أو يحجب غيره ولو ببعض التقادير فيعامل الوارث بالأضر من وجوده وعدمه وذكوريته وأنثوته وانفراده وتعددته ويوقف المشكوك فيه الى الوضع للحمل كله حياة مستقرة أو بيان الحال فلما انفصل حياة غير مستقرة لم يرث فان كان نصيبه لا يختلف مع هذه الأحوال المذكورة كالزوجة مع الفرع الوارث فان لها الثمن قدر الحمل ذكر أو أنثى منفرداً أو متعدداً فاعمل على اليقين أى ابن أو أعمد على اليقين على اثنين اعلم معنى ابن أو أعمد المتعدى بعلى أو نيابة على عن الباء أى اعلم باليقين فى عملا فى القسمة بين الورثة الموجودين ان لم يصبروا وطلبوا أو طالب بعضهم القسمة قبل الوضع على اليقين وهو الأقل فمن يختلف نصيبه وهو مقرر أعطى الأقل وان كان غير مقرر فلا يعطى شيئا فعلى هذا لا يعطى أخو الحمل شيئا لأنه لا ضبط لعدد الحمل عندنا على الأصح لما حكى عن الامام الشافعى نفعنا الله به انه قال جالست شيخنا لا استفيد منه فاذا بخمسة كهول قد أقبلوا وقبلوا رأسه ودخلوا الخباء ثم بخمسة شباب فعلوا كذلك ثم خمسة دونهم ثم خمسة أجداث فسألتهم فقال كلهم أولادى وكل خمسة منهم فى بطن وأمه واحدة فيجيشون كل يوم يسلمون على وزير ووزنها خمسة أخرى فى المهمل ويقال ان امرأة ولدت اثنا عشر فى بطن واحدة فرفع أمرها للسلطان فطأها وأولادها ثم ردهم عليها الا واحد ولم تعلم به حتى خرجت من القصر فلما علمت به صاحبت صيحة أهـ ترت حيطان القصر فقيل لها اليس لك فى هؤلاء الاحد عشر كفاية فقالت ما صحت أنا وإنما صاحبت أحشائى التى ربوا فيها * وقال الماوردى رحمه الله أخبرنى رجل ورد على من اليمن وكان من أهل الفضل والدين ان امرأة من اليمن وضعت حملا كالسكرش فظن ان لا ولد فيه فألقى فى الطريق فلما طلعت عليه الشمس حتى وتحرك وانشق نخرج منه سبعة أولاد ذكور طاشوا جميعا وكان خلقا سويا الا انه قال كان فى أعضائهم قصر وصار عنى رجل منهم قصر عنى فكنت أعير باليمن بانه صرعك سبع رجل * وحكى القاضى حسين ان واحدا من سلاطين بغداد وكانت امرأته لا تلد الا اثنا عشر مرة فقال لها ان ولدت أنثى لاقتلنك ففرعت وتضرعت الى الله تعالى فولدت أربعين ذكرا كل منهم قدر أصبع فكبروا وركبوا فرسانا مع

أبيهم في سوق بغداد وقيل يقدر بأربعة وعامل بقية الورثة بالأضر بتقديرهم
ذكرنا أو أناثا وهو قول أبي حنيفة وأذهب رحمه الله ورجحه بعض المالكية
* ومن العلماء من يقدره باثنين يعامل بقية الورثة بالأضر بتقدير الأذكورة فيهما أو في
أحدهما أو الأثوثة وهو مذهب الحنابلة ومن وافقهم كحماد والواووي * ومن العلماء
من يقدره واحدا لأنه الغالب ويعامل الورثة بالأضر من تقدير ذكورة أو أنوثته
وهو مذهب الليث بن سعد وأبي يوسف وعليه الفتوى عند الحنفية ويؤخذ كقيل
من الورثة * ثم ما قلناه من القسمة قبل الوضع هو المعتمد عندنا وقال القفال رحمه الله
توقف القسمة إلى الوضع مطلقا وهو الأرجح من مذهب المالكية * ثم اعلم أنه إذا
وضعت الحمل ميتا عاد الموقوف للموجودين وكان الحمل لم يكن ولو كان انفصالة ميتا
بجناية على أمه توجب الغرة ورثت الغرة عنه فقط دون الموقوف لأجله فيعود بقية
الورثة وكان كعدمه بالنسبة لذلك أيضا * مسألة خلف أمة حامل أو أنثى متافلا
يعطى الأخ شيئا مادامت حاملا بالاجتماع وبعد ظهور الحمل فإن ظهر الحمل ذكر
واحدا أو أكثر فلا شيء للأخ وكذا إن ظهر ذكر أو أنثى فأكثر وإن ظهر أنثى واحدة
فلها النصف وله الباقي وإن ظهر أنثىين فأكثر فلهما أو لهن الثلثان وله الباقي هذا
كله إن ظهر حيا حياة مستقرة والأقال كالمال كالمال * مسألة خلف ابننا وزوجة
وحامل أو فلا قسمة عند المالكية إلى الوضع وتعطى الزوجة الثمن عند الأئمة الثلاثة
ولا يعطى الابن شيئا عندنا حتى تضع وعند الحنابلة يعطى الابن ثلث الباقي
ويوقف ثلثها لأنهم يقدرونه باثنين والأضر كونهما ذكرا أو أنثى وعند الحنفية يعطى
الابن نصف الباقي لأنهم يقدرونه واحدا والأضر كونه ذكرا أو أنثى * مسألة
لا احتمال أن تضع أكثر * مسألة خلف زوجة حامل أو أبوين أصل هذه المسئلة من
أربعة أن قدر أن لا حمل أو نزل ميتا أو حيا حياة غير مستقرة وهي إحدى الغراوين
للأم فيها ثلث الباقي ومن أربعة وعشرين أن قدر أن الحمل ذكر أو أنثى فقط لأن
فيها السدس والثمن ومن سبعة وعشرين أن قدر أن الحمل أنثىان وهي المنبرية
والأولى داخلية في الثانية لأنها كسدسها وبين الثانية والثالثة توافيق بالثلث
فإذا ضربت وفق أحدهما في الأخرى يحصل مائتان وستة عشر وهي الجامعة فإذا
قسمتها على الأربعة والعشرين خرج جزء السهم تسعة وإذا قسمتها على السبعة
والعشرين خرج جزء السهم ثمانية للزوجة ثلاثة من سبعة وعشرين في ثمانية بأربعة
وعشرين ولها ثلاثة من أربعة وعشرين في تسعة بسبعة وعشرين فتعطى أربعة
وعشرين واسكل من الأبوين أربعة من سبعة وعشرين في ثمانية باثنين وثلاثين
واسكل منهم أربعة من أربعة وعشرين في تسعة وستة وثلاثين فيعطى منها اثنين
وثلاثين يبقى بعد ذلك مائة وثمانية وعشرون فإن ظهر الحمل أنثىين أخذتاها وإن ظهر

أنثى فقط أخذت مائة وثمانية وورد للزوجة ثلاثة ليكمل لها سبعة وعشرون وورد للام
 أربعة ليكمل لها ست وثلاثون وورد للأب ما بقي وان ظهر ذلك كرار للزوجة وللأم
 ما سبق وورد للأب أربعة تكمله السدس غير مائل وما بقي لذلك ومذهب الحنابلة
 كذلك لأنهم يقدرونه اثنين والأضر كونهما اثنين ومذهب الحنفية تعطى الزوجة
 الثمن ثلاثة من أربعة وعشرين لأنهم يقدرونه واحدا والأضر في حق الأب كونه
 ذكرا وللأم السدس أربعة والأب السدس كذلك أربعة يوقف ثلاثة عشر إلى الوضع
 فان بان الحمل أنثى فنصيب الزوجة والأبوين معهم وان بان ذكرا أو أكثر
 أو ذكورا وإناثا أعطيت الزوجة والأبوين نصيبهم غير مائل من أربعة وعشرين وعند
 المالكية لا قسمة إلى الوضع لأنه الأرجح عندهم * مسألة خلاف إمامنا وأبا
 قالا ضرب في حق الأم كون حملها عددا فلها السدس لحجبها بالعدد من الثلث إلى
 السدس والأضر في حق الأب عدم تعدده لأنه لو قدر تعدده لكان له ما بقي بعد
 سدس الأم وهو خمسة أسداس وهو الأنفع ولو قدر عدم تعدده وهو الأضر لكان له
 الثلثان فقط وهو أربعة أسداس فتعطى الأم سدسا معاملة لها بالأضر من تقدير
 تعدده والأب ثلثين معاملة له بالأضر من تقدير عدم تعدده ويوقف سدس بين الأم
 والأب ولا شيء للحمل منه لحجبه بالأب فان تبين واحد أخذته الأم لأن لها الثلث
 كاملا مع الواحد من الأخوة وان تبين اثنين فأكثر مطلقا ذكورا وإناثا أو ذكورا
 وإناثا فهو للأب تعصيا وتقدم ان الأخوة يحجبون الأم من الثلث إلى السدس ولو
 كانوا محجوبين * وعند الحنابلة يقدر اثنين فتعطى الأم الأضر وهو السدس
 ويأخذ الأب خمسة أسداس ولا وقف ويؤخذ منه كفيلا إلى الوضع كما سبق * وعند
 الحنفية لها الثلث لأنهم يقدرون الحمل واحدا وللأب الثلثان ويؤخذ منها كفيلا
 لاحتمال ان تلد عددا من الأخوة فلها السدس وللأب الباقي * وعند المالكية
 لا قسمة إلى الوضع وان لم يكن وارث غير الحمل وقف جميع الميراث إلى انفصالة كما
 اذا ترك أمته حاملا منه أو زوجة أبيه الميت أو زوجة أخيه أو زوجة معتقه حاملا ولم
 يترك وارثا غير الحمل وقف المال كله ولا يدفع لبيت المال شيء * (فرع) * اذا مات
 رجل وخلف ابنا وزوجة حبيلى ووقف ماله حتى وضعت بنتا وابنا فوجد أميتين بعد
 ان استهل أحدهما صار خا ولم يعلم المستهل بعينه فيختلف نصيب الزوجة والابن
 باختلاف المستهل فيعطى كل واحد منهما ما أقل التصيب ويوقف الباقي حتى تقوم
 بيعة بتعيين المستهل أو يصطفا * فان أردت طريق حساب المسئلة لتعرف نصيب كل
 منهم ما على كل من التقديرين وتعرف الأقل فافرض ان كلام الابن والبنات هو
 المستهل وحده واعمل لكل مستهل منهما مسئلة على طريقة المناصفة لأنه باستهلاله
 ورث من أبيه وبعونه ترثه أمه وأخوه فان بدأت بالابن أولا ففرضته هو المستهل فقد

مات الأب عن زوجة وابنتين فماتت من سبعة عشر الثمن للزوجة مائة والمستهل
سبعة كالأب الحى ومسألتهم من ثلاثة لأمه الثالث ولا أخيه الباقي وسهامه السبعة
تباين الثلاثة فاضرب ثلاثة في المسألة الأولى تصح من ثمانية وأربعين للزوجة
منها من قبل زوجها ستة واسكن ابن أحد وعشرون فنصيب المستهل أحد وعشرون
وينتقل من نصيبه إلى أمه ثلثه سبعة يحصل لها ثلاثة عشر وإلى أخيه الباقي
أربعة عشر يحصل له خمسة وثلاثون * وإن فرضت المستهل هو البنت فاعمل لها
مسألة كالابن فمسألة الميت الأول من أربعة وعشرين للزوجة ثلاثة وللابن أربعة
عشر وللبنت المستهلة سبعة تنتقل إلى أمها وأخيهما الثلاثة لأمها الثلث والباقي لأخيهما
ومسألتهم من ثلاثة تباين السبعة فاضرب الثلاثة في الأولى تصح من ثمانية وأربعين
وسبعين للزوجة من قبل الأب تسعة ومن قبل البنت سبعة يجتمع لها ستة عشر
للابن من قبل الأب اثنان وأربعون ومن قبل أخيه أربعة عشر يحصل له ستة
وخمسون ثم ترجع بالاختصار إلى تسعة لأن نصيب الأم يوافق نصيب الأخ بالثمن
فرد المسألة إلى ثمانية تسعة وكل نصيب إلى ثمانية فيرجع نصيبها إلى ثمانية وسبعين ونصيبه
إلى ثمانية سبعة ومجموعهما تسعة فاطلب أقل عدد ينقسم على التسعة وعلى الثمانية
والأربعين تجد مائة وأربعة وأربعين فاقسمه على مسألة منها يخرج جزء سهمها
اضرب فيه نصيب الزوجة والابن منها واعط كل منهما ما أول النصيبين يحصل
للام اثنان وثلاثون ويحصل للأخ مائة وخمسة ويوقف بينهما سبعة فان ثبت أن
المستهل هو الذكور أخذ الابن السبعة أو الأنثى أخذت الزوجة انتهى باختصار
والله أعلم * ولما انتهى الكلام على المسائل المتعلقة بالحل شرع في ميراث
الغرقى والهدمى وغيرهم لأن في بعض مسائله توقفاً إلى البيان أو الصلح فيما إذا علم
عين السابق ثم نسي كما سيأتى فبيننا وبين ما سبق مناسبة فقال

يؤذى كرم من مات بهدم أو غرق أو نحوه *

أى هذا بيان ذكر أحكام ارثهم ونحوه كالغرقى والقتلى في معركة القتال وقد قدم
أن شروط الارث أربعة * أحدها ويختص بالقضاء العلم بالجهة المقتضية للارث
كالقراية والنسكح والولاية وبالدرجة التي اجتمع الموروث والوارث كالبنوة
والاخوة فلو شهد شخص عند قاض بان هذا وارثه فلا يكفي ذلك حتى يبين سبب ارثه
تفصيلاً لا خلاف العلماء في الورثة فربما ظن الشاهد من ليس بوارث وارثاً * الشرط
الثاني تحقق موت الموروث كما إذا شوهد ميتاً أو لحاقه بالاموات حكماً وذلك في
المفقود الذى حكم القاضى بموته اجتهاداً كما تقدم في باب المفقود أو لحاقه بالاموات
تقديرافيه سدرانه كان حياً ثم مات وذلك في الجنين الذى انفصل بجناية على أمه
توجب الغبرة إذا لم يورث عنه غيره كما تقدم في باب الحل * الشرط الثالث تحقق حياة

الوارث بعد موت الموروث حياة مستقرة أو الحاقه بالاحياء تقديرا كعمل انفصل
حيا حياة مستقرة لوقت يظهر وجوده عند الموت ولو نطفة أو علقه * الشرط الرابع
تحقق وجود الوارث عند موت الموروث ولا يغني عنه الثالث اذ يصدق بمن حدث من
الورثة بعد موت المورث اذا تقرر ذلك فبما فرغ من الشرطين الاخيرين ما ذكر في هذا
الباب من الاحكام لعدم وجود الشرطين المذكورين فيه * وقد بين ذلك بقوله

* (وان يت أولو توارث معا * أو معهم خطب فبادوا أجمعاً) *
* (كالهدم والحريق أو في معركة * وجهل السابق منهم هلكه) *
* (فلا تورث هالكاً عن هلك * وأجعل لباقي وارثه ما ترك) *
* (بذا قضت بينهم الشرية * فافهم وهذا آخر الذريعة) *

أي وان يت أصحاب توارث أي من يرث بعضهم بعضاً والمفارقة في توارث هنا على
غير بابها اذ لا يشترط ان يرث كل منهم الآخر بتقدير موته قبله بل كذلك ما لو كان
يرث بعضهم من بعض دون العكس كالمعتق والعتيق بان ما توامعا أو نزل بهم خطب
أي أمر عظيم وفي القاموس الخطب الشأن والأمر صغيراً وعظم فبادوا هلكوا
جميعاً أو بادوا ذهبوا وانقطع خبرهم وفي القاموس باد الشيء يبيد يواد أو يباد يبادا
ويبادو يبيدو دة ذهب وانقطع كان ما تو بالهرق أو بالوباء كطاهون وريح وغير
ذلك أو ماتوا بالهدم يسكون الدال الفعل من هدمت البنيان هدماً اسقطته وبفتح
الدال اسم البناء المهدم وقال القرطبي رحمه الله تعالى في مختصر الصحاح المهدم
بالتحريك ما تهدم من جوانب البئر فسقط فيها والهدم بكسر الهاء وسكون الدال
الثوب البالي أو بالغرق في الماء يقال غرق بكسر الراء في الماء والخير والشر غرقاً
بفتحها فهو غرق كفعل وغارق وغرقه في الماء بتشديد الراء المفتوحة فحسه فيه فهو
مغرق وغريق فقوله والغريق غير بالصفة المشبهة أي أوميت متصف بأنه غريق
وصف للسكر المفسدة لعموم الافراد أي ماتوا جميعاً بالغرق حتى صار كل فرد منهم
يوصف بأنه غريق أو بالمعركة في قتال مباح أولاً أي وان مات متوارثان فأكثر
بانهدام شيء عليهم أو غرقهم أو حرقهم أو في معركة قتال أو في أسر أو في غربة وجهل
موت السابق منهم ان بأن لم تعلم عينه بأن علم ان أحدهم مات قبل الآخر لكن لم يعلم
عينه وكذا ان لم يعلم سبق ولا معية أو علم انهم ماتوا معاً فلا تورث هالكاً عن هلك أي
فلا تورث ميتاً منهم من آخر أجمعاً فيما اذا علم موتهم معاً وأما اذا لم يعلم أماناً معاً
أو مرتباً عند زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة
رحمهم الله تعالى فلا تورث وذكر ان علياً رضي الله تعالى عنه ورث بعضهم من بعض
من تلاد أموالهم دون طريقها أي من قديم أموالهم دون جديدها والمراد بالتلاد
ماله الذي بيده والطريف ما ورثه من الآخر وانما لم يرث من الطريف لانه لو ورث منه

لا دى الى ان الشخص يرث من نفسه فلو مات زوجات وترك كل منهن ما ابتاله فقط
 وخلف كل منهن ما أربعين دينار الورث الزوج من زوجته ربع الاربعين وهو عشرة
 وورثت منه ثلث الاربعين وهو خمسة لان ذلك تلاد أموالهم ولا يرثها في الخمسة التي
 ورثها منه ولا ترثه في العشرة التي ورثها منها لان ذلك طريق أموالهم وحينئذ يكون
 لابن الزوجة خمسة وأربعون ويكون لابن الزوجة خمسة وثلاثون وبه أى بتوريث
 بعضهم من بعض من تلاد أموالهم دون طريقها هنا نقص في العبارة فليتأمل
 ولا يخفى انه لما كان في توريث أحدهما من الآخر دون العكس تحكم ورث كل منهم
 من الآخر لكان يلزم عليه التناقض اذ مقتضى كونه وارثا انه متأخر ومقتضى كونه
 موروثا انه متقدم وبما قاله الامام على رضى الله تعالى عنه قال أحمد رحمه الله تعالى
 وهذا عند الحنابلة ما لم يقع التداعي فان ادعى ورثة كل ميت تأخر موت مورثهم ولا بينة
 أو تعارضت بينتهما خلف كل على ابطال دعوى صاحبه وحينئذ لا تورث بينهم ما
 فيكون الحكم اذذاك كالمذهب الاول وهو مذهب يزيد ويجرى الخلاف المذكور فيما
 اذا علم سبق ولم يعلم عين السابق **فروع** سئل بعض الفضلاء عن أخوين ماتا معا
 عند الزوال لكن أحدهما بالشرق والآخر بالمغرب فهل يتوارثان بالاخوة أو لا لعدم
 ثبوت سبق موت أحدهما على الآخر ويرث أحدهما الآخر من غير عكس **فاجاب**
 بان المغرب يرث المشرق لان الشمس تزول ابد بالشرق قبل المغرب وكذا غروبها
 وجميع حركاتها فالمشرق مات قبل المغرب جز ما قول السائل ماتا عند الزوال في
 المشرق والمغرب فميرثه المغربى ثم يرث المغربى ورثته وعليه يقال اخوان ماتا معا
 عند الزوال وورث أحدهما الآخر انتهى ذكره شيخ الاسلام في شرحه الكبير على
 الفصول واذا علم موت المتوارثين بالفرق ونحوه بعد الآخر مع ما لم ينس فالامر
 واضح ان المتأخر يرث المتقدم اجماعا وان علم موتهم ما سرتب او علم عين السابق ثم نسي
 وقف الامر الى التذكر او له لمخربهما بين الحالتين تمت احوال الغرقى خمسة احوال
 والثالث ارباع العلم السابق دون عين السابق والرابع المعية والخامس الشك بالسابق
 كما سبق والله اعلم **هذا ما قررناه** الفرضيون في حكم الغرقى ونحوهم وقد أشار الناطم
 الى ذلك بقوله **بذلك** ببيتهم الشريعة وهى لغة الطريقة مأخوذة من شريعة الماء
 أى طريقه المسمى اساقية المعدة لجريانه فيها واصطلاحا هى ما شرعه الله تعالى لعباده
 من الاحكام على ان يبيها **(قوله)** فافهم وهذا آخر الذريعة أى هذا آخر
 المقصود من هذه الوجوه المسماة بالذريعة فافهم ما احتوت عليه من جل هذا الفن
 أى اعلم واعرفه بقلبك وفي القاموس فهم كفرح فهم او يحرك علم وعرف بقلبه
 وانما أمر الناطم نفع الله به في أرجوزته بالفهم لان العلم لا يتوصل اليه الا بالفهم
 الصحيح وامعان النظر وكثرة المطالعة لكتب العلوم والمعارف والاخذ من أربابها مع

المداومة وعدم التسكسل في الطلب والرحلة لاجل الاخذ عن الشيوخ مع الادب
 معهم والسؤال لهم فما أشكل عليهم من ذلك فان المطلب نفيس ذو صرف عليه نفيس
 الفهم ففضل العلم مشهور وقد تقدم شيء مما يدل على فضل العلم والعلامة في شرح
 خطبة هذه المنظومة * وما ورد في فضلهم قول النبي صلى الله عليه وسلم فضل العالم
 على العابد كفضلي على أدناكم ان الله وملائكته وأهل السموات والارضين حتى
 الغلة في حجرها وحتى الحوت في البحر يصلون على معلم الناس الخير رواه الترمذي
 قال حسن صحيح غريب والطبراني عن أبي امامة والغريب هو المروي عن طريق
 واحد * والذريعة هي الوسيلة الموصلة الى غيرها وفي القاموس ذريعة كسفنينة
 الوسيلة وتزرع بذريعة توسل بوسيلة وهذا المعنى بحسب الاصل قبل العلمية وأما الآن
 فقد جعل علماء عليها لا معنى لاجزائه وهو ذريعة الناهض الى تعلم الفرائض
 وهو علم شخصي على الالفاظ الذهنية المخصوصة الشخصية الدالة على المعاني وان
 كانت في ذهن المصنف وذهن زيد وعمر وبكر وخالد وهكذا فان تعدد الشيء
 بتعدد المحال تدقيق فلسفي لا تعتبره أرباب العربية وهذا على التحقيق من ان
 أسماء الكتب وتراجم الابواب من قبيل علم الشخص وان الموضوع له هو الالفاظ
 الشخصية كاسماء العلوم كاللغة والتفسير والحديث ونحوها من قبيل الاعلام
 الشخصية لان الموضوع له القواعد المعينة ذهننا فالمعاني المستحضرة في ذهن المصنف
 هي بعينها المستحضرة في ذهن غيره غاية الامر انها واحدة تعدد محله وما قيل في أسماء
 الكتب والتراجم من انها من قبيل علم الجنس نظر التعدد لها بتعدد المحال وأسماء
 العلوم من قبيل علم الشخص مع حصول التعدد في الجميع فكان على القائل أن
 يجعل الكل من قبيل علم الجنس فالفرق بين أسماء العلوم وأسماء الكتب تحسب
 وكان مراد الناظم بتسمية هذه الارجوزة بهذا الاسم المطابق لاسماءها انها وسيلة
 موصلة الى غيرها من المبسوطات ككفاية الحفاظ لابن الهيثم وغيرها بل هي مشتملة
 على مهمات الفن فجزى الله الناظم عن المسامين أفضل الجزاء ونفع عنايهم بركات
 اسلافه الطاهرين آمين * (فائدة) ينبغي اجتناب تسمية الكتب المصنفة بما
 يضاهي القرآن والوحي كقول بعضهم كتاب الامرات والمعاريج أو مفاتيح الغيب
 والآيات البينات لانها من احمية للنبي صلى الله عليه وسلم في الاسماء والمعاريج
 ومشاركة الحق سبحانه وتعالى في علم الغيب نقول بعضهم عن المن اسيدى عبد
 الوهاب الشعراني رضى الله عنه لكن الرابع الجواز

﴿ ولختتم هذا الشرح بخاتمة تشتمل على بابين الاول في تسمية

القيراط والثاني في تسمية التراكات ﴾

﴿ الباب الاول في معرفة المصطلح عليه في القيراط والحسبة واللائق ﴾ وفيها

اصطلاحات مصر وما وافقها من البلاد كالشام واصطلاح العراق وما وافقها قال القيراط
بستعمله المصريون في العقار والعدان والارديب وهو ان يجعلوا كل شيء من ذلك
اربعة وعشرين جزءا يسمون كل جزء من ذلك قيراطا والقيراط عند المصريين ثلث
ثمن الشيء وثلث ثمن الشيء هو واحد من اربعة وعشرين وعند العراقيين نصف
عشرة امكن النسبة على اصطلاح العراقيين لا تجي الا اذا جعلنا القيراط عشرين
لان نصف عشر العشرين واحد والحبة على الاصطلاحين ثلث القيراط
لانك اذا ضربت مجموع القيراط المصري وهو ثلاث حبات في اربعة وعشرين
مخرج القيراط كان الحاصل مخرج الحبة الاولى وهو اثنان وسبعون والدائق نصف
الحبة وسدس القيراط وهو بكسر النون وفتحها ويسعمل اهل العراق الرزة
وهي بالراء المهملة ثم الزاي المجمعة وهي نصف الدائق وربع الحبة ومخرج القيراط
اربعة وعشرون لانهم يسمون الشيء الواحد اربعة وعشرين جزءا كما قدمناه
فالواحد من اربعة وعشرين ثلث ثمن ومخرج الحبة اثنان وسبعون لانها ثلث القيراط
وهي اى الحبة ثمن تسع الشيء لان تسع الاثنين والسبعين ثمانية وثمانية
واحد والحبة في الاصل اسم للشجرة المتوسطة التي قطع من طرفها مادق وطال
ولم تشر ومخرج الدائق ضعف مخرج الحبة وهو مائة واربعة وأربعون هذا اصطلاح
مصر وما وافقها واهل الشام يستعملون الرزة ايضا ومخرجها مائتان وثمانية
وثمانون ومخرج القيراط عند اهل العراق ومن وافقهم عشرون لانه نصف عشر
الشيء كما قدمناه فافترق الاصطلاحان في القيراط ولم يفرقا في الحبة في كونها ثلث
القيراط عند العراقيين ايضا فيكون مخرجها عند اهل العراق سستون من ضرب
ثلاثة في عشرين والرزة وهي ربع الحبة ونصف سدس القيراط مخرجها عندهم
مائتان وأربعون ولما كان ذلك قد يحتاج اليه في قسمة التركات كما اذا كان فيها
اراض كخص خراجية وافدنة جمع فدان أو دور ونحو ذلك احتيج هنا الى بيان
ذكره اما الدنانير والدرهم ونحوهما فلا يحتاج فيها الى ذلك ولم يختلف اهل مصر
في الاراضى وقد اختلف في الدرهم والدنانير فعند اهل الشام الدرهم خمسة عشر
قيراطا ومخرج الحبة خمسة وأربعون وعند اهل مصر ستة عشر قيراطا ومخرج الحبة
ثمانية وأربعون وكذا حكماء الماوردي وفي الروضة ان الدائق ثمان حبات وخمسا
حبة وكل ذلك لا معول عليه في الفرائض والمعول على اصطلاح مصر والعراق في
القيراط في غير الدرهم والدنانير (فرع في معرفة قيراط المسئلة وتحويل سهام الورثة
الى القراريط ونحوها) واذا أردت معرفة قيراط المسئلة وتحويل سهام الورثة الى اسم
القيراط لتعرف مقادير حظوظهم من التركة قراريط فطريقه ان تقسم ما صحت
منه المسئلة على مقام القيراط وهو عندنا اربعة وعشرون بمخرج قيراط المسئلة فاقسم

على قيراط المسئلة سهم كل وارث منها يخرج مقدار ما يخص من قرار يتركه فهذا
 تحويل سهامه الى اسم القيراط * مثاله كفاي العصول جدتان وثلاثة اخوة لام وخمسة
 اعمام اصلها ستة وتصح من مائة وثمانين لكل جد خمسة عشر واسكل اخ عشر و
 واسكل عم ثمانية عشر والتركة عقار ونحوه والخارج من قسمة المسئلة على مخرج
 القيراط سبعة ونصف هو قيراط المسئلة اقسام عليه سهام كل جد يخرج لها قيراطان
 وسهام كل اخ يخرج له قيراطان وثلاثا قيراط وان شئت قلت قيراطان وحبمان واقسم
 عليه سهام كل عم يخرج له قيراطان وخمسا قيراط هكذا وان شئت فقول سهام الورثة
 لاسم القيراط بطريق ثمان وهو ان تسمى كل نصيب من مصحح المسئلة من المصحح أي
 تسمى كل وارث من المسئلة لو حفظه وخذله بقدر ذلك الاسم من مقام القيراط وهو
 الاربعة والعشرون يحصل نصيبه من قرار يتركه في المثال السابق نسبة سهام
 كل جد الى المسئلة وهي المائة والثمانون نصف سدرس فلها نصف سدرس المقام
 وذلك قيراطان فهما حصتهما من العقار ونسبة سهام كل اخ تسع المقام فله تسع قيراطان
 وثلثان فهو نصيبه وسهام كل عم عشر المقام قيراطان وخمسا قيراط واذا تم العمل
 وأردت امتحان صحة فزن ذلك بأن تجمع انصباء الورثة من القراريط وكسورها
 فان طابق مجموعها مقام القيراط بأن كان مجموعها أربعة وعشرين قيراطا فالعمل
 صحيح وان لم يطابق فهو غلط فأعد العمل * ولك طريقة سهلة في التسمية وهي انك
 اذا أردت معرفة مقدار نصيب كل وارث من التركة من غير تحويله الى اسم القيراط
 قسم واحد كل فريق من عدد فرقته واعرف اسمه وأضف اليه اسم نصيب ذلك
 الفريق من مبلغ أصل المسئلة ان لم يكن أصلا لها ثلثا واسمه من غاية اصلها بالعول
 ان كان ثلثا يحصل نصيب واحد ذلك الفريق من التركة وتلخص أنت ما حصل
 من الاضافة ان احتاج الى تلخيص في سبع اخوة لام وعشر شقيقات أصلها من
 ثلاثة ولا عول فيها فلا اخوة للام الثلث وللشقيقات الثلثان وتصح من مائة وخمسة
 اسكل اخ من أم خمسة اعمام واسكل شقيقة سبعة سيم واحد من عدد الاخوة يكن سبعة
 أضف الى السبع اسم نصيبهم من أصل المسئلة وهو ثلث يحصل ثلث سبع هو حظ
 كل اخ من التركة وهم واحد من عدد الاخوات يكن عشرا أضف الى العشر
 اسم نصيبهن من الأصل وهو ثلثان يحصل ثلثا عشر هو حظ كل أخت من التركة
 ولكنه محتاج الى تلخيص وتلخيصه ثلث خمس لانه مرادفه في المعنى وان خالفه في
 اللفظ ولو كانت الفريضة بحالها وليس زيد فيها أم فرض لها السدرس وبه تعول
 الى سبعة للام سهم وللأخوة سهمان وللأخوات أربعة واسم نصيب الام وهو سهم
 من السبعة التي هي غاية أصل المسئلة بالعول سبع واسم سهمي الاخوة سبعان
 واسم سهام الأخوات أربعة أسباع واسم الواحد من عدد الاخوة سبع أضف

اليه اسم نصيبهم من الأصل وهو سبعان فلكل أخ نسبة سبع مع التركة واسم نصيب
 الواحد من عدد الأخوات عشر أضف اليه اسم نصيبهن من الأصل يحصل
 لكل أخت أربعة أسباع عشر وتلخيصه خمس أسباع لأن أربعة أسباع عشر
 يرادفه أربعة أسباع سبع وظاهر أنه خمس أسباع وإذا لم يكن الفسري في عدد
 بأن كان شخصاً واحداً ينفرد بحظه كالأم في هذا المثال فهذا الطريق مطرد
 فيه فتسمى نصيبه من الأصل أو من غايته بالعول إن حاله ونصيبه من التركة
 والحاصل في هذا الطريق هو بعينه الحاصل من نسبة كل وارث من مجموع المثلثة
 اليه

الباب الثاني في قسمة التركة

والقسمة لغة التمييز واصطلاحاً من الأوصياء وبعضها عن بعض زائدة مصدر وهي
 لغة اسم لما يتركب واصطلاحاً في المترولين من نقد أو عقار أو غيرهما والتي كانت
 جميع تركبة بمعنى تركبة وهي الثمرة المقتودة بالذات من علم الفرائض لأن الغرض
 منه معرفة كيفية القسمين وماتقدم من بيان الفسري ومن أصحابه أو التأصيل
 والتصحيح وتحو ذلك فوسيلة لها هي مبنية على الأربعة الأعداد المناسبة
 مناسبة هندسية وهي التي نسبة أولها لثانيها كنسبة ثالثها لاربعها كالاربعة
 والثمانية والخمسة والعشرة فنسبة الأربعة لثمانية كنسبة الخمسة لعشرة فالأول
 نصف الثاني والثالث نصف الرابع وهي أصل في استخراج المجهولات وبيان
 ذلك أن من خواص تلك الأعداد أنه إذا جهل أحد الطرفين ضرب أحد الوسطين
 في الآخر وقسم ما حصل من الضرب على المعلوم فإنه يخرج المجهول وإن جهل
 أحد الوسطين ضرب أحد الطرفين في الآخر وقسم ما حصل من الضرب على
 المعلوم فإنه يخرج المجهول * ففي المثال الآتي وهو زوج وأم وأخت شقيقة
 أولاب لا يخفى أن للزوج ثلاثة من صحيح المسئلة ثمانية وهما معلومان ونصيبهما من
 التركة مجهول ونفس التركة أربعة وعشرون ديناراً ويخرج القيراط الذي هو
 أربعة وعشرون معلوم فالطرفان معلومان واحد الوسطين مجهول ضرب ثلاثة
 الزوج وهي الطرف الأول المعلوم في الأربعة والعشرين وهي الطرف الرابع
 المعلوم أيضاً يحصل اثنان وسبعون واقسم ذلك على الثمانية وهو الوسط المجهول
 ويحل هذا أبداً فقس * وحاصل الأعداد المناسبة المذكورة أن نصيب الوارث
 ما صحت منه المسئلة عدد أول وما صحت منه المسئلة عدد ثان وماله من التركة
 عدد ثالث والتركة أو يخرج القيراط عدد رابع فالطرفان معلومان واحد
 الوسطين معلوم والآخر مجهول إذا تقر ما ذكر فتارة تكون التركة على اثنين
 قسمته كالعقارات والمراد من عدم مكانها أي بأحد أنواع القسمة وهو التفراز

بالعدد أو الوزن أو السكيل أو الذرع لكونها غير مستوية الأجزاء. وأما إذا كانت
مستوية الأجزاء كالأرض الخشائية من البناء فيمكن قسمتها بالذرع وكالعمارة
الحيوان فيقسم على هذه الكيفية وبقدر نسبة ماله من الصحيح المسئلة إلى تصحيح
المسئلة تكون حصته من ذلك الموروث كنسبة ماله من التركة إلى التركة ثم تارة
يعبر المفتي عنها بالقرار يربط وتارة يعبر عنها بالسور المشهورة فهو مخير * ففي المثال
المذكور يقول في نصيب الزوج مثلاً بالقرار يربط تسعة قرار يربط وبالسور يقول ربع
الأربعة والعشرين وثلاثين الأولى مراعاة عرف ذلك البلد ولو جمع بينهما كان
يقول مثلاً لأم السدس أربعة قرار يربط لكان أولى وتارة تكون التركة مما يمكن
قسمته بالكيفية المذكورة بالأفران ويخبره كالتقسيم أو ما يتدر بالوزن أو السكيل
أو العدد أو قيمة ما لا يمكن قسمته وإراد قسمتها بالقرار يربط المذكورة قيمة مخرج
القبراط كما تقدم وهو أربعة وعشرون كتركة مقدارها أربعة وعشرون ديناراً
مثلاً * فإن كانت التركة ثلثة للتصحيح فالأمر واضح لا يحتاج لعمل * كزوجة
وبنت وأبوين أصل مسألته من أربعة وعشرين لأن فيها ثمانية وسدساً وتصحيحها
فلا لزوجة الثمن ثلاثة ولابنت النصف اثنا عشر وللأم السدس أربعة ولأب
خمس فربما ونصيبها والتركة عشرين مثلاً أو أربعة وعشرون ديناراً فتصح
المسئلة من أصلها أربعة وعشرون للزوجة ثلاثة ولابنت اثنا عشر وللأم أربعة
ولأب خمسة ومخرج القبراط أو التركة مساو لكل منهما للتصحيح فلا لزوجة ثلاثة قرار يربط
من العبد أو ثلاثة دنائير ولابنت اثنا عشر قيراط من العبد أو اثنا عشر ديناراً
ولأم أربعة قرار يربط من العبد أو أربعة دنائير ولأب خمسة قرار يربط من العبد
أو خمسة دنائير * وإن كانت التركة غير مساوية لتصحيح المسئلة ففي قسمة التركة
خمس أوجه بل أكثر * الوجه الأول وهو المشهور أن تضرب نصيب كل وارث من
التصحيح في التركة أو مخرج القبراط وتقسم الحاصل على التصحيح يخرج ما لذلك
الوارث ففي المباهلة وهي زوج وأم وأخت شقيقة أولاب لو كانت التركة
عقاراً أو أربعة وعشرين ديناراً فأصل المسئلة ستة وتعمل الثمانية ومنها تصح كما
تقدم فاضرب للزوج ثلاثة في أربعة وعشرين يخرج القبراط أو عند الدنانير يحصل
اثنان وسبعون فاقسمها على الثمانية يخرج تسعة فلا زوج تسعة قرار يربط في العقار
أو تسعة دنائير وللأخت كذلك واضرب لأم اثنين في الأربعة والعشرين واقسم
الحاصل وهو ثمانية وأربعون على الثمانية يخرج تسعة قرار يربط في العقار أو تسعة
دنائير * والثاني وهو أصل الأوجه وهو أن تقسم التركة في ما لا يمكن
قسمته أيضاً أن تنسب كل حصته من التصحيح إليه وتأخذ من التركة أو من مخرج
القبراط بتلك النسبة ففي المثال المذكور أنسب للزوج حصته وهي ثلاثة إلى الثمانية

صحيح المسئلة يكن ربعا وثمانية ربع الأربعة والعشرين وثمان اود ذلك تسعة قرار يربط
 اود ثمانية وان شئت قلت له ربع التركة وثمانها ولاخت كذلك وانسب للام اثنين
 الى الثمانية تسكن ربعا فلها ربع الأربعة والعشرين ستة دنانير أو قرار يربط وان
 شئت قلت لها ربع التركة * افترض العلامة الشنشوري في شرحه على الرحبية
 على هذين الوجهين بعد ان ذكر ان لها خمسة أوجه فاكثر والثالث ان تقسم التركة
 على سهام المسئلة وتضرب الخارج في سهام كل وارث يحصل نصيبه ففي أم وزوجة
 وعم وترك مئلا مائة دينار المسئلة من اثني عشر للزوجة ثلاثة وللأم أربعة وللعم
 خمسة اقسم المائة على المسئلة وهي اثنا عشر يخرج لكل سهم من الاثني عشر من
 المائة ثمانية وثلاث لانك تنظر اقل عدد تنقسم منه المائة على الاثني عشر وأقله
 ثمانية لانك اذا ضربت ثمانية في اثني عشر يحصل ستة وتسعون يبقى أربعة باثني
 عشر ثلث اضرب الثمانية والثلث في ثلاثة الزوجة يحصل لها من المائة خمسة
 وعشرون واضرب الثمانية والثلث أيضا في أربعة الأم بثلاثة وثلاثين وثلاث
 وهو نصيبها من المائة واضرب الثمانية والثلث في خمسة العم بواحد وأربعين وثلاثين
 وهو نصيبه من المائة فمجموع الجميع مائة دينار * والرابع ان تقسم ما صحت منه
 المسئلة على التركة واقسم سهام كل وارث من الصحيح على الخارج من ثلاث القسمة
 ففي المثال المذكور اقسم الاثني عشر على المائة بان تنسبها اليها يخرج عشرون وخمس
 عشر واقسم على العشرون وخمس العشر الخارج بالنسبة سهام الزوجة الثلاثة وسهام
 الأم الأربعة وسهام العم الخمسة مما هو معلوم في القسمة على الكسر يحصل لكل
 ما ذكره كيفية قسمة الثلاثة على العشرون وخمس العشر بان تبسط الثلاثة أخماس
 أعشار بان تجعل كل واحد من الثلاثة خمسين جزأ كل جزء منها خمس عشر لان
 يخرج العشرون وخمس العشر خمسون من ضرب عشرة في خمسة فتكون الثلاثة الصحيح
 مائة وخمسين خمس عشر من ضرب ثلاثة في خمسين ثم تجزئ العشر خمسة أخماس
 وتضم اليها خمس العشر فمجموع ستة أخماس أعشار والغرض من ذلك تجنيس
 المقسوم والمقسوم عليه أي جعلها من جنس واحد حتى يمكن قسمة الأول على الثاني
 ويعبر عن التجنيس بالبسط أيضا ثم تقسم المائة والخمسين التي رجعت اليها المقسوم
 عليه يخرج خمسة وعشرون فان كان المقسوم على سهام الأم الأربعة فابسطها
 مائتين من جنس خمس العشر الذي هو الكسر الأدق واقسم المائتين على ستة
 يخرج ثلاثة وثلاثون وثلاث * وان كان المقسوم على سهام العم الخمسة فابسطها أيضا
 أخماس أعشار يكن مائتين وخمسين خمس عشر اقسمها على الستة يخرج واحد
 وأربعون وثلاثان لان الخارج من قسمة المائتين والستة والأربعين على الستة واحد
 وأربعون والخارج من قسمة الأربعة الباقية على الستة ثلثان فالجمله ما ذكره اذا

جعت الحواصل الثلاثة الخمسة والعشرين والثلاثة والثلاثين والثلاث والاحد
والاربعة والثلاثين حصل مائة وهو عين التركة فالعمل صحيح والخامس ان تقسم
ما صحت منه المسئلة على نصيب كل وارث واقسم التركة على الخارج من تلك القسمة
يحصل نصيب ذلك الوارث الذي قسمت صحيح المسئلة على نصيبه ففي المثال المذكور
اقسم الاثني عشر على سهام الزوجة وهي ثلاثة يخرج الاربعة اقسم المائة على الاربعة
يحصل لها خمسة وعشرون واقسم الاثني عشر على سهام الام وهي الاربعة يخرج
ثلاثة اقسم عليهم المائة يحصل لها ثلاثة وثلاثون وثلاث واقسم الاثني عشر على سهام
الام وهي خمسة يخرج اثنان وخمسان اقسم المائة عليهم يحصل له احدى وأربعون
فقسمة المائة على الاربعة الخارجة من الاثني عشر المقسومة على سهام الزوجة
الثلاثة وقسمتها على الثلاثة الخارجة من الاثني عشر المقسومة على سهام الام
الاربعة ظاهر وقسمة المائة على الاثني وخمسين بان تبسط المائة أخماسا يحصل
خمسة وثبسط الاثني والخمسين أخماسا يحصل اثني عشر خصالا الاثني عشرة
أخماس يضم الى الخمسين فالمجموع ماذ كره فاقسم الخمسة مائة على الاثني عشر يحصل
أحدى وأربعون وثلاثان لان الحاصل من قسمة الاربعة مائة والاثني والتسعين
على الاثني عشر أحدى وأربعون اذا الاثني عشر في أربعين باربع مائة وثمانين
والاثني عشر في واحد باثني عشر تضم الى الاربعة مائة والثمانين يحصل ماذ كره
يبقى ثمانية والحاصل من قسمتها على الاثني عشر ثلثان فضمها الى الاحد والاربعة
فالمجموع أحدى وأربعون وثلاثان أيضا * ثم لما انتهى الكلام المقصود من هذه
الارجوزة وطلب من الراغب في ذلك الفن الفهم لمعانيها كما سبق اخذ في الاعتذار
عن التقصير وطلب الصفيح واصلاح الخلال من الناظر * فقال ترفع الله به

فأصفيح وأصلح ما بها من الغلط * فقد أتى من ذا الذي ماساه قط *

أى فاذا فهمت ايها الناظر الى هذه الارجوزة والواقف عليها اما تضمنته من المعاني
فأتمس من ذلك الصفيح عن القصور والتقصر الذي هو شأن الانسان واطلب منك
اصلاح ما رأيت به من الغلط أى مخالفا لوجه الصواب فان الكمال لله تعالى
والعصمة لانبياؤه عليهم الصلاة والسلام * وقوله فقد أتى من ذا الذي ماساه قط * أى
فقد جاء في المثل السائر

من ذا الذي ماساه قط * ومن له الحسن فقط

وجاء أيضا

ومن ذا الذي ترضى مجايها كلها * كفى المرء نبلا ان تعد معائبه

وهذا المثل الذي ذكره الناظم من أبيات لابي القاسم الحريري في مقاماته * وقوله

سامح أخاك اذا خلط * منه الاصابة بالغلط

وقوله وبالسؤال الخ معطوف على الحمد والضمير في قوله منه عائد على الباري تعالى
والاعنى ان حتام هذه الأرجوزة حمد الباري تعالى على جميع نعمه التي منها الكمال
هذه المنظومة والسؤال منه عز وجل حرر الخاتمة عند الموت اذ هو المطلب
الاعظم والقصد الوحيد الذي من حطى به فقد أدرك السعادة الابدية ونال كل
أمل وأمنه وفي هذا البيت من حسنات البديع براءة الختام وهي أن يذكر في
آخر الكلام ما يدل السامع على انتهائه ويحسن الوقوف عليه وفي قوله حسن الختم
تورية بذلك النوع البديع أيضا * ثم عطف الماظم على حمد الله تعالى وأنه
حسن الخاتمة الصالحة والسلام على النبي وآله وأصحابه وعترته صلى الله عليه
وآله وسلم

* وبالصلاة والسلام الدائم * على الاغر المنتقى من هاشم *

* والآل والاصحاب والاتباع * والعرة الكريمة المساعي *

جمع الماظم نفع الله به بين الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم في أول الكتاب كما
سبق في آخره فمأزى رجاء قبول ما فيه من النص لآله عليه صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم مقبولة والله عز وجل أكرم من أن يعبد الصلاتين ويرد ما بينهما وقد سبق
معنى الصلاة والسلام في شرح الخطبة فلان طيل باعاده * والاغر المكاريم الافعال
الوافيهما والشريف والابيض من كل شيء كما في القاموس * والمنتقى بمعنى المختار
ومن هاشم أي من بني هاشم الذين هم شجرة طاهية صلى الله عليه وآله وسلم
انتخاب من الخيار من الخيار * فمن والله من الاسم رضى الله عنه قال قل رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ان الله اعطى كناية من بني اسمعيل واصطفى من بني
كناية قريشا واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم اخرجهم
والترمذي * وقوله والآل والاصحاب والاتباع تقدم الكلام عليهم في شرح
الخطبة فلا عود ولا اعادة * وقوله والعرة الكريمة المساعي عرة الرجل نسله ورحله
وعشيرته الادنون وآل فيها الله هذا الذي يعطى العرة على الآل مع انهم داخلون في
همومهم كما صنع في الخطبة لذكاة التنويه به لشأنهم ومزيد الاستغناء والحرص على
على الصلاة عليهم وهو من طوبى الخاص على العام * وقوله الكريمة المساعي
معلم ان الكرم ضد اللؤم * ومساعي العرة رضوان الله عليهم من الرضا عزاء
بعيد * وهم والله الطيبون الاعراق * والمتحلقون بكمال الاخلاق (وارا آمر)
ما يسهل الله من الشرح على هذه الأرجوزة لوجيزة النظام وموقف جواد الهادي
ميسر ان النقل عن العلماء الاعلام راجيا ان يحصل به لامة النعم العميم وان
يكون من العمل الخالص لوجه الله الكريم صلى الله عليه وآله وسلم سيدنا محمد وآله وصحبه
وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين

حمد المن فائض فرات فضله عم سائر البرية وشكر الله جعل ذرائع الوصول اليه
 ناهض آداب الشريعة الحميدة وصلاة رسالنا على سيدنا محمد أفضل من سيد
 قواعد الدين على أمته أساس القائل وما ينطق عن الهوى تعلموا الفرائض وعلموها
 الناس وعلى آله الميامين وأصحابه أصحاب اليمين **﴿أما بعد﴾** فقد تم بمعونة
 مفيض الاحسان طبع شرح الفرات الفائض على منظومة ذريعة الناهض
 على وجه بديع الاتقان وهو كتبه كتاب جليل باهر وبحر متدفق الامواج بفن
 الفرائض زاهر لم يدع من علم الموارد شاة ولا فائدة الا نص عليها ولم يترك
 مستفيد حل مشكلة أو غريب مشكلة من هذا الفن الا أشار اليها فله در موافقها
 من امامين جليلين وهما من فاضلين وقد تسابقت جياذ اليراع في اتقان
 تصحيحه على حسب الامكان واستفرغت همه الجهد ما تبلغ له طاقة
 الانسان وكان ذلك بالمطبعة العاشرة العثمانية ذات الأدوات
 السكاملة والآلات البهية التي مركزها في مصر حارة الفراخنة
 بباب الشعريه تعلق مديرها ومنشئها المتوكل على ربه
 الخالق الفاضل الشيخ عثمان عبدالرازق وفاح
 مسك ختامه ولا ح بدرك عامه في أواخر رمضان
 المعظم من عام ألف وثلاثمائة وثلاث من
 هجرة النبي الاعظم صلى الله عليه
 وعلى آله وكل تابع وسائر
 أحزابه ما هبت سمات
 الوصال على أرباب
 الاحوال
 آمين
 تم

من نظم أحمد مفتاح بلغه الله سبيل النجاح
 هات حدث عن الكرام الثقة * وأطوذا كراطلا وكأس السقا
 واروهمهم فضل العلوم وشنف * مسمى بالأجل بين الرواة
 وتخير علم الفرائض منها * وأجله مدحاني بديع الصفات
 فهو اكسيرها وزهر باها * ومصير الارزاق بعد المات
 وهو نصف العلوم والنصف منها * سائر المعلومات طول الحياة
 فأصرف العزم بحره وتبين * فضله من كلام خير الهداة
 وامتط الجهد للحصول عليه * واشغتم غاية قبل الفوات
 وابتقى الكتب فيه راسر مجدا * من ضياء الأفكار في مشكاة
 وأحسن من فائض الفرات فراتا * وارونقع الصدى بماء الحياة
 راقنطف من غصونه اللدن معنى * واجن منها روائع اللغات
 فهو سبغ جري ان تقتدي به * بنفيس النفوس والمهجات
 صائغ الحـ جزو الكمال على * فاقسم الحليم بين أهل الأناة
 قد آيات آياته مرمت * جاءنا من هداية بالبينات
 هذبت صناعه أيادي أبي بكر بديع الملا جميل السمات
 توأمت نسبة تكريمي نجار * معدن الفصل مر كز التفحات
 بارعي الله منهما كل وقت * أسدي همه وطودي ثبات
 انور منهما مغناخ فنسل * طي بر دالهـ رنشرهيات
 أرفيق الطبع الذي قلده * لهما راحة الزمان المواتي
 ته بشرح قلده ثم أرخ * جل معنى وراق طبع الفرات

٣٢ ١٧٠ ٧١٣ ٨١٢ ٧١٢

١٣٠٣ سنة

فهرست کتاب الفرائض على حدائق ذريعة المناهضة
الى تعلم أحكام الفرائض

صفحة	
٠٢	خطبة الكتاب
٠٣	الكلام على البسملة
٠٨	شرح خطبة المتن
٣٣	المقدمة فيما يتعلق بتركة الميت من الحقوق
٣٨	ذكر حد الارث وأسبابه وموانعه
٥٩	ذكر عدد الورثة من الرجال والنساء
٦٤	ذكر الفروض الستة ومن يرث بها
٧٨	ذكر أحكام العصباء وتوزيع ميراثهم
٨٦	الكلام على مسائل الرد على ذوى الفروض
٨٩	الكلام على ميراث ربي الارحام
٩٨	ذكر المسئلة المشتركة
١٠٢	ذكر مسائل الخب
١١٠	ذكر أحكام ميراث الجد مع الاخوة
١٢٤	ذكر الميراث الاكثريه
١٢٦	ذكر مخارج الفروض والنسب الاربع
١٣١	ذكر تفاصيل المسائل
١٣٩	ذكر تصحيح المسائل
١٥٢	ذكر طريقة المناهضة
١٧٠	ذكر ميراث الخنثى
١٨١	ذكر أحكام ارث المفقود
١٨٨	ذكر من مات بدم أو غريق أو شتوه
١٩١	خاتمة نقل على بابين الباب الاول في سمة القيراط المع
١٩٤	الباب الثانى في سمة نثر كات
١٩٩	الكلام على براعة الختام

